

دراسات في الكتب والمعلومات

دكتور أسامة السيد محمود

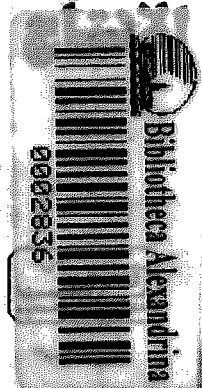
المكتبات والمعلومات
في
الدول المتقدمة والنامية

الاتجاهات

العلاقات

المؤسسات

الفكري



المكتبات والمعلومات
الهيئة العامة لكتبة الإسكندرية
في

الدول المتقدمة والنامية
الاتجاهات - العلاقات - المؤسسات
الانتاج الفكري

٣٧٤

تأليف

دكتور أسامة السيد محمود

كلية الآداب - جامعة القاهرة

١٩٨٧



٦٠ شارع للقصر العيني
أمام روز اليوسف ت : ٣٥٤٧٥٦٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ،
ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطانا ، ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته
على الذين من قبلنا ، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به ، واعف عنا واغفر
لنا وارحنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين » .

(صدق الله العظيم)

* * *

المحتويات

١	١	صفحة المحتويات
٥	١٠	المقدمة
١٢	٥٦	الفصل الأول
١٣		تمهيد
١٤	١٦	أولا : موضوع التخصص واهدافه ووظائفه
١٧	٢٦	ثانيا : تطور التخصص
٢٧	٢٨	ثالثا : المكونات والعلاقات الداخلية للتخصص
٢٩	٣٤	رابعا : العلاقات الخارجية للتخصص وانتمائه
٣٤	٤٠	خامسا : تخصص المكتبات والمعلومات بين العلمية والمهنية
٤١	٤٣	سادسا : تخصص المكتبات بين الدول المتقدمة والدول النامية
٤٤	٤٩	سابعا : عوامل التغيير ومستقبل التخصص
٥٠	٥٦	مصادر ومراجع الفصل الأول
٥٧	١٠٢	الفصل الثاني
٥٩		تمهيد
٦٠	٦٩	أولا : المؤسسات الاختزانية
٦١	٦٥	١ - المؤسسات الاختزانية في الدول المتقدمة
٦١	٦٥	(أ) مكتبة الكونجرس
٦٥	٦٩	٢ - المؤسسات الاختزانية في الدول النامية
٦٦	٦٨	(أ) معهد المعلومات العلمية والفنية للصين
٦٨	٦٩	(ب) المكتبة القومية في جامبيا
٧٠	٨٦	ثانيا : المؤسسات المهنية
٧٠	٧١	١ - الأهداف العامة
٧١	٧٥	٢ - الجمعيات والاتحادات والمنظمات الدولية
٧٢	٧٤	(أ) الاتحاد الدولي للتوثيق
٧٤	٧٥	(ب) الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها
٧٥	٨٢	٣ - الجمعيات المهنية في الدول المتقدمة
٧٦	٧٨	← (أ) الجمعية الأمريكية للمكتبات
٧٨	٨٠	(ب) الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات

٨١- ٨٠	(ج) جمعية المكتبات
	(د) جمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب
٨٢- ٨١	المعلومات
٨٦- ٨٢	٤- الجمعيات المهنية في الدول النامية
٨٦- ٨٥	(أ) الجمعية الفنية للمكتبات
٨٦	(ب) جمعية المكتبيين النيجيريين

ثالثا : المؤسسات التجارية ٨٧- ٩٥

٩٢- ٨٨	١- المؤسسات التجارية في الدول المتقدمة
٩٥- ٩٢	٢- المؤسسات التجارية في الدول النامية
٩٢- ٩٧	مصادر ومراجع الفصل الثاني
١٧٧- ١٠٣	الفصل الثالث
١٠٥	تمهيد

أولا : تطور المؤسسات الأكاديمية واعداد المتخصصين .. ١٠٦- ١١٢

١١٠- ١٠٦	١- الدول المتقدمة
١١٢- ١١٠	٢- الدول النامية

ثانيا : الواقع الحال للمؤسسات الأكاديمية واعداد المتخصصين ١١٣- ١٦٩

١١٧- ١١٣	١- عناصر اختبار العينة
١١٩- ١١٨	٢- طريقة العرض ومنهجه
١٢١- ١١٩	٣- الشهادات والدرجات العلمية
١٢٦- ١٢٢	٤- مدة الدراسة
١٣٣- ١٢٦	٥- اسم المؤسسة الأكاديمية ووضعها الإداري
١٦٩- ١٣٣	٦- المقررات الدراسية

ثالثا : مؤشرات المستقبل في النشاط الأكاديمي لتخصص

١٧١- ١٧٠	المكتبات والمعلومات
١٧٧- ١٧٢	مصادر ومراجع الفصل الثالث
٢١٤- ١٧٩	الفصل الرابع
١٨١	تمهيد

أولا : تطور الانتاج الفكري في تخصص المكتبات والمعلومات ١٨٥- ١٨٢

١٨٣- ١٨٢	١- الدول المتقدمة
----------	---------	-------------------

٢ - الدول النامية ١٨٣-١٨٥

ثانياً : السمات الحالية للانتاج الفكرى لتخصص المكتبات

والمعلومات ١٨٦-٢١٢

١ - اختيار العينة ١٨٦-١٨٨

٢ - فئات اوعية نشر الانتاج ١٨٨-١٨٩

٩ - عدد الدوريات التى تصدر فى تخصص المكتبات

والمعلومات ١٨٩-١٩٠

٤ - لغات الانتاج فى دوريات التخصص ١٩٠-١٩٣

٥ - جغرافية الانتاج ومشاركة الدول النامية ١٩٣-١٩٩

٦ - وفيات الدوريات وتغيير العناوين ١٩٩-٢٠٢

٧ - هيئات نشر الدوريات ٢٠٢-٢٠٤

٨ - التوزيع الموضوعى للانتاج الفكرى على اطار

التخصص ومعامل ارتباطه بالنشاط الاكاديمى

٩ - انتاجية المؤلف السنوية ٢١٠-٢١٢

مصادر ومراجع الفصل الرابع ٢١٣-٢١٤

الفصل الخامس ٢١٥-٢٨٩

تمهيد ٢١٧

أولاً : البنية الأساسية لتخصص المكتبات والمعلومات فى مصر

٢١٨-٢٢٣ ثانياً : المؤسسات الاختزانية والمهنية والتجارية فى تخصص

المكتبات والمعلومات فى مصر ٢٢٤-٢٣٧

١ - المؤسسات الاختزانية ٢٢٤-٢٢٩

(أ) دار الكتب والوثائق القومية ٢٢٤-٢٢٦

(ب) المركز القومى للاعلام والتوثيق ٢٢٦-٢٢٩

٢ - المؤسسات المهنية ٢٢٩-٢٣٢

ثالثاً : المؤسسات التجارية ٢٣٢-٢٣٧

رابعاً : المؤسسات الأكاديمية واعداد المتخصصين فى تخصص

المكتبات والمعلومات فى مصر ٢٣٨-٢٥٦

أ - تطور المؤسسات الأكاديمية واعداد المتخصصين

٢٣٨-٢٤٢ ب - الوضع الحالى للمؤسسات الأكاديمية واعداد:

٢٥٤—٢٤٢	المتخصصين
٢٤٣	(١) الدرجات العلمية
٢٤٥—٢٤٤	(ب) مدة الدراسة
٢٤٥	(ج) أسماء المؤسسات ووضعها الأكاديمي
٢٥٤—٢٤٦	(د) المقررات الدراسية
		٣ — مؤثرات المستقبل في النشاط الأكاديمي
٢٥٦—٢٥٥	لتخصص المكتبات والمعلومات في مصر

خامسة: سمات الانتاج الفكرى المصرى فى تخصص المكتبات

٢٧٩—٢٥٧	والمعلومات
٢٥٩—٢٥٧	١ — طرق ومنهج التحليل
٢٦٠—٢٥٩	٢ — فئات أوعية نشر الانتاج
٢٦١—٢٦٠	٣ — لغات الانتاج
٢٦٣—٢٦١	٤ — جغرافية الانتاج
٢٦٥—٢٦٤	٥ — هيئات النشر
		٦ — التوزيع الموضوعى للانتاج على اطار التخصص
٢٧١—٢٦٥	ومعامل ارتباطه مع النشاط الأكاديمي
٢٧٧—٢٧١	٧ — انتاجية المؤلف
٢٧٧	٨ — الانتاج المترجم
٢٧٨	٩ — الانتاج المشترك
		١٠ — معامل ارتباط جزئيات التخصص فى مصر
٢٧٩—٢٧٨	جزئياته فى الدول المتقدمة والنامية

خامسا : نحو مستقبل افضل لتخصص المكتبات والمعلومات

٢٨٤—٢٨٠	فى مصر
٢٨٩—٢٨٥	مصادر ومراجع الفصل الخامس
٢٩١—٢٩٠	المصادر والمراجع
٢٩٨—٢٩٣	١ — المصادر والمراجع العربية
٢٩١—٢٩٠	٢ — المصادر والمراجع الأجنبية

الملخص الانجليزى

« المقدمة »

١ - موضوع الكتاب وأهميته

شهد تخصص المكتبات والمعلومات تطورات متعاقبة في مفاهيمه الأساسية ومؤسساته خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، ومع أن بوادر هذه التطورات ظهرت منذ بداية القرن التاسع عشر ، إلا أن سرعة إيقاعها وتأثيرها زاد من معدلاته في العقود الثلاثة الماضية ، وكان هناك سببان أساسيان وراء هذه التطورات :

الأول شدة الطلب على المعلومات والحاجة إليها في أي مجتمع معاصر بعد أن أصبحت المصدر الأول المساعد في عمليات التعليم والبحث والتخطيط واتخاذ القرارات ، وبالتالي أصبحت ثروة حقيقية لا تقل في قيمتها عن الثروات الطبيعية والبشرية الموجودة ، وزاد هذا من أعباء المؤسسات الاختزانية في جمع هذه المعلومات وتنظيمها وحفظها واسترجاعها بأدق وأسرع الوسائل رغم تزايدها المستمر وتنوع الأوعية التي تسجل بها ، وساعد هذا على دخول مجموعة من المؤسسات الى اطار التخصص تتولى استغلال الحاجة الى المعلومات بتحويلها الى سلعة تباع وتشترى وتجننى من وراء ذلك أرباح طائلة .

والثانى هو التقدم في التكنولوجيا عامة ، وفي تكنولوجيا الالكترونيات خاصة ، ثم انتشارها الكبير في مؤسسات التخصص بكافة انواعها ، وما تبع ذلك من تأثير في هذه المؤسسات خاصة مع دخول مجموعات جديدة من الفنين التكنولوجيين مع هذه الآلات بمفاهيم جديدة محاولين التأثير على مفاهيم التخصص الأصلية وعلاقاته ومكوناته الداخلية .

ورغم أن تخصص المكتبات والمعلومات في موضوعه ، يرجع تاريخه الى احتياج الانسان لذاكرة أخرى خارجية ترعى رصيده الفكرى وزاده الحضارى من أوعية المعلومات ضبطاً واقتناءً وتنظيماً وحفظاً واسترجاعاً ، ورغم أنه تعرض لكثير من المتغيرات مع كل موجة حضارية

وردت عليه ، وبالذات ابتكار الورق والطباعة والثورة الصناعية وما أعقبها من تغيير في الهياكل الاقتصادية في المجتمعات الغربية ومن ثم أنواع جديدة من الأوعية ومن المستفيدين عبر القرون الماضية ، إلا أن مقدار التغيير في هذا التخصص وتأقله مع التطورات التي حدثت في القرن العشرين أعطت الفرصة للتيارات الوافدة والتكنولوجيين الجدد لأن تهز مفاهيمه خاصة مع غياب الدراسات النظرية التي تؤصل هذه المفاهيم وتثبت أركانها وتحدد علاقات التخصص بالتخصصات الأخرى .

ويلخ خلط المفاهيم بين التخصص وتخصصات أخرى ، يرتبط بها بعلاقات متداخلة أو تشابك في الممارسات ، ومحاولات إعادة تكوين العلاقات الداخلية لمكونات التخصص ، والانقسامات بين مؤسساته ومتخصصيه ، نروته في السبعينيات من هذا القرن ، وبالذات في الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم بدرجات متفاوتة في أوروبا واليابان ، إلا أن الدول النامية لم تسلم من التيارات الوافدة والمستوردة خاصة بتاريخ هذه الدول المعروف في استقبال هذه التيارات وترحيب البعض بها منذ بداية هذا القرن مع بداية ظهور التوثيق ، لثلة عدد المتخصصين الواعين بقضايا التخصص وحلقات تطوره ، ولولع البعض بالتقليد الأعمى لكل القضايا في الدول المتقدمة بصرف النظر عن واقع وظروف الدول النامية .

ووصلت هذه التطورات إلى مصر منذ نحو خمسة عشر عاماً ولم يعد يخفى على أحد أن بعض مفاهيم التخصص الأساسية ووظائفه ومكوناته وعلاقاته وتطورات مؤسساته وتعدد أنواع متخصصيه أصبحت محل جدل ، فبدأ البعض في تردد دعاوى كثيرة عن الدور المنفصل لكل من مؤسساته الاختراعية ، وبدأ البعض الآخر في الحديث عن وجود علم جديد « علم المعلومات » ومنفصل عن تخصص المكتبات والمعلومات ، وبحيث أصبحت هناك حاجة ماسة إلى دراسة أوضاع التخصص وتطوراتها والشكل الذي عليه إطاره العام .

ويهدف هذا الكتاب إلى رسم صور كاملة ومفصلة للإطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات في الدول المتقدمة والدول النامية ومصر في السنوات الخمس عشرة الأخيرة ، والتعرف على الوضع القائم بشأن مفاهيمه النظرية وعلاقات مكوناته الداخلية بعضها ببعض ودرجة تقاربها وارتباطها وعلاقته بالتخصصات الأخرى ووظائفه وأهدافه ومؤسساته الاختراعية والتجارية والمهنية والأكاديمية ووظائف كل منها وأهدافه ونشاطه

ثم سمات الانتاج الفكرى فى الفترة الاخيرة ، واكتشاف العوامل التى انضرت على تطوره ، والعوامل التى قد تؤثر على مسارات مستقبله .

واهمية هذه الدراسة ترجع الى حتمية اكتشاف حقيقة ما يقال وما يتردد فى التخصص الآن ، وسط كثير من الادعاءات الزائفة التى تتردد بدون وعى أو دراسة أو فهم لتطور التخصص ومفاهيمه الأساسية وإطاره العام فى بعض الأحيان ، أو لتحقيق ربح مادى أو مكاسب شخصية فى أحيان أخرى .

٢ - مجال الدراسة وحدودها

يتناول هذا الكتاب تخصص المكتبات والمعلومات فى شكله الحالى فى الدول المتقدمة والدول النامية ومصر ويركز على المفاهيم الأساسية للتخصص وقضيته المحورية وعلاقاته بالتخصصات الأخرى ووظائفه وأهدافه ومكوناته الداخلية ، ثم مؤسساته المختلفة الاختزانية والمهنية والتجارية والأكاديمية وسمات الانتاج الفكرى الموجودة حالياً فى التخصص.

ورغم ان التركيز الرئيسى للدراسة على الواقع الحالى للتخصص ، الا اننا فى بعض الأحيان قد تطرقت الى سنوات مضت لمتتبع مسارات التخصص وتطوره ، ثم تعرض لمواقعه الحالى بالتفصيل والتحليل الكامل ، فتبقى بمحاولات استقراء مسارات مستقبله اعتماداً على منحنيات تطوره من جهة ، وقضاياه المطروحة حالياً من جهة ثانية ، وما يكشف عنه الانتاج الفكرى وآراء المتخصصين والأساتذة الكبار من ناحية ثالثة .

وقد ركزت الدراسة فى تعرضها لواقع التخصص على الفترة الزمنية من ١٩٧٠م حتى ١٩٨٥م بالنسبة لقضاياه المطروحة وما استقرت عليه مفاهيمه وأنشطة مؤسساته المختلفة ، وأيضاً على سمات انتاج الفكرى ، وتتبع تطوره فى نفس الفترة ، وتمت دراسة سمات الانتاج الفكرى المصرى عبر تاريخه كله من ١٨٨٢-١٩٨٠ لقلّة عدده من ناحية ، ولعدم وجود أى دراسات سابقة من ناحية أخرى ، ولأن أدوات ضبطه متوفرة لهذه الفترة .

وحاولت الدراسة ان تتعرض لأكبر عدد ممكن من دول العالم لمحاولة تتبّع أوضاع ومسارات التخصص ومؤسساته على أوسع نطاق ، ولهذا

فقد أخذت نماذج من هذه المؤسسات وتناولت نشاطها بالتفصيل في نحو ٣٠ دولة من دول العالم غطت كل مناطقه الجغرافية في أمريكا الشمالية وأمريكا الغربية والشرقية وآسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية .

وقد ضم المؤلف الى هذه العينة فلسطين المحتلة حيث تعرف عن كتب على المقررات الدراسية المتبعة في اعداد اخصائى المعلومات لدى الكيان الصهيونى ، وتعرف على مقدار تغطية دورياته في أدوات الضبط البيولوجرافى الدولية ، وكان ذلك ايمانا من المؤلف بأنه قد حان الوقت لكى نتعرف فى العالم العربى على كل نشاطات المكتبات والمعلومات لدى الكيان الاسرائيلى مثلما هو بالتاكيد يتعرف على كل الانشطة العربية فى هذا المجال .

٣ - المنهج وخطوات الاعداد

قدمت هذه الدراسة فى الأساس كرسالة دكتوراه لجامعة القاهرة ، وقد أجرى المؤلف تعديلات طفيفة لتتلاءم عند ظهورها فى الكتاب الذى بين يدي القارئ . ومن الصعب الادعاء بأن هناك مناهج بحث ثانية وخاصة لتخصيص المكتبات والمعلومات وإنما هو يستعير مناهج بحثه من العلوم الاجتماعية أساسا ، وقد استخدم المؤلف المنهج الشمولى التكاملى فى النظر الى كل مكونات البنية الأساسية للتخصص ، وتحليلها والخروج بمؤشرات اجمالية لموضعه الراهن .

وقد استغرق العمل فى إعداد الرسالة الأصلية نحو ٥ سنوات منذ عام ١٩٨٠ وحتى نهاية عام ١٩٨٥ . وكانت أول الخطوات فى إعداده إجراء بحث للإنتاج الفكرى فى الموضوع فى كل بنوك المعلومات فى الولايات المتحدة وإنجلترا ، وقام المؤلف بقراءته كله تقريبا وخاصة ما كان باللفة الانجليزية اثناء وجوده فى الدولتين أعوام ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٣ . كما إستغل المؤلف فترة وجوده بالخارج فى إجراء عشرات المقابلات الشخصية مع رواد التخصص الذين قابلهم فى عدد من المؤتمرات الدولية التى حضرها ، وكانت آراء هؤلاء المتخصصين من أهم نقاط ومفاتيح البحث الجوهرية التى وجهت المؤلف لموضوع الدراسة .

وكانت المرحلة الثانية هى اختيار عينات ممثلة لكل انواع المؤسسات . فى التخصص ومن انتاجه الفكرى مع مراعاة ان تكون هذه العينات نوعا وجغرافيا وموضوعيا لكل ما فى اطار التخصص من أنشطة

واتجاهات ، ثم تمت التحليلات اللازمة للمؤسسات الأكاديمية بما تحتويه من مقررات ، وإنتاجه الفكرى باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة من المتوسطات والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ومعاملات الارتباط وجداول المقارنات ، كما تم عرض الأنشطة الأكاديمية فيما يختص بالمقررات الدراسية باستخدام الرسوم البيانية .

٤ - فصول الكتاب

يتكون هذا الكتاب من مقدمة وخمسة فصول يعقبها قائمة المصادر والمراجع ، ويتعرض كل فصل من فصولها لجانب من جوانب التخصص ، والفصل الأول يتناول المفهوم النظرى للتخصص وموضوعه الأساسى ووظائفه وأهدافه ومكوناته الداخلية وعلاقاته وانتماءه وقوامه العلمى وعوامل التغيير المحيطة به ، ثم مسارته المتوقعة فى المستقبل .

الفصل الثانى يتناول مؤسساته الاختزانية والمهنية على المستوى الدولى والقومى ، مع اختيار بعض النماذج الجديرة بالذكر من أنماط المؤسسات السابقة . ثم تعرض الفصل للمؤسسات التجارية التى تشكل قطاعاً جديداً داخله يطلق عليه الآن « قطاع صناعة المعلومات » ، وتعرض الفصل لظهور هذه المؤسسات وأهدافها ووظائفها وحجم نشاطها الحالى فى الدول المتقدمة والنامية .

الفصل الثالث خصص لنشاط المؤسسات الأكاديمية وإعداد المتخصصين فى المكتبات والمعلومات ، حيث يتناول تطوره وأوضاع هذه المؤسسات من حيث الشهادات والدرجات العلمية التى تمنحها ومدّة الدراسة للحصول على كل منها ، وأسماء المؤسسات وأوضاعها الادارية والمقررات الدراسية التى تضمها أنماط متعددة من هذه المؤسسات ، مع تناول مؤشرات المستقبل بالنسبة للإعداد لكوادره البشرية .

الفصل الرابع يتناول سمات الانتاج الفكرى فى تخصص المكتبات والمعلومات على مستوى العالم اعتماداً على ما تم ضبطه من انتاج فى ادوات الضبط لعامى ١٩٧٢ ، ١٩٨٢ حيث تمت دراسة فئات وأوعية النشر وعدد الدوريات الموجودة التى كشفت التحليلات عن انها اهم وعاء يكتب فيه الانتاج فى التخصص ولغات الدوريات وجغرافيتها ووفياتها ، وهيئات نشرها ، ثم التوزيع الموضوعى للانتاج كله على اطار التخصص

ومعامل ارتباط الانتاج الفكرى بالمقررات الدراسية ، ونتاجية المؤلف سنويا .

أما الفصل الخامس والآخر من الكتاب فقد خصص للتعرف على المكونات الحالية لتخصص المكتبات والمعلومات في مصر حيث يتناول نفس الجزئيات التي تعرض لها الكتاب في الفصول الأربعة الأولى واختتم هذا الفصل بمجموعة من المؤشرات لمستقبل التخصص في مصر مع توصيات كشفت عنها الدراسة في كل فصولها وصيغت في شكل مبادئ يستطيع بها التخصص أن يطور من مستقبله في مصر .

لا يتبقى بعد ذلك سوى شكر الأستاذ الدكتور سعد محمد الهجرسى استاذى الجليل والمشرف على هذه الدراسة اثناء إعدادها كرسالة دكتوراه ، فله فضل كبير في توجيه المؤلف وفي مراجعتها ، والأستاذ الدكتور فتحى عبدالهادى الذى ساعد المؤلف على نشرها كما كان مع الأستاذ الدكتور محمود الشنيطى أعضاء لجنة الحكم عليها ، ومنحها أعلى تقدير علمى واكاديمى ، وزوجتى العزيزة كبيرة العطاء التى تحملت وضحت اثناء إعدادها ومعطية لى كل تشجيع ورعاية .

ثم الحمد والشكر لله الرحمن الرحيم الذى وهبنى القوة وهدانى ، ولولا هذه الهداية ما تمكنت من عمل شئ ، وليجعلنى الله سبحانه وتعالى مصدر عطاء لكل من ساعدنى .

الدكتور
اسامة السيد محمود
يناير
١٩٨٦

الفصل الأول

الإطار النظري لتخصّص المكتبات والمعلومات

وصل تخصص المكتبات والمعلومات الى مرحلة متقدمة في موضوعه وعلاقاته ، وفي مؤسساته وأدبه وهو امر يجعل الدراسة الاكاديمية لهذا التخصص عملا واجبا ومنطقيا في ظل ظروف تطوّر المجال وتضخمه في العقود القليلة الماضية وهذا التطور نفسه قد حمل في طياته كثيرا من التيارات الوافدة والشاردة من تخصصات أخرى بعضها كان متناقضا مع المعطيات الأساسية للتخصص حتى إن هذه المعطيات تبدو غير واضحة ومبهمة ومن الصعب تحديدها لأنها دائما محل تساؤل وجدل حتى في أبسط وأدق مفاهيمها ، ليس فقط في الدول التي ما زالت في بداية طريق التقدم ، في تخصص المكتبات والمعلومات ، بل أيضا في الدول المتقدمة التي سارت شوطا بعيدا في هذا التخصص .

من الملائم لأي تخصص أن يبدأ بالتعرف على الإطار العام له ، لتحديد لب دراسته وحدوده العامة وقطاعاته الرئيسية وعلاقاته بالعلوم والتخصصات الأخرى الى جانب التعرف على أنواع المؤسسات المختلفة التي تنتمي اليه ووظائفها المتنوعة ، ثم السمات الأساسية لأدب هذا التخصص ونتاجه الفكري ، ومن الطبيعي أن عدم تحديد هذا كله يؤثر الى حد بعيد في المعطيات الأساسية للتخصص ويجعله في مهب الريح لأي من التيارات الوافدة والشاردة من تخصصات أخرى .

ويهدف هذا الفصل الى رسم الإطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات وتحديد موضوعه وأهدافه ووظائفه ومكوناته الداخلية وعلاقاتها ، ثم العلاقات الخارجية التي تربط هذا التخصص بالتخصصات الأخرى الى تطوره ، كما سيتعرض الفصل أيضا للأسس النظرية التي يمارس التخصص عمله اعتماداً عليها ودرجة الاستقرار بها ، ومقدار التقدم الذي وصلت اليه ، والبيئة التي تعمل بها مؤسساته حاليا وهي التي أثرت الى حد بعيد على ظروف ومتطلبات العمل ، وعلى شكل هذه المؤسسات ومسمياتها ، كما سيتعرض الفصل للمتغيرات التي قد تدفع بالتخصص الى هذا المسار أو ذاك في الدول المتقدمة أو النامية .

أولاً : موضوع التخصص واهدافه ووظائفه

١ - موضوع التخصص

لكى يقال أى تخصص أو فرع من فروع المعرفة الاعتراف العلمى والاكاديمى والمهنى والاجتماعى فلا بد له من أن يحدد موضوع دراسته وجوهره واهتمامه بدقة وبوضوح تمنع أى خلط أو تداخل مع أى تخصص أو فرع آخر ، وموضوع تخصص المكتبات والمعلومات ورقعة أرضه الأساسية هى ضبط أوعية المعلومات بإقتنائها وتنظيمها وإتاحتها للاستخدام من أقدم أشكالها من الألواح الطينية وقطع الحجارة والجلود والعظام وأخشاب الأشجار وأوراق البردى ، وحتى أحدثها بكل اللوانها المرئية والمسموعة ، ومهوراً بأوعية المعلومات الورقية بكافة أشكالها ، وأوعية المعلومات التى يعنى بها التخصص . هى الوسائط التى سجلت أفكار وتجارب وخبرات الجنس البشرى ، وهى أيضاً رصيده وزاده الحضارى التى تحمل معلومات الأمس واليوم المسجلة (١) .

وأوعية المعلومات التى تشكل موضوع تخصص المكتبات والمعلومات بدأت فى الظهور منذ آلاف السنوات بعد أن « أصبح من الصعب على ذاكرة الفرد أن يحتزن ويضبط كل ما يصل اليه من خبرات السابقين فى ذاكرته الداخلية ، وخشى من أن ينسى هذه الخبرات المكتسبة فاحتاج الى وسيط يسجل عليه هذه الخبرات ، وبهذا بدأت تظهر الذاكرة الخارجية » (٢) ، وهى ذاكرة لا نهاية لحدودها وقادرة على استيعاب الخبرات والمعارف التى يصل اليها .

ومع ظهور الطباعة ، بدأت هذه الذاكرة الخارجية تتجسد وتزيد أهميتها وينمو حجمها وأصبحت موضوعاً يشترك فى دراسته عدة تخصصات كل منها يتناولها فى جانب من جوانبها ثم ازداد هذا النشاط كثافة يعد ظهور الوسائط السمعية والمرئية الجديدة لتسجيل المعلومات والمعرفة ونقلها من مكان الى آخر ، وبدأت تظهر مؤسسات متعددة منها ما يهتم بإنتاج معرفة الذاكرة الخارجية نفسها ، ومنها ما يهتم بإنتاج الوسائط المادية وأوعية المعلومات ، ثم مؤسسات اختزانة تعمل على اقتناء أوعية المعلومات بكافة أشكالها وتنظيمها فنياً ثم حفظها لاسترجاعها لجمهور معين له اهتماماته وحاجاته المحددة ، وتعددت أشكال هذه المؤسسات مع استمرار زيادة الأوعية وتنوع أشكالها .

ومن الطبيعي ان كل مؤسسة من المؤسسات الاختزانية هي بمثابة نظام متكامل مكون من عدد من الأجزاء ويعمل بها عدد من المتخصصين وعلى ضوء عدد من التقنيات كما أنه يرتبط بمجموعة من العلاقات الداخلية والخارجية ليحقق الأهداف التي وضعها لنفسه ، وبالتالي فان التخصص أصبح يدرس تنظيم المعلومات الموجودة داخل المؤسسات الاختزانية من ناحية « بنائها وأهدافها ووظائفها وحدودها وأفرادها وعلاقاتها » (٣) .

وعلى ذلك فان تخصص المكتبات والمعلومات انها هو التخصص الذي يعنى بأوعية المعلومات من حيث الضبط والاختيار والاقتناء والتنظيم والاسترجاع ، وهذه الأوعية تحمل المعلومات التي تشكل الذاكرة الخارجية للجنس البشرى ، وتحفظ بها المؤسسات الاختزانية الاقتنائية

٢ — وظائف التخصص

ان كل المؤسسات الاختزانية الاقتنائية تمارس ثلاثة وظائف اساسية بصرف النظر عن حجمها أو نوعها أو شكل أوعية المعلومات التي تختزنها ، والوظائف الثلاثة هي :

(١) اختيار أو اقتناء الأوعية طبقاً لسياسة واضحة تضعها كل مؤسسة بعد دراسة متطلبات المستفيدين وعلى ضوء الإمكانيات المتاحة لها .

(ب) تحليل الأوعية التي تقتنيها وتنظيمها وحفظها طبقاً لمجموعة من القواعد والمعايير والتقنيات لكي يسهل استرجاعها بما تتضمنه من معلومات بعد ذلك . وقد اعتبرت هذه الوظيفة هي الأساس لكل عمل المؤسسات الاختزانية لأنه لولا عملية التحليل والتنظيم لما استطاع أحد الوصول الى هذه الأوعية أو معلوماتها ، ولهذا « فهي عنق الزجاجة حتى بعد أن تطور نمط المستفيدين وأصبح اهتمامهم أحياناً بالمعلومات الموجودة داخل الأوعية بدلا من الأوعية نفسها ذلك أن المعلومات المطلوبة لا توجد مجردة ، بل لابد ان تتجسد دائماً داخل وعاء معلومات ما » (٤) .

(ج) استرجاع الأوعية وبت المعلومات الموجودة طبقاً لمتطلبات المستفيدين التي ترد في شكل استفسارات وطلبات للمعلومات، وتقديمها اليهم في صورة عدد من الخدمات . وعلاوة على الوظائف الأساسية السابقة فهناك عدد من الوظائف الإضافية التي قد تختلف من مؤسسة اختزانية الى أخرى ، مثل زيادة استخدام النظام عن طريق دعوة المستفيدين وتسويق الخدمات المقدمة من المؤسسة لهم ، وإدارة نظام المعلومات الداخلى للمؤسسة الاختزانية بمكوناته ووظائفه وعلاقاته وأفراده ، ثم تطويره باستمرار الى الأفضل (٥) ، كما أن هناك بعض الكتاب(٦) الذين يفصلون هذه الوظائف الى أكثر من العمليات الثلاثة السابقة ، فيتم مثلا اعتبار عمليات الحفظ منفصلة عن عمليات التحليل والتنظيم كما يتم فصل عمليات الاسترجاع عن تقديم الخدمات وبت المعلومات ، ويعتبرون أن عملية تلقي أسئلة المستفيدين وبناء استراتيجيات البحث عن المعلومات للاجابة على هذه الأسئلة وظيفة مستقلة ، والحقيقة أن العمليات السابقة كلها عمليات جزئية يمكن دون عناء ادماجها تحت الوظائف الثلاثة الأساسية لاي مؤسسة اختزانية ، وهي الاختيار والاقتناء والتحليل والتنظيم ثم الاسترجاع والخدمة .

٣ - هدف التخصص

ان جميع الوظائف التي تقوم بها المؤسسات الاختزانية انما تهدف الى هدف واحد وهو نقل الرسائل الموجودة في أوعية المعلومات وهي الوسائط المكونة لذاكرة الانسان الخارجية من انسان الى انسان ومن عصر الى عصر ومن مكان الى آخر وبالتالي يتحقق الاتصال بالمعرفة ، وقد اكدت الكتابات على الهدف الاتصالي للتخصص وعلى طبيعة المؤسسات الاختزانية كقنوات اتصال عبر الحضارة البشرية كلها(٧) ، وعلى ان قنوات الاتصال هذه انما تعمل على « تسهيل عمليات تدفق المعلومات بين حلقات المعرفة وطوال الحضارة البشرية »(٨) ، وقد قسم روجر جرير(٩) اهداف المؤسسات الاختزانية الى اهداف ارشيفية لضبط أوعية المعلومات من أجل اعلام المستفيدين والترويج عنهم وتنقيفهم وتعليمهم . ومن هنا نستطيع ان نرى ان الضبط للأوعية في حد ذاته ليس هدفا ولكنه وسيلة لعدة اهداف أخرى هي الاعلام والترويج والثقافة والتعليم .

ثانيا : تطور التخصص

تبلور تخصص المكتبات والمعلومات من مجموعة ممارسات تجريبية ، على أوعية المعلومات وداخل مؤسسات تتولى ذلك بنوع كبير من الاجتهاد ، الى شكله الحديث منذ فترة لا تزيد عن مائه عام الا بسنوات قليلة . ذلك انه يمكن ارجاع ذلك الى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وهي الفترة التي ظهرت فيها الجمعية الأمريكية للمكتبات American Library Association ثم بدأت الدراسة الأكاديمية المنظمة للراغبين في دراسة هذا التخصص ، وهي كلها مؤشرات هامة كانت بمنابة منعطف في تطور تخصص المكتبات والمعلومات .

وكانت اللبنة الأولى لظهور تخصص المكتبات والمعلومات هي ظهور أوعية المعلومات التي شكلت موضوعه الأساسي ومحور اهتمامه ، وسرعان ما ظهرت عدة مؤسسات تعتنى باختيار وجمع وتحليل هذه الأوعية ثم اختزانها لخدمة من يطلبها ، والحقيقة أن هذه المؤسسات — المؤسسات الاختزانية — ظلت لفترة طويلة تتمثل في المكتبة كمؤسسة اجتماعية يرتادها كل أفراد المجتمع للحصول على أوعية القراءة والبحوث ، وسرعان ما حتمت طبيعة بعض الأوعية استقلالها في وقت مبكر نسبياً من مراحل تطور المؤسسات الاختزانية ، ويقصد بها على وجه التحديد أوعية المكتبات والتصرفات والاداريات (١٠) . وقد ساعد على هذا الاستقلال ان أولئك المرتبطون بهذه الأوعية انتاجاً ثم طلباً على معلوماتها ، كانوا هم المرتبطون بمسئوليات اتخاذ القرارات من السلطة الحاكمة .

وقد سارت المؤسسات الاختزانية في التخصص بنمطى المكتبات التي كانت تحتوى على أوعية المعلومات المرتبطة بالقراءة والبحث والتعليم ، ثم دور المحفوظات للأوعية الادارية ردحا طويلا من الزمن امتد الى القرن التاسع عشر ، كان عملها يتميز بالكفاءة والفعالية معا . وأدبا ما كان مطلوباً منهما تجاه الأفراد والمؤسسات والمجتمع وبالتالي حفظاً للمهنة وللتخصص وضعه الاجتماعى والعلمى بل زادا من قيمته مع مرور الحضارة البشرية وتطورها .

ومع العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر بدأت تحيط بالمؤسسات الاختزانية التي كانت موجودة عدة متغيرات جديدة نتجت كلها عن مجموعة

من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعلمية التي أحدثتها الثورة الصناعية أساساً فبدات تتضح الأهمية القصوى للبحث العلمي وبالتالي ظهرت أعداد كبيرة من هؤلاء الباحثين وتدفقت على هذه المؤسسات الاخترازية وخاصة طرفها الخاص بالقراءات والبحوث أعدادا كبيرة من هذه الأبحاث ، ولعل أفضل من تتبع تأثيرات المتغيرات الاجتماعية والعلمية على التخصص ومؤسساته في تلك الفترة ، وسنوات النصف الأول من القرن العشرين هو عالم المكتبات والمعلومات الهندي رانجاناثان ، وحدد أبرز التأثيرات بحدوث غزوتين للتخصص الأولى في نهاية القرن الماضي بدخول العلماء للعمل في هذه المؤسسات ، والثانية بعدها بنحو ربع قرن بدخول الفنيين والمهندسين مع أجهزة الميكروفيلم (١١) .

ولا شك أن الغزوتين وما صحبهما من ظروف اجتماعية واقتصادية احاطت بالتخصص ومؤسساته قد تسببتا في إعادة صياغة المكونات الداخلية لتخصص المكتبات والمعلومات والى ظهور مؤسسات ومتخصصين جدد ، ولهذا يحسن دراسة ذلك عن كثب للتعرف على المقصود بمصطلحين ترددا كثيرا بعد الحرب العالمية الثانية وهما التوثيق وعلم المعلومات وعلاقتها ومكانهما داخل الاطار العام للتخصص ومؤسساته .

Documentation

١ - التوثيق

ان معظم تعريفات التوثيق تلقى الضوء على هويته وعلاقته بالمكتبات ورغم أن هناك تعريفات متعددة له فان أفضلها وأشملها هو تعريف رانجاناثان الذي يلقي الضوء على مفهومه وحقيقته وأهدافه ثم علاقته بالمكتبات ، وهذا التعريف هو (١٢) « العمل والممارسة من أجل جعل الأفكار الصغيرة والحديثة أكثر استخداما من قبل المتخصصين (قانون ١) وتقديم الخدمات المتعلقة بهذه الأفكار اليهم (قانون ٢) بشمول (قانون ٣) وسرعة (قانون ٤) على الرغم من التدفق المستمر والمتزايد من الأفكار الصغيرة والحديثة في عدد متزايد من الموضوعات المنحصصة والتي تتضمنها عدة آلاف من الدوريات » .

ولعل قوة هذا التعريف تنبع من أن رانجاناثان قد ربط بينه وبين المكتبات عن طريق تطويع قوانينه الخمسة الأساسية التي تحكم نشاط التخصص من وجهة نظره لتشتمل التوثيق ، ذلك أنه مجموعة من الممارسات لتقديم الخدمات المتخصصة المتعلقة بالأفكار الحديثة والصغيرة والتي

توجد أساسا في الدوريات بسرعة وشمول وقد ميز أيضا هذه العلاقة بأنها علاقة احتواء من جانب المكتبات للتونيق لاهتمام الأخير بالأفكار الصغيرة والحديثة وبالمختصين على وجه الخصوص بينما تهتم المكتبات بكل الأفكار وبكل المستفيدين .

كان ظهور التوثيق في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر عندما بدأ بعض علماء العلوم الطبيعية واستشعارا منهم بعدم ملاءمة تقنيات العمل في المكتبات في تلك الفترة ورغبة منهم في خدمة باقى زملائهم وسرعان ما تجمع عدد من هؤلاء العلماء ، وكان أهم ما يجمعهم معا هو نوع من عدم الرضا على الخدمات التي كانت تقدم اليهم من المكتبات في ذلك الوقت وبدأوا في تجميع الانتاج الفكرى المنشور في بيبليوجرافية عالمية .

وقد انتهت جهود هذه المجموعة الى اهتمامين ، الأول لإعداد البيبليوجرافية نفسها ، والثانى لتطوير نظام تصنيف ديوى العشرى ، ذلك الجهد الذى أدى الى ظهور التصنيف العشرى العالمى ، والذى يعتبر في نظر الكثيرين أبرز ما أفرزته حركة التوثيق (١٢) ولم يكن لبدائيات التوثيق أى توفيق يذكر من الناحية العملية ، فلم تخرج البيبليوجرافية موضع الاهتمام الى حيز الوجود على الاطلاق ولكنه أدى الى ظهور عنصرين اثرا في تخصص المكتبات والمعلومات أبعد تأثير بعد ذلك وهما :

١ - ظهور تجمع من العلماء اهم بقضية ضبط أوعية المعلومات واتاحتها ومطالبتها بتطوير مؤسسات التخصص واشتغال هؤلاء العلماء بالفعل في المهنة ، مما أدى الى دخول مفاهيم ومصطلحات جديدة لم تكن من قبل في هذا التخصص ووفدت اليه مع العنصر البشرى الجديد .

٢ - حدوث انقسام في بعض مؤسسات التخصص الاختزانية والمهنية في أوروبا الغربية وبعدها بقليل في الولايات المتحدة ، فغيرت بعض المؤسسات الاختزانية اسمها من « مكتبة » الى « مركز تونيق » ، كما ظهرت مؤسسات مهنية - جمعيات واتحادات - حاولت أن تجد لنفسها مكانا منفصلا عن نهر التخصص الرئيسى ، فانفصل بعض أعضاء الجمعية الأمريكية للمكتبات "American Library Association"

وتحالفوا مع بعض العاملين الذين لم يفلحوا في الانضمام الى الجمعية وأسسوا « جمعية المكتبات المتخصصة » "Special Library Association" في عام ١٩٠٨ ونفسس

الموقف تقريبا حدث في إنجلترا بظهور « جمعية المكتبات المتخصصة
Association of Special Libraries and Information bureaux والأسف فإن هذه المؤسسات المهنية التي ظهرت مع
في عام ١٩٢٤ ظهور التوثيق وبعده عمدت الى تفتيت التخصص ولم تحاول على الاطلاق ايجاد
أى نوع من نقاط التلاقى مع المتخصصين أو المؤسسات الاحتزانية أو المهنية
الموجودة ، وقد زاد من حدة هذه الانقسامات ظهور ونمو تكنولوجيا
المصرفات الفيلمية ، وتشجيع الاحتكارات الراسمالية لمؤيدى هذه
التكنولوجيات لدوافع تجارية بحتة ، وتشكيل عدة جماعات اهتمام
Interest groups من مؤيدى وانصار المصرفات الفيلمية حتى ان
هذه الجماعات هي التي لعبت الدور الرئيسى فى تأسيس « معهد التوثيق
الأمريكى "American Documentation Institute" فى عام ١٩٢٧ (١٤)
وتد ادى كل هذا الى تعاظم نفوذ وانتشار التوثيق فى الفترة بن الحربين
العالميتين .

وعلى الرغم من كل النشاط المهني والتطبيقي والتجارى والدعائى
الذى صحب التوثيق فى تلك الفترة ، الا أن النشاط النظرى والاكاديمى لم
يكن له أى وجود يذكر فلم تنظم أى مقررات دراسية فى التوثيق الا فى
العام الدراسى ١٩٤٨ / ١٩٤٩ ، بجامعة « كيس ويسترن ريزرف
Case Western Reserve فى الولايات المتحدة ، بل ان اول
محاولات لوضع تعريف محدد له لم تجيء الا مع نهاية الثلاثينات . وكان
للخلفية النظرية الهشة للتوثيق وتحالف بعض الأحداث التاريخية على
مجريات التخصص كنولى أمين مكتبة الكونجرس لرئاسة معهد التوثيق
الأمريكى ، وتخلصه من تأثير شركات المصرفات الفيلمية على المعهد ،
والتطور العلمى الضخم الذى زاد من مشكلة انفجار المعلومات منذ منتصف
القرن العشرين وحتى الآن ، ثم انتهاء هذا الجيل من المكتبيين الذين وقروا
طويلا ضد اتباع بعض الأساليب الحديثة فى التحليل الموضوعى وتقديم
خدمات أكثر سرعة وكفاءة تلائم احتياجات المتخصصين ، وأيضا انتهاء
جيل الموثقين الذين بنوا دعاوى الانفصال على خلافات شخصية ، علاوة
على الهجوم الشدد الذى كان يلاقيه مصطلح التوثيق من بعض فئات
المتخصصين فى علوم أخرى لاستخدامه فى عدة مجالات بمعانى مختلفة ،
وكان لذلك كله اكبر الأثر على اختفائه تقريبا وبحيث لم يتبق منه

الا بعض المؤسسات والمتخصصين في الدول النامية وفي فرنسا والمانيا الغربية التي لا تزال تستخدم هذا المصطلح ، وهذه المؤسسات والعاملين بها يمارسون نفس الوظائف والاهداف التي تتم في اى مكتبة متخصصة .

ولعل الأثر الأكبر الذي تركه التوثيق خلفه كحلقة من حلقات تطور تخصص المكتبات والمعلومات هو زيادة الادراك عند رجال المكتبات والمعلومات منذ الحرب العالمية الثانية لاهداف المهنة الأساسية ، وتقديم المؤسسات الاختزانية لبعض الخدمات الحديثة التي طالب بها العلماء وبالسعة التي تتلاءم مع سرعة الطلب على أوعية المعلومات ذاتها ، ثم تعديل أو ظهور قواعد ومعايير متعددة للإعداد البيولوجرافي ، والتغيير الجذري الذي أحدثه التوثيق منذ بداية النصف الثاني من هذا القرن في كثير من برامج ومقررات المؤسسات الأكاديمية في التخصص ، وزيادة على ذلك وضع بذور الانقسام في التخصص والذي لا يزال مستمراً حتى الآن .

Information Science

٢ - علم المعلومات

استخدم هذا المصطلح الذي حل محل مصطلح التوثيق الى حد كبير لأول مرة في عام ١٩٥٩ ولم يكن مستخدماً قبل ذلك على الاطلاق لا في مؤتمرات أو أسماء مؤسسات أو اى انتاج فكرى (١٥) ، ويبدو انه استوعب درس التوثيق جيداً لان محاولات (١٦) وضع تعريف له تعاقبت منذ ظهوره اعتباراً من مؤتمري « معهد جورجيا للمعلومات ، Georgia Institute of Technology عامى ١٩٦١ ؛

١٩٦٢ ثم بمحاولات روبرت تايلور Robert Tylor وبوركو Borko في الولايات المتحدة وفيكرى Vikary في انجلترا وميخائيلوم Mikhailov وزملائه في الاتحاد السوفيتى ، حتى وصلت هذه

المحاولات الى وضع التعريف الذى صاغه والقاءه « بوركو » أمام الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات American Society of Information Science

بمناسبة وضع هذا الاسم لها بدلا من « معهد التوثيق الأمريكى » في عام ١٩٦٨ ، ويحظى هذا التعريف بقبول شبه عام . وقد جاء في هذا التعريف أن علم المعلومات هو (١٧) « التخصص Discipline

الذى يدرس خواص وسلوك المعلومات والقوة الكامنة التي تتحكم في تدفق المعلومات ووسائل اعدادها واتاحتها لبتحقق منها أقصى استخدام وهذا

التخصص يهتم بهذا الجزء من المعرفة التي تختص بابتكار وجمع وتنظيم
وخرن واسترجاع وتفسير وتحويل واستغلال المعلومات « ويتفق معظم
المختصين المؤيدين لعلم المعلومات على هذا التعريف وبالحدود التي
رسمها فيها عدا ميخائيلوف الذي يقصره على الاهتمام بالمعلومات العامية
فقط ، ويوسع من مجاله لكي يتضمن كل اشكال الاتصال العلمى (١٨) .

ورغم حرص معظم من يتشيعون لعلم المعلومات على اصباح العلمية
عليه ، الا ان التعريف نفسه قد نص على انه تخصص Discipline
يهتم ويدرس جوانب من المعرفة وبه مجموعة من المختصين وليس علما
محدداً أى جزء محدد ومخسق من المعرفة ومعتمداً على قوانين ثابتة ،
كما انه من الواضح ان المجال الذى حدده علم المعلومات لدراسته هو مجال
واسع وعريض ويغطى شبكة الذاكرة الخارجية كلها ، فلو نظرنا الى شكل
هذه الشبكة (١٩) وزجعنا الى التعريف السابق لوجدنا ان علم المعلومات
يغطى ابتكار المعلومات ثم وسائل اعدادها ثم جمعها وتنظيمها وخرنهما
واسترجاعها وتفسيرها وهي كلها تغطى الجزء الاكبر من نشاط الذاكرة
الخارجية والتي يشترك في دراستها عدد ليس بالقليل من العلوم
والتخصصات الاخرى حاول كل منها ان يحدد زاويته وموقعه المعين في
دراستها ، الا ان علم المعلومات بالشكل السابق يريد ان يدرس الذاكرة
الخارجية كلها بل انه تجاوز الذاكرة الخارجية الى الذاكرة الداخلة
للا انسان فهناك بعض الكتابات (٢٠) التي فسرت دراسة وسائل ابتكار
وسلوك وخصائص المعلومات التي جاءت في التعريف السابق بانه دراسة
« تنظيم المعلومات والمعرفة البشرية في عقل الانسان ومعرفة دوائع
ابتكاره واخراجه او اكتسابه لمعلومات معينة وواضح ان ذلك هو من
قبيل نَظْم المفاهيم لان ذلك كله يقع ضمن دائرة علم النفس .

ورغم وجود عدد كبير من المؤسسات المهنية - الجمعيات
والانحادات - والبرامج الاكاديمية ، واعداد كبيرة ممن يدعون انهم
مختصون في علم المعلومات وهو في هذا يشبه التوثيق الى حد كبير مما
يرجح تشابه علم المعلومات مع التوثيق في اجزاء متشابهة كثيرة فيما عدا
تغيير المصطلحات ، الا ان هذا كله لا يكفى لتثبيت دعائمه كعلم وكاتجاه
متصل داخل تخصص المكتبات والمعلومات الاساسى ، ان المؤسسات
المهنية الموجودة هي اساسا لرعاية مصالح اعضائها كما ان لها اهدافا
تجارية واضحة وسيتم للتعرض لها في الفصل القادم من الرسالة ، اما

البرامج والمقررات الأكاديمية فهي مليئة بالتناقضات وغير محددة لتناولها التخصصي وأبسط دليل على هذا هو العدد الكبير من المقررات التي يتم تدريسها داخل برامج علم المعلومات والتي تبدو على كثرتها شاملة لكل تخصصات وعلوم المكتبات والحاسبات الإلكترونية والرياضيات والاحصاء والإدارة وعلم النفس وسيتم التعرض لهذه البرامج في القسم الثالث من الرسالة ، أما بالنسبة لاعداد المتخصصين في علم المعلومات فإننا لم نحصرنا عن كُتب نوعياتهم ومؤهلاتهم الدراسية ووظائفهم ، وعن طريق عدد أعضاء الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات التي كانت تضم نحو ٤٠٠٠ عضو في عام ١٩٧٩ فسنجد ما يلي (٢١) :

١ - من ناحية المؤهلات الدراسية هناك ٨٦٪ من الأعضاء يحملون درجة جامعية في المكتبات ، و ٨٪ يحملون أكثر من درجة جامعية أحدهم في المكتبات ، و ٢٤٪ يحملون درجات جامعية في الهندسة والزراعة والاقتصاد والانسانيات والعلوم الاجتماعية والحاسبات الإلكترونية ولم يدرسوا بمكتبات .

٢ - من ناحية الوظائف : هناك ٢٤٪ من الأعضاء هم مديرو مكتبات أو أمناء مكتبات ، و ٢٠٪ ليس لهم علاقة مباشرة بالمعلومات سوى كمستخدمين ، و ١٩٪ مهندسون ، و ١٣٪ مندوبو تسويق ومبيعات ، و ١٢٪ أساتذة جامعات من كل التخصصات والباقي من مهن أخرى .

والأرقام السابقة تثبت بما لا يدع مجالاً للشك مقدار التكامل العضوي بين المكتبات والمعلومات ، وبطلان الاتجاه الذي يدعو الى الفصل بينهما وإلى بناء تخصص مستقل يطلقون عليه علم المعلومات . والحقيقة أن نقطة تكامل التخصص كله ، والعلاقة بين تخصص المكتبات والمعلومات وعلم المعلومات من النقاط التي لا تذكر في الغالب أو تذكر نادراً بدون تفاصيل في الانتاج الفكري الذي يدعى انتمائه لعلم المعلومات فقط ، ويفهم من هذا الانتاج أن علم المعلومات يهتم بالمعرفة نفسها وبالمعلومات المجردة دون أي وسط مادي أو وعاء للمعلومات ، وهي مغالطة واضحة لأن المعلومات لا توجد مجردة ، بل تتجسد في وعاء ما ، كما أن المعلومات المجردة لا يمكن تنظيمها أو تحليلها أو حفظها حتى لو كانت بشكل محاسب الا اذا كانت مسجلة بالصور أو الرموز أو الحروف ، وذلك ان الوعاء هو الذي ينظم وهو الذي يحفظ أو تؤخذ منه المعلومات وتقدم للمستفيد ، فالمعلومات ان كانت في ذاكرة الانسان فهي مجال تخصص علم النفس ،

وان كانت مجسد في وعاء فهي مجال تخصصى المكتبات والمعلومات . وقد
نبه براترنسد بروكس Brtrand Brooks — وهو واحد من أفضل
وأنضج علماء المكتبات والمعلومات في العالم — الى ذلك فقال بالنص(٢٢)
« ان علم المعلومات يدرس الوثائق المحتوية على معلومات ويهدف الى
تنظيمها واعداد مجموعة مسخلصات وكشافات لهذه الوثائق لموضعها في
اطر التنظيم البيليوجرافى المتكامل لخدمة المستفيدين ، وذلك باستخدام
الوسائل اليدوية أو الآلية على حد سواء » ومن الواضح التشابه والتطابق
بين الهدف الذى وضعه بروكس ، والعمليات التى يقوم بها ما أطلق عليه
علم المعلومات ، وبين هدف ووظائف تخصص المكتبات والمعلومات .

ان اختلاف المصطلحات والمسميات لا ينبغى أن يغفل وحده الهدف
والمضمون والوظائف والعلاقات الحتمية بين مكونات التخصص ومؤسساته
كما أن التثبيت بوجود اختلافات بين علم المعلومات ، وبين تخصص
المكتبات والمعلومات اعتمادا على اختلاف المصطلحات دون النظر الى
المفاهيم الأساسية وراء كل مصطلح أدى الى سلسلة من الانقسامات
والصراعات داخل التخصص ومؤسساته فى خلال العقود الثلاثة الماضية
وبالذات فى الولايات المتحدة ، ثم امتد تدريجيا الى باقى دول العالم
بدرجات متفاوتة ، وإذا كان الأمر مجرد اطلاق مصطلحات جديدة ، كعلم
المعلومات على تخصص المكتبات والمعلومات ، أو احلال هذا المصطلح
مكان مصطلح سابق كالتوثيق لما كان هناك اختلاف يذكر بين المتخصصين
أو المؤسسات ، الا ان المؤلف يشعر بأن الأمر أكبر من مجرد اختلاف
المصطلحات بل تعداه فى كثير من المواقف الى اختلاف فى المفاهيم ،
ومحاولات لفصل أو سلخ نشاط تقوم به بعض المؤسسات أو المتخصصين
تحت مظلة هذه المصطلحات عن التخصص الأم وهو المكتبات والمعلومات،
إن أى دراسة واعية ومتعمقة ، لعلم المعلومات كاتجاه انفصالى عن
تخصص المكتبات والمعلومات ستثبت حتمية احتواء التخصص لهذا النشاط
وبطلان أية محاولات لسلخه منه .

ورغم قصر المدة التى مرت على حدوث الانقسامات داخل التخصص
بين مؤسساته ومتخصصيه ، الا انها حفلت بكثير من التطورات السريعة
والمتلاحقة ، وترتبط معظم محاولات تتبع هذه التطورات بين زيادة استخدام
الحاسبات الالكترونية فى مؤسسات التخصص وبداية الانقسامات وذلك
لان الاستخدام أدى الى دخول اعداد كبيرة من المتخصصين فى الحاسبات

الإلكترونية إلى التخصص بمفاهيم الهندسية والفنية ، ومع غياب المفاهيم الأساسية لديهم عن تخصص المكتبات الذى وفدوا إليه حدث نوع من عدم الاستقرار في هذه المفاهيم ، وهو وضع مشابه لما حدث في غزوة العلماء في نهاية القرن الماضي ، إلا أن هذه الغزوة الجديدة للإلكترونيين كانت أقوى تأثيراً وأشد عمقاً بفعل قوة الإلكترونيات وما أحدثته من تغيير جذرى في معظم أنشطة المجتمع . علاوة على ذلك ربطت محاولات تتبع مسارات التخصص في العقود الأربعة الماضية بين التغييرات التي تحدث به وبين تطور نمط الطلب على المعلومات في المجتمع والذى أدى إلى تقصير المدة الزمنية التي تمر ما بين ظهور المعلومات الحديثة وطلب المستفيدين لها ، وما بين ظهورها وتقدمها والاستغناء عنها من ناحية أخرى ، وقد أدى هذا إلى نوع من التبرد على أساليب المكتبات والتوثيق معاً ، يضاف إلى ذلك الحاجة التي لم يسبق لها مثيل لمعلومات من كل فرد أو مؤسسة أو مجتمع يعد أن أصبحت عماد البحث العلمى ، واتخاذ القرارات الخاصة بالتنمية يكافئ أشكالها (٢٣) ولابد هنا من الإشارة بأن احتواء تخصص المكتبات والمعلومات لعلم المعلومات كان بطيئاً نسبياً كما حدث مع التوثيق من هبل فتكررت قصة التوثيق في سنوات عمره الأولى ولكن بصورة أسرع وأوسع بفعل انتشار النظم الحسبة والتكنولوجية .

ومن الملاحظ أن مفهوم التوثيق في الهند وأوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية قد اقتصر على تطوير خطط التصنيف وبالتذات التصنيف العشرى العالمى والتحليل الموضوعى واستخدام المصغرات الفيلمية وتقديم خدمات التكشيف والاستخلاص ، ولكنه تطور في الولايات المتحدة بعد ذلك بتأثير سياق الفضاء بينها وبين الاتحاد السوفينى ، لهذا كتفت الأولى إمكاناتها التكنولوجية لتطوير نظم جمع وتنظيم وحزن واسترجاع المعلومات ولهذا تكاد تكون الدعاوى الانفصالية لعلم المعلومات تتركز في الولايات المتحدة ثم تقل كلما توغلنا في أوروبا الغربية والشرقية التي لا يزال مفهومها للمعلومات يظل عليه طابع المكتبات المتخصصة والتوثيق وبالتذات للموضوعات العلمية حتى تصل إلى تأثير ضئيل في الدول النامية (٢٤) ، ويرجع السبب إلى قوة هذه الدعاوى داخل الولايات المتحدة للارتباط الوثيق بين تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية وبين حركة علم المعلومات خاصة مع تأثير وقوة شركات الحاسبات الإلكترونية الأمريكية وضخامة استثماراتها وعائداتها المالية ، لهذا تحاول دائماً تقوية وتوسيع دائرة

استخدام الحاسبات في المؤسسات الاختزانية باعتبارها مميلاً دائماً
ومضموناً .

وهناك نقطة أخيرة بشأن الدعاوى المتعددة لعلم المعلومات وهي
منسادة بعض الكتاب (٢٥) بأن علم المعلومات قد ظهر لكي يكون هو
الأساس النظري لتخصص المكتبات والمعلومات ثم يحاولون رسم العلاقات
بينهما على هذا الأساس ، وهذا الادعاء من الصعب جداً قبوله ذلك لأنه
لم يحدث حتى الآن في أى علم أو تخصص آخر أن ظهر تخصص جديد
يحاول وضع الأسس النظرية لتخصص أو علم قائم عالوة على أن كل
النشاط الذى يحفل به علم المعلومات حتى الآن إنما هو مرجع أساساً نحو
تطبيقات استخدام الحاسبات الالكترونية ولا يوجد له أى نشاط نظرى
يفكر .

ولعل ما قد يسفر عنه علم المعلومات هو زيادة الادراك عند رجال
المكتبات والمعلومات لأهدافهم وعملهم السريع نحو ايجاد اطار نظرى ثابت
الدعائم ، تكفى لمنع الادعاءات والاعتداءات على التخصص ورسم الحدود
الداخلية لمكوناته ، وتحديد علاقاته الخارجية بالتخصصات والعلوم
الأخرى .

ثالثاً : المكونات والعلاقات الداخلية للتخصص

كان للتطورات الاجتماعية والعلمية التي سادت في البيئة المحيطة بالتخصص ومؤسساته منذ نهاية القرن الماضي والتي تعرض لها المؤلف في الجزء السابق من هذا الفصل ، أثراً كبيراً على إعادة تجسيد مؤسسات التخصص الاختزانية داخل الاطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات ، وقد اتخذ هذا التجسيد شكله الحالي اعتماداً على عنصرين هما :

(١) نوعية المستفيدين وهناك ثلاثة أنواع أساسية منهم وهم المدير ومتخذ القرار ، والباحث المتخصص ، والقارئ العام في غير تخصصه .

(ب) نوعية أوعية المعلومات وهناك فئتين أساسيتين من أوعية المعلومات وهما أوعية المعلومات من مكاتبات والتراجم ثم من القراءات والبحوث (٢٦) .

وعبر مراحل تطور التخصص ، وحتى القرن التاسع عشر كان هناك مؤسسة اختزانية تتولى جمع المكاتبات والاداريات لخدمة المديرين ومتخذى القرارات وتطورت في المسميات من ديوان الانشاء الى دار المحفوظات ، أو الأرشيفات الادارية في الوحدات الادارية (٢٧) ، وقد استقر هذا حتى الآن وان اتخذت بعض هذه الوحدات أسماء حديثة في بعض الأحيان أبرزها « وحدات المعلومات الادارية » كما أنه عبر مراحل التخصص كان هناك مؤسسة اختزانية أخرى تتولى أمر أوعية القراءات والبحوث ضبطاً باختياره وتنظيمه واسترجاعه في شكل مجموعة خدمات بعد ذلك ، واتخذت عدة مسميات بدأت بخزانة الكتب ودار الكتب حتى استقرت لفترة على مكتبه ، الا أنه ومع بدايات القرن العشرين بدأت التسمية الأخيرة تتطور قليلاً خاصة مع تزايد المواد المتخصصة وأوعية المعلومات . ومع حدوث التداخلات الخاصة بالتوثيق ثم علم المعلومات بعد ذلك « بدأت تظهر اتجاهات متزايدة الى خلق نمط جديد من مؤسسات الاختزان يهتم أساساً بأوعية المواد المتخصصة ولخدمة المتخصصين وهكذا ظهرت عدة تسميات جديدة لهذه المؤسسات مثل مركز التوثيق أو مركز المعلومات « (٢٨) .

ولا بد هنا من الانتباه الى أن اختلاف المسميات بين المؤسسات الاختزانية التي تتولى أوعية القراءات والبحوث ليس هو الأمر الفصيل في تحديد هويتها ، بل ان ما تقوم به من وظائف وما تقدمه من خدمات هو الذى يشكل هذه الهوية ، كما أن هناك مرونة كبيرة بين هذه المؤسسات تسمح باختلاطها لاتفاتها في الوظائف الأساسية ، وأبرز مثال على ذلك مكتبة الكونجرس بالولايات المتحدة التي تحتوى على أنماط متعددة من الأوعية وتخدم كل أنواع المستفيدين وتقدم كل أنواع الخدمات ، إلا أن مثل هذه المكتبات عادة ما تتمتع بإمكانات مادية وبشرية كبيرة تمكنها من الاستجابة لكل أنواع المستفيدين والتعامل مع كل أشكال وأوعية المعلومات ، وعلى هذا فإن المؤسسات الاختزانية المتعلقة بالقراءات والبحوث لا يمكن اعتبارها جزءاً منفصلة بحال من الأحوال أو أن كل منها يختص بفرع من التخصص على أساس أن المكتبات تختص بالقارىء غير المتخصص ومراكز التوثيق والمعلومات تختص بالمستفيد المتخصص ، فالحقيقة أن هذه المؤسسات كلها تعمل من أجل نفس الهدف ، وعلى أساس نفس المعايير ولكن بدرجات تطبيق مختلفة .

وهي حددت الجمعية الأمريكية للمكتبات ، باعتبارها الجهة التي تعتمد البرامج الدراسية في المكتبات والمعلومات في الولايات المتحدة المفاهيم السابقة بشكل قاطع منذ أن بدأت تشتد حدة الانقسامات في التخصص خاصة مع بداية عقد السبعينيات فنصت في مقدمة دليل التقييم والاعتماد (٢٩) الذي تمارس عملها بناء على ما جاء فيه على أن « المكتبات Librarianship تشمل أيضاً المفاهيم القريبة Relevent Concepts مثل علم المعلومات والتوثيق وكذلك وحدة المفهوم المأخوذ من الكلمات مكتبه Library ومركز الأوعية Media Center ومركز الوسائل التعليمية Educational Resources Center ومركز التوجيه مؤسسات المعلومات Referral Center وان خدمات المكتبات والمعلومات هي التي تهتم بالمعرفة المسجلة Recordable Knowledge والمعلومات المسجلة بها مهما كان شكلها فتقوم بالتعرف على المعرفة المسجلة والتزود بها وحفظها وتنظيمها وبحثها والاتصال بها وتفسيرها والمساعدة على استخدامها .

ولا اعتقد أن هناك أوضح أو أقوى من مفهوم الترابط بين مكونات التخصص ومؤسساته ، ولا أوضح أو أقوى من المفاهيم الخاصة بوظائف وأهداف التخصص مما جاء في الفقرة السابقة .

رابعاً : العلاقات الخارجية للتخصص واثمائه

١ - علاقات التخصص

ان تأكيد ذاتية اى تخصص او مجال او علم تعتمد بالدرجة الاولى على تحديد علاقاته بالتخصصات والمجالات والعلوم الأخرى ومعرفة درجة التداخل والتشابك بينه وبينها ، ومع التقدم العلمى المستمر ، سواء فى المكتشفات الجديدة داخل اطار كل تخصص ، او بظهور تخصصات جديدة تمتلئ بها بعض الفواصل والفراغات التى كانت موجودة بين بعض الكيانات او التخصصات أو العلوم ، ومن الواضح أن الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الأخيرة شهدت حركة مد وجزر وجذب شديدة بين كثر من التخصصات الموجودة تم على اثرها اعادة تشكيل كثير من العلاقات الموضوعية بين التخصصات المختلفة ، خاصة وان كل تخصص لم يعد كجزيرة منعزلة عن باقى التخصصات أو العلوم .

وتخصص المكتبات والمعلومات من التخصصات العلمية التى تأثرت الى حد بعيد بكل تيارات المد والجزر ، لاشتراكه مع كثير من التخصصات الأخرى فى التعرض للمعرفة البشرية بالدراسة ، كل منها تعرض لهذه المعرفة من أحد جوانبها المتعددة . وقد تعرض تخصص المكتبات والمعلومات لهذا المد والجزر لحدائثة عهد التخصص ولتأخر المتخصصين فى المكتبات والمعلومات فى تحديد هذه العلاقات الا بعد فترة من ظهور تداخلات جديدة ولتأثير الحركات الانقسامية التى ظهرت على التخصص فى خلال هذا القرن ، وهى التى ساعدت ، بل دفعت ، الى عدم وضوح هذه العلاقات الموضوعية .

وتحديد العلاقات الموضوعية لتخصص المكتبات والمعلومات كان من نقاط التى توفرت لها معالجة أفضل وأدق مقارنة ببعض النقاط النظرية الأخرى ، وهناك أكثر من طريقة يمكن اتباعها للوصول الى التخصصات الأخرى التى تربطها بتخصص المكتبات والمعلومات علاقات موضوعية أو تداخلات .

فلو تتبعنا شكل شبكة الذاكرة الخارجية (٣٠) ، وحاولنا تتبع علاقات هذه الشبكة ، فسنجد انها تبدأ بعمليات الخبرة والبحث وهى

مرحلة لها علاقات بمناهج وطرق البحث في كل تخصصات المعرفة ، ثم مرحلة للتكوين والتأليف حيث يلتقى في هذا الموقع من شبكة الذاكرة الخارجية تخصص المكتبات والمعلومات مع كل التخصصات الأخرى حيث تقوم هذه التخصصات بإنتاج المؤلفات والأدب الخاص بها في شكل أوعية معلومات ، ثم تأتي مرحلة تحميل هذه الأفكار على أوعية معلومات والعمل على نشرها فتتداخل تخصصات التسويق وصناعة أوعية المعلومات والحاسبات الالكترونية والمصغرات الفيلمية والقانون معا في هذه المرحلة ، ثم تأتي مراحل اهنمام تخصص المكتبات والمعلومات المباشر حيث يبدأ في ضبط وحصر هذه الأوعية لعمليات الاختيار والاقتناء التي يستعين فيها التخصص ببعض أساليب الإدارة والماسبة تليها مرحلة التحليل والتنظيم وهي مرحلة يقوم بها تخصص المكتبات والمعلومات مستعينا بأساليب اللغويات لبناء المكنز وقوائم رؤوس الموضوعات والمنطق لوضع خطط التصنيف ، نليها مرحلة الخدمة والاسترجاع التي لها علاقاتها هي الأخرى بأدوات وأساليب الاسترجاع الآلية في الحاسبات الالكترونية تم مجموعة العلوم الاجتماعية والنفسية التي تساعد في تحليل وفهم جمهور المستفدين وخدمتهم كل حسب طلبه .

وعلى هذا فإن تتبع مسار شبكة الذاكرة الخارجية التي يحتل التخصص مكان القلب منها بضبطه لحركتها وتأثيره المباشر في كل مراحلها سوف يكشف لنا عن وجود علاقات وتداخلات واهتمامات مشتركة بين التخصص وبين علوم وتخصصات الدراسات الاجتماعية والنفسية والتربوية والتسويق وصناعات أوعية المعلومات والقانون واللغويات والرياضيات والاحصاء والمنطق .

ونفس هذه العلاقات يمكن أن نصل إليها لو فحصنا أدوات الضبط الببليوجرافي في التخصص مع كشافات ومستخلصات وببليوجرافيات - سنتذكر في الفصل الرابع من الكتاب - وسنجد أن الانتاج الفكري للتخصص والمدرج في هذه الببليوجرافيات قد تطرق أو نشر في دوريات التخصصات والعلوم السابق ذكرها ، ولهذا فإن تصنيف ديوى العشري في طبعته التاسعة عشر ، قد ربط في كشافه النسبي بين تخصصات المكتبات والمعلومات وبين موضوعات في تخصصات الإدارة والقانون والدراسات الاجتماعية والاتصال والحاسبات الالكترونية . ولعل تعدد العلاقات بهذا الشكل هو أحد الأسباب التي تجعل من المعلومات موضوعا

تتنازعه عدة تخصصات كل منها ينظر إليها بمفهوم هلامي يدخل في مجال اهتمامه .

والمتتبع للبرامج والمقررات الموجودة في المؤسسات الأكاديمية في النخوص ، سيجد أنها تضم مقررات ، أو أن هناك مقررات في برامجها تتعرض للتخصصات والعلوم التي سبق ذكرها — مستثبت تحليل المقررات الدراسية الذي أجراه الطالب وسيتضمنه الكتاب في فصله الثالث صحة ودقة هذه العلاقات أيضا — وأبرز دليل على ذلك هو معايير معهد علماء المعلومات
Institute of Information Scientist
في بريطانيا ، وهي التي أظهرت علاقات لتخصص المكتبات والمعلومات بتخصصات الرياضيات واللغويات والحاسبات الإلكترونية والإدارة ، والتسويق والمصغرات الفيلمية والطباعة والقانون والاتصال (٣١) ، وهذه المعايير قد نشرها المعهد للاسترشاد بها في بناء البرامج والمقررات الدراسية .

وهناك وجهة نظر يابانية فيما يتعلق بتحديد العلاقات الموضوعية رغم انغماس اليابانيين في العادة بالتطبيقات أكثر من الجهد النظري في النخوص وقد تنبع (٣٢) معهد أبحاث علم المعلومات في اليابان
Information Science Research Institute
دورة حياة
أي قطعة معلومات منذ ابتكارها وحتى تقادمها واستيعادها فحدد علاقات موضوعية بالتربية وعلم النفس في مرحلة الابتكار ، وعلاقات موضوعية بالنشر وصناعة الأوعية في مرحلة تجسيد المعلومات في وعاء ثم علوم النظم والرياضيات والمنطق واللغويات والحاسبات الإلكترونية في مرحلة التنظيم والتحليل ثم علاقات بالإدارة والقانون خاصة في مرحلة نقل المعلومات من مكان إلى آخر .

ومن الواضح أنه مهما حاولنا أن نصل إلى العلاقات بأي من الطرق السابقة فإن هناك اتفاق كاف حولها ، ولعل مصطلح « عائلة علوم المعلومات » (٣٣) يعبر عن تعدد هذه العلاقات وتشابكها وتأثيرها المتبادل في العلوم والتخصصات التي تجمعها ، ومع هذا فإن هناك تأكيدات متعددة وكافية بأن هناك علاقات قوية وبتينة بتخصصات الإدارة والحاسبات الإلكترونية والتربية وعلم النفس دون باقي العلاقات والارتباطات (٣٤) .

هناك اتفاق كاف على أن تخصص المكتبات والمعلومات يقع داخل إطار التخصصات والعلوم التي تدرس ظاهرة الاتصال وعلى أن الاتصال - وأذا استبعدنا الجوانب الميكانيكية فيه - هو اتصال المعرفة بين البشر في المجتمع أساسا ، وهو أيضا منحور لكل العمليات الاجتماعية تقريبا ويخضع للجانب الأكبر من اهتمام الدراسات والعلوم الاجتماعية ، وبالتالي فإن التخصص يقع داخل نطاق هذه العلوم .

ويعد رانجانا تان هو أوضح من عالج قضية إنتماء التخصص حين أكد على أن المؤسسات الاخترازية لأوعية المعلومات هي ظاهرة اجتماعية أساسا سواء في علاقاتها بالمستفيدين أو بوضعها في المجتمع من ناحية الدور والأهداف ، أو بدراسات متخصصيها التي تركز على تحليل دورها الاجتماعي والنقائي ثم بالعلاقات المتبادلة بين أوعية المعلومات وبين مستخدميها وبين المجتمع ككل ، علاوة على أن كل الدراسات النظرية في التخصص تستخدم أساليب ومناهج العلوم الاجتماعية (٣٥) .

وتناول جيس شيرا (٣٦) علاقة التخصص بالعلوم الاجتماعية باستفاضة وفي عدد من كتاباته ، ووجهة نظره أن المكتبة أو مركز المعلومات هي جزء من نظام الاتصال في المجتمع الذي توجد فيه ، وأن خدماتها وعلاقاتها بمستخدميها هي علاقات إنسانية واجتماعية وليست علاقات ميكانيكية لأن المعلومات والمعرفة ينتجها الإنسان ، وينظمها الإنسان ومن أجل الإنسان وبالتالي فإن المعلومات والمعرفة هي ظاهرة اجتماعية وإنسانية أساسا ، ولكنه نوه بوجود علاقات أخرى أساسية بالتكنولوجيا لتأثير الأجهزة الحديثه في تقديم خدمات التخصص ، كما أنه استبعد من ناحية أخرى أن تكون للتخصص علاقات قروية أو حتى باحتمال أن ينضم في المستقبل الى العلوم الطبيعية أو التطبيقية لاختلاف الظواهر محل الدراسة واختلاف ساليب البحث .

ومن الملاحظ أن وجهة نظر الدول الاشتراكية أوضح فيما يتعلق بإنتماء المجال الى العلوم الاجتماعية ويرجع ذلك الى عدم السماح بتعدد وجهات النظر لطبيعية النظم السياسية هناك ، وعلى سبيل المثال فإن

المتبع لنشاط « معهد كل الأمم للمعلومات العلمية والتقنية » والمعروف اختصاراً باسم VINITI في الاتحاد السوفيتي ، يلاحظ اهتمامه بتنظيم دورات متعددة عن التأثيرات الاجتماعية للمعلومات ، ولعل التصريف الروسي لعلم المعلومات يوضح أيضاً بطريقة أكثر دقة وجهة النظر في علاقة التخصص بالعلوم ، هذا التعريف الذي صدر في وثيقة رسمية عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وهي أعلى سلطة في الاتحاد السوفيتي قد ربط بين علم المعلومات وبين العلوم الاجتماعية ، وأشار إلى أن محور دراسته إنما هي سبل الاتصال بالمعرفة للأغراض الاجتماعية (٣٧) .

وقد ربط بعض الكتاب (٢٨) بين تخصص المكتبات والمعلومات ، وبين العلوم الاجتماعية باستخدام طريقة استبعاد انتماء التخصص إلى قطاع آخر من المعرفة تغير العلوم الاجتماعية ، فهناك بعض جوائز التخصص النظرية غير محددة بدتة حتى الآن ، وهو يشبه في ذلك اختلاف وجهات النظر في بعض جوائز العلوم الاجتماعية التي تتشابه مع تخصص المكتبات والمعلومات بعلاقات وفي هذا أكبر دليل على اعتماد التخصص عن أهم ملامح العلوم الطبيعية أو البحث لأن الأخيرة علوم « صلبة » تعتمد على قوانين ونظريات ثابتة تحسم بتجربتها وأخبارها أي اختلافات في وجهات النظر .

ومع هذا فإن للمؤلف وجهة نظر يسوقها هنا ، وهي أن تخصص المكتبات والمعلومات مثله مثل الإحصاء والحاسبات الالكترونية والإدارة وعلم النفس — وكلها بالمناسبة ترتبط بعلاقات وثيقة مع التخصص — عبارة عن مجموعة من الأساليب والتطبيقات التي تستخدم وتفيد علوماً أخرى ، ومتخصصين في كل التخصصات الأخرى ، ولهذا فهي علوم مساعدة بحكم أساليبها واستخدام التخصصات الأخرى لها ، ويمكن أن تتطور فيها بعد خاصة بعد أن تستقر مفاهيمها النظرية وحركات الشد والجذب بينها ، وتكون قطاع جديد من قطاعات المعرفة يمكن أن يطلع عليه قطاع العلوم المساندة أو المساعدة .

إلا أنه ، وبالوضع القائم للتخصص ، فإنه يقع داخل إطار الدراسات والعلوم الاجتماعية ، ويتشابه مع تخصصات علوم ودراسات الإدارة وعلم النفس والاجتماع والسنويات والتربية والتقانون والحاسبات الالكترونية والمنطق والإحصاء بعلاقات موضوعية واضحة .

خامسا : تخصص المكتبات والمعلومات بين العلمية والمهنية

لكى نطلق على أى جزء من المعرفة مجموعة دراسات كانت أو تخصص أو مهنة كلمة علم — سريستخد المؤلف فى سياق هذا الكتاب أبسط وأشهر تعريفات كلمة علم Science وهو أن العلم جزء يسق ومحدد ومنظم من المعرفة ويعتمد على قوانين ثابتة ومختبرة — فإنه لابد من أن يتوفر له الشروط التالية (٣٩) :

١ — أن يحدد الظاهرة أو الموضوع أو مجموعة المشاكل الأساسية التى يدرسها ، وعلى أن يكون هذا التحديد متميزا عن باقى التخصصات والعلوم لا يشترك فيه غيره .

٢ — أن تكون هناك نظريات أو مجموعة قوانين أساسية قد اختيرت عدة مرات حتى ثبتت دقتها وصحتها ويمكن من هذه النظريات والقوانين أن يشكل هذا العلم منهج بحثه الذى يكفيه لحل أى مشكلة تعترضه . والنظريات والقوانين يمكن اعتبارها بمثابة « قواعد عام ةوثابتة مهما تغيرت ظروف تطبيقها ، وتم تكوينها بشكل منهجى يمكن أن يقود البحث العلمى فى نقطة معينة لحل أحد المشاكل أو لاكتشاف قانون أو نظرية جديدة (٤٠) .

٣ — أن يحدد علاقانه وتداخلاته مع العلوم الأخرى بدقة وأن يبنى لفته الخاصة وقائمة مصطلحاته .

٤ — أن يكون هناك العدد الكافى من المتخصصين ليمارس هذا العلم نشاطه فى البحث والنطبق .

٥ — أن يكون لهذا العلم نظاما أكاديمى معترف به .

٦ — أن تتواجد له جمعيات مهنية ترعى مصالح المتخصصين فيه ، وتنمى الاحساس بأهميته ، وتيسر سبل الاتصال بين هؤلاء المتخصصين ، وتضع أو تشارك فى وضع المعايير الخاصة به .

٧ - أن يثمر النشاط البحثي والاكاديمي والمهني في هذا العلم عن انتاج فكري له قيمته العلمية ، ويمكن حصره وضبطه واثاحته ببلبيوجرافيا .

وقد اُضاف بعض الكتاب (٤١) شرطا آخر وهو ضرورة وجود نظام انصال رسمي بين المتخصصين في أي علم ، الا أن ذلك متضمنا في وجود ونشاط واهداف الجمعيات المهنية وأيضا في المؤسسات الاكاديمية التي تنظم حلقات ومؤتمرات وتيسير سبيل هذا الاتصال ، كما أن الانتاج الفكري المكتوب هو وسيلة اتصال بين هؤلاء المتخصصين أيضا ، وهناك اضافة أخرى (٤٢) لهذه الشروط وهي ضرورة وجود هدف للعلم ومجموعة قواعد أخلاقية تحكم المتخصصين فيه الا أن الطالب يعتقد أن الهدف والقواعد الأخلاقية هما نتاج مجموعة الأسس النظرية العامة التي يتركز عليها هذا العلم .

والحقيقة أن الشروط السبعة الأولى تمثل المعايير المتفق عليها والتي يمكن أن نحكم بها على أي كيان بما اذا كان عالما أم لا . ويحسن اذن أن نطبقها على تخصص المكتبات والمعلومات لنكتشف مقدار ما وصل اليه من رقى وثبات ليصل الى مرتبة العلم .

فيما يتعلق بوجود موضوع أساسي يدرسه تخصص المكتبات والمعلومات فمن الواضح أن هذا الموضوع هو أوعية المعلومات ، ذلك أن كل النشاط الذي يتم في التخصص يتعلق بأوعية المعلومات وما تحتويه من الأفكار والمعلومات ، ويعمل التخصص على ضبطها وتسهيل الاستفادة بها عن طريق اختيارها واقتنائها وتنظيمها وحفظها واسترجاعها لخدمة المستفيدين .

ولا شك أيضا أن التخصص وبسبب أن أوعية المعلومات موضوع تتناوله عدة تخصصات أخرى ، كل بعض الدراسات النفسية والاجتماعية التي تتناول ابتكار المعلومات ، وصناعات النشر والاباعة وصناعة الأوعية التي تتناول اعدادها ماديا ، الا أن تخصص المكتبات والمعلومات قد حدد الزاوية التي تخصه ويهتم فيها بهذه الأوعية ، وهي زاوية الضبط وتسهيل الاستخدام . وعلى هذا فإن المؤلف يرى أن تخصص المكتبات والمعلومات قد حدد موضوع اهتمامه ولهذا توفر له أول الشروط لكي يصبح عالما قائما بذاته .

أما إذا انتقلنا إلى البحث عن وجود نظريات وقوانين أساسية وثابتة دقيقة ومختبرة ، وما يتبعها من تثبيت دعائم متاهج بحث قوية ، فلا بد من الاعتراف بأن وجود مثل هذه النظريات أو القوانين في تخصص المكتبات والمعلومات أمر نادر الوجود ، ولعل هذا الغياب هو نقطة الضعف الرئيسية في لبنات ودعائم التخصص وأساسه النظرية .

إن القانون الوحيد الثابت الذي ظهر في المجال هو قانون « برادفورد Bradford » المستخدم بنجاح في الدراسات البيبليومترية وتكوين المجموعات وتنميتها ، هذا على الرغم من بعض التحفظات عليه بشأن استقرار وتباعد نتائجها حتى من أشد المتحمسين له (٤٣) ، أما باقي القوانين الموجودة فعددها لا يزيد على أصابع اليد الواحدة . كقانون « شانون / ويفر Shanon & Weaver » في مجال نقل الرسائل في مجال الفيزياء ، ولم يصمد أمام أي هجوم عليه ، فهذا القانون حدد ثلاثة مستويات للاتصال ، مستوى فني أو هندسي يتعلق بطرق نقل الرموز المكونة للرسالة ، ومستوى لغوي يتعلق بدقة النقل المطلوبة لهذه الرموز ، ومستوى سلوكي عن تأثير الرسالة المنقولة في الشخص الذي يتلقاها ، والقانون بهذا الشكل وضع ليلائم الآلات أساساً كما أعلن ذلك من وضعه أنفسهم وكان هدفهم منه تقليل ومنع التشويش Noise أثناء نقل أي رسالة (٤٤) ، وهي بهذا غير ملائمة للتخصص لأنها تعرضت للرسالة بدون أن تتعلق بخصائصها بينما المحتوى هو أساس عمل كل المؤسسات الاختزالية في التخصص (٤٥) ، أما عن محاولات تطويع الجبر البوليني لكي يصبح قانون لعمليات الاسترجاع فإن هذه المحاولات لم تصادف أي توفيق يذكر لأن الجبر البوليني ما هو إلا وسيلة وأسلوب يستخدم في عدة فروع كالحاسبات الإلكترونية والرياضيات والإحصاء . كما أن قانون زيف Ziph الذي يربط عدد تكرار الكلمات في نص معين بأهميتها والمستخدم حالياً في عمليات « التكشيف الآلي » بالذات لا يعدو أن يكون محاولات تطبيقية لم تختبر بدقة أو تتحدد درجة نجاتها (٤٦) ، أما قوانين رانجاناثان الخمسة الشهيرة فهي ليست قوانين تجريبية Emperical باعتبار رانجاناثان نفسه (٤٧) الذي وصفها بأنها مبادئ معيارية للعمل في المكتبات Normative

Principles of Library work

ان المؤلف يرى ويسانده كثير من المتخصصين في المكتبات والمعلومات، ان هناك غيابا لمجموعة قوانين تكفى لقيام دعائم علم قوى وصلد لتخصص المكتبات والمعلومات ، ولهذا الغياب أثره على ضعف بنائه النظرى كما كان الغياب منار انتقاد شديد للتخصص فى الفترة الماضية .

وقد ناقش المؤلف فى الجزء السابق من هذا الفصل العلاقات الموضوعية لتخصص المكتبات والمعلومات وقبين من هذه المناقشة ان العلاقات الموضوعية قد تحددت بشكل مرضى حتى الآن .

تنتقل بعد ذلك الى مجموعة الشروط الخاصة بوجود المتخصصين والنظام الاكاديمى لاعدادهم ، تم الجمعيات المهنية التى تجمعهم والانتاج الفكرى الناتج من هذا النشاط كله . ومن الأتباء المتفق عليها وجود هذه المقومات كميًا ونوعيًا فى التخصص ، وان كان لابد من الاعتراف بأن اهتزاز بعض مفاهيمه الأساسية يؤثر بها لا يدع مجالًا للشك فى برامج ومقررات المؤسسات الأكاديمية كما أنه انعكس أيضا على انغماس الانتاج الفكرى فى معالجة مشاكله التطبيقية ، ومبتعدا عن تحديد مفاهيمه النظرية ويمكن أيضا الاحساس بتضارب الآراء والاتجاهات داخل مؤسساته وجمعياته المهنية .

ومن العرض السابق يتضح ان تخصص المكتبات والمعلومات قد حدد بموضوعه الأساسى وعلاقاته الموضوعية وان كانت الأخيرة لم تستقر الاستقرار الأكمل بعد ، ولكن لا توجد له نظريات أو قوانين أساسية ، والشروط الثلاثة تشكل الأساس النظرى لآى علم ، كما توفرت له والى درجة كبيرة اعداد وفيرة من المتخصصين والمؤسسات المهنية ، كما ان له مؤسساته الأكاديمية التى تتولى اعداد المهارات البشرية فيه كما ان له انتاجا فكريًا موجوداً وهذه هى مقومات النشاط المهنى لآى علم .

والحقيقة ان قصور الجوانب النظرية فى تخصص المكتبات والمعلومات ظل اتهامًا يواجه التخصص منذ بداية القرن العشرين وتنبه عدد من المتخصصين لذلك بل ان بروكس(٤٨) أنكر وجود أى أسس للتخصص لا ضمناً ولا صراحة .

Hardly yet exists, explicit of implicit

ومما يؤسف له أن غياب الأسس النظرية الصلدة قد أدى إلى عدد من السلبيات على مدار تاريخه الحديث ، أهمها أن عدم الاستقرار في علاقاته الداخلية والخارجية أدى إلى محاولات متعددة للاعتداء على حدوده مثلما حدث الآن ممن يحاولون فصل علم المعلومات عن تخصص المكتبات والمعلومات ، كما أدى إلى فقدان بعض المكانة والتقدير الاجتماعى للمتخصصين على اعتبار أنه ينظر إليهم على أنهم ليسوا علماء أو متخصصون ، بل أنهم أقرب إلى المهنيين .

ومع اعتراف المؤلف بضعف هذا الأساس النظرى ، وانصراف المتخصصين عن الاهتمام به وتنهيته ، إلا أن الأمر يستحق وقفة متأنية تقارن بين تخصص المكتبات والمعلومات في مرحلة تطوره الزمنية الحالية ، وبين باقى العلوم والتخصصات الأخرى حتى لا يصبح الأمر مجرد توجيه اتهامات أو محاولات لانقاص قدر المتخصصين مما أصابهم ويصيبهم بالاحباط ، فرغم أن موضوع التخصص قديم منذ ظهور الحاجة إلى اوعية معلومات يحتفظ الإنسان عليها بخبراته ، إلا أن بلورة الممارسات إلى تخصص لا يعود إلى الوراء لأكثر من قرن من الزمان بسنوات قليلة ، بل أن محاولات التاصيل النظرى لهذا التخصص لم تبدأ إلا بعد ذلك وخاصة بعد ظهور التوثيق ، لمحاولة المتخصصين فى المكتبات فى ذلك الوقت لمنع الاعتداء على التخصص وانقسامه ولتحديد علاقاته ، أى أن العصر الزمنى لمحاولات التاصيل لا يتعدى نصف قرن من الزمان على أكثر تقدير ، وبالتالي فإنه من الظلم البين تطبيق معايير وشروط ومقومات أى علم آخر مثل الفيزياء أو الكيمياء مثلا وتعود محاولات البحث العلمى فيها إلى خمسة قرون على أقل تقدير . وقد لاحظ الباحثون فى معهد جورجيا للتكنولوجيا Georgia Institute of Technology أن تخصص المكتبات والمعلومات يسير بصورة طبيعية نحو استكمال مقوماته وأسس النظرية والعملية ولكنه غير مطالب باستكمالها كلها فى المرحلة الزمنية الحالية وأن تطوره مماثل لمراحل التطورات التى مرت عليها علوم أخرى مثل الفيزياء فى القرن الثامن عشر ، وبعد ثلاثة قرون من البحث النظرى فى الفيزياء (٤٩) .

كما أن المؤلف لفت الانتباه إلى أن هناك عدد كبير من التخصصات الأخرى التى قد لا تكون محاولات تأصيلها نظريا موجودة على الإطلاق ، مثل الحاسبات الإلكترونية والعلوم العسكرية ومع هذا تستخدم كلمة علم

Science لوصفها مع انها اقرب الى التطبيقات والاساليب ، وبالتالي فإن استخدام كلمة « علم » أحيانا للدلالة على تخصص المكتسبات والمعلومات قد لا يكون مجافيا لواقع بعض العلوم الأخرى ولكن لو طبقت شروط قيام علم متكامل — خاصة في العلوم الطبيعية على هذه التخصصات، ومنها تخصص المكتبات والمعلومات فإنه ، لم يستكملها بعد .

ومما هو جدير بالذكر انه يوجد تيار معارض للمحاولات المبذولة للتأصيل النظرى في تخصص المكتبات والمعلومات وبالذات في انجلترا التي ظهر فيها عدد من الآراء تعترض على اضاءة الوقت في وضع الأسس النظرية للتخصص وتعتبره مهنة يمارسها متخصصون لهدف محدد ، وطالما أن أى مهنة تحقق هدفها وتنمى نظامها التعليمى لإعداد المتخصصين فيها ، فهذا هو المطلوب منها وأن على المتخصصين أن يستغلوا وقتهم في خدمة المستفيدين وتطوير مجموعة الأساليب التي ترشد المستفيدين الى المعلومات(٥٠) ، وهى وجهة نظر وان كانت موجودة الا انها غير مقبولة — من جانب المؤلف على الأقل — لأنها أدت الى افتقاد التخصص لكثير من جوانبه وكبدته متاعب في علاقاته الداخلية والخارجية .

ولا نجد المؤلف خيراً مما قاله الدكتور زكى نجيب محمود(٥١) لكى يدلل على أهمية التأصيل النظرى فى أى كيان ، فقد ذهب الدكتور زكى نجيب الى أن أى نشاط انسانى لا بد له من ثلاثة جوانب اساسية :

موضوع أو ظاهرة .

متخصصين فى هذا الموضوع .

علم يحكم الممارسات والأنشطة فى هذا الموضوع .

وقد ضرب مثلا بعلوم الدين وعلوم اللغة ، فهناك الدين واللغة كـموضوع أو ظاهرة ، وهناك المتخصصون من علماء الدين أو اللغويين ، ثم هناك علوم الدين واللغة تحكم نشاطه كله وبالمثل فإننا يمكن أن نقول ان هناك أوعية الذاكرة الخارجية وهناك متخصصون فى نشاطها الخاض بالضبط والاختير والاقتناء والتنظيم والتحليل والخدمة والاسترجاع ، وبالتالي لا بد من وجود علم يحكم هذا النشاط ويقوده والا أصبحت

ممارسات التخصص عشوائية وغير محكومة ، بل ومعرضة للانحدار اذا
فتز حماس المتخصصين فيها او معرضة لاستيعابها واستقطابها داخل اطار
علم او تخصص آخر .

اننا لو نظرنا الى تاريخ العلوم — خاصة العلوم الطبيعية — وحللنا
مراحل تطورها ، سنجد انها تمر عادة بخمسة مراحل من مراحل التطور
هى (٥٢) :

١ — يبدأ فى تحديد موضوع او ظاهرة تكون جوهر اهتمامه ويستطيع
استقطاب عدد من المتخصصين من علوم اخرى للاهتمام بها .

٢ — يبدأ فى تحديد مفاهيمه الأساسية وعلاقاته بالعلوم الأخرى
ويكون لغته ومصطلحاته ، ثم يبدأ فى تقديم سلعة او مجموعة خدمات
تشعر المجتمع بأهميته وذاتيته .

٣ — تبدأ محاولات التاصيل النظرى ووضع قوانين أساسية
واختبارها .

٤ — مرحلة الدراسات النظرية البحتة وخاصة فى اصول العلم
وقوانينه وعلاقاته ووضع كل ذلك فى اطار منهج متكامل .

٥ — يستكمل العلم جوانبه النظرية ويستمر فى تقديم خدماته والتي
اصبحت محكومة بالقوانين التى وضعت ، و يصبح لهذا العلم الاعتراف
الكامل له ولعلمائه والمتخصصين فيه .

وقد تم تقدير المراحل الزمنية اللازمة لكل مرحلة فيما بين عشرين
الى خمسين عاما حسب درجة نشاط علمائه ومتخصصيه .

ومما لا شك فيه ان تخصص المكتبات والمعلومات قد قطع اكثر من
نصف الطريق للوصول الى اطار علمى متكامل ، بل ان الحاجة وثمار
تكوين هذا الاطار قد دفعت محاولات تاصيله نظريا الى الامام شوطا
بمبدأ فى السنوات الأخيرة ، لهذا يعتقد المؤلف ان التخصص فى سبيله
لاستكمال ما ينقصه من دعائم نظرية فى غضون سنوات قليلة ، ولكنه حتى
الآن ، بالنظر الى كل مقوماته الموجودة والمتوفرة له ، اقرب الى التخصص
او المجال الذى توجد به مجموعة أنشطة وخدمات ووظائف ومؤسسات
ومتخصصين .

ساسا : تخصص المكتبات والمعلومات بين الدول المتقدمة والدول النامية

أوضحت أجزاء هذا الفصل السابقة حيوية الدور الذى يلعبه التخصص فى أى مجتمع حديث ، واحتلاله لمركز النشاط وبؤرته وعدم انعزاله عن أى متغيرات بيئية ، ولهذا فإنه من الطبيعى أن يتأثر التخصص بدرجة كبيرة بمجموعة الظروف الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية الموجودة فى البيئة التى يعمل بها كما انه من الطبيعى أن تؤثر هذه الظروف ايضا فى البيئة الأساسية لاطار هذا التخصص فى أى دولة من أسس ومكونات نظرية أو مؤسسات مهنية وتجارية واختزائية واكاديمية أو إنتاج فكرى .

وبوجه عام فإن العناصر المكونة لهذه البنية الأساسية أضعف بكثير فى أى دولة نامية بالمقارنة لأى دولة متقدمة حتى لو بدت هناك مجموعة صغيرة من المؤسسات والمتخصصين فى أى دولة نامية تحاول أن تساير ما يجرى فى الدول المتقدمة ، فهذه الصفوة « تشكل قمة هرم قاعدته هشة وغير صلبة لأن البنية أساسية أضعف بكثير من الدول المتقدمة » (٥٣) ونظرة واحدة على عدد المؤسسات الاختزائية والاكاديمية والمهنية فى دولة واحدة متقدمة وأخرى نامية ، وعلى كمية الإنتاج الفكرى فى دولة من هنا ودولة من هناك ، وعلى اعداد المتخصصين ومصادر المعلومات المتاحة ونشاط القطاع التجارى فى التخصص كافية على تصديق مقدار قوة ومتانة البنية الأساسية فى الدول المتقدمة ، وضعفها فى الدول النامية .

وأول أسباب هذا الضعف هو العوامل الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى الدول النامية ، فهناك امية هجائية وثقافية لأعداد كبيرة من السكان وقصور فى الخدمات التعليمية مما يقلل من عدد المستفيدين أو المحتاجين للمعلومات ، خاصة مع ندرة جهود وتسويق خدمات المعلومات القليلة والضعيفة الموجودة ، كما أن هناك ضعفاً اقتصادياً شاملاً على مستوى الدول النامية مما يؤدي الى قصور الامكانات الموجهة نحو النهوض بالتخصص ومؤسساته بوجه عام ، ويزيد هذا الضعف المترکز أساسا فى تكوين مجموعات قوية ومنظمة ، عدم وجود الوعى بأهمية التعاون بين المؤسسات الاختزائية ، أو الاقتناع بأهمية اقتسام المصادر القليلة المتاحة .

أما ثانى أسباب الضعف فى الدول النامية ، فهو التخلف التكنولوجى وبؤثر هذا تأثيراً سلبياً فى تقديم خدمات معلومات قوية وفعالة وبشكل

اقتصادي ، لأن ذلك يعتمد الى درجة كبيرة على وجود اجهزة تكنولوجية قد لا تكون متوفرة أساسا في الدول النامية ، أو أن المتوفر منها غير حديث ومتخلف عن الأجهزة المماثلة في الدول المتقدمة .

أما ثالث الصعوبات في سبيل تدعيم البنية الأساسية للتخصص في الدول النامية ، فهو قلة عدد المتخصصين والدارسين والذين يملكون الخبرة والمهارة في وظائف التخصص ومؤسساته ، مما يترك الكثير من هذه المؤسسات عرضة لادارات غير واعية ، خاصة مع الرغبة المعروفة الموجودة في الدول النامية لأن تساير ما يجري في الدول المتقدمة حتى لو لم تكن هناك حاجات حقيقية لتطبيق بعض النظم والأساليب المطبقة في الدول المتقدمة وهي سمة قديمة ومماصلة في الدول النامية ، منذ ظهور التوثيق ، ثم زادت وانتشرت مع ظهور حركة علم المعلومات ، ونبه رانجانا ثان الى أنها تخلق صعوبات لا داعي لها (٥٤) ، لأنها تصرف انتباه المتخصصين في الدول النامية عن مزاولة النشاط الصحيح والواقعي للمحاق بركب التقدم في الدول المتقدمة ، كما أنه للأسف فإن التقليد الأعمى يتناسى كل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الدول النامية ، ويتناسى حلقات التطور المختلفة التي مر بها التخصص في الدول المتقدمة حتى وصل الى مرحلته الحالية ، حتى انه يبدو ان بعض المؤسسات والمتخصصين في الدول النامية يريدون أن يقفزوا قفزاً متخطين الظروف والحلقات في كثير من الأحيان .

الا ان هناك بعض المؤشرات التي تدل على أن صيحات التحذير قد اتت ثمارها كما أن درجة نمو التخصص ووعي المتخصصين في الدول النامية في زيادة مضطربة تعادل معدل الزيادة في الدول المتقدمة ان لم تكن تزيد .

وأول هذه المؤشرات وأهمها أن درجة التحمس لكل حركات الانقسام الموجودة داخل التخصص في الدول المتقدمة غير موجودة الا فيما ندر في الدول النامية ، وحتى أشد المتحمسين للتوثيق في العقود الماضية ، لم يقاتل حركة علم المعلومات الآن الا بكثير من التحفظ — قارن بين اعتراف الدكتور حشمت قاسم بالتوثيق علماً (٥) ، وتحفظه في قبول علم المعلومات في أقل من عشر سنوات (٥٦) — وليس هذا الا مثالا واحداً ومن دولة

واحدة ، يمكن ان نجدله صدئ فى الهند التى حسمت قضية العلاقات
الداخلىة للمجال مع بداية السبعينات فذهبت الى أن « درجة التحليل
الموضوعى واستخدام نكتولوجيا المعلومات تصدد نوع من المؤسسة
الاختزانىة ، وما اذا كانت مكتبة أم مركز توثيق أو معلومات وانه ليس
هناك اى فارق بينهما لا فى الوظائف أو الاهداف ولا فى الرتبة الاجتماعىة
أو العلمىة ، مثلما لا يوجد اى فارق بين التعامل مع الوثيقة والتعامل مع
محتوياتها ، فكل منهما عمل اخصائى المكتبات والمعلومات (٥٧) . ثم
انصرفت بعد ذلك بكل جهودها الى محاولات تأصيل التخصص والنمو
بمصادر وخدمات المعلومات حتى وصلت الى الدرجة التى وصلت اليها
الآن فى الارتفاع بمستوى التخصص ومؤسساته وافراده .

* * *

سابعاً : عوامل التغيير ومستقبل التخصص

١ - عامل التغيير

يهر تخصص المكتبات والمعلومات حالياً بحقبة تغيير كبيرة ، بدأت منذ أوائل الستينيات ولا تزال مستمرة حتى الآن ، ورغم كثرة الحديث ووفرتة عن هذه المتغيرات ، وغزارة الكتابات التي تتوقع وتنبأ بنتائجها وتأثيرها على المجتمع والانسان وكل فروع المعرفة ، حتى ان حجم هذه الكتابات والمتخصصين شجع المؤسسات الأكاديمية على تنظيم مقررات وبرامج وافتتاح اقسام تسمى « علم المستقبل » الا أنه يمكن حصر وتحديد عوامل للتغيير على الوجه التالي :

١ - التقدم التكنولوجي

أحدثت التكنولوجيا المعاصرة تأثيرا كبيرا في تخصص المكتبات والمعلومات وبشكل لم يحدثه أى عامل آخر منفرد ، فاعتباراً من ظهور الآلات الكاتبة العادية والتي كانت المكتبات أول المؤسسات التي استخدمتها ، ثم الى تكنولوجيا المصغرات الفيلمية التي اظهرت وعاء جديد تماماً للمعلومات غير الأوعية الورقية . ووصولاً الى تكنولوجيا الالكترونيات ليس فقط في مجال استخدام الحاسبات الالكترونية في حفظ واسترجاع المعلومات بل مجالات استخدامها في كل انشطة المعلومات في المجتمع حفظاً وخبزناً ونقلها للمعلومات وابتداعها لأوعية الكترونية مسموعة ومرئية حمل المعرفة ، وانشائها لشبكات المكتبات والمعلومات على مستوى المدينة والدولة والتارة وحتى مستوى العالم كله مما اسقط الحدود المكانية التي كانت تقف حائلاً في سبيل تداول المعلومات على أوسع وأشمل نطاق (٥٨) .

وقد أجرت الجمعية الأمريكية لمدارس المكتبات American Association
For Library Schools دراسة (٥٩) في نهاية العقد

الماضى ، جمعت فيها مجموعة من كبار المتخصصين وطلبت منهم اعتماداً على قراءاتهم للانتاج الفكرى اختبار ٨٠ عنصراً يمكن أن تؤثر على مستقبل تخصص المكتبات والمعلومات ثم وزعت استقصاء على كل عمداء المكتبات والمطرمات الأعضاء في الجمعية لاختيار أهم العناصر من وجهة

نظرهم قتيبن أن أكثر من نصف التوقعات هي التي تعتمد على تأخير التكنولوجيا على التخصص وكانت التوقعات حسب الأولوية ، هي انشاء شبكة لكل أنواع المكتبات ومراكز المعلومات تعتمد على مرصد معلومات شامل لكل أنواع الأوعية في كل التخصصات وان ٩٠٪ من المتخصصين في المؤسسات الإختزانية سيجدون أنفسهم جزء من هذه للشبكة ويمارسون عملهم من خلال هذا المرصد ، مع تطوير في البرامج للجهاز البسيطة التي تمكن المواطن العادي من الحصول على أى معلومات يطلبها دون الحاجة الى انتقاله الى أى مكان .

لقد احدث هذا العامل التكنولوجى في صناعة الأوعية بكافة اشكالها وفي الحاسبات الالكترونية وفي وسائل الاتصال عن بعد تأثيرات جوهرية هزت أركان التخصص من كافة النواحي وأهم ما احدثه هو التغيير الذى يحدث رويداً في دور المؤسسات الإختزانية من مكتبات ومراكز توثيق ومعلومات قد أصبحت في أحيان غير قليلة مجرد وسيلة أو ممر أو طريق بين المستفيدين وبين المعلومات المطلوبة ، كما غيرت من وسائل ومعايير وتةنيات التخصص لكي تتلاءم مع الأوعية الحديثة ومع المتطلبات الالكترونية في خزن واسترجاع المعلومات وأحدثت تغييرات شديدة في برامج ومقررات المؤسسات الأكاديمية لاعداد المتخصصين للقادرين على التعامل مع التكنولوجيا المعاصرة .

ب - شدة الطلب على المعلومات في المجتمع المعاصر

ان تخصص المكتبات والمعلومات في جوهره تخصص خدمات يقدم سلعة تعد واحدة من أهم السلع المطلوبة لكل مواطن أو مؤسسة أو دولة في العصر الحديث ، وهي سلعة المعلومات ، ان الربط بين قيمة وتأثير المعلومات وبين أى نشاط في أى مجتمع أصبح من المعطيات الأساسية ، وهو حديث مكرر في تخصصات المكتبات والمعلومات ، والحاسبات الالكترونية والادارة معا . ان كل الدراسات التي ظهرت في السبعينيات والثمانينيات ودرست قيمة وتأثير المعلومات قد ربطت بين المعلومات وبين النمو القومى اقتصاديا وعلمياً وثقافياً في أى دولة ، ذلك ان المعلومات هي عصب البحث العلمى ، كما انها عصب اتخاذ القرارات والتخطيط ، ويؤدى هذا الى البحث والتطوير والادارة الجيدة التي تؤدى بدورها الى زيادة الانتاج وتحقيق نمو اقتصادى . وهناك عدد كبير من

الدراسات السابقة (٦٠) التي قارنت بين درجة الانفاق على المعلومات جمعاً وتنظيماً وتقديمياً وبين زيادة الانتاج وتحقيق الأرباح الأمر الذي أدى الى تقليل نسبة البطالة بين العاملين في التخصص والى قلبه حده تضخم وزيادة أسعار خدماته ، وهما مؤشران يدلان على رواجه وشدة الطلب على سلعته من ناحية ، واعتماد كل النشاط الاقتصادي عليه من ناحية أخرى حتى تحول المجتمع كله الى مجتمع قائم على المعلومات Information based Society ولهذا فقد ظهر قطاع حيوى فى اقتصاديات كل دولة خاصة الدول المتقدمة هو « قطاع المعلومات Information sector » وهو قطاع يضم كل الأنشطة الخاصة بجمع وتحليل وحفظ واسترجاع ونقل المعلومات من مكان الى آخر ومن نمط الى نمط ، كما يضم أيضا كل صناعات واستثمارات تكنولوجيا المعلومات .

ان هذا الطلب الشديد قد وضع التخصص بين أطراف متعددة أهمها زيادة عدد المستفيدين (يقدر عددهم فى الدول المتقدمة ما بين ١٠ ، ١٠٠ عدد السكان الاجمالي (٦١) عن الطاقات المتاحة للمؤسسات الاختزانية خاصة مع اقتطاع جزء لا يستهان به من الميزانيات بسبب الظروف الاقتصادية العالمية ، ثم ان حاجات هؤلاء المستفيدين رغم كثرتها عديدا فهي أيضا متنوعة موضوعياً ولفوياً وتشمل مختلف انواع الأوعية .

٢ - مستقبل التخصص

لقد كان عاملا التغيير حول التخصص من صنع التغيير الاجتماعى ، وفى بيئة عمل مؤسسات التخصص ، وطالما كان التخصص ومؤسساته ومخصصيه فى بؤرة النشاط فى أى مجتمع ، فإنه لا يستطيع الانعزال عن هذه التأثيرات ، ولعل أبرز التطورات المستقبلية المحتملة هى :

١ - تغيير فى بعض وظائف المؤسسات الاختزانية

لم تعد المؤسسات الاختزانية (مكتبات ومراكز توثيق ومعلومات والمحفوظات والأرشيفات) هى فقط التى تستحوذ على المعلومات فى أى مجتمع ، أو تقدم خدمات المعلومات فيه ، فهناك مؤسسات أخرى دخلت الى هذا المجال ، ولم يعد الوضع كما كان عليه سابقا ، ذلك ان شدة

الطلب على المعلومات واتاحة التقدم التكنولوجى لأجهزة الاتصال من بعد ، قد جعلت من مؤسسات أخرى كثيرة منافسة لهذه المؤسسات الاختزانية من أهمها بنوك المعلومات غير الببليوجرافية التى تقدم المعلومات مباشرة إلى المستفيدين مما شجع الكثير منهم على الاستغناء عن خدمات المراجع المقدمة فى المكتبات ومراكز النوتيق والمعلومات ، ومرافق المعلومات الببليوجرافية التى تقدم لهم المعلومات عن أوعية المعلومات ، والمكاتب الاستشارية التى تبحث لهم عن المعلومات وتقدمها فى أى صورة .

ومن الطبيعى ان هذا قد أدى وسوف يؤدي الى تقليل عدد المتعاملين مع المؤسسات الاختزانية من جهة ، كما ان وظيفة تقديم الخدمات سوف يغلب عليها فى أحيان غير قليلة توجيه المستفيد الى المكان الذى نوجد به المعلومات فى المجتمع .

وهناك وظيفة أخرى سوف تتغير أيضا وهى وظيفة الاختيار والاقتناء ، فهذه الوظيفة اعتمدت لفترات طويلة على مبدأ « أن المجتمع فقير فى المعلومات وبالتالي كانت تعمل على جمع كل أوعية المعلومات الموجودة ، أما الآن فإن المجتمع يملك من المعلومات ما يزيد عن حاجته وبالتالي فإن هذه الوظيفة ستكون أكثر « انتقائية Selective » (٦٢) وسيؤدي هذا الى تقليل حجم المجموعات وبالتالي عدد الأسئلة والاستفسارات والطلبات التى تستطيع المؤسسات الاختزانية أن تجيب عليها .

ان الخوف الذى يسيطر على المتخصصين حالياً من فقد المستفيدين ومن مشاركة مؤسسات أخرى فى تقديم خدمات المعلومات ليس له ما يبرره فى كثير من الأحيان ، فكل هذه المؤسسات الأخرى ستقدم خدماتها اعتماداً على مجموعات المؤسسات الاختزانية ، كما أنه من غير المتوقع أن يمتلك كل مستفيد حاسباً الكترونى يتيح له الاتصال ببراصد وبنوك المعلومات حتى فى أكثر الدول المتقدمة فى المستقبل المنظور ، فلا يزال للقراءة وحجرات الاطلاع بريقها الشديد لكثير من المستفيدين .

ولهذا فإن التوقع (٦٣) بأن المؤسسات الاختزانية ستصبح مركز توجيه لبعض المستفيدين Referral Center ومركز اتصال مباشر

بمرأصد وينوك المعلومات للمستفيدين الذين لا يملكون الاتصال من مكان آخر ، ثم تستمر في تقديم الخدمات العادية والمألوفة لجانب لا يستهان به من المستفيدين ، وهو توقع ضئيل في كثير من جوانبه .

ب - زيادة الأهمية والطلب على المتخصصين في المعلومات

مما لا شك فيه أن الطلب على المتخصصين في المكتبات والمعلومات سيزيد باستمرار مع زيادة نشاط المعلومات في المجتمع ، ومع زيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات المعلومات ؛ ذلك لأن المتخصصين في هذا التخصص يملكون ثلاثة مهارات أساسية مطلوبة من أي متخصص يعمل في قطاع المعلومات بمختلف أنشطته ومؤسساته (٦٤) :

١ - أنهم أكثر الناس تعليماً وتدريباً للتعامل مع المستفيدين واحتاجين للمعلومات ، فهذا جزء من تعليمهم وتدريبهم ، وليسوا كالتكنولوجيين يتدربون على الآلات ، ويتعاملون معها .

٢ - أنهم أكثر الناس تدريباً وخبرة في استخدام الأدوات الأساسية لتنظيم وتحليل المعلومات ، وهذا هو مفتاح عملهم كله ، من تقنيات فهرسة ونظم تصنيف وقوائم رؤوس موضوعات ومكانز وأدوات التشفيف .

٣ - أنهم أكثر الناس معرفة بكل مصادر المعلومات في أي مجتمع يمارسون عملهم فيه والقدرة على الوصول الى هذه المصادر أو توجيه المستفيدين اليها وعلى استخدام الأجهزة التكنولوجية في ذلك .

لهذه الأسباب مجتمعة فإنه من غير المنتظر أن تقل أهمية أخصائى المعلومات أو تقل شدة الطلب عليهم ، خاصة وأن مهاراتهم تتطور باستمرار لتتلاءم مع كل المتغيرات المحيطة بمؤسساتهم .

ج - راب الصدع وقلة حدة الانقسامات في التخصص

إن المتبع لاتجاهات الراى في الانتاج الفكرى للتخصص ، ومن خلال مناقشات متخصصيه في المؤتمرات التي عقدت في السنوات الأخيرة يلاحظ أن حدة الانقسامات بين المتخصصين في تخصص المكتبات والمعلومات قد

خفت الاىحد كبير لافتقاعهم بوحدة الجذور والوظائف والاهداف ،
ولشعورهم بالخطر الشديد من جراء دخول اخصائى الحاسبات الالكترونية
فى مؤسستهم واحتلالهم لكثير من المقاعد فيها مما ادى الى نيد للخلافات
والعمل لمواجهة الواقد الجديد ، ومهما كانت خلفيات اخصائى المعلومات
العلمية ، انسانية كائت أو اجتماعية أو علمية — والاخيرة لم تعد تعطى
امتيازاً لأخصائى على آخر كما كان الوضع فى العقود الماضية — فليس
هناك اى فرق الآن فى الوظيفة أو فى المرتب أو للوضع الأدبى أو الاجتماعى
أو العلمى بين منهرس لكتب الأطفال فى مكتبة علمة صغيرة وبين اخصائى
خدمات الاحاطة الجارية فى مركز معلومات الفزياء النسوية ، فكل منهم
حلقته من حلقات دورة حياة أوعية المعلومات .

علاوة على ذلك فإن كثير من المتخصصين أصبحوا أكثر حذرا فى
الاعتراف بوجود علم للمعلومات ، أو بانفصاله عن الاطار العام لتخصص
المكتبات والمعلومات ، لفشل المتحيزين لهذه الحركة فى امتلاك قوة اقتناع
كافية ، ولأن أصوات الوحدة أصبحت أكثر تردداً ، وعلى سبيل المثال
فقد أصدرت الحكومة الفيدرالية قانوناً ، وبناء على توصيات بعض أعضاء
الكونجرس الأمريكى ، يقضى بإنشاء لجنة قومية لعلم المكتبات والمعلومات
تعمل على جمع شمل العاملين فى هذا التخصص ، والتخطيط لتنمية وتقييم
مصادر المعلومات الموجودة والاحتياجات المتوقمة منها(٦٥) ، كما أن
المؤلف فى زيارته لانجلترا قد حضر مستمعا فى جلسة فى أبريل ١٩٨٣ ،

مكونة من ممثلين لجمعية المكتبات
Library Association

ومعهد علماء المعلومات
Institute of Information Scientists

وجمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات

Association of Special Libraries and Information bureaux

وهم اكبر ثلاثة جمعيات علمية فى المجال فى انجلترا ، وكان عمل اللجنة هو
معالجة الخلافات بين نظرة المؤسسات الثلاثة للتخصص ووضع برنامج
وأبحاث ونشاط موحد .

مصادر ومراجع الفصل الأول

- 1 — Greer, Roger. Information Transfer ; a conceptual model for librarianship, information science and information management with implications for library education. California. University of Southern California, 1979, P. 1.
- ٢ — سعد محمد الهجرسي . الاطار العام للمكتبات والمعلومات أو نظرية للذاكرة للخارجية . القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ، ١٩٨٠ . ص ١٦ .
- 3 — Introduction to information science compiled and edited by Tefko saracevic N.Y. Bowker, 1970, P. XX.
- 4 — Hayes, Robert. Information science education in; World Encyclopedia of Library and information services. Chicago, ALA, 1980. PP. 248-251.
- 5 — Meadow, Charles. The information World, an overview in ; Spirack, Jane. Carers in information, N.Y. knowledge industry publications, 1982, PP. 7-23.
- 6 — Introduction to information science, Ibid.
- 7 — Dean, John. Planning library education programmes. London Andre Deutsch, 1972. P. 17-18.
- 8 — Palmer, Richard. Introduction to information science ; course 487. Boston, Simmons College, School of Library science, 1983. P. 3.

9 — Garer, Roger. OP. Cit., P. 2+ 3.

١. — سعد محمد الهجرسي . المصدر السابق . ص ٣١ .

11 — Ranganthan, S.R. (ed.) Documentation and its facets. Bombay, Asia Publishing House, 1963. PP. 43-47.

12 — Ranganthan, S.R. Op. Cit. P. 46.

13 Grosh, Audrey and Hendrich, Constance. The development of a profession; information science. ST. Paul, University of Minesota library system, 1981. P. 1.

14 — Shera, J. and Cleveland D., History and foundation of information science in : Wittiams, M. (ed.) Annual Review of information science and Technology, Vol. 12, 1977. PP. 249-275.

15 — Heilprin, Laurence. Education for information science Review and orientation in : Proceedings of the symposium on education for information science. Virginia, September 7-10, 1965. Washington D.C. Spartan books, 1965. PP. VII-XVI.

3 — Shera, J. and Cleveland, D. Ibid.

١٦ — هناك عدد كبير من المصادر التي تتبعت تعريفات علم المعلومات ،
لعل أفضلها :

١ — حشمت محمد علي قاسم . علم المعلومات في رحلة البحث عن هوية .
المجلة العربية للمكتبات والمعلومات ، مج ١ ، ٢٤ ، يناير ١٩٨١ .
ص ٥ — ٣٦ .

٢ — محمد فتحي عبدالهادي . مقدمة في علم المعلومات . القاهرة .
مكتبة غريب ، ١٩٨٣ . ص ٦٣ — ٦٤ .

3 — SHERA, J. and Cleveland, D. Ibid.

17 — Borko, H. Information science, What is it. American Documentation, Jan., 1968. PP. 3-5.

18 — Mikhailov, A and others. Structure and main properties of scientific information ; approach to the scope of informatics in : Information science, its scope, objects of research and problems; collection of papers, Mosco, 1974. PP. 63-73. (FID study committee in research on theoretical basis of information, Mosco 24-26 April, 1974.)

١٩ — سعد محمد الهجرسي . المصدر السابق . ص ٢٨ .

20 — O'Nil, E. 1981 student paper content and doctor forum. Washington D.C. ASIS, March 1981. P. 6.

21 — ASIS membership profiles. ASIS bulletin, Vol. 6, No. 6. August, 1980.

22 — Brooks, B.C. The fundamental equation of information science in : Information science its scope, objects of research and Problems... Op. Cit. PP. 115-130.

23 — Shera, J. and Cleveland, D. Ibid.

24 — Grosh, Audrey and Hendrich. Constance Op. Cit., P. 7-8.

٢٥ — على سبيل المثال :

١ — أحمد بدر . دراسات في المكتبة والثقافتين . القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٦ . ص ٧٣ .

2 — Borko, H. Ibid.

3 — Shera, J. The foundation of education for librarianship N.Y.. N.Y., Becker and Hayes, 1972. P. 293.

- ٢٦— الاصول الحديثة في علم الكتاب . عالم الكتاب ، ع ٤ ، أكتوبر /
نومبر / ديسمبر ١٩٨٤ . ص ١٨ — ١٩ .
- ٢٧— سعد محمد الهجرسي . المصدر السابق . ص ٣١ .
- ٢٨— سعد محمد الهجرسي . المصدر السابق . ص ٣٢ .
- 29 — The council of American library . Association Standards for
accreditation, 1972. Chicago, ALA, 1972, P. 2-3.
- ٣٠— سعد محمد الهجرسي . المصدر السابق . ص ٢٨ .
- 31 — Oppenheim, Charles. The Institute's new criteria for information
science. Journal of information science, No. 4, 1982, PP.
229-234.
- 32 — Hermon, Glyn. On the evolution of information science. Journal
of ASIS. July-August, 1971, PP. 235-240.
- ٣٣— حشمت محمد علي قاسم . المصدر السابق .
- 34 — Palmer, Richard Op. Cit., P. 51.
- ٣٥— أحمد بدر . المصدر السابق . ص ٥٠ .
- 36 — Shera, Jesse. Education for librarianship, an assessment and
perspective ; a review article. Library quarterly, Vol. 49, No.
3, 1979. PP. 310-316.
- 37 — Shera, Jesse Documentation into information science. American
libraries, Vol. 3, July, 1972, PP. 855-316.
- 38 — Griffith, Belver. What kind of science should information
science be ? paper presented to the information research forum
in information science, London, 29-31 July 1975. P. 2.

٣٩- هناك اتفاق شبه اجماعى على هذه الشروط فى الانتاج الفكرى
للتخصص كأمثلة :

- A. Brooks, B.C. The fundamental equation of information science. Ibid.
- B. Houser, L. and Schroder, Alvin. The search of a scientific profession. Matuchen (N.J.) Scarecrow, 1978. P. 155-156.
- C. Yovits, M. Information science; towards the development of true scientific discipline. American documentation, Vol. 24, No. October, 1969, PP. 369-376.
- D. Zunde Pranas and Gehl, John. The Empirical foundations of information science in : Williams, Martha (ed.) Annual Review of information science and Technology, Vol. 14, 1979, PP. 67-92.
- 40 — Williams, James and Kin, Chain. Opinion paper on the theory development in information science. Journal of ASIS Vol. 26, Jan. 1975, PP. 3-8.
- ٤١- حثمت محمد قاسم . المصدر السابق .
- ٤٢- محمد فتحى عبدالهادى . المصدر السابق . ص ٢٧٩ .
- 43 — Brooks, B.C. Theory of Bradford Law. Journal of Documentation, Vol. 33, No. 3, 1977 PP. 138-146.
- 44 — Gaffiran, Williams, on the dynamics of communication in : Weis Edward (ed.) Two many faces of information science. Colorado, Westview pres, 1977. PP: 7-17.
- 45 — Yovits, M. A theoretical framework for the development of information science in : Information science, its scope, objects of research and problems... Op. Cit., PP. 90-114.

- 46 — Shera, J. and Cleveland, D. Ibid.
- 47 — Ranganathan, S.R. Library manual. Bombay, Asia Publishing House, 1966. P. 24.
- 48 — Broks, Bertran. The foundations of information science; Part 1 philosophical aspects. Journal of information science, Vol. 2, 1980, PP. 125-133.
- 49 — Slamecka, V. and Persons, C. The partents of sign and symbols in : Weiss, Edward (ed.) The many faces of information science. Op Cit., PP. 105-128.
- 50 — Dean, John. Op. Cit., P. 19+20.

وانظر ايضا :

Griffith, Belve. R. Ibid.

٥١— زكى نجيب محمود . الدين والتدين وعلم الدين . الاهرام ، ٢٦ يونيو ١٩٨٣ . ص ١٣ .

- 52 — Heilprin, Laurence. Ibid.
- 53 — Rodriquez, G. Forecasting the Curricula for education and training for information and documentation in developing countries in : New trends in documentation and information ; Proceedings of the 39th FID congres, University of Edinburgh 25-28 september, 1978., PP.è 348-474.
- 54 — Ranganthan, S.R. Documentation and its facets. Op. Cit., P. 45.

٥٥— حشمت محمد على قاسم . التوثيق العلمى ودوره فى خدمة البحث العلمى فى الجمهورية العربية المتحدة ، اشراف احمد انور عمر ١٩٧١ .

ص ٤١ . « اطروحة ماجستير - قسم المكتبات والوثائق - كلية
الآداب - جامعة القاهرة » .

٥٦ - حشمت محمد على قاسم . علم المعلومات في رحلة البحث عن هوية .
المصدر السابق .

57 — Issac, K.A Need for new directions in library education. Jour-
nal of library and information science (Delhi), Vol. 1, June
1976. PP. 21-32.

58 — Taylor, Robert. Reminiscing about the future, library Jour-
nal, September 15, 1979. PP. 1871-1875.

59 — Boaz, Martha. The future of library and information Science
education. Journal of education for librarianship, Vol. 18,
No. 4, Spring 1978. PP. 315-323.

٦٠ - أفضل من تعرض لهذه العلاقة ، وحصر كل الدراسات التي ناقشتها
هو :

Slamecka, Valadimir. The Egyptian National system for
scientific and technical information ; design study. Atlanta,
Georgia Institute of Technology, 1981. P. 1+2.

61 — Boaz, Martha. Ibid.

62 — Taylor, Robert Curriculum design for library and information
science. N.Y. Suracuse University 1973. P. 2 "Educational &
curriculu series, No. 1".

63 — Dowlin, Kenneth. The electronic elective library. Library
Journal, November, 1980. PP. 2265-2270.

64 — Koenig, Michael. Librarians the Untapped resources. Data
Mation, September, 1983, PP. 243-244.

65 Wasserman, Paul. The new librarianship, a challange for change
N.Y., Bowker, 1972, P. 175.

الفصل الثاني

المؤسّسات الإختزانية والمهنية والتجارية في

تخصّص المكتبات والمعلومات

تمهيد

ان تحديد الاطار النظرى لتخصص المكتبات والمعلومات مهما كان اكتماله لا يعطى صورة شاملة لما هو عليه حال التخصص ، فهناك المؤسسات الاختزانية بأنماطها المختلفة التى تقسوم بالهدف الأساسى للتخصص وهو ضبط أوعية المعلومات ، كما ان هناك جوانب تتمثل فى جمعيات واتحادات دولية وإقليمية وقومية تجمع شمل مؤسسات التخصص ومتخصصيه ، وهناك أيضا نشاط تجارى يعتمد اعتماداً كلياً على قضية المعلومات فى استثماراته ومؤسساته وأرباحه .

وسوف يخصص هذا الفصل للتعرف على المؤسسات الاختزانية والمهنية والتجارية فى تخصص المكتبات والمعلومات حتى يمكن تحديد وظائفها وأهدافها ووضعها داخل الاطار العام للتخصص ، مع التعرف على بعض النماذج التى تمثل هذه المؤسسات فى الدول المتقدمة والدول النامية واستعراض نشاطها بشيء من التفصيل .

أولاً : المؤسسات الاختزانية :

تعتبر المؤسسات الاختزانية هي للعامود الفكري لنشاط تخصص المكتبات والمعلومات ، فعلاوة على أنها أقدم المؤسسات الموجودة في التخصص ويتزامن تاريخها مع تاريخ ظهور الحاجة الى الذاكرة الخارجية نفسها ، فهي تعد أكثر المؤسسات من حيث العدد وأوسعها نشاطاً ، كما يرتبط بوجودها العدد الأكبر من المتخصصين والعاملين في التخصص . والمؤسسات الاختزانية تعد بمثابة السلطة التنفيذية داخل الاطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات ، بجانب المؤسسات المهنية التي تمثل السلطة التشريعية والمؤسسات الأكاديمية التي تمثل السلطة القضائية فهي تتولى تنفيذ المهام والمناشط الخاصة بضبط أوعية الانتاج ، مستخدمة مجموعة التقنيات والمعايير التي تشارك في وضعها بالنصيب الأكبر المؤسسات المهنية ، ومستفيدة من الأبحاث والدراسات التي تشارك في معظمها المؤسسات الأكاديمية .

وقد سبق للمؤلف أن تعرض في أجزاء من الفصل السابق لأهداف ووظائف وأنواع المؤسسات الاختزانية ، وانتهى الى أن الهدف العام لهذه المؤسسات هو ضبط أوعية المعلومات ، وأنه في سبيل تحقيق هذا الهدف لابد من أداء عدة وظائف فنية تتمثل في اختيار واقتناء أوعية الانتاج حسب سياسة مرسومة تتلاءم مع احتياجات جمهور المستفيدين وإمكانات المؤسسة الاختزانية ثم تحليل هذه الأوعية فنياً ، واختزانها واسترجاعها طبقاً لرغبات المستفيدين .

وقد تعددت في السنوات الأخيرة أنواع المؤسسات الاختزانية ويمكن أن نميز بين نمطين أساسيين منها ، وهما المؤسسات الاختزانية الاقتنائية أي التي تتولى اختيار واقتناء وتحليل وحفظ واسترجاع أوعية المعلومات وأهمها المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات والأرشيفات الإدارية ، ومؤسسات اختزانية غير اقتنائية تتولى ضبط واختزان المعلومات الببليوجرافية ، أو محتويات أوعية المعلومات ودون أن تحتفظ بهذه الأوعية ، وأهمها بنوك المعلومات الببليوجرافية وغير الببليوجرافية والمرافق الببليوجرافية وبعض المؤسسات التجارية التي تقدم خدمات الضبط الببليوجرافي في موضوعات متخصصة وأهمها شركة « بوكير Bowker » « وولسون Wilson » ، وهذا النوع الثاني يمكن أن

يكون داخل مؤسسة اخترازية اقتنائية مثل مكتبة الكونجرس التي تحتفظ بأوعية المعلومات وفهرس محسب تتبثل فيه كل المعلومات للبيولوجرافيسية لهذه الأوعية ، ويكون هذا الفهرس بنك معلومات ببيولوجرافي .

١ - المؤسسات الاخترازية في الدول المتقدمة

يزدخر تخصص المكتبات والمعلومات بعشرات الآلاف من المؤسسات الاخترازية مختلفة الأنواع والقدرات والتخصصات والخدمات في الدول المتقدمة ، وبعضها وصل الى درجة كبيرة من الحجم في عدد المقتنيات وعدد العاملين وعدد المستفيدين التي تقدم اليهم مختلف اللوان الخدمات وايضا وصلت الى درجة كبيرة من التأثير على مسارات التخصص في الدول التي توجد بها ، ثم على مستوى العالم كله ، وليست مكتبات الكونجرس في الولايات المتحدة أو المكتبة البريطانية أو المكتبة القومية الفرنسية أو مكتبة لينين في الاتحاد السوفيتي الا أمثلة واضحة على مثل هذه المؤسسات في الدول المتقدمة . الا أن مكتبة الكونجرس تعد دون منازع أكبر هذه المكتبات وأكثرها تأثيرا في التخصص ولهذا يحسن أن نتناولها بشيء من التفصيل وكنموذج لمؤسسات الاخترازية في هذه الدول.

١ - مكتبة الكونجرس Library of Congress

وصف الدكتور رانجانا شان مكتبة الكونجرس بأنها « أكثر المكتبات القومية تأثيرا على مستوى العالم كله » (١) ولم يأت وصف رانجانا شان من فراغ ، كما أنه لم يتجاوز الحقيقة فتاريخ مكتبة الكونجرس حاقلا بالأحداث والمؤشرات التي يمكن استنتاجها والتي اثرت على تطور المكتبة ، وعلى تخصص المكتبات والمعلومات في الولايات المتحدة وفي العالم كله ، وهناك تاريخ كامل لهذه الأحداث سجلته المكتبة بمناسبة مرور ١٧٥ سنة على افتتاحها في عام ١٨٠٠ (٢) ، كما أن التقارير السنوية التي تصدرها المكتبة بانتظام هي الأخرى كهيئة بالقاء الضوء على تطور المكتبة خلال هذه الفترة وحتى الآن ، ولا شك أن تاريخ المكتبة قد يكون موضوعا لكتساب منفصل ، بل قد يتعدى ذلك ليكون موضوعا لعدة كتب بما يحتويه هذا التاريخ من ملامح ومؤشرات .

وهناك عدة سمات تجعل من المكتبة مؤسسة اخترازية فريدة Unique على مستوى الدول المتقدمة ، بل على مستوى العالم كله ، وأول

تلك السهات هو حجم المكتبة من المقتنيات ، فقد بلغ عدد الاوعية الاجمالي ٨١٩ مليون وعاء منهم ١٣ مليون كتاب (٣) في منتصف عام ١٩٨٤ ، وهي تزيد بمعدل ٧ آلاف وعاء في اليوم الواحد (٤) ، وثاني تلك للسهات هو ان المكتبة لا تفتخر بهذا الرصيد الذي يعد واحد من اكبر ارسدة الحضارة البشرية من المعلومات ان لم يكن اكثرها جميعا من حيث كميته فقط بل من حيث استخدامها له في تقديم خدمات لكل انواع المستفيدين ولاى مستوى ثقافى او علمى منهم يدايه من أعضاء الكونجرس الأمريكى والهيئات الحكومية والفيدرالية والقضائية والسياسية والاكاديمية الى رجل الشارع العادى ، ويكفى ان نذكر ان المكتبة في خلال عام واحد اجابت على ٤٤٢ الف استفسار لأعضاء الكونجرس منها استفسارات اقتضت تكوين فرق بحث كاملة من اخصائى المعلومات للاجابة عليها واجابت على ٩٣١ الف استفسار مرجعى واعارت داخليا ٣١ مليون وعاء واعدت ٨٠٧ بيبليوجرافية لأغراض مختلفة (٥) ، وهي تقدم كافة انواع خدمات المعلومات المعروفة لاى مستوى او طائفة من المؤسسات الاختزانية من اجابة او استفسارات وارشاد داخل المكتبة او تليفونيا او برقياً ، واعارة داخلية وخارجية لن لهم هذا الحق ، واعداد قوائم بيبليوجرافية حسب الطلب ، والبحث الراجع فى الفهارس والبيبليوجرافيات ، وخدمات الاحاطة الجارية والبعث الانتقائى للمعلومات والتصوير والاستنساخ واعداد تقارير بالمعلومات حول موضوع محدد ، ويساعدها على ذلك قوة عمل مدربة وخبرة تبلغ اكثر من ٥٣٠٠ اخصائى معلومات من مختلف التخصصات والمؤهلات ، وميزانية كبيرة بلغت ٢٢٨ مليون دولار فى العام المالى ١٩٨٤/٨٣ ثم مجموعة فهارس قوية ومنظمة متاحة ورقياً والكترونيا تبلغ نحو ٢٥ مليون بطاقة تتيح لها تقديم كل هذه الخدمات والبحث عن أى وعاء معلومات مطلوب (٦) . وبالتالي فإن السمة الأساسية للمكتبة هي اتباعها للمعتقدات الحديثة فى تخصص المكتبات والمعلومات التى تنادى بانه مهما كان حجم المقتنيات فى المؤسسات الاختزانية فان الأهم هو كيفية تحليله وتنظيمه ، ثم ما هى الخدمات المقدمة للاستفادة من هذه المقتنيات.

وبالاضافة الى سمة الحجم فى المقتنيات والخدمات والميزانيات والعمالة ، فمكتبة الكونجرس ورغم ان هدفها الأساسى هو خدمة أعضاء الكونجرس والحكومة الأمريكية ومؤسساتها المتعددة ثم المجتمع الأمريكى بعد ذلك ، فهى ايضا الجهة التى تتولى اثبات حقوق التأليف فى الولايات

المتحدة ، كما انها المصدر اساسى والاول لتوزيع المعلومات الببليوجرافية عن كل انواع اوعية المعلومات لنحو ٨٧٪ من المؤسسات الاختزانية فى الولايات المتحدة (٧) وقامت بتوزيع هذه المعلومات على اكثر من ٣٠ الف مشترك فى الولايات المتحدة وخارجها ولاكثر من ٦ ملايين عنوان ، ووزعت اكثر من ١٦٣ رليون بطاقة منذ بداية هذا القرن وحتى عام ١٩٧٦ (٨) . وعن طريق هذه المعلومات التى يمكن الحصول عليها اما مطبوعة او محسبة او على مصفريات فيلمية ، تقوم المؤسسات الاختزانية التى تحصل عليها ببناء نظم معلوماتها الببليوجرافية معتمدة اساساً على منتجات مكتبة الكونجرس الببليوجرافية ، ولعل هذا من اكثر العناصر التى تجعل من مكتبة الكونجرس مؤسسة مؤثرة على تخصص المكتبات والمعلومات .

والمكتبة لها مشاركة فعالة فى وضع التقنيات والمعايير الموحدة التى تمارس المؤسسات الاختزانية عملها على هديها ، والمتتبع لتاريخ مكتبة الكونجرس ، وتاريخ تطور التقنيات والمعايير الموجودة سيجد ان المكتبة كانت المصدر الاول ، والعنصر المشارك الاساسى فى اهم التقنيات الموجودة فى التخصص ، وما التقنين الانجلو أمريكى للمهرسة بطبعاته المختلفة ، وتصنيف ديوى العشرى ، وقائمة مكتبة الكونجرس لرؤوس الموضوعات ، والأشكال الببليوجرافية المحسبة للاختزان الالكترونى الا امثلة قليلة على مقدار الاسهام والمشاركة . وعن طريق توزيع المعلومات الببليوجرافية ، والمساهمة فى اعداد التقنيات والمعايير الموجودة أصبح لمكتبة الكونجرس دوراً حيويًا ولا غنى عنه فى كل أنشطة الاتحادات والجمعيات المهنية الدولية وأبرزها الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومعاهدها International Federation of Library Associations and Institutes American Library Association والامريكية وأبرزها الجمعية الأمريكية للمكتبات

وهما اكثر المؤسسات المهنية نشاطاً ومشاركة فى وضع وتبنى المعايير الموحدة فى تاريخ التخصص ، كما ان نشاط مكتبة الكونجرس يهتد الى المشاركة فى تنظيم المؤتمرات التى تعقدتها هذه المؤسسات وتدعيمها مالياً .

ومكتبة الكونجرس احد اهم المؤسسات التى تشارك بنصيب وافر فى النشر فى تخصص المكتبات والمعلومات ، فعلاوة على انها تقوم بنشر وتوزيع الببليوجرافيات والفهارس المطبوعة والبطاقات وادلة العمل

والتقنيات والمعايير الموحدة على وسائل ورقيّة أو ميكروفيلمية أو الكترونية ،
لأنها أيضا نشرت مجموعة من التقارير عن التجارب الرائدة التي خاضتها
كما أنها تنشر دوريات جارية في المجال ، أحدها وهي « النشرة الاعلامية
مكتبة الكونجرس Library of Congress Information Bulletin

تعد واحدة من أهم عشرة دوريات جارية في التخصص يتم تكثيف
ما ينشر بها في أدوات الضبط الببليوجرافي في تخصص المكتبات
والمعلومات (٩) .

ومكتبة الكونجرس مكتبة سباقة الى الأخذ بكل اساليب التكنولوجيا
المتوفرة ، فقد كانت من اول المؤسسات الاختزانية في العالم التي تستخدم
المصغرات الفيلمية ، كما أن دراساتها للتصويب ووسائل استخدامه في
المكتبات ومشروعاتها في الفهرسة المقروءة آليا تعد من أهم المشروعات في
تصويب المكتبات في تاريخه القصير حتى الآن ، كما أن المكتبة قد تنبّهت
الى استخدامات ومستقبل تكنولوجيا « الأقراص البصرية »
Optical Discks منذ عدة سنوات بمشروع بداته منذ ١٩٨٣
ويستغرق ٣٠ عاما لنقل الصفحات المكتوبة على الورق الى هذه الأقراص
لتكون اول المؤسسات الاختزانية التي تستخدم هذه الطريقة في اختزان
محتوياتها (١٠) ، والمكتبة لها نظرة واقعية في استخدام هذه التكنولوجيات
فهي لا تتقدم على استخدام احد هذه الوسائل الا بعد دراسة جدوى
ومشروع تجريبي لاختيار هذه الوسيلة ثم التخطيط للتنفيذ في ضوء
مصادرها البشرية والتجهيزية والمالية المتوفرة .

أما آخر السمات التي تجعل من المكتبة مؤسسة مؤثرة على مسارات
التخصص في الولايات المتحدة وخارجها ، فهو دورها القيادي في الشبكة
القومية للمكتبات والمعلومات في الولايات المتحدة ، فقد أسند اليها التنسيق
بين أطراف هذه الشبكة خاصة فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا الاتصالات
الالكترونية ، وتوزيع الخصاصات المالية ، وانتاج وتوزيع المعلومات
الببليوجرافية ، والمعايير الموحدة وقوائم الاستناد وانشاء مرصد معلومات
ببليوجرافي قومي يكون متاحا مباشرة On-line بالتمساون والتنسيق
مع مركز التصويب المباشر للمكتبات On line Computer Library Center
في اوهايو ، ثم ان توسع من دورها التدريبي
لأخصائي المعلومات المشاركين في هذه الشبكة (١١) .

وبالإضافة الى السمات السابقة والتي يعتقد المؤلف انها كافية للدلالة على اهمية وتأثير مكتبة الكونجرس ، فإن هذه المكتبة بجانب عملها البيبليوجرافي تعد مركز اشعاع ثقافي متكامل في الولايات المتحدة بما تقدمه من حلقات مناقشة حول موضوعات وقضايا وحفلات موسيقية ومعارض للفنون وندوات للأدب والشعر ، ويشترك في هذا النشاط بدعوة من المكتبة أشهر العلماء والفنانين والأدباء من العالم كله .

ان مكتبة الكونجرس بحق نموذج فريد للمؤسسات الاختزانية فهي بما توفر لها من امكانيات بشرية ومادية وتجهيزية ، وبما استطاعت تكوينه واقتنائه من مجموعات واستغلال لامكانياتها ومجموعاتها في تقديم الخدمات على أوسع نطاق ، ومشاركتها الفعالة وعلاقتها مع كل المؤسسات الأمريكية والعالمية في التخصص عن طريق الندوات والمؤتمرات والمعايير الموحدة وايضا عن طريق مكاتبها الاقليمية المنتشرة في العالم ، وفي تطبيقها للتكنولوجيات الحديثة في الأنشطة البيبليوجرافية ، وهي كلها سمات تجعل من أمر مكتبة الكونجرس ذات وضع متميز ليس في الدول المتقدمة فقط ، بل على مستوى العالم كله .

٢ - المؤسسات الاختزانية في الدول النامية

من الصعب مقارنة مكانة المؤسسات الاختزانية في المجتمعات المتقدمة بالمكانة التي تحتلها هذه المؤسسات في الدول النامية ، فهناك عدة عناصر تجعل من المؤسسات الاختزانية في الدول النامية اقل تأثرا من مثيلاتها في الدول الأخرى ، وأهم هذه العناصر هو حجم هذه المؤسسات من حيث المقتنيات والميزانيات والكوادر البشرية المؤهلة ، ثم ما يتوفر لها من تشريعات تحدد وتبرز دورها في المجتمع الذي توجد به ، والخدمات التي تقدمها ، ناهيك عن الظروف المعاكسة التي تجدها امامها مثل حداثة التخصص في المجتمعات النامية وبالتالي عدم اكتسابه لدرجة النضج والثقة والمكانة الاجتماعية المرجوة، وعدم وضوح دور التخصص كله بمؤسساته، ثم دور المعلومات نفسها لدى قطاعات عريضة من المسؤولين ومن الشعب ، والامية الهجائية والثقافية الموجودة وسيطرة النظم البيروقراطية على ادارتها والتخلف التكنولوجي العام الموجود والذي لا يساعدها على اقامة خدمات معلومات حديثة ، وضعف البنية الأساسية لوسائل الاتصال بين الدول النامية والدول المتقدمة التي تستحوذ على اكبر كمية من المعلومات حاليا .

ومع هذا فهناك عدد ليس بالقليل من المؤسسات الاختزانية التي تمارس دورها بشكل فعال في الدول النامية وليس من الصعب أن نجد مثل هذه المؤسسات في كثير من الدول النامية حاليا ، وبالذات في الهند والصين والبرازيل على سبيل المثال ، وهناك نهضة واضحة في انشاء مؤسسات اختزانية جديدة في الدول النامية ، وفي التحسن في أوضاع ومكونات وامكانيات المؤسسات الموجودة بالفعل الا أنه وبوجه عام مستظل المؤسسات الاختزانية أقل من نظيراتها في الدول المتقدمة .

وليس من السهل اختيار مؤسسة او عدة مؤسسات اختزانية من الدول النامية كما فعل المؤلف بالنسبة لاختيار مكتبة الكونجرس كنموذج من الدول المتقدمة وذلك لأن هذه المكتبة تتمتع وكما سبق أن ذكر المؤلف بوضع فريد وتمييز ومؤثر في التخصص كله من الصعب إنكاره او تجاهله ، ومع هذا فإن المؤلف قد اختار نموذجين مختلفين في البيئة وفي الامكانيات وفي النوع ونوعية الخدمات المقدمة وفي النشاط العام ، وبحيث يؤدي استعراض نشاطهما الى التعرف على أوضاع المؤسسات الاختزانية في الدول النامية وما تقابله من تحديات وما تقوم به من وظائف وأهداف .

1 - معهد المعلومات العلمية والفنية للصين

Institute of Scientific and Technical Information of China

شهدت الصين فترة طويلة من عدم الاستقرار السياسي في هذا القرن وحتى قيام الثورة الاشتراكية في نهاية الأربعينات ولم يكن انشاء المكتبات ومراكز المعلومات من أولويات الحكومات المتتالية قبل هذه الثورة . وافتتح معهد المعلومات العلمية والفنية للصين في عام ١٩٥٦ تحت اشراف « لجنة العلوم والتكنولوجيا Commission of Science and Technology ويعتبر هذا المعهد حاليا بمثابة المركز القومي والمكتبة التومية للمعلومات العلمية في الصين كلها ويخدم كل الباحثين العلميين والمؤسسات الاكاديمية والجامعات في الصرن الشعبية ، ويتوم حاليا بالوظائف الآتية(١٢) :

١ - تجميع اوعية المعلومات الصينية والأجنبية في كل مجالات العلوم والتكنولوجيا مع التركيز على الدوريات والتقارير العلمية وأعمال المؤتمرات وادوات التكتشف والاستخلاص .

٢ - تقديم مجموعة من الخدمات المتخصصة للباحثين والهيئات الصينية في كل انحاء البلاد ، ويقوم المعهد بخدمات المراجع والتصوير والاستنساخ والرد على الاستفسارات بالبريد وتبادل المعلومات العلمية بين الباحثين والترجمة والتكثيف والاستخلاص .

وعلاوة على ذلك فإن المعهد يعمل كمركز للأبحاث في تخصص المكتبات والمعلومات في الصين (١٣) بمحاولة تأصيل نظريات ودراسات أساسية للمعلومات العلمية والتكنولوجية ، وبالأبحاث عن الوسائل والتجارب التي تطور من أساليب العمل لخدمة التطور الصيني في كافة المجالات .

واستطاع المعهد أن يحقق أهدافه خلال الفترة القصيرة التي أعقبت انشائه الى حد بعيد ، خاصة بتقديم الخدمات على المستوى القومى ، واصبح أحد المؤسسات المؤثرة في التخصص في الصين وقد استطاع أيضا أن يقتنى مجموعة قوية من مصادر وأوعية المعلومات (أكثر من ٧ آلاف عنوان لدوريات جارية ، ٦٠٠ ألف رسالة جامعية وتقارير وأعمال مؤتمرات ، ونحو ٦ ملايين براءة اختراع ، ونحو ٦٠ ألف من المواصفات التياسية) (١٤) ، وأعد المعهد عدداً كبيراً من القوائم الجغرافية المتخصصة لمختلف أنواع الأوعية ونظام نشرها كما أنه يقوم بصفة منتظمة بخدمات الاحاطة الجارية والبحث الانتقائى للمعلومات واستنساخ وتسليم الوثائق لمختلف الباحثين والهيئات الأكاديمية بالصين . وزيادة على ما سبق فقد اهتم هذا المعهد في السنوات الأخيرة اهتماماً بالفاً ببحث أساليب استخدام الحاسبات الالكترونية في أعمال التكثيف والترجمة ، وأعد نظام تصنيف خاص للإنتاج الفكرى الصينى ، ولعب الدور الرئيسى في انشاء واستضافة « جمعية المعلومات العلمية والفنية الصينية » (١٥) Chinese Scientific and Technical Information Society (10)

ولم يقتصر الدور القومى للمعهد على اقتناء المواد أو الخدمات أو الأبحاث ، بل امتد ليكون مركزاً للمؤتمرات الدولية في التخصص والتي تعقد في الصين ، ومركزاً للتدريب الراقى لأخصائى المعلومات الصينيين خاصة في تلك الدورات التي تعقد على مستوى قومى وتشارك فيها مؤسسات دولية وأجنبية حيث يتولى المعهد اختيار العناصر الصالحة لهذه الدورات وتنظيم البرامج واختيار المحاضرين الأجانب وتوفير القاعات واجهزة التعليم والتدريب والمواد المطبوعة المساندة لهذا البرنامج (١٦) .

ان تأثير معهد المعلومات العلمية والفنية للصين على المستوى القومى قد اصبح واسع للنطاق بمقتنياته وخدماته وابحاثه وعلاقاته الداخلية والخارجية مع المؤسسات الأخرى فى التخصص ، وبحيث اصبح بالفعل رغم مرور نحو ثلاثة عقود فقط على افتتاحه ، بمثابة مكتبة قومية علمية للصين .

Gambia National Library

ب - المكتبة القومية فى جامبيا

جامبيا من دول غرب افريقيا التى تعد من اصغر الدول الامريقية مساحة وعدداً للسكان ، ومن اقلها فى الموارد الطبيعية والبشرية معا ، ولم تعرف أى نوع من انواع المكتبات او مراكز المعلومات الا منذ اقل من نصف قرن فيما عدا بعض مكتبات الأفراد الأجانب من السلك السياسى ، وبعض كبار الأغنياء وكانت اول مكتبة عامة مقامة للشعب فى مدينة « بانورست Bathurst » التى تحولت بعد الاستقلال الى « بانجولا Bangola » قد افتتحت بعد الحرب العالمية الثانية بواسطة أحد التساوسة الأجانب(١٧) .

وظل للتقدم فى عدد وانواع المكتبات بطيئاً لغاية حتى استقلال الدولة فى عام ١٩٦٥ واقتصر على عدد محدود من المكتبات فى المصالح الحكومية والشركات والمراكز الثقافية الأجنبية والسفارات ، الا ان التوسع فى حركة التعليم فى السبعينات وظهور الحاجة الى وجود عدد من المكتبات فى المدارس والمعاهد العليا ، ثم مطالبة بعض فئات الشعب وخاصة من الذين تلقوا تعليمهم بالخارج بوجود مكتبة قومية والتوسع فى خدمات المعلومات التى تساهم فى رفع المستوى الثقافى والعلمى والاجتماعى لشعب ، فقد تم انشاء « مجلس المكتبات فى جامبيا Gambia Library Council » فى عام ١٩٧٦ ، وحددت اهدافه بان أهمها إنشاء مكتبة قومية(١٨) وكانت ارهاصات التفكير فى هذه المكتبة قد بدأت قبل ذلك بعدة سنوات حيث مول المجلس البريطانى انشاء المكتبة حتى تم افتتاحها بالفعل فى عام ١٩٧٦ ويبلغ حجمها فى عام ١٩٨١ ، ٦٢ الف مجلد للمكتب والتقارير والطبوعات الحكومية وحوالى ٦٠٠ مجلد لدوريات التى تصدر فى جامبيا ودول غرب افريقيا أساساً ، ثم التى ترد هدايا من المجلس البريطانى(١٩).

والمكتبة تقدم خدماتها أساساً للطلبة في المراحل الدراسية المختلفة ، وأبرز خدماتها هي اعارة الكتب داخليا وخارجيا ، وتقديم نوع بسيط من الخدمات المرجعية لمن يطلبها من المستفيدين داخل المكتبة ، كما انها تتولى الاشراف على نوعين من المكتبات العامة للصغيرة اللذين افتتحا في عام ١٩٧٩ في احياء العاصمة ، وهذه الفرعيات تعمل كمركزاً لإمداد المواطنين بالكتب الدراسية والثقافية وتتولى أيضا عقد ندوات وبرامج لمحو الأمية ولزيادة الوعي الصحى لدى المواطنين(٢٠) .

وهناك عدد من الظروف البيئية التى تقف حجر عثرة في سبيل اداؤها لعملها على الوجه الاكمل وهى :

١ — عدد العاملين المؤهلين فليس هناك نظام اكاديمى او حتى دورات تدريبية لاعداد المكتبيين في جامبيا ، وتعتمد على المنح المقدمة من بريطانيا او ارسال بعض الافراد الى دورات تدريبية سريعة الى نيجيريا المجاورة ، ولا يزيد عدد العاملين المؤهلين في المكتبة عن ثلاثة افراد بالإضافة الى عشرة من الكتبة والمساعدين(٢١) .

٢ — قلة الموارد المالية المخصصة للمكتبة من قبل الحكومة لضعف اقتصاد الدولة ولهذا فإن ميزانية المكتبة تعتمد بشكل شبه كامل على اشتراكات الأعضاء وهبات الأغنياء والمساعداً اجنبية(٢٢) .

٣ — عدم وضوح الدور الذى تلعبه المكتبة ، فهى تقوم بعملها كمكتبة مدرسية ومكتبة عامة ومكتبة قومية ، وكل منها مؤسسة اختزانية مختلفة الدور . ومن الواضح أن دورها كمكتبة مدرسية يغلب على باقى الأدوار لهذا فهى لا تقوم بأى من وظائف المكتبات القومية التى من أهمها الايداع القانونى او متابعة حقوق التأليف أو تبادل المعلومات مع أى من المؤسسات الدولية و تمثيل الدولة في الخارج .

٤ — ضعف الإطار العام للتخصص في الدولة فلا توجد أى مؤسسات اكاديمية للتخصص ، وعدد المؤسسات الاختزانية قليل للغاية ، وتوجد جمعية للمكتبيين لا تمارس أى نشاط فعال ، ويقتصر الانتاج الفكرى على وضع تقارير حكومية بشأن ميزانيات او الاشراف او توجيه المكتبة القومية، ثم ضعف سوق النشر الناتج عن ضعف النشاط الاكاديمى والثقافى مما لا يتيح لها تكوين أى مجموعات وطنية او اجنبية خاصة مع قلة اعتمادات التزويد .

ثانياً : المؤسسات المهنية

١ - الأهداف العامة

يعد وجود المؤسسات المهنية - الجمعيات والاتحادات والمنظمات - أحد الركائز الهامة في تكوين البنية الأساسية لأي تخصص أو مهنة ، خاصة إذا كان عدد العاملين والمتخصصين فيها كبيراً ومختلف من حيث نوعية وتباين الخلفيات العلمية أو الوظائف التي يؤديها وإذا كانت طبيعة هذا التخصص يغلب عليه طابع الممارسات والتطبيقات مثلما هو عليه الحال في تخصص المكتبات والمعلومات .

وتأخذ أهداف الجمعيات والاتحادات والمنظمات المهنية أربعة اتجاهات رئيسية :

الأول : هدف اجتماعي مهني وهو جمع شمل المعلومات والمتخصصين والمهتمين بمجال عمل الجمعية وتوحيد جهودهم وآرائهم وتعريف بعضهم لبعض والدفاع عن أهمية وجود التخصص أمام المجتمع ، وهي في سبيل ذلك تعتقد المؤتمرات والحلقات والندوات وتسعى باستمرار الى اكتساب عناصر جديدة للتخصص ، وإيجاد فرص عمل أفضل للأعضاء وتحسين أوضاعهم الحالية (٢٣) .

الثاني : هدف تعليمي ، وذلك بتنمية قدرات ومهارات الأعضاء بها باستمرار وتعريفهم بالتطورات الحديثة في التخصص بعقد الدورات التدريبية وبرامج التعليم المستمر . وهناك بعض المؤسسات المهنية التي تأخذ على عاتقها منح شهادات دراسية واعتماد وتقييم البرامج الأكاديمية الموجهة لكوادر البشرية في التخصص .

الثالث : من هذه الأهداف من يتعلق بإجراء البحوث وتطوير الممارسات في التخصص وعادة ما يكون هذا في مجال تقييم واعداد وتطوير التقنيات والمعايير ونشر واقتناع المتخصصين والمؤسسات باستخدامها . وهناك بعض المؤسسات التي تجرى أو تمول أجزاء أبحاث لحل أحد المشاكل التي تظهر عند التطبيق وتعطى بعض الأبحاث الممتازة منها جوائز وتقوم بنشرها .

الرابع : يتعلق بتقديم الاستشارات لمؤسسات التخصص أو للمؤسسات الأخرى في المجتمع التي تحتاج الى مشورة في مجال عمل الجمعية ، وغالباً ما تستفيد الجمعية من الخبرات البشرية الموجودة في صفوف أعضائها في تقديم هذه الاستشارات .
وهناك بعض الأهداف الأخرى التي تنفرد بها بعض الجمعيات

بجانب الأهداف الأربعة الأساسية الأساسية السابقة مثل ضم كبار المسؤولين الى الجمعية لاكتساب تأييدهم ، واقامة مشروعات تجريدية لاختيار أحد المعايير أو اساليب الجديدة واعداد مكتبة أو مركز لإمداد الاعضاء بالمعلومات عن المجال ومراقبة التشريعات التي تصدرها الهيئات الأخرى ويمتد تأثيرها الى نشاطها أو نشاط التخصص (٢٤) ، وتمثيل المتخصصين والتخصص أمام المنظمات والاتحادات الدولية .

وتختلف التقديرات حول عدد المؤسسات المهنية في تخصص المكتبات والمعلومات على المستويات القومية والاقليمية والدولية في العالم ، ولكن أكثر التقديرات تحفظاً أشارت الى وجود ٥٠٠ جمعية على الأقل لها نشاط جارى منها نحو ٣٠٠ في الولايات المتحدة وكندا وانجلترا فقط (٢٥) ، ويندر أن توجد دولة في العالم حالياً مهما كان مقدار تخلفها في التخصص ، الا وبها جمعية واحدة على الأقل ، كما أن هناك عدد لا يستهان به من الجمعيات في علوم وتخصصات أخرى يوجد بها لجان وأقسام لخدمات المعلومات مثل الجمعية الكيميائية الأمريكية American Chemical Society وجمعية الناشرين الأمريكيين

Association of the American Academic Publishers

ورغم هذا العدد الكبير من المؤسسات المهنية ، فإن هناك عدداً قليلاً منها لعب — ولا يزال — دوراً ملحوساً في تطور التخصص وفي قدرات العاملين فيه ، وسوف يعرض المؤلف لبعض هذه المؤسسات لالقاء الضوء على تاريخها وتكوينها ونشاطها ، ذلك لأن كثيراً من هذه الجوانب يصلح كنموذج يحتذى لباتى المؤسسات المهنية في التخصص في الدول النامية .

٢ — الجمعيات والاتحادات والمنظمات الدولية

يعتبر التعاون الدولى في اعداد وتطوير ونشر المعايير الموحدة وترتيب وعقد المؤتمرات العالمية وتسهيل حركة تبادل المعلومات والمتخصصين في

النظم التعاونية هو أبرز وظائف وأهداف الجمعيات والاتحادات والمنظمات الدولية . وإذا كنا في سياق الحديث عنها فللا بد من التتويه بالدور الذى لعبته ولا تزال تلعبه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة « اليونسكو » التى شاركت مشاركة ايجابية وفعالة منذ انشائها فى عقد كثير من اللقاءات الدولية وتنظيم للدورات التدريبية واعداد ونشر والمشاركة فى وضع المعايير الدولية وتشجيع للدراسة والبحث فى مجالات التخصص والعمل على نشره فى سلاسل منتظمة من الدورات والتقارير والكتب ، والمساهمة الفعالة فى تقييم الاستثمارات لعدد كبير من مؤسسات التخصص فى الدول النامية بتوفير للخبراء لها ، وأخيراً المشاركة فى تنظيم الشبكات التعاونية لنقل المعلومات عبر الدول والقارات .

والحقيقة اذا كان لنا ان نضع ترتيباً لاهمية المنظمات الدولية فى التخصص فإن هذه المنظمة تاتى فى المرتبة الأولى بلا جدال رغم انها لا تقصد اهتمامها على أنشطة التخصص وحده بل يمتد هذا النشاط الى كثير من المجالات الأخرى .

أما اذا انتقلنا الى الجمعيات والاتحادات المتخصصة فى المكتبات والمعلومات على المستوى الدولى ، فإننا سنجد ان أكثرها تميزاً من حيث النشاط هما :

١ - الاتحاد الدولى للتوثيق

Federation Internationale de Documentation

يعتبر الاتحاد الدولى للتوثيق من أقدم المنظمات الدولية فى التخصص ، ويعود تاريخ انشائه الى عام ١٨٩٥ ، فى فترة واكبت محاولات مجموعة من العلماء فى تأسيس التوثيق كمسرع منفصل عن تخصص المكتبات والمعلومات ، ولهذا فقد ارتبط الاتحاد طوال عمره بالتوثيق فكان هذا من عوامل قوته وضعفه فى نفس الوقت حسب تطور التوثيق قوة وضعفها حتى الآن ، وقد تغير اسمه عدة مرات حتى الآن ، فقد كان فى بداية حياته « المعهد الدولى للبيبلوجرافيا
Institute International de Bibliographie
وكان محور اهتمامه اعداد بيبليوجرافية شاملة لكل الانتاج الفكرى على مستوى العالم ، ثم تغير اسمه بعد ذلك الى المعهد الدولى للتوثيق
Institute International de Documentation

في عام ١٩٢١ ، بعد أن زاد اهتمامه بالخدمات المكتبية المتخصصة وبوسائل الاستفسار الحديثة وصرف للنظر عن فكرة البيبليوجرافية للعالية ، ثم استقر في عام ١٩٢٨ على اسمه الحالي بعد أن حدث تغيير كبير في قيادته ورات توجيه أنشطته وأهدافه نحو تشجيع التعاون الدولي ونفع للجمعيات انظمية وللوطنية على العمل لتحسين الممارسات في التخصص .

وقد أصبح هدف الاتحاد الآن هو (٢٦) « تشجيع البحث في التوثيق وهو المجال الذى — فى مفهوم المعهد — يغطى تنظيم المعلومات بكل أشكالها وطرق تسجيلها واختزان المعلومات واسترجاعها وبحثها وتقييمها فى مجالات العلوم والتكنولوجيا والعلوم الاجتماعية والفنون والإنسانيات » وهو هدف واسع عريض يعمل الاتحاد على تحقيقه عن طريق الارتفاع بمستوى فعالية خدمات التوثيق وتطوير أساليبه وابتكار أساليب جديدة لخزن واسترجاع المعلومات . أما أهم ما يحققه فعلا فهو عمله المستمر على إرساء قواعد وانتشار النظم والشبكات للوطنية والاقليمية والدولية وتسهيل حركة تبادل المعلومات على المستوى الدولي .

وتدل الاحصائيات الحديثة المنشورة عن الاتحاد وأعضائه (٢٧) على أن به ٦٨ عضوا فى عام ١٩٨٢ ، منهم ٢٠ دولة من آسيا وأفريقيا (٤٤٪) وهى نسبة لا بأس بها لمشاركة للقارتين فى عضوية الاتحاد ، وإن كان هذا لا ينبغى أن يصرفنا عن حقيقة أن أكثر الأعضاء مساهمة وتأثيرا على أنشطته هى الدول الأوروبية الغربية . وهناك ٤ اتسواع من الأعضاء فى الاتحاد وهم أعضاء وطنيون (مثل واحد لكل دولة) ودوليون (المنظمات الدولية أو الاقليمية) ومنتسبون (هيئات وأفراد لم يستكملوا أحد شروط العضوية) ومشاركون (نوع مرحلى من العضوية تمهيدا لوضعهم فى الفئات الثلاثة الأولى) .

ويعد تطوير نظام التصنيف العشرى العالمى هو أبرز أعمال الاتحاد الدولى للتوثيق ، علوة على مؤتمره العام الذى يعقد كل عامين وهى مؤتمرات يقدم فيها عدد كبير من الأبحاث الهامة . ومن المعلوم أن الاتحاد يلقى معارضة شديدة لبعض اتجاهاته بشأن مناصرة التوثيق وقصره فى نشاطه على المفهوم الأوروبى منه ، وبالذات متابعة اصدار وتطوير للتصنيف العشرى العالمى ، الأمر الذى جعل بعض الجمعيات فى أمريكا الشمالية

لا تهتم بنشاطه أو بمؤازرته ، كما ان للاتحاد علاقات قوية بفرنسا التي تساهم بالجزء الأكبر من ميزانيته ، وبلجيكا التي تعد أبرز المؤسسين له مما يعرضه لبعض النقد من دول اوروبا الاشتراكية أيضا .

ب - الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها International Federation of Library Association and Intitutes

ترجع الارهاصات الأولى للاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها الى عام ١٨٧٧ حينما تم أول مؤتمر دولي مشترك لأمناء المكتبات نظّمته الجمعية الأمريكية للمكتبات American Library Association وجمعية المكتبات Library Association في بريطانيا ، وأعقب ذلك عدة اجتماعات أخرى مشتركة ساهم فيها بصفة أساسية المتخصصين والمؤسسات من الولايات المتحدة وانجلترا والدول الاسكندنافية حتى تم تأسيس اللجنة الدولية للمكتبات والبيبلوجرافيا التي كانت مقدمة لافتتاح المعهد في عام ١٩٢٩ (٢٨) .

وعضوية الاتحاد مقصورة على الجمعيات الوطنية أو المؤسسات الكبرى في التخصص في كل دولة ويمكن ان تشترك من الدولة الواحدة أكثر من جمعية أو مؤسسة كما يمكن للأفراد ان ينضموا الى عضوية الاتحاد كأعضاء مراقبين لهم حق حضور مؤتمراتهم والحصول على مطبوعاته ، دون حق حضور اجتماعاته الداخلية أو المشاركة في القرارات .

ويعد الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها أفضل الاتحادات الدولية في التخصص - ولعه يتفوق بوضوح على الاتحاد الدولي للتوثيق في هذا - التي عملت منذ انشائها على تشجيع وتنسيق التعاون الدولي بين المكتبات ومراكز المعلومات والجمعيات المهنية في كل الدول الأعضاء وأبرز أنشطته وأهمها في مجال المعايير الموحدة بداية من مشاركته الفعالة في المؤتمر الدولي لمبادئ الفهرسة الذي عقد في عام ١٩٦١ ، وتم فيه وضع اللبانات الأولى للاتفاق الدولي في هذا المجال ، والتي تطورت بعد ذلك بدفعات قوية من الاتحاد الى اعداد التقنين الدولي للموصف البيبلوجرافي في عام ١٩٧١ ، ثم مساهمة الاتحاد الكبيرة في قضية الضبط البيبلوجرافي العالمي (٢٩) .

ويتمد نشاط الاتحاد خلاف ما سبق الى مجال التدريب والبحث خاصة في مجال التحسيب وبالذات في اعداد الأشكال البيولوجرافية للاختزان كما تعد مؤتمراته السنوية من أبرز الأحداث تخصص المكتبات والمعلومات ويحرص على عقده في دول وقارات متباينة ومختلفة عاما بعد علم تقاديا لاي حسابيات سياسية بين الاعضاء ، وللإتحاد دورية هامة IFLA News Letter علاوة على دوريته الاخبارية IFLA Journal التي تنشر أخبار نشاطات لجانته المختلفة والمتعددة .

٣ - الجمعيات المهنية في الدول المتقدمة

هناك علاقة مؤكدة بين قوة ونفوذ للجمعيات المهنية في أي دولة ، وقوة ورسومخ للبنية الأساسية للتخصص في هذه الدولة ، وأبرز الأمثلة على ذلك قوة ونفوذ للجمعيات المهنية في الولايات المتحدة وانجلترا التي ثبت فيهما التخصص اقدمه خلال قرن ماضى بأكمله وتزامنت للجمعيات المهنية عبر هذا التاريخ مع كل للتطورات التي حدثت هناك واكتسبت قوة ونفوذاً لدرجة أن هذه للجمعيات أصبحت المتحدث الرسمي للتخصص أمام السلطات ، ولا يمكن أن يصدر تشريع يختص بالمكتبات أو المعلومات دون الرجوع اليها ، كما امتد نفوذها الى تقييم المؤسسات الأكاديمية أو منح شهادات أو إجازات لمزاولة المهنة . ولعل قوة ونفوذ للجمعيات المهنية في الدول المتقدمة لم تتمثل كما تمثلت في طلب الرئيس الأمريكي من الجمعية الأمريكية للمكتبات أن تتولى تنظيم ودعوة المؤسسات والمتخصصين بالولايات المتحدة لمؤتمر موسع لبحث مستقبل خدمات المكتبات والمتخصصين بالولايات المتحدة لمؤتمر موسع لبحث مستقبل خدمات المكتبات والمعلومات

White House Conference For Library and Information Services

والذي عقد في نوفمبر عام ١٩٧٩ ، وذلك على اعتبار أن الرئيس الأمريكي لم يجد في التخصص أفضل من الجمعية على مستوى الولايات المتحدة كلها للاعداد للمؤتمر .

وليس هذا الوضع المتميز للجمعيات سائدا على للجمعيات الأمريكية أو البريطانية فقط ، بل موجوداً في كل الدول التي وصل فيها التخصص الى مستوى عال من حيث الممارسة وعدد المتخصصين والنفوذ وقيمة للخدمات التي يقدمها ، ففي فرنسا مثلاً تقوم للجمعية الفرنسية للموثقين والبيولوجرافيين

Associations Francais des Documentalistes et des Bibliothécaires

بتنظيم عدد كبير من الدورات التدريبية للمتخصصين والمساعدين لتحسين مستواهم العلمى والعملى ، كما أنها تساهم فى ايجاد الوظائف لهم ، وفى ألمانيا الغربية تقوم الجمعية الألمانية للموثقين Urein Deutscher Dohumentare بتنظيم اخصائى المعلومات فى ألمانيا الغربية ، وتوظيف مسئولياتهم فى المكتبات ومراكز المعلومات بتحديد المسئولية المنوطة بكل كادر من الأخصائين . وتتولى الدفاع عنهم أمام ادارات أعمالهم لحل أى مشاكل يتعرضون لها وتعمل على زيادة مرتباتهم ، وقد حصلت على كل هذه السلطات بموافقة الهيئات القيديرالية الألمانية ، ولا يقتصر هذا النموذ على جمعيات الدول الغربية فقط ، ففى اليابان تقوم الجمعية اليابانية للموثقين Japanese Association For Documetalists بقيادة البحث العلمى وعمليات التطوير فى التخصص فى اليابان ، وترجم كل أبحاثها الى الانجليزية فى الولايات المتحدة (٣٠) ، وتنتمى الجمعيات فى الدول الاسكندنافية وفى الاتحاد السوفيتى وبولندا بنفس المكانة رغم التأثيرات السياسية للحكومات فى الدول الاشتراكية على الجمعيات المهنية هناك وسيطرتها عليها .

ولعله من الأفضل أن يختار المؤلف لبعض النماذج القسوية من الجمعيات المهنية فى الدول المنقدمة ويعرض لها من حيث التاريخ والتكوين والوظائف وكما عرض لبعض نماذج الجمعيات والاتحادات الدولية .

١ - الجمعية الأمريكية للمكتبات American Library Association

هى أقدم الجمعيات المهنية الموجودة بعد أن تأسست فى عام ١٩٧٦ ، كما أنها أكثر الجمعيات تنظيماً وتأثيراً فى اطار تخصص المكتبات والمعلومات فى الولايات المتحدة وخارجها . لعب « ملفل دىوى Melvil Dewery دوراً رائداً فى تأسيسها ونمت نمواً كبيراً خلال القرن الأول من عمرها من حيث التنظيم والنشاط وعدد الأعضاء الذين كانوا نحو ٧٠ عند افتتاحها وبلغوا نحو ٣٥ الف عضواً فى بداية الثمانينيات (٣١) .

يشكل نظام الجمعية وتركيبها الادارى نظاماً فريداً يفتح لها المشاركة فى كافة جوانب التخصص واحتواء العاملين فيه ، فهى تتشكل (٣٢) من ١١

تسعى بعد كل منها بمثابة جمعية فرعية تهتم بنوع معين من انواع المؤسسات الاختراعية أو أحد أنشطة فيها مثل الجمعية الأمريكية لاهتمام مكاتب المدارس ، وجمعية المكتبات العامة ، وجمعية مكاتب الكليات والبحوث وجمعية ادارة المكتبات وهكذا . وكل قسم من هذه الأقسام ينقسم الى عدة لجان فرعية ، تقسم الموارد والخدمات مثلا له عدة فروع في الفهرسة والتصنيف والدوريات وكل فرع منها له عدة لجان وبجانب الأقسام الأساسية توجد أيضا 11 مائدة مستديرة أو جماعة لاهتمام بتضية معينة مثل المعارض وتاريخ المكتبات والعلاقات الدولية وغيرها .

لعبت الجمعية دوراً حاسماً في العقود الثلاثة الماضية في « تنمية المجتمع الأمريكي لأهمية المكتبات كمصدر للمعلومات وفي وضع أسس ولوائح المهنة وفي دفع ورعاية البرامج للتعاونية بين المكتبات وفي وضع سياسة ثابتة لدخول المكتبات الأمريكية الى عصر تكنولوجيا المعلومات » (٣٣) .

تتركز قوة ونفوذ الجمعية في ثلاثة عناصر أساسية :

الأول : هو المطبوعات التي تنشرها والتي يحصل عليها الأعضاء مجاناً ويكفي أن نشير الى أن الجمعية هي أكبر جهة واحدة ناشرة في تخصص المكتبات والمعلومات في العالم كله ، وهي تنشر أكثر من ٣٠ دورية غير التقارير والكتب والنشرات والتقنيات وغيرها .

الثاني : هو مشاركتها الفعالة في إعداد ونشر وتطوير المعايير الموحدة وبالذات في مجال الفهرسة والبيبلوجرافيا والأشكال البيبلوجرافية للاختزان الإلكتروني .

أما الثالث : والأكثر أهمية فهو عملية التقييم والاعتماد Accreditation

وبمقتضاه تقوم لجنة خاصة من الجمعية بتقديم دورى لكل برامج تعليم المكتبات والمعلومات في الولايات المتحدة وكندا من حيث المقررات الدراسية والأساتذة وشروط القبول والإمكانات المتاحة لكل مؤسسة أكاديمية وبدون هذا التقييم يستحيل على أى برنامج أن يكتب له نجاح يذكر لعدم إقبال الطلبة على الكلية التي تعتمد في سمعتها العلمية والأكاديمية

والهنية على اعتماد وتقييم الجمعية ، وسيتناول المؤلف عملية التقييم بشيء
من التفصيل في الفصل القادم .

ومن الملاحظ ان الجمعية الأمريكية للمكتبات أصبحت بعدد أعضائها
ونفوذها تجمعا مسيطرا على كافة الجمعيات الأخرى التابعة لها فمن بين
أعضائها هناك ٨٥٪ منضمون الى جمعية المكتبات المتخصصة
Special Library Association
والجمعية الأمريكية لعلم

المعلومات
American Society For Information Science
بصفة خاصة ، والى عدة جمعيات أخرى في التخصص بصفة عامة ، وبالتالي
فإن الجمعية تلعب دورا موجها للجمعيات المهنية الأخرى عن طريق التزام
الأعضاء بسياسات الجمعية الأم وأهدافها .

ب - الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات

American Society For Information Science

إذا كانت الجمعية الأمريكية للمكتبات هي أكثر الجمعيات المهنية
في التخصص في الولايات المتحدة وخارجها نشاطا وتنظيمات وتأثيرا
ونفوذاً ، فإن الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات هي أكثر الجمعيات الموجودة
دعاية وحركة وضجيجا . ترجع البدايات الحقيقية لهذه الجمعية الى عام
١٩٣٦ ، ومن كنف الجمعية الأمريكية للمكتبات ، ففى اثناء انعقاد مؤتمرها
السنوى تجمع عدد من المهتمين بوسائل الاستنساخ الميكروفيلمية التي
كانت قد بدأت في الظهور في ذلك الوقت ، وشكلوا جماعة اهتمت داخل
الجمعية الأمريكية للمكتبات ومن الطبيعي أن ذلك قد جاء على وفاق
مع الشركات المنتجة لهذه الآلات فشجعت هؤلاء الأعضاء ، وبدأت
في الدعاية لأجهزتها عن طريقهم وسرعان ما أفلحت هذه
المجموعة المنظمة والدعومة في تأسيس « معهد التوثيق الأمريكى
American Documentation Institute » عام ١٩٣٧ (٣٤) وكانت بداية
هذا المعهد متواضعة للغاية واقتصرت عضويته على الهيئات فقط ولم
تكن تزيد عن ٥٠ هيئة كلها مهتمة أو متخصصة في المصغرات الفيلمية وكان
اهتمامه موجها نحو زيادة استخدام المكتبات لهذه الأوعية والتكنولوجيات
وتكوين مكتبة ميكروفيلمية في مكتبة الكونجرس عن طريق الإيداع ، ثم
تسهيل عمليات الاعارة التعاونية وتبادل المصادر عن طريق النسخ المتاحة
ميكروفيلميا (٣٥) ، ولم ينشط هذا المعهد الا في السنوات القليلة التي

سبقت الحرب العالمية الثانية ثم توقف نشاطه تقريباً خلالها . ومن المثير أن معهد التوثيق الأمريكى كان سيفلق أبوابه تماماً لعجزه عن اكتساب أعضاء أو أموال لمواجهة نشاطه لولا أن أمين مكتبة الكونجرس « لوثر ايفنز Lauther Evans » أصبح رئيساً للمعهد فى عام ١٩٥٠ فعمل بكل جهده على إعادة رسم سياسة المعهد وتخليصه من تأثير رجال شركات المصغرات الفيلمية ، وعمل على مزيد من التعاون مع الجمعية الأمريكية للمكتبات ثم على إنهاء عزلة الولايات المتحدة عن النشاط الدولى للتخصص ، فانضم المعهد الى الاتحاد الدولى للتوثيق ممثلاً للولايات المتحدة .

وكان يمكن لهذه الجمعية ان تأخذ مسارها الصحيح بعد ذلك لولا ظهور الحاسبات الالكترونية وشركاتها وانتشارها داخل المؤسسات الاختزانية فى الولايات المتحدة ، ودخول التكنولوجيا الى المعهد فبدأ مع هذا عهداً جديداً فغير اسمه عام ١٩٦٨ الى « الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات » وغير استراتيجيته وهدفه الأساسى لتكون « القيادة والاسراع بالتقدم الذى يحدث فى مجال علم المعلومات والتكنولوجيا » وكما جاء فى الميثاق الأساسى للجمعية « (٣٦) .

وتعكس الجمعية حالياً أصدق انعكاس لوضع علم المعلومات من حيث الضجيج وعدم الوضوح وخلط المفاهيم ، فلو فحصنا تعريفها لعلم المعلومات — سبق ذكره فى الفصل الأول — لوجدنا أنه ينطبق أيضاً على تخصص المكتبات والمعلومات ، ولو فحصنا اهتمامات أعضائها الأقل من أربعة آلاف فى الوقت الحالى لوجدنا أنهم خليط من تخصصات وعلوم واهتمامات مختلفة فى تخصصات وعلوم الإدارة والاستنساخ والطباعة والاستخلاص والتكثيف وتحليل النظم وبنوك المعلومات والاتصالات عن بعد والترجمة الآلية والنشر وحقوق التأليف والمصغرات الفيلمية والتصنيف والمكتبات المتخصصة وبحوث العمليات الرياضية وأجهزة ولغات الحاسبات الالكترونية والسكرتارية الحديثة والسيسبرنطيقا وعلم النفس وهى كلها اهتمامات تحولت الى جماعات اهتمام تمارس نشاطها فى إطار الجمعية (٣٧) . ، ونفس هذا التشتت يمكن ملاحظته بسهولة من النظر الى وظائف الأعضاء وخلفياتهم العلمية والتي ذكرت أيضاً فى الفصل الأول .

ورغم النشاط والحركة الدائبة والاجتماعات والمعارض والمنشورات والمؤتمرات التي تعقدها الجمعية الا ان تلك الواجهة الاعلامية لم تخفى حقيقة سيطرة شركات الحاسبات الالكترونية عليه في التمويل والاعلانات المدفوعة في الدوريات التي تصدرها أو المعارض التي تنظنها أو في دفع قيمة الجوائز المتعددة التي تمنحها كل عام ، وهناك اعتراف كاف في الولايات المتحدة بان أعضاء الجمعية هم مجموعة من الأفراد الذين لا تربطهم رابطة حقيقية أو هدف واحد ، وان الجمعية لا تمثل القاعدة الحقيقية لمجتمع المكتبات والمعلومات والمعلومات في الولايات المتحدة (٢٨) ، وانها تشترك مع جمعية المكتبات المتخصصة Special Library Association في الاهتمام بالأجهزة التكنولوجية والجوانب الآلية والميكانيكية في نظم وأساليب المعلومات اكثر مما تهتم بخدمة أعضائها أو بالصالح العام للتخصص ، أو بإرساء مجموعة من الجوانب النظرية والاكاديمية والأخلاقية له (٣٩) .

وهناك تغيير كبير تشهده الجمعية حالياً ومنذ عام ١٩٨٠ لايد أن ننوه به على سبيل الانصاف ، فقد بدأت في تبني أهدافاً جديدة أكثر وضوحاً حيث تعمل على أن تكون ملتقى للمهتمين بقضية المعلومات وان تؤثر لهم سبل الالتقاء ، وان تستغل سبل الدعاية التي تملكها في زيادة وعي وإحساس المجتمع الأمايكي بأهية وقيمة التخصص والعاملين فيه « (٤٠) ، كما أن هناك جسوراً تمد بأيد مخلصه مع الجمعية الأمريكية للمكتبات خاصة في اللجان التي تشكلها الهيئات القومية في الولايات المتحدة من أجل توجيه موارد وخدمات مؤسسات المكتبات والمعلومات والتخطيط لها بشكل أكثر فعالية ، كما يلاحظ أن تيارات الانفصال والحساسية الشديدة والتنافس مع الجمعيات المهنية الأخرى قد خفت حدتها الى حد كبير من مطبوعات الجمعية ومؤتمراتها .

The Library Association

ج — جمعية المكتبات

جمعية المكتبات في بريطانيا هي ثاني الجمعيات المهنية على مستوى العالم بعد الجمعية الأمريكية للمكتبات من حيث عدد الأعضاء — نحو ٢٥ ألف عضو — ومن حيث تاريخ التأسيس الذي يرجع الى عام ١٨٧٧ ، وأيضاً من حيث النفوذ والتأثير والمشاركة في وضع التقنيات والمعايير وحجم المنشورات (٤١) .

، وتستحوذ الجمعية على نصيب كبير من التأثير على التخصص في إنجلترا بسببين ، أولهما إنها أهم المؤسسات هناك في إعداد وتطوير المعايير والتقنيات وهي تتعاون في هذا المجال تعاوناً وثيقاً مع الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها والجمعية الأمريكية للمكتبات ومكتبة الكونجرس والمكتبة البريطانية ، والثاني هو مشاركتها الفعالة في مجال الإعداد المهني في إنجلترا عن طريق تنظيم الدورات التدريبية وبرامج مواصلة التعليم ، ثم منح الشهادات التي تمنح حاملها وضعاً مرموقاً في إنجلترا والدول الناطقة بالانجليزية وبالذات شهادة زمالة الجمعية - Fellow Association وهي أعلى من درجة الماجستير ، وأقل من دكتوراه الفلسفة ، وللحصول عليها يجب اجتياز امتحان أقسام لجنة من الجمعية بجانب ضرورة أن يتدرس المتقدم بالخبرة العملية لسنوات طويلة قبل تقدمه ولكنها تؤهله لوظائف مرموقة داخل وخارج إنجلترا وبالذات وظائف هيئة التدريس بالمؤسسات الأكاديمية في التخصص (٤٢).

د - جمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات

Association of Special Libraries and Information Bureaux

انشات في إنجلترا عام ١٩٢٤ ، وهي متشابهة مع جمعية المكتبات المتخصصة في أمريكا في ظروف النشأة في الفترة التي ظهر فيها التوثيق ومحاولته تكوين مؤسساته الخاصة ، كان مؤسسوها من علماء الفيزياء البريطانيين غير الراضين عن خدمات المكتبات التي كانت موجودة وعن سلوك واتجاهات جمعية المكتبات .

تأخذ هذه الجمعية في أهدافها باتجاهين أساسيين ، الأول اجتماعي ويهدف الى توفير سبل التقاء المتخصصين في المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات في إنجلترا وخارجها ، والثاني مهني ، ويهدف الى تقديم خدمات اعلامية متكاملة ودورية الى الأعضاء كوسيلة لزيادة قدراتهم المهنية . علاوة على استخدام الدورات التدريبية مختلفة المستويات لاعادة تأهيل اخصائي المعلومات وتعريفهم بالتطورات الحديثة في التخصص .

تشهد الجمعية تغييراً جذرياً في السنوات الثلاثة الأخيرة لتولى قيادات جديدة لها ، وتركز الجمعية نشاطها حالياً على « ادارة نظم

ومصادر المعلومات كهدف أساسي لها ولأعضائها لإعتقاد مجلس الإدارة الجديد بأن المشكلة الأساسية التي تواجه التخصص حالياً هو كيفية « إدارة مصادر المعلومات المتاحة وتقديم خدمات معلومات في أفضل شكل وبطريقة علمية (٤٣) » وبناء على ذلك فقد تم تغيير الهيكل الإداري للجمعية لتتكون من ثلاثة مجموعات أساسية الأولى تعمل كمركز استشارات للهيئات الأخرى ومجموعة ثانية للتدريب وتطوير قدرات الأعضاء ومجموعة للنشر ، كما أن اسمها قد تغير ليصبح « جمعية إدارة المعلومات » Association For Information Management

ونشاط الجمعية كله موجه الى التطبيقات والنشاطات المهنية والتدريب والنشر ، وإسهاماتها قليلة فيما يتعلق بالناصيل النظرى أو وضع المعايير ، وأدى هذا الى قلة تأثيرها على مسارات المهنة داخل وخارج إنجلترا كما أنها تواجه حالياً حركة انفصالية من مجموعة اعضاء شكلوا جمعية أخرى باسم « معهد علماء المعلومات Institute of Information Scientists ويركز جهوده على النواحي النظرية ووضع معايير للتخصص ورسم حدوده وعلاقاته وتحديد مقرراته وبرامجه الأكاديمية الأساسية (٤٤) .

ولابد من الاشارة هنا الى أن البنية الأساسية للتخصص في إنجلترا مختلفة عن البنية الأساسية للتخصص في الولايات المتحدة في إمكانيات ومصادر ومجموعات المؤسسات الاختزائية وفي أجهزة وشركات وتطبيقات تكنولوجيا الحسيب في المكتبات ، كما أن الثقافة البريطانية بطبيعتها يغلب عليها طابع الرسوخ وصعوبة وبطء التغيير وكلها عوامل ساعدت التخصص على التماسك وساعدت مؤسساته على العمل بوخوة ، وهناك لجنة دائمة مكونة من اعضاء من جمعية المكتبات وجمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات ، ومعهد علماء المعلومات ، مهمتها التنسيق بين عمل ونشاطات وأهداف ومؤتمرات ومنشورات المؤسسات الثلاثة والعمل على تكاتف جهودها لصالح التخصص كله في إنجلترا بدلا من تنافسها وتنازعها كما هو الحال بين بعض الجمعيات في الولايات المتحدة .

٤ - الجمعيات المهنية في الدول النامية

من الطبيعي أن يتأثر وضع الجمعيات المهنية في الدول النامية بالظروف والملابسات المحيطة بالتخصص في هذه الدول والتي تحد من

انطلاقة ومن صلاحية بيقته الأساسية ومع هذا فهناك انتشار محسوس للجمعيات المهنية في الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية وسجل تقرير للاونسكو ١٢٩ جمعية في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مع مطلع السبعينيات (٤٥) ، ولعل نظرة على عدد الجمعيات المهنية في العالم العربي وكله من الدول النامية ، والتي دخلت حديثا الى دائرة الاهتمام بتخصص المكتبات والمعلومات بمفاهيمه المعاصرة ، سوف يؤكد لنا أيضا ظاهرة انتشار الجمعيات المهنية في الدول النامية فهناك حاليا جمعيات في العراق والأردن ولبنان والمغرب والسودان وسوريا وتونس وأخرى تحت الإنشاء في مصر (٤٦) ، مع أن عددها منذ أقل من خمسة عشر سنة لم يكن يزيد عن أصابع اليد الواحدة ، ولو نظرنا الى التطور الكمي لانتشار هذه الجمعيات في النصف قرن الماضي ومنذ افتتاح أول جمعية مهنية في دولة نامية عام ١٩٢٨ في الهند وهي جمعية « ميدراس للمكتبات Medras Library Association » (٤٧) لوجدنا ان الانتشار كان بطيئا للغاية قبل الحرب العالمية الثانية ، ثم بدا في الزيادة الطفيفة بعدها حتى وصلت الى أقصى معدل لها في السبعينيات خاصة مع استقلال الدول الأفريقية .

ومن الطبيعي ان الدور والوظائف الأساسية للجمعيات والتنظيمات المهنية لا يختلف بين الدول المتقدمة والنامية ، ولكنه يأخذ في تحقيق اهدافه اساليب مختلفة طبقا للظروف والملابسات السائدة في الدول النامية ، فمشاركة الجمعيات في التعليم يأخذ شكل اعتماد وتقييم ومنح الشهادات الدراسية ، بينما يأخذ شكل دورات تدريبية قصيرة للعاملين الجدد في الدول النامية ، وقد يأخذ شكل تطبيق هذه المعايير واتناع الأعضاء بها في الدول النامية . .

وتواجه الجمعيات المهنية في الدول النامية بعض المعوقات التي تؤثر على فعالية عملها أهمها ان التخصص عادة ما يجيء في مؤخرة الأولويات التي تهتم بها الدولة أو المؤسسات الأخرى المهيمنة على مؤسسات التخصص وبالتالي فإن الاعتمادات المالية واقبال الكوادر البشرية والوضع الأدبي والاجتماعي والمسالى للمتخصصين يكون متواضعا (٤٨) ، علاوة على ذلك فإن عدم التعدد النوعي للجمعيات في كل دولة حيث يوجد عادة جمعية واحدة فقط لكل انواع المكتبات ومراكز المعلومات لا يعطى

للفرصة. أو يوفر. الدافع للمتخصصين لكي يمارسوا نشاطهم بالطريقة التي ترضيهم ، على العكس من الدول المتقدمة التي عادة ما يكون بها جمعيات لكل أنواع المؤسسات وكل أنواع اخصائى المعلومات (جمعية مكاتب مدرسية — عامة — اطفال — جامعية أو جمعية المكشفين أو جمعية مكاتب الفنون وهكذا) وقد أدى هذا الى ابتعاد بعض المتخصصين من الدول النامية عن ممارسة نشاطهم المهني من خلال هذه الجمعيات لشعورهم بعدم التمثيل الدقيق لنشاطهم ومؤهلاتهم ووظائفهم ، ويمكن استثناء الهند والبرازيل والأرجنتين من النقطة الأخيرة لتعدد الجمعيات المهنية بها .

ويعد نشر الدوريات والبحوث هو ابرز أدوار الجمعيات المهنية في الدول النامية وهو دور كان منتظرا لعدم إقبال قطاع النشر التجارى على المغامرة بنشر الإنتاج الفكرى في تخصص المكاتب والمعلومات لقلته توزيعه وقله الأرباح الناتجة عنه . ولو نظرنا الى أدوات الضبط الببليوجرافى في التخصص — سيتم ذكرها في الفصل الرابع من الكتاب — لوجدنا ان الجمعيات المهنية هي مصدر النشر الأساسى للدوريات في البرازيل والأرجنتين وهندوراس وجامايكا والهند وباكستان واندونيسيا وماليزيا والأردن وغانا والسنغال وسيراليون وزامبيا ونيجيريا ومدغشقر ومالوى وأوغندا .

ويلاحظ أن عدد الجمعيات المهنية التي تنتمى الى الدول النامية ، والمنظمة الى الجمعيات والاتحادات الدولية لا تمثل النسبة الغالبة ، مع أن عدد الدول النامية قد يصل الى أكثر من ضعف عدد الدول المتقدمة ، ويبدو أن الجمعيات في الدول النامية لم تدرك بعد أهمية الانضمام الى الجمعيات الدولية في المشاركة في وضع المعايير أو الاشتراك في مصادر المعلومات الدولية وتسهيل نقل المعلومات اليها .

ويحسن أن نتعرض لبعض النماذج من الجمعيات في الدول النامية كما تعرضنا لمثل هذه النماذج من الدول المتقدمة ولعل الاختيار هنا يشكل صعوبة الى حد ما لكثرة عدد الجمعيات من جهة ولندرة ما ينشر عنها من جهة أخرى ، ومع ذلك فإن حضور المؤلف لبعض المؤتمرات التي نظمتها جمعيات مهنية بمصر وبالأرجنتين ، وبحثه عن القلة المنشورة من الإنتاج الفكرى حول هذا الموضوع ، قد أدبا به الى اختيار نموذجين من هذه

الجمعيات من الصين الشعبية خاصة وان الجمعية الموجودة بها من أحدث الجمعيات وأكثرها نشاطاً رغم عمرها القصير ، ثم من نيجيريا التي بها واحدة من أكبر وأقدم الجمعيات وأكثرها تنظيماً في أفريقيا والدول النامية.

Chinese Library Association

١ - الجمعية الصينية للمكتبات

كان للمكتبات دور بارز على مدار الحضارة الصينية ، إلا أن الصين لم تعرف أي جمعية مهنية قوية خلال القرن الحادي ، كما ظل النظام السياسي التام لا يرحب بوجود أي هيئات أو نقابات أو جمعيات غير الحزب الحاكم ، إلا أن انتهاء فترة التزمتم الفكري والفضي التي صاحبت أحداث الثورة الثقافية أدت لتأسيس أول جمعية مهنية في الصين في سبتمبر عام ١٩٧٨ ، وكان للدولة دور بارز في تأسيسها وتمويلها ، وقد عملت الجمعية على تحقيق ما يلي (٤٩) :

- ١ - إعداد سلسلة بحوث تهدف الى تحديث المكتبات الصينية .
- ٢ - تنظيم التبادل الثقافي بشأن تخصص المكتبات والمعلومات بين الصين والعالم .
- ٣ - تشجيع انضمام الشباب الى التخصص .
- ٤ - توجيه وتشجيع المؤسسات الأكاديمية الصينية على انشاء أقسام لتعليم المكتبات والمعلومات .

ونجحت الجمعية نجاحاً ملحوظاً في تحقيق ذلك في السنوات السابقة، فأصبح لها وفود نائبة في المؤتمرات الدولية ، وعقدت مؤتمر مشترك مع الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات عقد بالتناوب في واشنطن وبكين عام ١٩٨١ ، وأقنعت المسؤولين الحكوميين والأكاديميين بجامعة « وهان Wuhan » على افتتاح قسم حديث للمكتبات عام ١٩٧٩ ، وساهمت في إعداد مقرراته للدراسية ، وتقوم بنشر أهم دورية صينية في التخصص

وهي Library Science Reports وبدأت في توسيع نطاق عملها والخروج الى الأقاليم والمقاطعات الكبيرة وتقوم بتنظيم دورات سريعة وبمبسطة للأشخاص الذين يتولون مهام العمل كأميناء مكتبات عامة ومدرسية ، وتعمل أيضا على تنظيم دورات لحوامية المواطنين في هذه الأقاليم (٥٠) .

. إن الجمعية الصينية للمكتبات نموذج ممتاز لمقدرة الجمعيات المهنية في الدول النامية على التعامل مع البيئة التي تعمل بها ، وخدمتها لصالح الإرتقاء بالتخصص وممارساته ولعلها المهام المطلوبة من أى جمعية مهنية في الدول النامية ذات المشاكل والمعوقات في البيئة التي تعمل بها .

ب - جمعية المكتبيين النيجريين . Association of the Nigerian Librarians.

تعد هذه الجمعية من أقدم المكتبات في أفريقيا بوجه عام ، فقد بدأت محاولات انشائها في عام ١٩٥١ ، وبدأت نشاطها في عام ١٩٦٢ ، وكانت تعمل على جمع شمل أمناء المكتبات في نيجيريا خاصة العاملين في المكتبات العامة والجامعية ، ونشر الأبحاث لتطوير العمل ، وإيجاد فرص عمل لأخصائي المعلومات وتنظيم دورات أولية للعاملين الجدد ، ومتقدمة لتوعية القدامى منهم بالتطورات والقضايا الحديثة .

. وتأثرت الجمعية بشدة بكل المتغيرات السياسية والاقتصادية التي حدثت في نيجيريا خلال الربع قرن الماضى بعد الاستقلال بالانقلابات العسكرية المتتالية التي أعقبته ، وزيادة الدخل القومى نتيجة لاكتشاف البترول الذى انعكس على زيادة الانفاق على التعليم والبحث العلمى وأدى الى زيادة الطلب على المعلومات ، وبالتالي انتعاش التخصص مما أدى إلى زيادة نشاط الجمعية وزيادة مواردها وعدد أعضائها ، وان كان المتوقع أن ذلك قد تأثر الآن بالأزمة المالية التي انتابت البلاد .

والجمعية لها نشاط ملحوظ في نشر الدوريات فلها دوريتين من أكثر الدوريات الإفريقية انتظاما كما ان لها نشاط في عقد دورات تدريبية بعضها مشترك مع جمعيات المكتبات المجاورة في النيجر وغانا وملاوى ، وقد بدأت منذ عام ١٩٨٠ في وضع أسس نظام تعاونى لتبادل المصادر والمجموعات المتاحة لدى المؤسسات الاختزانية في هذه الدول (٥٢) .

ولعله من الواضح الآن أن نشاط الجمعية الصينية والجمعية النيجيرية قد تأثر بالظروف السياسية التي سادت الدولتين - الثورة الثقافية والاستقلال والانقلابات والبترول والأزمة الاقتصادية - كما أنهما ركزنا على مجالات النشر والتدريب وانفتاح للتخصص مع الدول المتقدمة والدول المجاورة ، كما انه من الواضح ان النشاط يقل الى حد كبير عن نشاطات الجمعيات في الدول المتقدمة .

ثالثاً - المؤسسات التجارية

المؤسسات التجارية أو التي تعمل من أجل الربح المادي For Profit هي المؤسسات التي تأخذ أى فكرة أو قضية أو سلعة موجودة ، وتطورها وتعمل على استغلالها وتسويقها لسد حاجة موجودة بالفعل ، ومن أجل الكسب . وهناك عدد كبير من المؤسسات التجارية في تخصص المكتبات والمعلومات من حيث العدد ومن حيث النوع بداية من المطابع والناشرين ومنتجى أوعية المعلومات بكافة انماطها ، وشركات تصنيع وصيانة وتسويق كل أجهزة تكنولوجيا المعلومات من آلات تصوير المستندات والمصغرات الفيلمية ، والحاسبات الالكترونية ، وهناك أيضا المكاتب الاستشارية التي تحلل وتقيم وتنفذ نظم المعلومات أو تدرب العاملين بها ، ومرصد وينوك المعلومات التي تعمل كشرركات تجارية لخرن واسترجاع ونقل المعلومات من مكان الى آخر ، وهو كما نرى قطاع عريض من النشاط تضخم بعد الحرب العالمية الثانية الى درجة كبيرة بحيث أصبح من القطاعات المشاركة في الهيكل الاقتصادى لأى دولة بجانب القطاعات الزراعية والتجارية والتمويلية والصناعية والخدمات والنقل وقد أدت زيادة نمو هذا القطاع في الاستثمارات والأرباح وعدد العاملين خلال السنوات العشرة الأخيرة الى الافتتاح بأن المجتمع الانسانى المعاصر يعيش فترة ما بعد الثورة الصناعية وان أفضل سمة لهذا المجتمع هو « المجتمع القائم على المعلومات Information Based Society

وهناك اعتقاد خاطيء بأن النشاط التجارى ومؤسساته هو ظاهره حديثة في التخصص ، رغم انها قديمة وترجع الى ما قبل بلورته في شكله الحديث ، فتجار الكتب والناشرون والمطابع مؤسسات معروفة وتمارس نشاطها منذ عدة قرون ، الا ان سرعة تطور النشاط التجارى ونموه ، زاد جدا مع التقدم التكنولوجى وخصوصا تكنولوجيا الالكترونيات التى كونت معها نشاطا استثمارياً وتجارياً كبيراً يعمل على اختزان المعلومات واسترجاعها ونقلها باستخدام هذه الأجهزة ، ثم الاعتماد الكامل لعمليات التنمية على مصادر معلومات قوية ومنظمة ومتاحة ، وادى هذا الى رواج المعلومات كسلعة مطلوبة ، ولا يمكن اغفال « القدرة الفائقة للمتخصصين فيما يطلق عليه الآن صناعة المعلومات Information Industry في استغلال الحاجة الى المعلومات ، واستغلال التكنولوجيا المتاحة لبناء أنظمة معلومات قوية وربطها باحتياجات المستفيدين (٥٣) . وقد تضخمت

هذه الصناعة وقفزت أرباحها على مستوى للعالم كله قفزات سريعة الى
الآمام ، وبلغت أرباحها السنوية مؤخراً ٧٢ بليون دولار ، الجزء الأكبر
منها يعود الى قطاع النشر والطباعة الذي يستحوذ على ٦٤٪ من
الاستثمارات والأرباح ثم لنظم الاتصالات الفورية والمباشرة التي تساهم
بنحو ١٧٪ (٥٤) .

ولابد من الإشارة الى أن جانباً كبيراً من هذه الأرباح إنما يتفق على
الدعايات المستمرة التي تشنها المؤسسات التجارية ، وتسخر لها الدوريات
والمؤتمرات والندوات والمعارض والمتخصصين وحتى المؤسسات
الأكاديمية . وهذه الدعايات كثيراً ما تأتي ثمارها اعتماداً على الدراسات
التي أثبتت أن إقامة نظم المعلومات هو بمثابة استثمار ذو عائد مؤكد
مهما كانت تكلفته على المستفيدين ولكن لا بد من التنويه بأن كثيراً من
الممارسات التي يقوم بها هذا القطاع إنما تهدف الى الربح بصراف النظر
من جودة الخدمات أو الحاجة الحقيقية لها .

١ - المؤسسات التجارية في الدول المتقدمة

تعود النشاطات التجارية في تخصص المكتبات والمعلومات الى فكرة
« بول Poole » وكان طالباً أمريكياً في نهاية النصف الأول من القرن
الماضى في تنظيم جهود تطوعية لإعداد مشروع لاسترجاع محتويات
الدوريات حتى « أنت مشروعات ويلسون Wilson » منذ ١٩٠٠
التي أنهت مشروع « بول » وأخذت مكائمه « لإيمان الأخير » بفطرتة
التجارية للعقبات المالية التي واجهت مشروع « بول » في ايامه الأخيرة
ورأى أن تذليلها يمكن أن يتم على أسس اقتصادية ومن هنا بدأ في الخط
التجاري (٥) بإعداد الكشافات والمستخلصات الموضوعية المتخصصة
وتوزيعها على المكتبات مقابل أجر ، وكان من الممكن أن يقتصر النشاط
التجاري في التخصص على هذه الأعمال علاوة على الطباعة والنشر
وصناعة الورق لولا ظهور تكنولوجيا المصغرات الفيلمية في الثلاثينيات من
هذا القرن والتي كونت معها اطاراً من المؤسسات المستفيدة منها ، ثم
كانت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتسابق الدول لبناء خطط طموحة
في كافة المجالات وبالتالي أصبحت مصادر المعلومات الموجودة في كل دولة
هى أحد المصادر القومية للثروة وبدأت المكاتب الاستشارية في الاتجاه
لبناء هذه المصادر وتنظيمها واتاحتها على استحياء في أول الامر ، ثم

بتوسع عندما وجدت سوقاً رائجة ومتعطشة للسلعة التي تعمل بها وهي المعلومات .

وكان لدخول الحكومة الأمريكية كممول ومشجع للمؤسسات الأمريكية المختلفة في التخصص وهو الذي بدأ مع بداية الحرب الباردة والجرب العملية بينها وبين الاتحاد السوفيتي ، هو الذي فتح الباب على مصراعيه أمام الاستثمارات في هذا المجال فبدأت تظهر الشركات الكبيرة بتدعيم مباشر من الحكومة وكان أهمها المشروع التجاري الذي بدأه « يوجين جارنيلد

Eugene Garfield « تحت اسم « معهد المعلومات العلمية
Institute of Scientific Information
لضبط الانتاج العلمي

في قطاعات العلوم والتكنولوجيا ونشر نتائج هذا الضبط للبيولوجراف في سلسلة كشافات ومستخلصات .

ثم لعبت تكنولوجيا الالكترونيات دورها الحاسم في تدعيم هذا القطاع بما اناحته من اجهزة حاسبة الكترونية ونظم مباشرة للاتصال ثم الاتصال عن بعد والحاسبات المصغرة واستغلال اجهزة التليفزيون المنزلية في استقبال المعلومات وكان لهذا كله اثره في تدعيم اركان هذا القطاع التجاري خاصة في الولايات المتحدة لتقدمها الكبير عن باقي دول العالم في مجال الالكترونيات حتى ان هذا القطاع قد حقق وحده ١٣ بليون دولار كعائد في عام ١٩٨٣ ، وهو يمثل ١٨٪ من حجم العائد الاجمالي من النشاط التجاري للمعلومات في العالم كله (٥٦) .

ومن المسلم به ان العمل من أجل الربح هو شعار وهدف أي مؤسسة تجارية ومع هذا فإن هذه المؤسسات قد أدت ولا تزال تؤدي دوراً ليس من العدل والانصاف التقليل من شأنه في الدول المتقدمة ، ويعود ذلك بصنعة أساسية الى طبيعة النظم السياسية والاقتصادية في المجتمعات المتقدمة ، فتدخل الدولة معدوم أو قليل واذا تدخلت فبشكل محسوب في أي نشاط استثماري ، وطبيعة النشاط الاستثنائي هو الربح ، وعندما يوجد التنافس الشديد بين المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل واحد ، تعمل كل مؤسسة على تقديم أفضل ما عندها ، والا ستضطر الى الابتعاد سريعاً عن مجال العمل . وكان من نتيجة هذا ان ساهمت المؤسسات التجارية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان بدور بارز في اقامة نظم معلومات قوية وفي نشاط تدريب ملحوظ ، علاوة على تقديم الاجهزة

والمعدات وصيانتها وتطويرها باستمرار ، بالإضافة الى مشاركتها الفعالة في مرحلة التطوير والبحث في التخصص والعمل على حل مشاكله التي تظهر عند تطبيق أحد التقنيات أو الأساليب الجديدة اما بالاتفاق مع مؤسسات البحث الأكاديمية وتمويلها لحل مشكلة معينة ، وإنما بتكوين فرق بحث خاصة بها .

وهناك عدة أنواع من المؤسسات التجارية تمارس نشاطها في الدول المتقدمة جالياً يمكن وضعها في الفئات التالية (٥٧) :

١ - مؤسسات تجارية تقدم المعلومات مباشرة الى المستخدمين وهناك عدة أنواع من المؤسسات تفعل ذلك أهمها المرافق وبنوك المعلومات الجيولوجرافية التي تمتلكها شركات تجارية وتدار على هذا الأساس ومنها مركز التحصيل المباشر للمكتبات On line Computer Library Center والناشرين الذين يعدون الأدلة والكشافات والمستخلصات مثل شركتي بوكر Bowker وولسون Wilson ومؤسسات هذه الفئة كلها هي أقوى المؤسسات وأكثرها نفوذاً وثائيراً وأرباحاً ويكفي أن نعلم أن « مركز التحصيل المباشر للمكتبات قد حقق ٤٧٨ مليون دولار كدخل في عام ١٩٨٣ ، وان هذا الدخل يزيد ٢٤٪ عما كان عليه في عام ١٩٨٢ (٥٨) .

٢ - مؤسسات خدمات الحاسبات الالكترونية والمصرفات الفيلمية وهي شركات لا تقدم معلومات مباشرة الى المستخدمين أو حتى تتعامل مع هذه المعلومات مباشرة ولكنها تقوم ببناء النظم الحسية أو الميكروفيلمية وتوريد الأجهزة الخاصة بها وصيانتها وأعداد مجموعة برامج ونظم لهذه الأجهزة تلائم مؤسسات المعلومات ، والشركات من هذه الفئة غالباً شركات صغيرة الحجم ولكنها تجتذب إليها مجموعة من الخبراء المهرة لهذه الأجهزة أو في أعداد برامجها ونظمتها وصيانتها . ورغم أن أعمال الشركات من هذا النوع تكون صغيرة بمقياس التعاقد الواحد إلا أن كثرة التعاقدات تؤدي في النهاية الى زيادة الأرباح ولعل « مجموعة تكنولوجيا المعلومات

Information Technology Group وهي شركة في كليفلاند في أوهايو متخصصة في مساعدة المكتبات ومراكز المعلومات في اختيار الأجهزة التي تحتاج إليها وبناء النظم البرامج الخاصة بها ، هي أبرز نموذج لهذه الفئة .

٣ - مؤسسات تجارية جزئية ، وهى من المؤسسات التى تعمل كحلقة وصل Broker ما بين شركات المجموعة الأولى - التى تقدم المعلومات مباشرة لمستفيدين - وما بين المستفيد بين الذين لا يملكون امكانيات الأجهزة أو العاملين المدربين على الانصال أو الحصول على المعلومات من مختزنيها بطريقة مباشرة ومنها شركة « المعلومات Informatics » فى ميرلاند بالولايات المتحدة التى تشترك فى شرائط مشروعات الفهرسة المقروءة آليا بمكتبة الكونجرس وتقوم بتوجيه التسجيلات التى تلائم كل مكتبة صغيرة فى الولاية ليها بطباعتها وارسالها بالبريد وتطلق على هذا المشروع اسم « مارك المصفر Mini MARC » وكان لدى هذه الشركة حوالى ٣٢٠ مشترك فى عام ١٩٨١ .

٤ - المؤسسات الاستشارية الصغيرة ، وهى مؤسسات عددها كبير جداً وتصف بأنها قليلة الاستثمارات وعدد العاملين وعادة ما ينشئها متخصصون ذو خبرة طويلة واتصالات تسويقية واسعة وهى تعمل فى مجالات مثل تكوين مجموعات متخصصة وبناء سياسات تزويد للمؤسسات الاختزانية ، أو تنظيم هذه المجموعات أو تدريب العاملين بها . وعملها مختلف عن مؤسسات الفئة الثانية فى انه لا يعتمد على اجهزة تكنولوجيا المعلومات فقط بل يمتد الى الأنشطة الجيوجرافية وبالذات الاختيار والاقتناء والتحليل ، ومن هذه المؤسسات ما يقوم أيضا بعمليات اعداد قوائم ببيوجرافية أو البحث عن معلومات فى موضوع معين لأحد المستفيدين نظير أجر . ومن الامثلة الجديرة بالذكر فى هذه الفئة شركة « العلم الدولية المتضامنة Science Associates International » فى نيويورك التى تعد ملفات سمات لكل مكتبة أو مركز معلومات متخصص فى العلوم والتكنولوجيا فى الولاية أساسا ، والولايات المجاورة فى شرق الولايات المتحدة ، وتقوم بتجميع الاعلانات التى تصدر عن الأوعية الجديدة وترسلها لها ، وتقوم أيضا بطباعة التسجيلات البيوجرافية من المرافق البيوجرافية وارسالها الى المكتبة الصغيرة التى لا تمتلك اجهزه اتصالات .

٥ - موردى أوعية المعلومات وهم الناشرين أو من يقومون بتقديم خدمات امداد المؤسسات الاختزانية الاقتنائية بالأوعية طبقا لسياسات تزويدها أو موردى أوعية وناشرين معا ، ومنهم من يقدم الأوعية مع بطاقات الوصف البيوجرافى والتحليل الموضوعى لها وأبرز المؤسسات التجارية فى هذه الفئة هى « فاكسون FAXON » التى تعمل فى مجاأ الدوريات

اشناسا وللشركة البريطانية « Blackwell » التي تعمل كناشر ومورد ومعد
ببليوجرافي أيضا كما تمتد مؤسسات هذه الفئة لتشمل موردي الأدوات
الكتابية والتجهيزية للمكتبات ومراكز المعلومات ومن أبرزهم شركة
« جايلورد Gaylord » .

وتعد بدأت المؤسسات الأكاديمية في تخصص المكتبات والمعلومات تضع
في اعتبارها فرص العمل التي يتيحها هذا القطاع ، بإدخال بعض المقررات
عن التسويق والإدارة المالية وإدارة الأفراد وما إلى ذلك ، على اعتبار
أن عددا لا يستهان به من الخريجين يعمل جاليا في المؤسسات التجارية
أو يتعامل معها من خلال مؤسسات أخرى كما بدأت تظهر بعض المؤسسات
المهنية التي تضم شركات القطاع التجاري والعاملين به ولعل أهمها وأكثرها
نفوذاً الآن هي جمعية صناعة المعلومات Information Industry
Association التي أنشئت عام ١٩٧٦ وتعمل على توسيع دائرة
خدمات المعلومات في المجتمع وتقوية المؤسسات التي تعمل من أجل الربح
وإتاحة فرص عمل أفضل للعاملين في هذه المؤسسات (٥٩) .

ورغم أن هذه الجمعية والجمعيات الأخرى المشابهة لها ، وكذلك كل
مؤسسات القطاع التجاري تتميز بكثافة النشاط والدعايات ووفرة
الإمكانيات إلا أن دوافعها التجارية واضحة ، كما أن هذه المؤسسات قد
اجتذبت كثيرا من العاملين ورؤوس الأموال البعيدة عن الدراسات الواعية
للضحايا الأساسية في تخصص المكتبات والمعلومات وهم إما مؤسسات وإما
أفراد مستثمرون في هذا التخصص مثلما يمكن أن يستثمروا أموالهم في أي
تخصص أو مجال لا من أجل صالح التخصص وتحسين ممارساته ، بل من
أجل الأرباح المادية أساسا .

٢ - المؤسسات التجارية في الدول النامية

تبين مما سبق أن هناك عدة عوامل ساعدت المؤسسات التجارية في
الدول المتقدمة على العمل والازدهار في الفترة الماضية ، وإن أبرز هذه
الأسباب هي شدة الطلب على المعلومات ، وبالتالي توفر سلعة مطلوبة
تستطيع هذه المؤسسات أن تستغلها وتنوع هذه المؤسسات وتعدد
الخدمات التي تقدمها وهو الأمر الذي ساعدها على تسويق خدماتها خاصة
مع إتصالها التسويقية الكبيرة ، وأخيرا التقدم التكنولوجي الذي سهل
لها إمكانية إقامة نظم معلومات حديثة متمدة الخدمات .

ولو نظرنا الى هذه العوامل لوجدنا ان بعضها موجود في الدول النامية مثل شدة الطلب على المعلومات لدفع خطط للتنمية الى الامام ، وبعضها غير موجود مثل التقدم التكنولوجى . وبالتالي فقدت المؤسسات التجارية اهم وسائلها علاوة على تأثير اوضاع الدول النامية الاقتصادية والاجتماعية على هذه المؤسسات فحدثت هذه العوامل كلها على انطلاق واستثمارات المؤسسات التجارية في الدول النامية . والحقيقة ان هناك اتفاقا كاميا بين المتخصصين الذين تعرضوا للنشاط التجارى في الدول النامية رغم قلتهم ، على ان هذا النشاط « هش للغاية ومصطنع Artificial » ويغلب عليه طابع الزيف وقوائم على استثمارات محددة وعدد العاملين في مؤسساته قليل ، ويدار بواسطة دخلاء في الغالب ، وعدد تعاقداته محدودة وتتم بالصلوات الشخصية بين اصحاب المؤسسات التجارية والمؤسسات المستفيدة (٦٠) ، ولا شك ان ارضية التخصص وبنيتها الاساسية في الدول النامية لا تعطى الفرص ولا تساعد المؤسسات التجارية على العمل او على النشاط الكثيف .

الا ان هناك عدداً من المؤشرات التى تدل على ان هذه المؤسسات قد بدأت تشهد بعض النهضة خلال السنوات القليلة الماضية ، وقد ساعد على ذلك دخول عدد غير قليل من الدول النامية الى شبكات المعلومات الدولية وبالتالي اتاحة مصادر المعلومات الخارجية امام المؤسسات التجارية لكى تعيد توزيعها على المؤسسات الاختزانية في دولها ، والرخص المتزايد في اسعار تكنولوجيا المعلومات واجهزتها ومعداتنا فاصبحت تناسب امكانيات الاستثمارات الضعيفة للمؤسسات التجارية في الدول النامية ، ومع هذا فلا يزال النشاط الاقتصادى لهذه المؤسسات قليل ولا يتعدى ٪ الاستثمارات الدولية التى تحظى باغلبها استثمارات الدول المتقدمة (٦١) .

وهناك تحذيرات قوية موجهة من المسئولين (٦٢) حالياً للنشاط التجارى في تخصص المكتبات والمعلومات في الدول النامية الذى يحاول تطبيق بعض النظم والممارسات التى تعمل بها المؤسسات التجارية في الدول المتقدمة وتنبه هذه التحذيرات الى ان الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعلمية في الدول النامية فقيرة ، ولم تمر بكافة مراحل التطور في الدول المتقدمة وهناك كثير من الخطوط ومراحل التطور والمفاهيم والحلقات غير المرئية في الدول المتقدمة من الصعب جداً تطبيقها او استيعابها او العمل محاكاة لها في الدول النامية .

وهناك عدد من فئات المؤسسات التجارية في الدول النامية يمكن ان نذكرها كما يلي :

١ - مؤسسات المعلومات الجزئية وهي فئة بدأت من الانتشار الكثيف في الدول النامية ، وخاصة في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا للصلات القوية لدول هذه المناطق بالولايات المتحدة ، وهذه المؤسسات تعمل على امداد المؤسسات الاختزانية بالمعلومات بنقلها من بنوك ومراصد المعلومات في الولايات المتحدة عبر شبكات الاتصالات الدولية وهذه المؤسسات تمتلك تسهيلات للاتصالات الدولية ، كما تملك أجهزة الكترونية لاستقبال المعلومات التي تحصل عليها وتعيد ارسالها الى المستخدمين بالتليفون أو البرقيات أو البريد أو باليد .

٢ - الشركات ومكاتب الخبرة الاستشارية وهي شركات كثيرة العدد في معظم الدول النامية ، وتركز جهودها في أنشطة الدورات التدريبية السريعة والاعداد الببليوجرافي لبعض المكتبات ومراكز المعلومات التي تفتقد الكوادر البشرية المدربة لهذا النشاط .

٣ - مؤسسات وخدمات أجهزة تكنولوجيا المعلومات ، وهي شركات تعمل عادة كمثلة أو كوكيلة لاحد الشركات الدولية الكبيرة في مجال أجهزة تكنولوجيا المعلومات ويقتصر دورها على امداد المؤسسات الاختزانية بالأجهزة وصيانتها وتدريب العاملين عليها ، وبدأت معظمها في انشاء اقسام صغيرة لإعداد البرامج للأجهزة التي تباعها خاصة وان جزءاً كبيراً من البرامج الجاهزة التي تباع مع الأجهزة يحتاج الى تعديل طبعاً لاحتياجات المؤسسات الاختزانية في الدول النامية .

٤ - موردو أوعية المعلومات وهم مجموعة الناشرين ووكلاء دور النشر الدولية ولهم نشاط واسع في الدول النامية كقنوات اتصال بين مصادر الانتاج الفكري الدولي ، وبين المؤسسات الاختزانية التي تعاني دائماً من البعد المكاني وصعوبة الاتصالات وصعوبات تدبير العملة والنقل والجمارك وما الى ذلك ، وتعمل هذه الفئة من الشركات على تسهيل مهمة المؤسسات الاختزانية الامتثالية في الحصول على أوعية المعلومات بآتاحة ادوات الاختيار وتسهيل عمليات الاتصال وتدبير العملة .

نستخلص من هذا أن فئات المؤسسات التجارية الموجودة في الدول المتقدمة هي نفسها الموجودة في الدول النامية باستثناء شركات الفئة الأولى التي تقدم المعلومات نفسها للمستخدمين ، والتي تقوم ببناء بنوك ومراسد معلومات يستطيع المستخدمين الاتصال بها من أى مكان مباشرة ، وهذه الفئة رغم أنها الأكثر ربحاً ونشاطاً في الدول المتقدمة إلا أن عدم وجودها حالياً في الدول النامية منطقي لضخامة رأس المال المطلوب لتأسيس هذه الشركات وضخامة تكاليف تشغيلها وتطويرها — على سبيل المثال ستبلغ تكاليف الاحلال والتجديد للحاسبات الالكترونية لمركز التحسب المباشر للمكاتب بأوهايو ٤٠ مليون دولار في الفترة من ١٩٨٤ — ١٩٨٦ (٦٣) — وهي مبلغ لا يستطيع مؤسسة واحدة أو حتى دولة واحدة نامية أن توفره بسهولة ولا شك أن ضعف شبكات الاتصال في الدول النامية يحد أيضاً من ظهور هذه الفئة من المؤسسات التجارية .

ان الصورة ليست براقية بالنسبة للنشاط التجارى في الدول النامية حتى الآن ، ومع هذا فهناك مؤشرات وتوقعات (٦٤) تشير الى تقدم ملموس في هذه المؤسسات لعدة اسباب اهمها حركة النمو التي تشهدها الدول النامية ، والوفرة النسبية في الكوادر البشرية والامكانيات المتاحة للتخصص ومؤسساته ، والتغيير في النظرة التقليدية التي كانت موجودة عند المسؤولين في الدول النامية بسيطرة الدولة على كل النشاط الاقتصادى وعدم السماح بالنشاط الخاص أو الفردى . ومع هذا فإن الضعف التكنولوجى وعدم صلابة البنية الأساسية للتخصص وضعف استثمارات المؤسسات التجارية في الدول النامية ستحد من انطلاقه ونشاطه . ومهما كانت توقعات نموه وازدهاره فإنه بالتأكيد لن يصل بأى حال من الأحوال الى ما وصلت اليه المؤسسات التجارية في التخصص في الدول المتقدمة .

« مصادر ومراجع الفصل الثاني »

- 1 — Cole, John, Y. for congress and Nations; a chronological History of the library of congress, Washington, D.C., Library of congress, 1979, P. VII.
- 2 — Cole, John. Op. Cit., 196 P.
- 3 — The library of congress, 1984 a brief summary of the major activities of the fiscal year ending September 30, 1984. Washington D.C., L.C., 1985, P. 5.
- 4 — Rohboch, Peter T. find, automation at the library of congress. Washington D.C. L.C. 1985, P. 5.
- 5 — The Library of congress, 1984. Op. Cit., P. 2+14.
- 6 — The Library of congress 1984. Op. Cit., Varies Pagnination.
- 7 — Close the card catalog. College & Research libraries, Vol. 41, No. 4 Feb. 1980, PP. 25-27.
- 8 — Edbund, Paul. A monster and a mircle. Quarterly Journal of library of congress, Vol. 33, No. 4 October, 1976. PP. 383-421.
- 9 — Saracevic T. and Laurence, P. Asiertaining activities in subject area through bibliomateric analysis. Journal of ASIS, March/April, 1973. PP. 120-134.
- 10 — Rohbach, Peter. Op. Cit., P. 24.

- 11 — The Role of the library of congress in the evolving national network. Washington D.C. L.C., 1978. P. 4.
- 12 — Chen, Ching Chih. Recent developments in library and information science in China. Bulletin of ASIS, Vol. 6, Uo. 4, April, 1980. PP. 10-11.
- ١٢- شو، ويونج ني، الاعلام العلمى والتكنولوجيا فى الصين، الحالة الحالية وتوقعات المستقبل، ترجمة عبدالمنعم محمد موسى، مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف، س١١، ع٤٢، فبراير/ أبريل ١٩٨١. ص ٤ - ٨.
- ١٤- شو، نرونج ني. المصدر السابق.
- 15 — Chen, Ching Chih Ibid.
- 16 — Chartrand, Robert Lee. our China adventure. Bulletin of ASIS. Vol. 6, No. 4 April, 1980. PP. 12-14.
- 17 — Neadom, Mado. The National Library of Gambia, its collection and services. Wales, College of Librarianship Wales. 1982. P. 2. Paper presented in fulfilment of the Diploma requirements.
- ١٨- نجى، سالى، التطورات المكتبية فى غامبيا، ترجمة ماري عيسى. مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف، س١١، ع٤١، نوفمبر ١٩٨٠ / يناير ١٩٨١. ص ٦٨ - ٧٣.
- 19 — Neadom, Mado; Op. Cit. P. 4+5.
- 20 — Neadom, Mado. Op. Cit. P. 16.
- ٢١- نجى، سالى. المصدر السابق.
- 22 — Neadom, Mado. Op. Cit., P. 11.
- 23 — Atherton, Pauline, Education and training for the world of information work. Cairo, 1975. P. 13+14. Paper presented

... at the U.S.-Egyptian Workshop on Planning a National STI
... system, Cairo, 9 November 1975.

٢٤- ماكلين ، هـ ، ويلبي ، د. جمعيات المكتبات ومسئولياتها تجاه
المكتبيين . ترجمة محمد المهدي . مجلة اليونسكو للمكتبات ،
س ١ ، ع ٤ ، أغسطس ١٩٧١ : ص ص ٥٤ - ٦٥ ح

25 Smith, Mona. Professional association in the information profes-
sion; oppining address in a Joint seminar on professional
associations, ASIS and Egyptian Association for information
Technology. Washington D.C., The Catholic University of Ame-
rica, 21 Feb. 1981.

٢٦- حشمت محمد على قاسم ، الاتحاد الدولي للتوثيق والدور العربي
في نشاطه . مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، س ٤ ، ع ١ ، يناير
١٩٨٤ . ص ص ٥ - ٣٤ .

٢٧- حشمت محمد على قاسم . المصنر السابق .

٢٨- ويلبيز ، هافارد ، تاريخ الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات
المكتبات ترجمة ماري عزمي ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س ٨ ،
ع ٣١٤ ، مايو ١٩٧٨ ، ص ص ٢٨ - ٣٧ .

٢٩- سعد محمد الهجرسي ، الجمعية العادية والأربعون للاتحاد الدولي
لجمعيات المكتبات ، أوسلو ١١ - ١٦ أغسطس ١٩٧٥ ، الثقافة
العربية ، ع ٤ ، ١٩٧٦ . ص ص ٢٩٧ - ٣٠٢

30 - Grosh, Audrey and Hendrich, Constance. The development
of a profession; Information science. Mineosta, University
of Minesota library system, 1981. P. 18-19.

31. The American Library Association. Start a new decade with
a new direction. Chicago, ALA, 1981, P. 1.

٣٢- سعد محمد الهجرسي ، المؤتمر السنوي للجمعية الأمريكية للمكتبات ،
سان فرانسيسكو من ٢٩ يونيو - ٤ يوليو ١٩٧٥ ، الثقافة العربية ،
ع ٤ ، ١٩٧٦ ، ص ص ٢٨٤ - ٢٩٦ .

- 33 — Galvin, Thomas. Libraries to serve the information society. *Library Journal*, September 15, 1979. PP. 1847-1857.
- 34 — Grosh, Audrey and Hendrich, Constance Op. Cit., P. 3.
- 35 — Spera, J. and Cleveland, D. Ibid.
- 36 — ASIS adopts mission and goals. *ASIS News*, Vol. 1, No. 1, 1981. P. 1.
- 37 — The American Society of Information Science. About ASIS. Washington D.C., 1981. P. 1+7.
- 38 — White, Herbert. Defining basic competencies. *American Libraries*, September, 1983. PP. 519-525.
- 39 — Wasserman, Paul. The new librarianship ; a challenge for change. N.Y. Bowker, 1972. P. 111.
- 40 — ASIS adopts mission and goals. Ibid.
- 41 — Important and necessary tasks. *Library Association Record*, Vol. 82, No. 3 March, 1980, P. 98.
- 42 — Whitebeck, George. Education for library and information science in Great Britain. *Journal of Library and Information Science (Tauwan)* Vol. 8 No. 2, October, 1982. PP. 131-158.
- 43 — Levis, Dennis. Big changes at ASLIB. London, ASLIB, 1982. P. 2.
- 44 — Simpson, I.S. Education for information science in the United Kingdom. *Journal of Information Science*, Vol. 1 No. 1, April, 1979. PP. 49-57.

45 — Sharif, Abdulla M. Education for librarianship in the Arab Countries. Tripoli, University of Al-Fatah, 1980. P. 11.

٤٦— عبدالباقي للدالي ، مدارس علم المكتبات والمعلومات في العالم العربي ، تونس ١٩٨١ ، ص ٢٢ ، بحث مقدم الى ندوة تدريس علم المكتبات والمعلومات في الوطن العربي ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، نوفمبر ١٩٨١ .

47 — Mangala, P. and Vashishth, C. Library and education science education in India. Journal of library and information science (Delhi) Vol. 1 No. 2 December, 1976. PP. 127-160.

٤٨— ثابان ، ١. للتنظيمات الخاصة بمهنة المكتبات ، ترجمة فريحات بهجت توما ، مجلة اليونيسكو للمكتبات ، ص ٢ ، ١٤ ، فبراير ١٩٧٢ . ص ٦ — ١٥ .

49 — Chen, Ching Chih. Ibid.

50 — Chen, Ching Chih. Ibid.

51 — Dunko, Donald. Library Associations in West and South West Africa. Wales College of librarianship Wales, 1981. P. 5.
"Paper presented in fulfilment of the Diploma requirements.

52 — Dunko Donald. Op. Cit., P. 19+20.

53 — Kent, A. The information industry in the year 2000. Information services & use, Vol. 1, No., 1 March 1981. PP. 11-15.

54 — Network advisory committee meets to discuss the information economy, a summary report. Library of congress information bulletin, Vol. 44, No. 4, Feb. 4, 1985. PP. 21-24.

٥٥— سعد محمد الهجرسي : دراسات بيبليوجرافية لأوعية الفكر العربي ،

الاطروحات والدوريات ، القاهرة ، جمعية المكتبات المدرسية ،
١٩٧٥ ، ص ٥٤ + ٦٢ .

56 — Network advisoty committee. Ibid.

57 — Starch, Helena. Enterepreneurship in the information industry
in : Spirack, Jane. Careers in information. N.Y., Knowledge
Industry Publication, 1982. PP. 73-101.

58 — OCLC Issues 1982-1983 Annual report. OCLC Newsletter, No.
150, Feb., 1984. P. 12.

59 — JWasserman, Paul. Op. Cit. P. 176.

60 — Radriguze, G. Forcasting the Curricula for education and train-
ing for information in developing countries in : New trends in
documentation and information ; Proceedings of the 39th FID
congress, Edinburgh, University of Edinburgh, 25-28 Septem-
ber 1978. PP. 438-475.

61 — Strach, Helena. Ibid.

٦٢— عوض مختار هلوذة ، قضية مراكز البحوث والتطوير ، القاهرة ،
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٨٣ ، ص ٢ .

63 — OCLC Issues 1982-1983 Annual Report. Ibid.

64 — Salmecka, V. The Egyptian National System for Scientific and
Technical Information, Design study. Atlanta, Georgeia Institute
of Technology, 1981., P. 2.

الفصل الثالث

المؤسسات الأكاديمية وإعداد المتخصصين

في تخصص المكتبات والمعلومات

تمهيد

تعرض هذا الكتاب في فصليه السابقين الى الإطار النظري العام لتخصص المكتبات والمعلومات ، ثم للمؤسسات الاختزانية والمهنية والتجارية التي تمارس نشاطها في التخصص .

ويتعرض هذا الفصل لواحد من أهم مكونات تخصص المكتبات والمعلومات وهو نظامه الأكاديمي وتدريب كوادره البشرية وإعدادها ، والتعرف على المؤسسات التي تتولى هذا التدريب والاعداد من حيث التاريخ والتطور والوضع القائم للشهادات التي تمنحها ومدة الدراسة للحصول على كل منها ، وأسمائها وهويتها وتبعيتها الادارية ثم المقررات والبرامج التي تنظمها لاعداد المتخصصين ، وسيكون التعرف على هذه العناصر عن طريق اختيار عينة ممثلة للمؤسسات الأكاديمية في الدول المتقدمة والدول النامية .

وسيسير المؤلف في تحديده للمؤسسات الأكاديمية على مفهوم الجمعية الأمريكية للمكتبات في أن المؤسسة الأكاديمية في المكتبات والمعلومات هي « الوحدة المهنية التي تدار أو تتبع أو يشرف عليها معهد للتعليم العالي وتؤدي الدراسة بها الى منح درجة علمية أو مهنية في المكتبات والمعلومات(1) .

وأهداف هذه الوحدة هي « اكساب الدارس بعض المهارات الفعلية والمهنية المتصلة بدور المكتبة أو مركز المعلومات في عمليات الاتصال في المجتمع وتطورها التاريخي كمؤسسة ، وفهم النظريات الأساسية لتنظيم أوعية المعلومات واستخدامها ، والمبادئ الأساسية في الإدارة ، وبعض مناهج وطرق البحث لحل أي مشكلة تقابله ، مع قدر كافي من المهارات العملية التي تمكنه من العمل في أي نظام معلومات(2) ، ولا تزال هذه الأهداف التي صاغها « شيرا Shera » متفق عليها الى حد بعيد ، وان كان يمكن أن يضاف إليها « المقدرة والمهارة في اختيار الأجهزة والأدوات التكنولوجية واستخدامها »(3) .

أولاً - تطور المؤسسات الأكاديمية وأعداد المتخصصين

١ - الدول المتقدمة

يرتبط ظهور المؤسسات الأكاديمية في تخصص المكتبات والمعلومات ببلورة هذا التخصص لكي يتخذ شكله وأطواره الحديث ، فكل منهما لا يعود الى الوراء لأكثر من قرن واحد ، كما أن ظهور المؤسسات الأكاديمية كان ولا شك أحد أهم العوامل التي ساعدت على بلورة التخصص . وكان من المعتاد حتى الربع الأخير من القرن الماضي أن يعمل المثقفين في مؤسسات التخصص للقراءة ومساعدة الآخرين ، وكانت المكتبات الكبيرة وخاصة في الكنائس والأديرة في أوروبا تتولى أعداد دورات تدريبية سريعة للعاملين الجدد لا تستغرق سوى ساعات أو أيام على المهارات الأساسية لحفظ وتنظيم وترتيب أوعية المعلومات الموجودة ، وقد ساعدت المكتبات العامة والمكتبات المتخصصة بعد الثورة الصناعية في عقد مثل هذه الدورات .

إلا أن تحويل النظرة في تعليم المكتبات والمعلومات من تعليم مهني الى تعليم أكاديمي بدأت في ألمانيا الغربية بجامعة « فرايبورج » Freiburg حيث استغرق اقتناع المسئولين بالجامعة لأعداد برنامج لأبناء المكتبات فترة ١٢ عاماً حتى أنتج برنامجاً يستغرق ثلاثة سنوات في عام ١٨٨٦ ، وسرعان ما انتشرت جهود المتخصصين الأمريكيين عن افتتاح أول مدرسة كاملة للمكتبات في جامعة كولومبيا عام ١٨٨٧ (٤) ، وذلك على إثر الحملات التي قامت بها الجمعية الأمريكية للمكتبات فور قيامها ، والتي سرعان ما امتدت الى باقي دول العالم . ومن الواضح أن تتبع مسارات إعداد اخصائي المعلومات يؤكد حقيقة أن التعليم في التخصص يبدأ عادة من المكتبات الكبيرة والتجمعات المهنية وينتقل الى الدراسات الأكاديمية ثم الى مستوى الدراسات العليا في معاهد وكليات مستقلة (٥) وذلك انه يلاحظ أن التعليم يسير متريداً بالفعل لبعض الوقت بين أن يكون على مستوى الدرجة الجامعية الأولى أو على مستوى الدراسات العليا حتى يستقر على مستوى الدراسات العليا في معظم الدول المتقدمة .

وظلت دراسة المكتبات وبرامج المؤسسات الأكاديمية تضم عدداً قليلاً من المقررات الوظيفية مثل للتزويد والفهرسة والتصنيف والإدارة ، كما ظل للطور في حركة تعليم المكتبات وانتشار المؤسسات الأكاديمية

بطيئة في أوروبا الغربية ، حتى ظلت انجلترا بكلية واحدة حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية بقليل ، بينما كان التطور وانتشار التعليم أسرع في الولايات المتحدة ، ولكنه لم يسير على سياسة مدروسة فكان التوسع العددي عشوائى لهذا أنفقت مؤسسة كارنيجي Carnegie Corporation على اعداد دراسة — تشتهر هذه الدراسة باسم المؤسسة — استغرق العمل فيها ٥ سنوات ونشرت عام ١٩٢٣ وكانت بمثابة خطة عمل لكل المؤسسات الأكاديمية في التخصص في الولايات المتحدة ، فقد وضعت فلسفة ومجموعة من المبادئ للنشاط التعليمى تم فيها التمييز بين نوعين من العاملين في المؤسسات الاختزانية في التخصص في الولايات المتحدة وهما الاخصائيون المفروض اعدادهم في المؤسسات الأكاديمية ، ومساعدوهم ولا بد من أن تتولى المؤسسات الاختزانية نفسها اعدادهم داخلها ، كما قامت الدراسة بتحديد دور المؤسسات المهنية في الاعداد المهني على أنه تقييم هذه العملية ومؤسساتها كما طالبت بضرورة توفير الحد الأدنى من التوحيد والتنسيق بين البرامج والمقررات الأكاديمية (٦) .

وكان لهذا التقرير استجابة كبيرة من قبل كل المسؤولين عن المؤسسات الأكاديمية وأيضا من الجمعية الأمريكية للمكتبات ، وتشكلت على إنره لجنة خاصة من الجمعية لوضع معايير يتم بمقتضاها تقييم كل مدارس وكليات المكتبات الموجودة وأصبحت هذه اللجنة التي كان اسمها منذ بداية عملها عام ١٩٢٤ « مجلس التعليم للمكتبات » حتى عام ١٩٥٦ ثم تغير اسمها الى لجنة الاعتماد Board of Education For Librarianship

committee on Accreditation مسؤولة تماما عن كل ما يختص بالتعليم في تخصص المكتبات والمعلومات في الولايات المتحدة ، ثم كندا أيضا بموافقة السلطات الأكاديمية في البلدين (٧) . وهناك شروط محددة يتم بمقتضاها التقييم والاعتماد لاي مؤسسة أكاديمية تنظم برامج في التخصص ، فهناك أنواع محددة من هذه البرامج على مستوى الماجستير أو الدكتوراه هي التي تعتمدها الجمعية ، كما ان هناك نوع من الدراسات الصيفية ، ويشترط أن تكون الوحدة الأكاديمية تابعة لمعهد عال أو جامعة . وهناك شروط كمية للحد الأدنى من هيئة التدريس الواجب توافرها ومؤهلاتهم وخبراتهم ، وشروط تتعلق بعدد الطلبة وقبولهم ، ومدة الدراسة وعدد المقررات والساعات الدراسية وأنواع المقررات ومحتوياتها ، والمواد الاجبارية التي ظلت لفترة طويلة اختيار الكتب وأدب الاطفال والمراجع

وللبليوجرافيات والفهرسة والتصنيف وقايخ وإدارة المكتبات والتدريب العملي ، ثم عدلتها للجنة وسمحت بأن يكون بعضها اختياريا لتعطي الفرص للطلبة لاختيار مواد أخرى ليتمكنوا من أعداد أنفسهم لنوع معين من أنواع المكتبات . ولا يستطيع أى منصف مهما كان مقدار ضيقه أو تخوفه من عملية الاعتماد التي تقوم بها اللجنة أن ينكر دور هذه العملية في الارتقاء بمستوى المؤسسات الأكاديمية الأمريكية باستمرار حتى أصبحت بلا جدال أرقى المؤسسات الأكاديمية في التخصص على المستوى الدولي .

وحدث تطور كبير في الأعداد المهني بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن بدأت مفاهيم التوثيق تتبلور في شكل مقررات دراسية واشتدت الحاجة إلى إدخالها ضمن المقررات خاصة مع ظهور النظم الميكانيكية واستخدامها ، ويلاحظ أن معايير الاعتماد والتقييم ظلت تتطور بشكل موازى للتطور في المفاهيم الأساسية للتخصص ، ولتطور البرامج الأكاديمية معها ، فقد تعدلت معايير الاعتماد عدة مرات أبرزها كان في عام ١٩٥١ حيث اقتصر اعتراف الجمعية الأمريكية للمكتبات على البرامج الأكاديمية لدرجة الماجستير والدكتوراه وأصبحت هناك معايير كمية للميزات المطلوبة لكل مؤسسة بالإضافة إلى الحد الأدنى من المعامل والمكتبات وقاعات المحاضرات (٨) . كما أنه توأكب في نفس الفترة الزمنية أن بدأت جمعية المكتبات في بريطانيا ، وبعد أن أصبح هناك أكثر من برنامج أكاديمي ، في أعداد نماذج معيارية لامتحانات للخريجين من مدارس المكتبات في بريطانيا لمنحهم شهادات للعضوية ومزاولة المهنة في داخل وخارج البلاد من دول الكومنولث . كما يلاحظ أن الفترة التي اعتقت الحرب العالمية الأخيرة شهدت توسعا في المؤسسات والبرامج الأكاديمية في فرنسا والدانمرك وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا وبولندا واليابان وغيرها من الدول المتقدمة وكوشر لزيادة الطلب على أخصائي المعلومات لتتجر المعلومات وزيادتها وانتشار المؤسسات الاختزائية .

إلا أن هذا الانتشار قد حدث مع تضارب الآراء والمفاهيم حول التوثيق ووضعه ومكانه داخل الإطار العام للتخصص وانعكس هذا على مفاهيم المؤسسات والبرامج الأكاديمية نفسها من حيث الأسماء ، الذي بدأ في التنوع ما بين مدارس أو كليات للمكتبات ، ومدارس أو كليات للتوثيق ، وعلى المقررات الدراسية وعلاقة التوثيق بالمكتبات وحجم ونوعية المقررات داخل البرامج الأكاديمية وبدأت المؤسسات الأكاديمية في إدخال مقررات جديدة حول للنظم الميكانيكية ثم للنظم الحسبة وبدأت في التقليل من

المقررات المتعلقة بالإجراءات والعمليات الفنية ، وساعد على ذلك ظهور التيار المؤيد لعلم المعلومات ومحاولات فصله عن النهر الأساسي لتخصيص المكتبات والمعلومات ، وأيضاً ساعد على هذه المتغيرات الزيادة الكبيرة في استخدام الحاسبات الالكترونية في المؤسسات الاختزانية ، ولهذا فإن الستيفيات والاسميينيات هما أكثر العقود التي شهدت مؤتمرات وندوات لمناقشة قضايا التعليم في التخصص بعد ان اهتزت مفاهيمه الأساسية والنظرية بفعل التوثيق وعلم المعلومات وتأثر المؤسسات والبرامج الأكاديمية بهذا بشدة ، وفي نفس الوقت ظهرت مؤسسات أكاديمية في تخصصات أخرى في ادخال مقررات حول التخصص ، أو منح شهادات دراسية تحمل اسم المكتبات والمعلومات وخاصة في الولايات المتحدة ، وكانت هذه المؤسسات في تخصصات الادارة والحاسبات الالكترونية والهندسة (٩) .

استشعاراً من الجمعية الأمريكية للمكتبات بالخطر من التضارب في الآراء فقد وضعت سياسة للاعتماد والتقييم منذ عام ١٩٧٢ ، نصت بوضوح على ان « هناك مجالات متداخلة - ك مجال المعلومات - له علاقات حتمية مع المكتبات وبالتالي فهو جزء أساسي لا يمكن فصله عن مقررات ومواد مدارس المكتبات ، وان هناك اتساع شديد في التخصص نتج عن متغيرات بيئية وظهور تكنولوجيات حديثة وينبغي مراعاة ذلك في اعداد البرامج وفي خلفيات الأساتذة والدارسين وتشجيع التعليم المستمر والمتجدد للمدعى من الخريجين والاستعانة بأجهزة تكنولوجيا التعليم وتكنولوجيا المعلومات في تدريب الدارسين » (١٠) .

وأثمرت مفاهيم الجمعية ثمارها فحدث تغيير تدريجي في نظرة المسؤولين عن المؤسسات الأكاديمية في بناء المقررات وذلك بإدخال مقررات عن التكنولوجيا ودراسات المستفيدين والخدمات الحديثة للمعلومات ، وبتاحة فرص اختيار أوسع أمام الدارسين لإعداد انفسهم إما لأداء وظيفة محددة في المؤسسات الاختزانية أو للعمل في أحد انواعها .

وهناك زيادة عديدة ملحوظة في عدد المؤسسات الأكاديمية في التخصص في العقود الثلاثة الماضية ، ويرجع ذلك بصفة أساسية الى شدة الحاجة الى اخصائي معلومات في الدول المتقدمة وتعدد العمل أمامهم في كل مؤسسات المجتمع ، فقفز عدد مدارس المكتبات المعتمدة من الجمعية الأمريكية للمكتبات في الولايات المتحدة وكندا من ٣٩ عام ١٩٦٧ (١١) ، الى

٦٤ مدرسة عام ١٩٧٥ (١٢) ، إلى ٦٧ مدرسة عام ١٩٧٩ ثم إلى ٦٩
بمدرسة عام ١٩٨٢ (١٣) . والمتبع للتقارير الأخيرة التي قامت بها منظمة
« اليونيسكو » عن تعليمهم المكتبات والمعلومات يلاحظ أن نفس الفترة قد
شهدت زيادة مماثلة في أوروبا الغربية وبالذات في إنجلترا ودول شمال
أوروبا ، واليابان وأستراليا ، وزيادة أعلى في كل دول أوروبا الشرقية (١٤) .

٢ - الدول النامية

لم تتأخر بداية التعليم الأكاديمي في الدول للنامية سنوات طويلة
عن الدول المتقدمة ، فالهند مثلا بدأ فيها للتعليم للرسمي منذ عام ١٩١١ (١٥)
أي قبل كثير من الدول المتقدمة ، بل أن هناك بعض الدول النامية يوجد بها
حاليا عدد أكبر من المؤسسات الأكاديمية عن الدول المتقدمة أيضا ،
كالبرازيل - ٢١ مؤسسة (١٦) - والصين - ١٢ مؤسسة (١٧) ، بل أن
هناك إحصائيات تذكر أن عدد المؤسسات الأكاديمية في تخصص المكتبات
والمعلومات في الهند وحدها بلغت ٣٤ مؤسسة (١٨) ، وأن كان لابد من
مراعاة أن الدول الثلاثة السابقة بالذات تتمتع بكثافة سكانية عالية جدا ،
وإمساحات جغرافية كبيرة تجعل من أمر تعدد المؤسسات الأكاديمية
أمرا منطقيا .

وليس هناك خلاف على أن المسئولية الأولى للمؤسسات الأكاديمية في
أي مكان هي أعداد المهارات البشرية المؤهلة للعمل في مؤسسات
التخصص ، إلا أن هناك بعض المسئوليات الخاصة التي تلتقى بشكل
إضافي على المؤسسات الأكاديمية في الدول النامية ، خاصة مع قلة دور
المؤسسات المهنية والمؤسسات للتجارية في المشاركة في أعداد المهارات
البشرية الواعية بممارسات وقضايا التخصص . وأهم هذه الواجبات
الإضافية هي : (١٩)

١ - تقديم الاستشارات الفنية لنظم ومؤسسات ومشروعات
المعلومات وتقييمها باستمرار ، ويسؤدي هذا إلى هدفين أولهما زيادة
فعالية هذه المشروعات والمؤسسات ، وثانيهما زيادة الخبرة العملية
لأعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات الأكاديمية .

٢ - أن تكون المؤسسة الأكاديمية مركزا للبحث والتطوير وحل

المشاكل الموجودة في التخصص ، وان تعمل على التخطيط لمساراته في المستقبل والقيام بمشروعات تجريبية تطبق فيها نتائج البحوث .

٣ - نشر الأبحاث التي تقوم بها خاصة مع ياب قطاع النشر التجاري وإحجابه عن المشاركة في نشر أبحاث المكتبات والمعلومات في الدول النامية لقلّة توزيعها .

٤ - تنظيم لقاءات مستمرة بين المتخصصين في الدولة ، وبين المتخصصين في الدول النامية الأخرى والدول المتقدمة لتبادل الخبرات وتفاعلها .

٥ - العمل على تطويع الظروف البيئية لصالح التخصص مثل المشاركة في مشروعات لمحو الأمية الهجائية ، أو لزيادة وعى المجتمع بأهمية المعلومات .

علاوة على هذه المسؤوليات التي حددتها منظمة اليونسكو فإن بعض المؤتمرات الأخرى قد أوصت بأن تقوم المؤسسات الأكاديمية بتكوين مركز نموذجي للمعلومات المتوفرة عن التخصص ، يزود الباحثين والدارسين بما يحتاجونه ويكون بمثابة معمل اختبار للنظم والممارسات والتطبيقات والتقنيات الجديدة في التخصص ، ثم ان تساهم في إعادة تدريب الاخصائيين القدامى على التطورات الحديثة في التخصص (٢٠) .

ويخطيء من يظن أن هذه المسؤوليات يمكن أن تقوم بها المؤسسات الأكاديمية في الدول النامية بسهولة أو بيسر ، فهذه المسؤوليات يحول دون تحقيقها على أكمل وجه ، عدد كبير من المعوقات التي تواجه هذه المؤسسات ، فهناك عجز كبير في الكوادر البشرية المؤهلة للتدريس أو للبحث لقلّة عددهم أساساً ، ثم لتعرضهم المستمر لاغراءات شديدة لترك الدول النامية الفقيرة الى دول أكثر غنى ، وهناك جهود شديدة في النظم الأكاديمية في الدول النامية . بحيث يصبح تعديل المقررات أمراً بالغ الصعوبة والتعقيد ، أو حتى السماح بفرص اختيار الدارسين لما يناسبهم من المقررات ، وهناك عدد كبير من المقررات المفروضة على مستوى الدولة أو الجامعة وهي مقررات مكملة واجبارية تبتلع عدد كبير من الساعات المخصصة لتأهيل الدارسين في التخصص ، كما أن هناك نقص في

التخطيط التومى الشامل للكوادر البشرية واعدادها بحيث يكون قبول الدارسين وتخريجهم يخضع لوجهات نظر متعددة-ينقصها التنسيق ، علاوة على وجود عدم ادراك لقيمة التخصص ودوره لدى قطاعات متعددة من الشعوب النامية مما ينعكس بالتالى على اقبال العناصر الجيدة على المؤسسات الاكاديمية للتخصص ، ويضاف الى ذلك عدم وجود مؤسسات اختزانية قوية تصلح كحقل تدريب للدارسين اثناء فترة اعدادهم ، وضعف قنوات الاتصال بين المؤسسات الاكاديمية فى الدول النامية والاخرى فى الدول المتقدمة ، مما يجعل الاولى غير واعية بالمقضايا الحديثة الموجودة فى الدول المتقدمة ، وبالتالي تحرم نفسها من الاستفادة بنتائج وخبرات المؤسسات الاكاديمية فى الدول المتقدمة ، كما انها يقطع هذه القنوات تحرم متخصصيها من مصادر معلومات قوية تساعدهم على تحسين اساليب عملهم وابحاثهم . والتخلف التكنولوجى الذى يحرم المؤسسات الاكاديمية من استخدام تكنولوجيا التعليم ، واعدد الدارسين على مختلف وسائل تكنولوجيا المعلومات (٢١) .

ومع كل المعوقات السابقة فهناك نماذج رائدة من المؤسسات الاكاديمية فى الدول النامية التى استطاعت ان تقف على كثير من المعوقات التى اعترضتها ، والمؤسسات الاكاديمية الهندية مثال على ذلك بتاريخها الطويل ووفرة عدد الكوادر البشرية التى اعدتها لمؤسسات التخصص وايضا التى اعدتها للعمل فى المؤسسات الاكاديمية تدريسياً وبحثاً ، وهناك نماذج اخرى جيدة فى اوغندا التى توجد بها مدرسة المكتبات بشرق افريقيا بجامعة « ماکيرى »
Makerere Univ. East.

African School of Librarianship

التي تقوم بإعداد المتخصصين لأكثر من عشرة دول افريقية مجاورة ، ومؤسسات أخرى فى البرازيل والأرجنتين وغيرها .

ان العدد الكبير من المؤسسات الاكاديمية ، وجهودها الواضحة فى توفير المتخصصين لمؤسسات التخصص ، ومساهمتها الفعالة فى دعم البنية الأساسية للتخصص فى الدول النامية تجعلها - فى اعتقاد المؤلف - ابرز جزئيات التخصص نمواً وتقدماً فى الدول النامية فى الوقت الحاضر مقارنة بباقي الجزئيات .

ثانيا - الواقع الحالى للمؤسسات الاكاديمية واعداد المتخصصين

بعد الاستعراض السريع لمرحل تطور المؤسسات والنشاط الاكاديمى، كان لايد من التعرض للواقع الحالى لهذا النشاط ، وكانت افضل طريقة لذلك هى اختيار مجموعة فعلية من هذه المؤسسات فى الدول المتقدمة والدول النامية والتعرف من خلالها على كل مظاهر النشاط الاكاديمى .

١ - عناصر اختيار المؤسسات الاكاديمية

عند اختبار مجموعة المؤسسات الاكاديمية والتعليمية كان على المؤلف ان يحرص على التمثيل الدقيق لكافة المؤسسات التعليمية الاكاديمية او الاختزالية فى بعض الدول كالهند والبرازيل والمكسيك والتي تشترك مع مؤسسات اكاديمية هناك فى الاعداد المهني ، كما كان يريد تمثيل كل الاتجاهات الموجودة فى هذا النشاط ، ولهذا فقد عمد المؤلف الى الاختيار المقصود للمؤسسات دون العشوائى على ان تتوفر فى عينته العناصر التالية :

١ - الشمول الجغرافى فاختر المؤلف مؤسسات اكاديمية وتعليمية من امريكا الشمالية واوربا الشرقية والغربية وآسيا من الدول المتقدمة ومن آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية من الدول النامية واستبعد المؤسسات الاسترالية والنيوزيلاندية لتاثرها الشديد بالنمط البريطانى الى حد التطاق ، بجانب القفطية الجغرافية ، فقد حرص المؤلف على ان تتباين الثقافات داخل القارة الواحدة ، فهناك مثلا السعودية والكويت فى آسيا وهمى تمثل الثقافة العربية السلفية ، واليابان والصين من آسيا ايضا ولكنها تمثل ثقافة الشرق الاقصى ، وهناك المغرب من شمال افريقيا والسنغال من غربها واوغندا من وسطها وجنوب افريقيا من جنوبها وهولندا لتمثل شمال اوربا والاتحاد السوفيتى وبولندا ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا من شرق اوربا وفرنسا وبريطانيا من غربها ثم المكسيك والبرازيل والارجنتين من امريكا الجنوبية والوسطى والولايات المتحدة وكندا من امريكا الشمالية .

٢ - الخبرة والحدائثة فى المؤسسات ، فهناك مؤسسات عريقة فى هذا النشاط فى الولايات المتحدة وبريطانيا والهند والبرازيل ومؤسسات حديثة فى فلسطين المحتلة ويوغسلافيا والصين الشعبية والكويت والسعودية والسنغال واوغندا حتى يتبين تاثير الخبرة والتطور على النشاط التعليمى والاكاديمى .

٣ - تعدد وتباين المؤسسات داخل كل دولة نظراً لأن بعض الدول تحتوى على عدد غير قليل من المؤسسات الأكاديمية والتعليمية ، وقد يمثل كل منها اتجاهاً أو رؤية تجاه التخصص فقد حرص المؤلف في عينته على تمثيل كل الأنواع ، فعلى سبيل المثال هناك ٧ مؤسسات تعليمية وأكاديمية في الولايات المتحدة جاءت في تقييم واعتماد الجمعية الأمريكية للمكتبات من أفضل ١٦ مؤسسة أكاديمية في التخصص في الولايات المتحدة وكندا وهناك ٨ مؤسسات أخرى جاء ترتيبها متأخراً في نفس الاعتماد (٢٢) ، كما أن المؤسسات المختارة في كندا وإنجلترا تمثل تجمعات جغرافية وثقافات متباينة ، وهناك مؤسسات غير أكاديمية تنظم برامج بالتعاون مع مؤسسات أكاديمية في الهند والبرازيل والاتحاد السوفيتي ، وهناك برامج موجهة الى نوع واحد من أخصائي المعلومات وهم المعلمون في إنجلترا والهند والبرازيل ولدى الكيان الاسرائيلي وتشيكوسلوفاكيا ، وهناك برامج لمرحلة البكالوريوس أو الليسانس وبرامج أخرى لمرحلة الماجستير، كما أن هناك برامج تحمل لافتة مكتبات ومعلومات وهي أبعد ما تكون من الفهم الصحيح للتخصص وعلاقته في الولايات المتحدة واليابان وبولندا وبرامج تمثل اتجاهاً فريداً في النشاط التعليمي مثل البرنامج المتعدد المجالات في جامعة بتسبرج ، وبرنامج جامعة جنوب كاليفورنيا .

٤ - توفر المعلومات الحديثة والدقيقة عن المؤسسات المختارة ، فاعتمد المؤلف بصفة أساسية على المصادر المباشرة بزيارته لبعض هذه المؤسسات في الولايات المتحدة وبريطانيا ، وعلى أدلة المؤسسات الأخرى، ولقاءاته مع الأساتذة في مؤسسات متعددة قابلهم في مؤتمرات أو حلقات مناقشة ، والمراسلات مع متخصصين في مؤسسات أخرى لم يقدر له زيارتها ، أما ما تبقى من مؤسسات وأراد المؤلف ضمها الى عينته ، فقد اعتمد على ما نشر عنها من انتاج فكري في السنوات الأخيرة مثل فلسطين المحتلة (٢٣) ودول شرق أوروبا والأرجنتين والبرازيل وجنوب أفريقيا والسنغال (٢٤) ، وهولندا (٢٥) ، وإيران (٢٦) ، وتركيا (٢٧) ، والصين الشعبية (٢٨) والكويت (٢٩) .

وعلى ضوء عناصر الاختيار السابقة كانت المؤسسات المختارة في العينة كما يلي :

الدول النامية

الدول المتقدمة

عدد مراجع	عدد المؤسسات	الدولة	نوع المراجع	عدد المراجع	عدد المؤسسات	الدولة	نوع المراجع
١	١	الارجنتين	دراسات عليا	١١	١١	الولايات المتحدة	دراسات عليا
١	١	البرازيل	دراسات عليا	٣	٣	كندا	دراسات عليا
١	١	الأكسجه	دراسات عليا	٤	٤	بريطانيا	بكالوريوس
١	١	ايران	دراسات عليا	١	١	فرنسا	دراسات عليا
١	١	تركيا	بكالوريوس	١	١	هولندا	دراسات عليا
١	١	الصين الشعبية	بكالوريوس	١	١	فلسطين المحتلة	دراسات عليا
١	١	السعودية	بكالوريوس	١	١	يوغسلافيا	بكالوريوس
١	١	الكويت	بكالوريوس	١	١	الجس	
٢	٢	الهند	دراسات عليا				
١	١	جنوب افريقيا	بكالوريوس				
١	١	اوغندا	دراسات عليا				
١	١	النيجال	دراسات عليا				
١	١	المغرب	دراسات عليا				
١٤	١٤	١٣	الاجمـوع	٢٣	٢٣	٨	الاجمـوع

٣٥
٣٤
٣٣
٣٢
٣١
٣٠
٢٩
٢٨
٢٧
٢٦
٢٥
٢٤
٢٣
٢٢
٢١
٢٠
١٩
١٨
١٧
١٦
١٥
١٤
١٣
١٢
١١
١٠
٩
٨
٧
٦
٥
٤
٣
٢
١

عدد الدراسات		عدد الدراسات		عدد الدول		عدد الدول	
عدد الدراسات	عدد الدول	عدد الدراسات	عدد الدول	عدد الدراسات	عدد الدول	عدد الدراسات	عدد الدول
١	١	٣	٣	١	١	١	١
١	١	١	١	٢	٢	٢	٢
٢	٢	١	١	٣	٣	٤	٤
الاجمعي		٦	٦	٤	٤	الاجمعي	

عدد الدراسات		عدد الدراسات		عدد الدول		عدد الدول	
عدد الدراسات	عدد الدول	عدد الدراسات	عدد الدول	عدد الدراسات	عدد الدول	عدد الدراسات	عدد الدول
١	١	٥	٤	١	١	١	١
١	١	١	١	٢	٢	٢	٢
١	١	١	١	٣	٣	٣	٣
الاجمعي		٧	٦	٣	٣	الاجمعي	

عدد الدراسات	عدد الدراسات	عدد الدول	عدد الدول
٣١	١٣	١٢	١٢
١٧	١٧	١٣	١٣
٥٣	٥٠	٢٥	٢٥

١٥

٢ - طريقة العرض ومنهجه :

بعد اختيار الدول والمؤسسات والبرامج الأكاديمية والتعليمية حسب عناصر الاختيار السابقة ، كان على المؤلف أن يجد الطريقة المثالية لعرض نتائج تحليلاته على العناصر المكونة للنشاط الأكاديمي بشكل يبرز تنوع هذه الأنشطة من جهة يمكنه من الحصول على كل المؤثرات المطلوبة من جهة أخرى . وكان من الواضح منذ البداية أن هناك مؤسسات تقبوم بأعداد أخصائي معلومات للعمل في أي مؤسسة اخترازية بصرف النظر عن مجال عملها أو نوعية المستفيدين منها وهذه المؤسسات منها ما ينظم برامج لمرحلة البكالوريوس ومنها ما ينظم برامج لمرحلة الماجستير أو دبلومات الدراسات العليا ، وكان هناك مؤسسات ثانية تقصر برامجها على أعداد أخصائي معلومات من خلفيات دراسية علمية تؤهلهم للعمل في المؤسسات الاخترازية المتخصصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا ، وهذه المؤسسات منها أيضا ما ينظم برامج لمرحلة البكالوريوس ومعظمها ينظم برامج للدبلومات والماجستير لمرحلة الدراسات العليا ، ثم مؤسسات أخرى تدعى أن برامجها تعد أخصائي معلومات ، إلا أن حقيقة برامجها تبعتها كل البعد عن الفهم الصحيح لأطار التخصص ووظائفه وعلاقاته مهما ادعت هذه المؤسسات من أسماء أو تمثيل لتجاهات جديدة .

وهناك عدة خطوط متشابكة كان من المفروض مراعاتها عند عرض العينة ونتائج التحليلات التي أجريت عليها ، أولها نوع الدولة وما اذا كانت نامية أم متقدمة ثم فئة المؤسسة من الفئات الثلاثة الموجودة من المؤسسات الأكاديمية (الشاملة الموجهة للعلميين وخارج اطار التخصص) أو نوع البرامج وهل هو لمرحلة الدرجة الجامعية الأولى أم الدراسات العليا ، ثم البرامج والمقررات الدراسية التي تنظمها كل مؤسسة وهذه تشكل صعوبة بالغة في التعامل معها لأن عرض هذه المقررات يتطلب وجود خطة منهجية لعرضها في فئات متجانسة تتيج مقارنتها ، ورغم تعدد جهات النظر في فئات وتنظيم هذه المقررات داخل الفئات إلا أن المؤلف رأى أن أفضل خطة تنظيم يمكن استخدامها لتحقيق غرضه ، هي التي وضعها الدكتور سعد الهجرسي وشملت المقررات الدراسية التي خطط لها في برنامج حديث بجامعة الكويت (٣٠) ، وكان يزكى استخدام هذه الخطة حدائتها واستيعابها لكل المقررات الموجودة ، وإبراز علاقات هذه المقررات بعضها ببعض ،

ورغم ان هذه المقررات لم تنفذ بعد ان تأجل افتتاح القسم الذى كان من
المفروض أن تبدأ الدراسة به في بداية العام الدراسى ١٩٨٦/٨٥ .

وبناء على هذه العناصر التى حددت طريقة العرض للعينة والتحليلات
والمؤثرات التى ظهرت منها ، جاءت نتيجة التحليلات على الوجه التالى :

٣ - الشهادات والدرجات العلمية في تخصص المكتبات والمعلومات :

أ - الدول المتقدمة :

هناك برامج أكاديمية منظمة للحصول على كل الدرجات العلمية
المعروفة فهناك برامج لبكالوريوس أو الليسانس في المؤسسات الأكاديمية
في بريطانيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ، وبرامج للحصول على دبلوم
الدراسات العليا في كل المؤسسات البريطانية وفي مؤسسات فرنسا
وهولندا وفلسطين المحتلة والاتحاد السوفيتي . ويلاحظ أن بعض هذه
المؤسسات يطلق على الدبلوم مسميات أخرى كالـدكتوراه في جامعة
امستردام بهولندا مع أن الدراسة تشبه الى حد كبير دبلوم الدراسات
العليا في المكتبات والتوثيق بجامعة القاهرة حيث يدرس الطالب ١٢ مقرا
دراسيا في عامين دراسيين بعد الدرجة الجامعية الأولى ، وتعد درجة
الماجستير هي أكثر الدرجات شيوعا في مؤسسات العينة ، وتمنحها كل
المؤسسات في الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وهي تعد الدرجة الأولى في
التخصص في أمريكا الشمالية بإصرار الجمعية الأمريكية للمكتبات على عدم
اعتماد برامج البكالوريوس والليسانس - رغم تعددها حاليا - حتى
الآن (٣١) ، وهناك درجة ماجستير في شيفلد ولوفبرة تؤهل الدارسين
للمعمل في سلك التدريس في المؤسسات الأكاديمية للتخصص (٣٢) وهي
لا توجد في أى مؤسسة أخرى ، واستمرار درجة الماجستير في الانتشار
بهذا الشكل يؤكد ما استنتجته الدراسات السابقة ، والتي أشارت الى أن
٤٥٪ من مؤسسات التخصص الأكاديمية تمنح درجة الماجستير ، ١٣٪
فقط تمنح درجة البكالوريوس ، ١٢٪ تمنح درجة الدكتوراه في فلسفة
التخصص (٣٣) . وفيما يختص بدرجة الدكتوراه في فلسفة المكتبات
والمعلومات فان كل المؤسسات الأكاديمية الأمريكية والكندية والبريطانية
في العينة بها برامج منظمة للحصول عليها . وهناك برنامج للحصول على
دكتوراه الفن Doctor of Art في جامعة كولومبيا وكلية سيمونز وهي

درجة أعلى من الماجستير وأقل من الدكتوراه ، أما درجة الدكتوراه التي تمنحها مؤسسات العينة من المجر ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا فهي تساوى مع درجة الدبلوم في مدة الدراسة وعدد المقررات الدراسية وشروط القبول وكذلك درجة الدكتوراه من هولندا .

وعلى هذا فاننا يمكن أن نقول ان هناك برامج منظمة للحصول على كل الدرجات الأكاديمية المعروفة من بكالوريوس أو ليسانس ودبلوم وماجستير خاص في تدريس المكتبات ودكتوراه الفلسفة ودكتوراه الفن في المؤسسات الأكاديمية في الدول المتقدمة .

ب - الدول النامية :

يختلف ترتيب الدرجات الجامعية من حيث الانتشار في الدول النامية عما كان عليه في الدول المتقدمة فالدرجة الجامعية الأولى من حيث انتشار البرامج هي درجة البكالوريوس والليسانس ، وهناك برامج لها في جامعات اسطنبول ووهان والملك عبدالعزيز ودلهي وجنوب افريقيا والكويت ومن الطبيعي أن الأعداد هنا يكون مركزا على اخصائى المعلومات العام والاکثر ملائمة لامكانيات وطبيعة خدمات المستفيدين والمؤسسات الاختزانية بالدول النامية اما درجة الماجستير فهي موجودة في المؤسسات الأكاديمية بالبرازيل والأرجنتين ، والمكسيك والسعودية على غرار النظام الأمريكى في الحصول عليها بعد دراسة عدد ساعات مقررة ، وهناك أيضا ماجستير في الهند ويران بعد دراسة واعداد بحث . يلى درجة الماجستير من حيث الانتشار درجة دكتوراه الفلسفة وهي قليلة للغاية ، ولا شك ان قلة البرامج والدارسين لهذه الدرجة هو أهم الأسباب في قلة عدد أعضاء هيئة التدريس الصالحين لتدريس علوم التخصص في الدول النامية لأن حملة الدكتوراه هم الذين يعتمد عليهم في هذا .

وتبين التحليلات من عينة المؤسسات الأكاديمية في الدول النامية ان درجة الدبلوم أكثر انتشارا فيها من الدول المتقدمة وهناك عدد من مستويات الدبلومات ، فمدرسة شرق افريقيا في أوغندا بها ٣ دبلومات الأول دبلوم للدراسات العليا بعد الدرجة الجامعية الأولى ، والثانى دبلوم متوسط بعد الثانوية العامة لمدة عامين ، والثالث ٦ شهور فقط بعد

الثانوية العامة (٣٥) وهناك دبلوم عامين بعد الثانوية العامة في السفنغال ، ٣ سنوات في المغرب وفي المعهد القومي للتوثيق في البرازيل ، والمعهد الفني في البنجاب في الهند . ومن الواضح أن هذه الدبلومات لا يمكن اعتبارها درجة جامعية ثانية ، بل هي تعادل درجة البكالوريوس أو الليسانس أو حتى أقل من ذلك فهناك اختلافات كثيرة في شروط القبول ونوعية الدارسين وعدد المقررات الدراسية في كل منها مما يعكس معه عدم وضوح الرؤية في القدرات والوظائف المطلوبة في اخصائى المعلومات الحديث الذى يمكن الاعتماد عليه والذى لا بد أن يقضى في الدراسة فترة لا نقل عن ٨٠٠ - ٩٠٠ ساعة دراسية كاملة ، ويفضل أن يتخللها تدريب عملى في بعض المؤسسات الاختزانية .

وهناك اثنتان من الدرجات العلمية في الهند لا تمنح في غيرها (٣٤) ، الأولى هي درجة عضوية التوثيق Associateship in Documentation ويمنحها مركز أبحاث وتدريب التوثيق بالمعهد الهندى للاحصاء Documentation Research and Training Centr, Indian Statistical Institute. الثانية هي درجة ماجستير الزمالة Master fellowship وهي أيضا تعتمد على مؤثرات دراسية واعداد أبحاث ولكن لمدة ١٨ شهرا .

وتمنح بعد ٢٠ شهرا من الدراسة واعداد الأبحاث ، وهي بمقرراتها الدراسية وشروط القبول تعد أعلى قليلا من درجة الماجستير والدرجة الثانية هي درجة ماجستير الزمالة Master fellowship وهي أيضا تعتمد على مؤثرات دراسية واعداد أبحاث ولكن لمدة ١٨ شهرا .

والظاهرة التي تنفرد بها الدول النامية في الدرجات العلمية هي مشاركة المؤسسات الاختزانية في تنظيم البرامج وتوفير المحاضرين وتسهيلات التدريب وهي ظاهرة موجودة في المكسيك « المجلس القومى للعلوم والتكنولوجيا » والهند «مركز أبحاث وتدريب التوثيق» ، والبرازيل «المعهد القومى للتوثيق العلمى» الا أن هذه المؤسسات تخضع للاشراف العلمى والاكادemy للمؤسسات اكاديمية كما ان الأخيرة هي التي تخطط للبرامج وتمنح الشهادات .

بهذا يمكننا القول أن هناك برامج للحصول على كل الدرجات العلمية موجودة في الدول النامية أيضا ، الا ان أكثرها هي البكالوريوس ثم الدبلوم فالماجستير ثم الدكتوراه ، وهناك درجتان للعضوية والزمالة في بعض المؤسسات الهندية .

٤ - مدة الدراسة :

أ - الدول المتقدمة :

من الطبيعي أن مدة الدراسة للحصول على أى درجة علمية انما تعتمد على الدرجة نفسها ، كما تعتمد على نوع النظام الدراسى ، ففى أمريكا الشمالية هناك نظام الساعات الدراسية Credit Hours ويشترط للحصول على درجة البكالوريوس أو الليسانس ٩٠ ساعة دراسية لا يستطيع الطالب أن يحصل عليها الا بدراسة لمدة تقراوح بين ٣ سنوات كحد أدنى ، ٤ سنوات فى المتوسط ، ولدرجة الماجستير ٣٦ ساعة دراسية فى معظم المؤسسات الأكاديمية ، ٤٠ ساعة دراسية فى مدرسة المكتبات بجامعة جنوب كاليفورنيا ، وهناك تفكير فى هذه المدرسة لأن تكون ٤٢ ساعة (٣٦) ليتسنى للطالب دراسة كل ما يؤهله للعمل فى أى مؤسسة معلومات وفى أى وظيفة ، ويعنى هذا الا يستطيع الطالب ان ينهى الماجستير فى خلال عام واحد كما جرت العادة فى أمريكا الشمالية .

وتعد اطالة مدة الدراسة من أبرز القضايا المطروحة بالنسبة لمجال الاعداد المبنى حاليا ، من جهة هناك ترحيب بالفكرة على أساس انها ستمكن المؤسسات الأكاديمية من ادخال مقررات جديدة عن التكنولوجيا والاتصال وواعية المعلومات غير المطبوعة ، ويؤدى ذلك الى تحسين مستوى الخريجين ، ومن جهة أخرى هناك تخوف شديد من اطالة مدة الدراسة لأنها ستؤدى الى تقليل اقبال الطلاب لزيادة مصروفات الدراسة ، الا ان الاتجاه لاطالة مدة دراسة الماجستير قد انتشر فى أمريكا الشمالية فكل مدارس المكتبات فى كندا (٧ مدارس) جعلت هذه الدراسة من ٢٠ - ٤٠ شهرا ، و ٥ مدارس أمريكية زادت عدد المقررات التى يدرسها الطالب الى ١٥ مقرا على الأقل (٣٧) .

وقد ظهرت مؤخرا محاولات للتوفيق بين مميزات وعيوب اطالة مدة الدراسة للماجستير بتنظيم برامج للماجستير فى التخصص بالاشتراك مع مؤسسات أكاديمية أخرى لها علاقات قوية بالتخصص ويحيث يدرس الطالب من ٦٠٪ الى ٧٠٪ من المقررات فى المكتبات المعلومات ، ويكمل باقى الساعات المطلوبة ليدرس مقررات فى تخصصات التربية أو القانون أو

الفنون أو الإدارة أو علم النفس أو الحاسبات الالكترونية وأحيانا في الطب أو الاتصالات أو الرياضيات أو الآداب ، ويطلق على هذه البرامج « برامج الماجستير المشتركه Dual/OR/Joint Master Program (٣٨) » ودلت تحقيقات العينة على وجود ملموس لهذه البرامج في المؤسسات الأكاديمية في الولايات المتحدة وكندا وإنجلترا .

إذا انتقلنا الى درجة الدكتوراه في فلسفة التخصص فان المؤسسات الأمريكية والكندية تمنحها بعد دراسة تستغرق في العادة ما بين ٣ - ٥ سنوات حسب مجهود الطالب ، وللحصول عليها يدرس الطالب مجموعة مقررات دراسية - ١٢ مادة في العادة - بعد الماجستير ، ثم يعد بحثا يحصل به على ١٨ نقطة دراسية ليحصل على ٩٠ نقطة دراسية بعد الدرجة الجامعية الأولى (٣٦ للماجستير + ٣٦ للمقررات أثناء الدكتوراه + ١٨ للبحث) وتطبق جميع مؤسسات العينة في أمريكا الشمالية هذا النظام . أما درجة دكتوراه الفن الموجودة في « جامعة كولومبيا وكلية سيمونز » فتمنح بعد دراسة لمدة عامين بعد الماجستير، يقوم الدارس بحضور مقررات الفلسفة .

ونعتمد الدول الأوربية في نظامها الأكاديمي على نظام العام الدراسي الكامل أو العام الميلادي الذي تتخلله عطلات قصيرة في أوربا الاشتراكية ويعتمد حصول الطالب على أي درجة علمية على نجاحه في جميع المقررات خلال فترة الدراسة ، ويستغرق الحصول على درجة البكالوريوس في إنجلترا ٣ سنوات دراسية ، و ٤ سنوات في المجر وتشيكوسلوفاكيا ، ويدرس الطالب من ٨ الى ١٢ مقرا في العام الدراسي الواحد ، أما درجة الدبلوم فان مدة الحصول عليها متفاوتة وتتراوح بين عام دراسي إنجلترا وفرنسا ، وعام ميلادي في فلسطين المحتلة ، وعامين دراسيين في هولندا ، الا أن عدد المقررات الدراسية التي يدرسها الطالب تتساوى في النهاية مع تفاوت المدة الزمنية .

أما درجة الماجستير في أوربا فانها تستغرق ما بين ١٣ الى ١٥ شهرا في إنجلترا وويلز ، وتمتد الى ٢٤ شهرا في يوغسلافيا ، وتتساوى درجة الماجستير الخاص في بريطانيا مع الماجستير العادية في المدة الزمنية .

أما درجة دكتوراه الفلسفة فلا تمنحها الا المؤسسات البريطانية ومنذ بداية السبعينيات فقط ، وتعتمد على اعداد بحث بعد الماجستير يستغرق اعداده ما بين ٣ الى ٥ سنوات في العادة .

والجدول التالي يوضح مدة الدراسة اللازمة للحصول على كل درجة علمية في الدول المتقدمة :

الدرجة	الحد الأدنى للحصول عليها	الحد الأقصى للحصول عليها	المدة المعتادة
البيكولوجيوس	٣٦ شهرا	٤٨ شهرا	٤٨ شهرا
الدبلوم	٨ شهور	٢٠ شهرا	١٢ شهرا
الماجستير	١٢ شهرا	٢٤ شهرا	١٢-١٥ شهرا
الماجستير الخاص	١٢ شهرا	٢٤ شهرا	١٥-١٨ شهرا
دكتوراه الفلسفة	٣٦ شهرا	٤٨ شهرا	٣٦ شهرا
دكتوراه الفن	٢٤ شهرا	٣٠ شهرا	٢٤ شهرا

ب - الدول النامية :

تأثرت النظم الأكاديمية في مؤسسات الدول النامية بنظام الساعات الدراسية المقررة في الولايات المتحدة ، أو بالنظام البريطاني في قضاء أعوام دراسية للحصول على أى درجة علمية ، ويلاحظ استغراق الطالب لفترات زمنية أطول للحصول على أى درجة علمية مقارنة بالدول المتقدمة ، فدرجة الماجستير تستغرق عامين في البرازيل والأرجنتين والمكسيك وايران ، الأول لدراسة المقررات الدراسية والثاني لاعداد بحث وتقديمه، بينما يستغرق الحصول على هذه الدرجة عاما ميلاديا واحدا في المملكة العربية السعودية بعد اتمام المقررات الدراسية ، وعاما دراسيا واحدا في الهند بشرط أن يسبقتها درجة جامعية أولى في التخصص .

وتختلف مدة الحصول على الدبلوم في الدول النامية طبقا لمستوى هذا الدبلوم ومستوى الدارسين ، فقد تنخفض الى ٦ شهور فقط في أوغندا ، وقد ترتفع الى عامين في المغرب . أما درجة ماجستير الزمالة وعضوية

التوثيق في الهند فيشترط لمن يتقدم لها أن يحصل على درجة الماجستير العادية ، ثم ان يعمل في أى مؤسسة اخترازية لمدة عام على الأقل ، ثم يدرس مجموعة مقررات لمدة عام دراسي ، وعقب نجاحه يعد بحثا تقيله الجامعة في فترة لا تتل عن ٦ شهور أخرى . وتمنح درجة الدكتوراه في فلسفة التخصص على نطاق ضيق للمغابة في الدول النامية وبالذات في الهند ، وبدأت المملكة العربية السعودية تنظيم برامج وان كان لم يصل أى طالب دعد الى هذه الدرجة .

وقد سبق الذكر أن درجة البالوريوس أو الليسانس هي أكثر الدرجات شيوعا في الدول النامية ، ولحسن الحظ ان لهذه الدرجة تقاليد راسخة لا تختلف عن الدول المتقدمة وهي ٣ سنوات في تركيا ، و ٤ سنوات في الصين والسعودية والهند وجنوب افريقيا وكذلك في برنامج جامعة الكويت الذي تأجل افتتاحه .

والجدول الآتى يوضح مدة الدراسة اللازمة للحصول على كل درجة علمية من مؤسسات الدول النامية :

الدرجة العلمية	الحد الأدنى للحصول عليها	الحد الأقصى للحصول عليها	المدة المعتادة
البكالوريوس	٣٦ شهرا	٤٨ شهرا	٤٨ شهرا
الدبلوم	٦ شهور	٢٤ شهرا	١٢ شهرا
الماجستير	٩ شهور	٢٤ شهرا	١٨ شهرا
ماجستير الزمالة	١٢ شهرا	٢٤ شهرا	١٨ شهرا
عضوية التوثيق	١٨ شهرا	٢٤ شهرا	٢٠ شهرا
دكتوراه الفلسفة	٣٦ شهرا	٤٨ شهرا

نستنتج مما سبق انه لا توجد فروق كثيرة في مدة الدراسة اللازمة للحصول على الدرجات العلمية في تخصص المكتبات والمعلومات بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وان كانت المدة الزمنية للحصول على درجة الماجستير بالذات اطول قليلا في الدول المتقدمة ، وهي نتيجة متمشية مع نتائج دراسات سابقة (١٣٩) ، استخلصت ان الفترات الزمنية للحصول على

للدرجات العلمية أطول قليلا في الدول النامية من الدول المتقدمة ، وتبلغ في المتوسط للبيكالوريوس والليسانس ٤٨ شهرا والماجستير من ١٢ الى ٢٤ شهرا ودكتوراه الفلسفة من ٣٦ الى ٦٠ شهرا ، وتتفاوت مدة الحصول على الدبلوم .

والنتائج السابقة تؤكد من ناحية أخرى قوة ورسوخ التقاليد الأكاديمية في مؤسسات التخصص وعدم التغيير في نظم ولوائح هذه المؤسسات في الفترة الماضية ما بين هذه الدراسة ، والدراسة السابقة المشار إليها والتي جرت في منتصف السبعينيات ، كما تؤكد سلامة ودقة عناصر اختيار العينة وسلامة النتائج في هذا العنصر من حيث التمثيل والدقة .

٥ - اسم المؤسسة الأكاديمية ووضعها الإداري :

١ - الدول المتقدمة :

من الأتياء المألوفة ان يعكس اسم المؤسسة الأكاديمية رؤيتها وفلسفتها في التخصص ، والمثال الملموس على ذلك هو احتفاظ مدرسة مكاتب جامعة كولمبيا في الولايات المتحدة بنفس الاسم منذ افتتاحها في القرن الماضي وهو « مدرسة خدمات المكتبات » لايمانها الراسخ بأن التخصص في جوهره هو مجموعة خدمات يقوم بها متخصصون لخدمة المستفيدين ، ولا شك أيضا أن الوضع الأكاديمي للوحدة التي تقوى أعداد المتخصصين للعمل في مؤسسات التخصص يعكس نظرة المؤسسة الأم التي تنتمي إليها الوحدة من حيث تقييها لحجم ودور التخصص .

وباستعراض أسماء المؤسسات الأكاديمية المختارة في العينة نجد ان اسمائها مختلفة ومتباينة حسب الجدول الآتي :

عدد المؤسسة التي تستخدمه

الاسم

كيس وستون - ميتشجان - ويسكنغستون - ماجيكل -	Library Services	علم المكتبات
٧ امستردام - جينا - لورند الكاثوليكية - دركسيل - سيبوتز	Library and Information Science	علم المكتبات والمعلومات
٥ - انترينج - كيو بريتش كولبيا - ويلز - المعهد الذي بشمال لندن	Librarianship	المكتبات
٣ جرينبول - معهد كل الامم - وايزمان	Scientific and Technical Information	المعلومات العلمية والفنية
٢ الإريما - كولبيا	Library Science	خدمات المكتبات
٢ - مرلانند - بيسبورج	Library and Information Science	خدمات المكتبات والمعلومات

عدد المؤسسات التي تستضيفه عدد

الأسماء

٢	جورجيا - أومايو	Computer and Information Science	علم الحاسب والمعلومات
١	جامعة لندن	Archives Libraries and Information Studies	دراسات الأرشيف والكتبات والمعلومات
١	وارسو	Library Science and Scientific Technical Information Services	علم المكتبات والمعلومات
١	شيفيلد	Information Studies	العلمية والفنية
١	ليهاييت	Information Science	دراسات المعلومات
١	هاراي	Library Studies	علم المعلومات
١	كارل	Libraries, Scientific and Technical Information Studies	دراسات المكتبات والمعلومات العلمية والفنية
١	جنوب كاليفورنيا	Library and Information Management	ادارة المكتبات والمعلومات
١	لوفيسر	Library and Information Studies	دراسات المكتبات والمعلومات
١	زغرب	Bibliography, Documentation and Information Studies	دراسات الببليوجرافيا والتوثيق والمعلومات

ومن هذا الجدول يمكننا أن نستنتج ما يلي :

١ — هناك اعترافا واسعا بأن التخصص لم يصل بعد الى مرتبة أن يصبح علما . بدليل أن ١٧ مؤسسة أكاديمية (٥١.٥% من العينة) لم تستخدم هذه الكلمة ، بل وضعت أسماء أخرى مثل خدمات أو دراسات أو ادارة ، أو لم تضع أى اسم لوصف التخصص .

٢ — ان كلمة « معلومات » قد وردت في أسماء ٢٠ مؤسسة (٦٠.٦% من أسماء العينة) وكان هذا متوقعا بسبب انتشار هذه الكلمة في السنوات العشرة الأخيرة وكانت نسبة المؤسسات التي استخدمت كلمة معلومات ٥٢.٨% على مستوى كل المؤسسات الأكاديمية في التخصص في عام ١٩٨٢ في الولايات المتحدة وكندا (٤٠) ولكنها قفزت الى الأمام بعد ذلك لحرص المؤسسات الأكاديمية على وجود الكلمة في اسمائها ، لما لها من بريق اعلامى من جهة ولجذب الدارسين اليها من جهة ثانية ، ولتأكيد تداخلها وأحقيتها على المجال الذى تنافسها عليه مؤسسات أكاديمية أخرى في تخصصات الادارة والحاسبات الالكترونية .

٣ — هناك ٥ مؤسسات فقط فضلت استخدام كلمة « المعلومات العلمية والفنية » في فرنسا وأوروبا الشرقية (١٥% من مؤسسات العينة) مما يرجع انحصار هذا الاتجاه .

٤ — هناك مؤسستان استخدمتا اسم « الحاسبات الالكترونية والمعلومات » وهى وجهة نظر سنرى في العنصر القادم كيف ادت الى وضع مقررات بعيدة عن جوهر وعلاقات ووظائف التخصص .

٥ — هناك ٢٥ مؤسسة أكاديمية (٧٥.٨% من مؤسسات العينة) استخدمت كلمة « مكبات » في اسمائها مما يدل على استمرار سيطرة المكبات على التخصص مهما كان تطوره بعد ذلك .

٦ — هناك مؤسسة واحدة استخدمت كلمة « أرشيف » (وهى وجهة نظر بريطانية معروفة في ضم كل جزئيات ومؤسسات التخصص) ، ونفس هذا المفهوم الشمولى سنجدده لدى المؤسسات التى استخدمت كلمة

« مكتبيات » وايضا عند المؤسسة التي استخدمت بيلوجرافيا وتوثيق
ومعلومات .

٧ - مؤسسة واحدة حرصت على ذكر كلمة « ادارة » في الاسم ، وهي
وجهة نظر لم تكن موجودة من قبل ، وتعتمد على ان اخصائي المعلومات
ما هو الا « مدير Moderator » لنظام المعلومات ، وبالتالي فكل المهارات
المطلوبة له ادارية اساسا .

ننقل الآن الى الوضع الاكاديمي لوحدة التخصص داخل المؤسسة الام
وسنجد ان كلا من جامعات الاباما وكيس ويسترن ريزيرف والكاثوليكية
وكولبيا ودركسيل وهاواي ، وميتشجان وميرلاندا ، وسيمونز وجنوب
كاليفورنيا وويسكنسون وجورجيا وبتسبرج وبريتش كولبيا وماكجربل
واونتريو وكيو وشمال لندن الفني وويلز وحيفا وجامعة لندن ، خصصت
للدراستات الاكاديمية في التخصص وحدات منفصلة « كليات او مدارس
ومعاهد » على قدم وساق مع التخصصات الاخرى وينعكس هذا بالتالي
على استقلال الوحدة وتوفر الامكانات الادارية والتجهيزية والمالية
والبشرية بها .

وهناك مؤسسات اخرى رأت ان يكون للوحدة الاكاديمية للتخصص
وضعا اصغر « قسم » وذلك في لوفبرة واوهايو ، او « مكتب » في جرينبول
او « كرسي » في امستردام ولورند ، او حتى مجرد دراسات او برنامج يتبع
الجامعة مباشرة كما في مؤسسات تشيكوسلوفاكيا وفلسطين المحتلة وبولندا .

اما الطائفة الثالثة من المؤسسات فهي غير الاكاديمية اصلا ولكنها
تشارك مع المؤسسات الاكاديمية في الاعداد في الاتحاد السوفيتي
وبوغسلافيا ، ويكون بناء هذه البرامج والاشراف عليها خاضعا لمؤسسة
اكاديمية ، وعموما فهي مؤسسات قليلة للغاية في الدول المتقدمة .

ومن الواضح من الاستعراض السابق ان الوضع الاكثر انتشارا في
مؤسسات الدول المتقدمة هو ان تكون الوحدة الاكاديمية للتخصص مدرسة
او كلية مستقلة .

ب - الدول النامية :

يوضح الجدول الاتي اسماء المؤسسات الاكاديمية التي تم اختيارها من
الدول النامية :

الاسم	المؤسسات التي تستخدمها	عدد
علم المكتبات والمعلومات	الملك عبدالعزيز ، الكويت ،	
Library and Information Science	دلهي ، البنجاب ، بكين	٥
علم المكتبات	وهان ، جنوب افريقيا	٢
Library Science	بيونس ايرس ، مدرسة	
Information Science	الاعلام بالمغرب	٢
علم المعلومات	ريودي جانيرو	١
الديبلوجرافيا والتوثيق		
Bibliography and Documentation	المجلس القومي للمكسيك	١
برنامج المكتبات	تبريز	١
المكتبات	Library Education	١
تعليم المكتبات	اسطنبول	١
برنامج التوثيق	مركز تدريب الموثقين بالهند	١
Documentation Program	مدرسة شرق افريقيا	١
المكتبيات	Librarianship	١
المكتبيين والارشيفيين والموثقين		
Librarians, Documentalists	داكار	١
and Archivests		
التوثيق العلمى		
Scientific Documentation	معهد التوثيق بالبرازيل	١

ومن الجدول السابق يمكننا أن نستنتج ما يلى :

١ - على العكس من الدول المتقدمة ، فان النصف الاكبر (٥٣ %) من مؤسسات العينة تميل الى استخدام كلمة علم فى اسمائها ، مع أن البحث النظرى لتأصيل التخصص فى مؤسسات الدول النامية اقل جهدا فيها من الدول المتقدمة .

٢٠ - ان استخدام كلمة « معلومات » غير منتشر في أسماء مؤسسات الدول النامية كما كان الوضع في الدول المتقدمة (٤١٪ مقابل ٦١٪ على التوالي) لأن المفاهيم الحديثة للتخصص لم تنتشر في الدول النامية الا مؤجرا .

٣ - لم تصف ٨ مؤسسات أو ما يقرب من نصف مؤسسات العينة للتخصص بأى صفة ، واكتفت باستخدام كلمات مثل برنامج أو تعليم أو لم تستخدم أى صفة . ويعكس هذا التردد في تحديد هوية التخصص وعدم وضوح جوهره وعلاقاته وذاتيته أمام كثير من مؤسسات الدول النامية .

٤ - لم تستخدم أى مؤسسة كلمة الحاسبات الالكترونية في عنوانها ، ولم تستخدم الا مؤسسة واحدة (معهد التوثيق بالبرازيل) صفة « علمى » .

٥ - استخدمت ١٢ مؤسسة من مؤسسات العينة (٧١٪) كلمة مكاتب في أسمائها وهو يؤيد المؤشر الذى ظهر من أسماء المؤسسات في الدول المتقدمة من أن المكاتب هى أقدم مؤسسات التخصص وأكثرها نشاطا .

٦ - المعهد السنغالى استخدم أسماء اخصائى المعلومات للدلالة على شمول نشاط المعهد لكل مؤسسات وانشطة التخصص .

ولو انتقلنا الى الوضع الأكاديمى للوحدات التى تتولى الاعداد المهنى، من الطبيعى أن نشأة التخصص الحديثة نسبيا في الدول النامية ستؤثر على مؤسسات الأكاديمية من حيث الاستقلال ، لهذا فان أغلب الوحدات تشكل اقساما أو وحدات أصغر في الوضع الأكاديمى عن الدول المتقدمة (٦٥٪ من مؤسسات عينة الدول النامية هى أقسام أو أقل) وكان هذا متوقعا لقلّة امكانات هذه الوحدات فيما يختص بهيئة التدريس .

أما الظاهرة الواضحة بشأن مؤسسات الدول النامية فهى أن ثلاثة مؤسسات (١٨٪) لا تتبع أو تنتمى الى المؤسسات الأكاديمية بل هى مؤسسات اختراعية (مركز التوثيق القومى بالبرازيل) أو حكومية كوزارة التخطيط في المغرب ، أو مجالس قومية (المجلس القومى للمعلوم في المكسيك) مما يؤكد أن مشاركة المؤسسات غير الأكاديمية في اعداد اخصائى المعلومات في الدول النامية أعلى منها في الدول المتقدمة .

ننتهى من هذا العنصر الى أن نؤكد أن معظم الاعداد المهني للمتخصصين في الدول المتقدمة والنامية تقوله المؤسسات الاكاديمية ، مع مشاركة قليلة من مؤسسات اخرى غير اكاديمية وان النسبة الكبيرة من الوحدات الاكاديمية في التخصص قد نمت واستقلت وأصبحت وحدات مستقلة لها وضعها الاكاديمي المساوي لاي تخصص آخر ، وان هناك عشرات الاسماء التي تطلقها المؤسسات الاكاديمية في التخصص على نفسها ، لكن الاسم الغالب هو « علم المكتبات والمعلومات » (٢٩٤٪ من مؤسسات للبرنة) ثم علم المكتبات (٢٦٥٪) ثم المكتبات (١١٨٪) ثم علم المعلومات (٨٨٪) .

٦ - المقررات الدراسية :

ان التعرف على المقررات الدراسية الموجوده في برامج المؤسسات الاكاديمية خطوة لها بريقها الشديد الذي اجتذب عددا من الدراسات السابقة ، الا ان وهج هذا البريق يخفى صعوبات جمة في منطقة تمتلئ بالرمال المتحركة ، الأمر الذي دعا من تعرضوا لها في دراسات سابقة الى اما التحذير من أن تحليل هذه المقررات لن يؤدي الى مؤشرات متعددة لأنها مختلفة أشد الاختلاف من حيث المحتويات ، والاسماء ومدة دراسة كل مقرر (٤١) ، أو لتأثرها الشديد بالظروف البيئية الموجودة في كل دولة وبالذات في الدول النامية (٤٢) ، ومع هذا فان الاقتراب وتحليل هذه المقررات والتعامل معها عن قرب كان امرا حثيا ، كما كان تحديا بالنسبة للمؤلف لأن الناتج من هذه التحليلات ، ومدلولات المؤشرات التي يمكن استخراجها قد تكون واحدة من أهم الثمرات والنتائج التي يمكن ان تخرج بها الدراسة ، ويزيد من أهمية ذلك ، تلك التغيرات سريعة الايقاع التي حدثت ولا تزال تحدث في مناهج ومقررات وبرامج المؤسسات الاكاديمية للتخصص في مصر ، والتي ينتمى الى احداها المؤلف وبأمل في أن يشارك في عملها باقى سنوات عمره .

١ - المواد الاجبارية :

الدول المتقدمة :

من الأمور المسلم بها أن كل المواد التي تفرضها المؤسسات الاكاديمية هي المواد التي تفرض هذه المؤسسات أهميتها وأولويتها المطلقة لكل

الدارسين ومن الطبيعي أن تحليل المقررات الاجبارية سينطبق فقط على على المؤسسات الاكاديمية التي تسمح بنظام الاختيار في برامجها وهي على وجه التحديد ١٥ برنامجا في الولايات المتحدة ، ٣ في كندا ، ٦ في بريطانيا ، ٢ في فلسطين المحتلة ، وواحد في بولندا وفي اليابان ليصبح المجموع ٢٨ برنامجا في ٢٥ مؤسسة اكايدمية ومنهم ٥ برامج لمرحلة الدرجة الجامعية الأولى في جامعات وكليات ويلز ولونفبره والفنى بشمال لندن ولورند في المجر وكارل في تشيكوسلوفاكيا سيتم معالجة المقررات الاجبارية بها ايضا .

وموضوع المقررات الاجبارية من ابرز القضايا التي نعالج في الانتاج الفكرى للتخصص حاليا لوجود عدة جهات نظر حولها ، بعد أن كان مستقرا في النصف الأول من القرن العشرين على المقررات الخاصة باختيار الكتب والمراجع والبيبلوجرافيا وتاريخ وادارة المكتبات والفهرسة والتصنيف وادب الأطفال والتدريب العملى ، الا أن هذه المقررات ظلت تتساقط ولم يبق منها الا المقررات الأربعة الأولى ، ثم أضيفت اليها مع بداية الستينيات مقرر عن الحاسبات الالكترونية واستخدامه في المؤسسات الاختزانية ، وهناك بعض المؤسسات الاكاديمية التي حذفت أى مقررات اجبارية من برامجها وتركت الحرية كاملة للدارسين في الاختيار وان كانت معظم المؤسسات قد أبقمت على مقررات المدخل الى المكتبات ، والمعلومات والادارة والحاسبات الالكترونية(٤٣) .

وباستعراض برامج المؤسسات الاكاديمية في العينة ، سنجد أن المقررات الاجبارية هي كما يلي مرتبة حسب خطة تقسيم الفئات التي اختارها الطالب :

صفحة	عنوان المقرر	فترة المقرر	صفحة	عنوان المقرر	فترة المقرر
١	الكتب العامة	مقررات	١٢	الدخل وأسس التخصص	مقررات
١	الكتب المدرسية	المؤسسات	٧	طرق ومناهج البحث في إكثبات والعلوم	امتحانية
١	الكتب المتخصصة	الكتب الأكاديمية	٥	تاريخ الإكثبات	
١	الكتب الأكاديمية	مراكز الوسائل التعليمية	٣	الدور الاجتماعي للتخصص ومؤسساته	
٢	دراسة وتحليل احتياجات المستفيدين	مقررات	٢	العلوم والمعرفة	
٢	سلوك المستفيدين	المستفيدين	٢	التدريب العملي	
١	سينكولوجية الأسرة		١	تعليم الإكثبات	
٨	تصميم الإكثبات	مقررات	١	الإكثبات المتقدمة	
٥	النظم والقضايا البرمجية				
٤	المقررات				
٤	علم وقنوات الاتصال	المفاهيم	١٥	المصادر والمراجع الأساسية	مقررات
٢	الاتصال في العلوم والتكنولوجيا		٣	مصادر وسأج العلوم	الامتحانية
٢	الحاسبات والاتصال		١	أوعية المعلومات	
١	تلم المعلومات		١	أبي الإطلسال	
١	التأج الكتاب		١	الأوعية السمعية والبصرية	
١	الإحصاء		١	أبي العلوم والتكنولوجيا	
١	الحاسبات والتفصيح				

العدد	المقررات	الاسماء	الاسماء
٢	احليل و تقييم النظم الساعه	١٦	الاجراءات اللبنيه مكتمله
٣	الرياضيات	١٣	اماره اكتبيات ومراكز المبرومات
١	مصطلحات المعلوم	٧	التصنيف وتطبيقاته
١	علم النفس	٧	تنبية المجموعات
١	علم الاجتماع	٤	التصنيف
١	الرياضيات (رياضيات + فزياء)	٣	خدمات اكتبيات والمبرومات
١	التاريخ الانجليزي	٣	الاسماء
١	الاسب الانجليزي	٢	التحليل الموضوعي للانتاج العلمي
١	المطبق	١	النوثرق
١	مقدمة في اعداد البرامج	١	الحاسبات والبروسيه
١	مقدم في اعداد البرامج		
١	المنهج الرياضيه لاعداد البرامج		

ومن الجدول السابق نستخلص ما يلي :

١ - هناك ٥٤ مقرر مختلف تعتقد المؤسسات الأكاديمية في الدول المتقدمة انها هامة وضرورية للدارسين وهو عدد كبير على تعدد جهات النظر حول الموضوع .

٢ - نصف عدد المقررات الاجبارية توجد في مؤسسة واحدة فقط من مؤسسات العينة ولا تشاركها أى مؤسسة اخرى في فرض هذا المقرر .

٣ - احتلت مقررات اساسية في التخصص مراكز متقدمة في عدد المؤسسات التي تفرضها ، فمقررات الاجراءات الفنية المكتملة فرضتها ١٦ مؤسسة والمصادر والمراجع الأساسية (١٥ مؤسسة) وادارة المكتبات ومراكز المعلومات (١٣ مؤسسة) والمدخل واسس التخصص (١٢ مؤسسة) وتحسيب المكتبات (٨ مؤسسات) هي المقررات الخمسة الأولى في عدد المؤسسات التي تفرضها .

٤ - هناك عدد كبير من المقررات الاجبارية التي تقع في اطار المقررات الحقيقية والمقررات من خارج التخصص ، وتبلغ ٣٧٪ من جملة عدد المقررات الاجبارية .

٥ - تتراوح عدد المقررات الاجبارية في كل مؤسسة تراوحا كبيرا والجدول الآتى يوضح كل مؤسسة والبرامج التي بها والنسبة المئوية للمقررات الاجبارية للمعد الاجمالي للمقررات التي ينبغي ان يدرسها الطالب للحصول على الدرجة :

الدرجة	عدد المقررات	عدد المقررات الاجبارية	اسم المؤسسة
775	12	4	وطني
770	10	7	جامعة لندن عامة
750	12	6	ماجستير علوم
750	10	0	لواحدة ماجستير عامة
750	10	0	ماجستير خاصة
750	10	0	فيلك
775	16	12	وايزمان
725	12	2	لبنان
750	12	6	ارهايمو
740	10	4	فيسبرج ماجستير
733	18	6	نكسوراه
750	12	6	هينل
778	18	14	واريسو
750	12	6	كيو

الدرجة	عدد المقررات	عدد المقررات الاجبارية	اسم المؤسسة
742	12	0	الريما
717	12	2	كين وستون
708	12	7	الكالويكيت
708	12	1	كوبوسيا
725	12	2	نكسويل
733	12	4	هاواي
725	12	2	ميريلاند
725	12	2	ميريلاند
725	12	4	سيبوتين
715	20	13	جنوب كاليفورنيا
742	12	0	ويستكسسون
725	20	0	بريتش كوليدج
730	20	6	ماكجيل
740	20	8	اورتوريو

ومن الواضح التفاوت الكبير بين نسبة المقررات الاجبارية التي تراوحت بين ٨٪ (كوليبيا) الى ٧٨٪ (وارسو) ، بل في داخل الدولة الواحدة ما بين ٨٪ (كوليبيا) الى ٦٥٪ (جامعة جنوب كاليفورنيا) . ولو اردنا معرفة متوسط عدد المقررات الاجبارية في البرنامج الواحد في مؤسسات الدول المتقدمة سيكون حسب الجدول السابق ٤٣٪ وهي نسبة عالية .

أما اذا انتقلنا الى برامج الحصول على البكالوريوس أو الليسانس في المكتبات والمعلومات ، فنسجد ان هناك ٥ برامج موجودة لهذه الدرجة في مؤسسات العينة وهي في كلية ويلز للمكتبيات ومعهد لوفبرة للتكنولوجيا والمعهد الفنى بشمال لندن وكلية لورند بالمرج وجامعة كارل بتشييكوسلوفاكيا، والجدول التالي يوضح كل برنامج ومؤسسة والنسبة المئوية للمقررات الاجبارية بالنسبة للمقررات التي يدرسها الطالب للحصول على الدرجة :

اسم المؤسسة	عدد مقررات الاجبارى	عدد المقررات الاى يدرسها الطالب	النسبة المئوية للمقررات الاجبارى	ملاحظات
ويلز	٣٢	٣٢	١٠٠٪	من هذه المقررات ١٣ مقرر ، مقررات شتيقة واخرى
لوفبرة	٢٩	٣٢	٩٠٫٦٪	منها ١١ مقرر مقررات شتيقة واخرى
الفنى بشمال لندن	١٩	٣٢	٥٩٫٣٪	منها ٣ مقررات شتيقة واخرى
لورند	٤٠	٤٠	١٠٠٪	منهم ١٥ مقرر فى التربية
كسارل	٤٠	٤٠	١٠٠٪	منهم ١٥ مقرر فى السياسة والاقتصاد والاجتماع .

وواضح ان نسبة المقررات الاجبارية عالية جدا في برامج هذه المرحلة (٩٠٪ فى المتوسط) كما انه من الواضح ان جزء لا يستهان به من هذه المقررات من خارج الفئات الرئيسية لدراسات المكتبات والمعلومات فهم لم تقل عن الثلث الا فى المعهد الفنى بشمال لندن .

الدول النامية :

يمكن القول بوجه عام ان معظم النظم الاكاديمية في مؤسسات الدول النامية لا تسمح بقدر كبير من الحرية للدارسين في اختيار المقررات الدراسية ، وهو وضع طبيعي مع نقص هيئات التدريس الكافية للقيام بمسئوليات تعدد المقررات في البرنامج الواحد ، ولانتماء الوحدات الاكاديمية في التخصص الى وحدات اكاڤيمية اكبر تتبع نظمها ولا تسمح بحرية الاختيار للدارسين . والمقررات الاجبارية للدول النامية يمكن ترتيبها حسب خطة نئات المقررات كما يلي :

عدد الوثائق	عنوان الوثيقة	فترة الوثيقة	عدد الوثائق	عنوان الوثيقة	فترة الوثيقة
٤	مقدمة في الحسابات الإحصائية	المقررات التشريعية	٥	المدخل وأسس التخصص	مقررات إدارية
٢	التقسيم		٢	تاريخ المكتبات	
١	الاندماجات		٢	طرق وطرائق البحث في المكتبات	
١	علوم الاتصال		٢	التدريب المهني	
١			٢	المكتبة والجامعة	
١			١	تاريخ المكتبات الإسلامية	
٢	اللغة الإنجليزية	المقررات الأخرى	١	التخصص والتخصصات	
٣	تاريخ الثقافة المحلية		٤	الإخراج والمصادر الأساسية	مقررات الأوعية
٢	اللغة القومية		١	أوعية المعلومات	
١	التقسيم		١	مصادر العلوم الاجتماعية	
١	الاتصال السياسي		١	مصادر الأدب المحلي	
١	الرياضيات		٧	إدارة المكتبات ومراكز المعلومات	المقررات الوظيفية
١	تعليم لبنان في المكتبات		٧	التصنيف	
١	التربية البيئية		٦	التقسيم	
١	مراسم القرآن والحديث		٥	الإجراءات مكتملة	
١	بنوك المعلومات		٤	المكتبات	
١	الجور البوليغلي		٤	تنمية المجموعات	
١	الجور الأقدم		٢	التصنيف المهني	
١	الفيزياء		٢	التجربة العملية	
١	مراجع الحسابات		١	التصنيف والإستيفان	
١	نظم تسجيل الحسابات				

١ التحليل الموضوعي
١ التصنيف المصنق
١ الأورسنة مقدم
١ الأورسنة مقدم على
١ التوثيق
١ تحليل آبي العلوم

١ الكليات العامة
١ الكليات الأكاديمية
١ الكليات التخصصية
١ الأرشيف

١ مقررات
١ المستفيدين

٢ مقررات
٢ الأنظمة
٢ والعقوبات
٤ تصنيف الكليات
٤ الأرشيف
٤ مشروع بيلوجرافي على

ومن الجدول السابق يمكننا أن نستنتج ما يلي :

١ — هناك ٥٤ مقرر دراسي أيضا — للمصادفة للبحثة — ، تعتقد المؤسسات الأكاديمية في الدول النامية انها هامة وأساسية وهو عدد كبير للغاية ويدل كما دل في مؤسسات الدول المتقدمة على الفوضى التي تشهدها هذه المنطقة من الاعداد المهني .

٢ — أكثر من نصف عدد المقررات الاجبارية لا تفرضها أكثر من مؤسسة واحدة فقط من مؤسسات العينة ، ولا تشاركها أى مؤسسة أخرى في فرض هذا المقرر .

٣ — تظهر بصورة واضحة في الجدول السابق تأثير البيئة والثقافة والنظام السياسى المحلى في فرض مقررات بعيدة كل البعد عن مجال التخصص في التاريخ والأديان واللغات والنظم السياسية .

٤ — عدد المقررات التي تتناول الاعداد البليوجرافى أكبر من عددها في الدول المتقدمة لحرص المؤسسات في الدول النامية على الاعداد السليم للكوادر البشرية المؤهلة على العمليات البليوجرافية مع عدم وجود أى مصادر مركزية للحصول منها على الاعداد البليوجرافية في الدول النامية .

٥ — هناك تشابه شديد بين المقررات الاجبارية تدريسا في مؤسسات الدول النامية ، ومؤسسات الدول المتقدمة ، وهذه المقررات في الادارة والتصنيف والفهرسة والاجراءات وأسس ومدخل التخصص ، ويؤكد هذا دون جدال على أنها أكثر المقررات أهمية في المؤسسات الأكاديمية .

٦ — تراوح عدد المقررات الاجبارية في مؤسسات الدول النامية تراوحا كبيرا وكما كان الوضع في الدول المتقدمة وحسب ما يوضحه للجدول الآتى لبرامج الدراسات العليا :

النسبة المئوية	عدد القراءات الاجمالي		اسم المؤسسة	النسبة المئوية	عدد القراءات الاجمالي		اسم المؤسسة
	عدد القراءات الاجمالي	عدد القراءات الاجمالي			عدد القراءات الاجمالي	عدد القراءات الاجمالي	
٧٥٠	١٣	٨	مؤسسة الامضاء الهندسي	٢٦٣	٨	٥	المعهد البرازيلي
٧٥٨	٢٩	١١	مؤسسة الصناعات الهندسية	٢٦٧	١٢	٨	الجمعية القومية بالكمبيوتر
				٢٩٧	١٣	١٢	مؤسسة البرازيل

ومن الواضح ان حرية الدارسين - نطلبة الدراسات العليا في الجدول
 للنامية اقل من حريتهم في الدول المتقدمة في اختيار المقررات ، فهي لم تقل
 عن ٥٠٪ - بمتوسط ٦٦٪ - مقابل ٤٣٪ فقط في الدول المتقدمة ، ولا تنسى
 هنا ان ٩ مؤسسات فقط من ١٧ مؤسسة في العينة هي التي سمحت
 بالاختبار اصلا ونسبة ٥٣٪ بينها كانت المؤسسات التي سمحت بالاختيار
 في الدول المتقدمة ٧٦٪ .

٧ - اذا انتقلنا الى برامج البكالوريوس او الليسانس ، وهي ٦ برامج
 في تركيا وجامعة وهان بالصين وجدة والكويت ودلهي وجنوب افريقيا فس نجد
 ان نسبة المقررات الاجبارية كما يوضحها الجدول الآتي :

المؤسسة	عدد مقررات الاجباري	عدد المقررات الاجمالي	النسبة النئوية	ملاحظات
اسطنبول - تركيا	١٨	١٨	٪١٠٠	منهم ٧ مقررات اخرى
وهان - الصين	١٧	٣٠	٪٥٦٫٧	
جدة - السعودية	٢٤	٣٢	٪٧٥	منهم ١١ مقرر شقيقة واخرى
جامعة الكويت	٢٩	٤٤	٪٦٦	
دلهي - الهند	١٤	٢٢	٪٦٣٫٦	كلا مقررات في التخصص
جنوب افريقيا	٢٤	٢٤	٪١٠٠	مقرر فقط شقيق

وبهذا يكون المتوسط ٧٦٫٩٪ وهو اقل من متوسط مؤسسات الدول
 المتقدمة ويرجع هذا بصورة اساسية الى حسن اعداد وتصميم برنامجي جدة
 والكويت في اناحة اكبر فرصة للطلاب لاختيار المقررات ، وبالتالي ادى
 انخفاض نسبة المقررات الاجبارية بهما الى انخفاض متوسط النسبة .

ب - توزيع المقررات على اطار التخصص :

تسميت الخطة التي استقر عليها المؤلف (٤٤) المقررات الدراسية في برامج المؤسسات الاكاديمية الي ٧ فئات هي :

١- المقررات الاطارية : وهي المقررات التي تتناول الاطار العام للتخصص .

٢- مقررات الأوعية : وهي التي تختص بدراسة نوع واحد أو أكثر من أوعية المعلومات .

٣- المقررات الوظيفية : وهي المقررات التي تعدد المتخصصين لاداء أحد الوظائف الموجودة في المؤسسات الاختزانية .

٤- مقررات المؤسسات : وهي المقررات التي تتعامل مع نوع معين من المؤسسات الاختزانية وتتناول كل انشطته .

٥- مقررات المستفيدين : وهي التي تتناول فئة من المستفيدين بداية من الأوعية التي يطلبونها الي المؤسسات والخدمات التي تقدم اليهم .

٦- مقررات النظم والقضايا : وهي المقررات التي تتعامل مع المؤسسات الاختزانية كنظام معلومات متكامل ونظرا لان طبيعة هذه المقررات تتناول في كثير من جوانبها التكنولوجيا الحديثة فان هذه الفئة تضم أيضا كل قضايا استخدام هذه التكنولوجيا في التخصص .

٧- المقررات الشقيقة : وهي المقررات المساندة للتخصص الاصلي وتبرز علاقاته .

وقد اضاف المؤلف فئمة شاهنة للمقررات التي لم تستوعبها خطة التصنيف السابقة ، وهي بطبيعتها مقررات خارج اطار التخصص وعلاقاته التي حددها المؤلف في الفصل الأول من الكتاب .

ويود المؤلف في هذا السياق ان ينبه الى مخاطر التعامل مع المقررات الدراسية ومحاولة ترتيبها في فئات بعد ذلك ، فمهما كانت خطة التصنيف المتبعة فسوف تختلف حولها وجهات النظر كما ان عددا لا يستهان به من المقررات قد يشتمل على موضوعات يمكن ان تدخل في عدة فئات مختلفة ، وهناك مقررات أخرى مراوغة من حيث اختلاف العنوان عن محتويات المقرر الفعلية ، ولهذا فقد بذل جهدا كبيرا في التأكد من محتويات كل برنامج من أدلة المؤسسات الأكاديمية ، ومن مقابلاته مع أساتذة في هذه المؤسسات في مناسبات مختلفة ، واضطر في بعض الأحيان الى تغليب فئة على فئة أخرى بالنسبة لادخال المقررات التي تحتل ادخالها في اكثر من فئة ، وكان هذا للتغليب بناء على اعتبارات الجانب الأكبر من محتويات المقرر ووجهة نظر الحاضر في بناء مقرره اذا تيسر للمؤلف ذلك . وقد جاءت نتائج تحليل المقررات كما يلي :

الدول المتقدمة :

المقررات الإطارية :

بلغت نسبة هذه المقررات في المتوسط ١١ر٩٪ بالنسبة لمقررات برامج الدراسات العليا في البرامج الشاملة لكل أنواع اخصائي المعلومات ، وانخفضت الى ١٠ر٣٪ في المتوسط لمرحلة البكالوريوس أو الليسانس ، بينما بلغت ٧ر٣٪ لمرحلة الدراسات العليا في البرامج الموجهة لأخصائي المعلومات العلمية و ٧ر٥٪ لمرحلة البكالوريوس وانخفضت الى ٤ر٩٪ لبرامج المؤسسات التي تدعى انها تعد اخصائي معلومات سواء باسم المؤسسة أو بدعايات من يعملون بها .

وهناك ١٠ مقررات دراسية تضيها هذه الفئة هي المدخل الى المكتبات والمعلومات ومناهج وطرق البحث في المكتبات والمعلومات وتاريخ المكتبات والتعليم في المكتبات والمكتبات المقارنة والمكتبة والمجتمع وبناء سياسات المعلومات والمكتبة والتغيير الثقافي والمؤسسات الدولية ، واكثرها

تواجد في البرامج المقررات الثلاثة الأولى ، ويلاحظ ان مقرر مناهج وطرق البحث في المكتبات والمعلومات لا يوجد في أى برنامج في المؤسسات الخمس لمرحلة البكالوريوس أو الليسانس للامتها لطلبة الدراسات العليا وهو أهم الأسباب لانخفاض متوسط نسبة المقررات الاطارية في هذه البرامج .

مقررات الأوعية :

ارتفعت نسبة متوسط مقررات هذه الفئة الى ٢١٤٪ لمؤسسات البرامج الشاملة على مستوى الدراسات العليا ثم انخفضت الى ١٤٪ لمرحلة البكالوريوس والى ١١٩٪ لمرحلة الدراسات العليا في البرامج التى تعد أخصائى المعلومات العلمية ، ٧٥٪ لمرحلة البكالوريوس ، ثم الى أدنى نسبة لها في مؤسسات الطائفة الأخيرة التى تنظم برامج خارج اطار التخصص تحت تسميات مختلفة ولم تبلغ الا ٣٧٪ فقط ولعل هذا أول المؤشرات التى تؤكد عدم شمول هذه البرامج لكل الاطار العام للتخصص ، وعدم دقة توزيع المقررات وشمولها .

وهناك ٢٨ مقررا في هذه الفئة هى مصادر المعلومات الأساسية والوسائل التعليمية ومصادر الانسانيات والعلوم الاجتماعية والعلوم والمطبوعات الحكومية والدوريات والمخطوطات وحفظ وصيانة الأوعية والمواد السمعية والبصرية والمصغرات ومطبوعات الأمم المتحدة ومصادر الطب وإدارة الأعمال والشباب والأطفال والقوميات المختلفة والموسيقى وتنمية المجموعات المرجعية ومصادر القانون وتقييم واعداد الأوعية وتاريخ المكتبات والخرائط والمواد الأرشيفية ومصادر الهندسة والزراعة والحاسبات الالكترونية والبيولوجرافيات القومية والانتاج الفكرى في العلوم الاجتماعية.

وهذا العدد من المقررات هو أكبر عدد مقررات داخل فئة واحدة من فئات مقررات التخصص ، وأكثر المقررات تدريساً في كل انواع البرامج الخمسة هو مقرر المصادر والمراجع الأساسية يليه مقرر مصادر العلوم ، ويلاحظ زيادة نسبة المقررات للمصادر والمراجع المتخصصة في موضوع ، في البرامج الموجهة لطلبة الدراسات العليا وللعلميين عنها في برامج مرحلة البكالوريوس أو الليسانس .

المقررات الوظيفية :

تمثل مقررات هذه الفئة اعلى نسبة مقررات في برامج الدراسات العليا الشاملة حيث بلغت ٢٢٤٪ وكما كان للوضع عليه في الفئات السابقة انخفضت على التوالي في البرامج التالية لتبلغ ٢٠٦٪ لمرحلة البكالوريوس، ثم ارتفعت لتبلغ ٣٠١٪ للبرامج العلمية على مستوى الدراسات العليا و ٢٠٪ على مستوى البكالوريوس وانخفضت الى ١٣٤٪ في برامج المؤسسات خارج اطار التخصص ليؤكد مرة اخرى ابتعاد هذه البرامج عن أنشطة ووظائف التخصص الأساسية بإبعادها الرئيسية من اختيار واقتناء وتحليل وخدمات ومعها الإدارة . وهناك ٢٦ مقرا دراسيا يتم تدريسها في هذه الفئة هي الإدارة التي جاءت في المرتبة الأولى في كل انواع البرامج الخمسة ثم التصنيف فالعمليات الفنية المتكاملة (فهرسة وتصنيف وتحليل موضوعي) ثم التكتيف والاستخلاص ثم الفهرسة وتنمية المجموعات وخدمات المعلومات والتسويق والإدارة المالية وإدارة مراكز الوسائل للتغلبية وإدارة الأفراد والتدريبات العملية على أحد الوظائف الأساسية وتقييم وعارة المكتبات ورواية القصة للأطفال (انفردت بها المؤسسات الأمريكية) وإدارة أحد المؤسسات الاختزانية (مكتبات متخصصة - عامة وهكذا) والخدمات في نوع واحد من انواع المؤسسات وتدريب المستفيدين .

وليس هناك اختلاف في المقررات بين برامج الدراسات العليا وبرامج البكالوريوس او الليسانس في النظر الى هذه المقررات فهي موجودة بشكل متوازن فيها جميعاً ، ولكن أكثر ما يلفت النظر أن هناك برامج كاملة في مؤسسات للطائفة الأخيرة لم تضم مقررات أساسية في التخصص مثل تنمية المجموعات والفهرسة والوصف البيبليوجرافي مما يخل بأعداد اخصائي المعلومات المؤهل المنتظر ان يتلقى تعليمه في هذه البرامج .

مقررات المؤسسات :

تمثل نسبة متوسطات هذه المقررات حلقة وسط بين باقى الفئات الأخرى فقد بلغت ١٤٤٪ في البرامج الشاملة على مستوى الدراسات العليا ، ١٠١٪ على مستوى البكالوريوس وتخفض الى ٨٢٪ في برامج العلميين على مستوى الدراسات العليا ، ٢٥٪ لمرحلة البكالوريوس ، ثم الى ٢٢٪ فقط في البرامج خارج اطار التخصص .

وهناك ١٩ مقرر دراسى فى هذه الفئة اكثرها تواجدا فى البرامج هو مقرر المكتبات العامة ثم الارشيفات ونظم المعلومات الادارية والمكتبات المتخصصة والاكاديمية والعلمية وهناك مقررات دراسية نظرية وعملية لكل انواع المؤسسات الاختزانية الاقتنائية وتدريب عملى عليها ، وبلغت الانتباه فى هذه الفئة خلو بعض مؤسسات الاعداد الشامل من مقررات بها وذلك فى مؤسسات جامعة لندن وامستردام وجرينبول فى فرنسا ، الا ان الفحص للدقيق لمحتويات البرامج الاخرى يلاحظ ان تناول المقررات للمؤسسات المختلفة قد تم توزيعه على المقررات التوظيفية وبالذات مقررى الادارة والخدمات حيث يتم تناول خدمات وادارة عند كثير من انواع المؤسسات الاختزانية الاقتنائية .

مقررات المستفيدين :

تشكل مقررات هذه الفئة اقل نسبة مئوية من بين الفئات الاخرى وهو استمرار لظاهرة طال دق اجراس التحذير لها بضرورة زيادة مقررات التعرف على احتياجات وسلوك المستفيدين ، ويرجع ذلك الى صعوبة بناء مناهج ومحتويات هذه المقررات لاحتوائها على كثير من اساليب الدراسات النفسية والسلوكية والاحصائية ولنسبة المحاضرين فى هذه الشريعة من دراسات المكتبات والمعلومات .

وبلغت نسبة هذه المقررات فى المتوسط ٧٣٪ فى البرامج الشاملة للدراسات العليا ، ٤٤٪ على مستوى البكالوريوس ، ٤٧٪ فى البرامج الموجهة للعلميين للدراسات العليا ، ٢٥٪ على مستوى البكالوريوس ، ١٤٪ فقط للبرامج خارج اطار التخصص ويلاحظ ارتفاع النسبة لمقررات المستفيدين على مستوى الدراسات العليا عنها فى مرحلة البكالوريوس او الليسانس للماعمة هذه المقررات للبرامج على مستوى الدراسات العليا . كما يلاحظ ان جامعة جنوب كاليفورنيا قد اهتمت بمقررات هذه الفئة اهتماما فوق العادة وبلغت نسبتها المثوية نحو ١٠٠٪ عيى المقررات الاخرى ، وجاء هذا التوزيع منطقياً من وجهة نظرهما التي تركز على اهمية تلقى اخصائى المعلومات اكبر قدر ممكن من المقررات التي تؤهله للتعامل مع المستفيدين نفسياً وادارياً ، كما يلاحظ ان عدد المؤسسات التي لم تضع فى برامجها

مقررات في هذه الفئة كبير ، ويرجع ذلك بصفة أساسية الي تناول موضوعات مقررات هذه الفئة في المقررات الوظيفية - تدريب اجسائي المعلومات علي التعامل او خدمة نوع واحد من المستفيدين - مثل مقرر رواية القصية للأطفال ، وكذلك في مقررات الأوعية مثل أجب الأطفال أو الشباب أو الإنتاج الإلكتروني في العلوم .

وهناك ١٦ مقرر دراسي في هذه الفئة أكثرها هو التعامل مع الأطفال ثم الشباب والمراهقين ، ثم أعداد دراسات المستفيدين وقياس الاستخدام ، ثم التعامل مع الأقليات والمعوقين والمستفيدين في أحد فروع العلوم والتخصصات مثل المستفيدين في الطب أو القانون ... الخ .

مقررات النظم والقضايا :

بداية من هذه الفئة بدأت تنعكس نسبة تمثيل المقررات بين الطوائف ، فبعد ان كانت طائفة المؤسسات التي تنظم برامج من خارج اطار التخصص تمثل اقل نسبة تمثيل وبالذات علي حساب الطائفة الأولى التي تمثل البرامج الشاملة لدراسات العليا بدأت تمثل نسبة اعلي من الطائفة الأولى فقد بلغ متوسط التمثيل للطائفة الأولى ٨٥٪ و لمرحلة البكالوريوس ١١٪ وفي برامج الدراسات العليا للعلميين ١٠٣٪ ، و ٧٥٪ لمرحلة الليسانس والبكالوريوس ثم ارتفعت الي ٩٦٪ في برامج فئدة المؤسسات خارج التخصص ، لاهتمامها بعلوم النظم ومقررات تكنولوجيا المعلومات .

وهناك ١١ مقرر دراسي في هذه الفئة أكثرها تدريسي هو تحصيل المكتبات ثم تحليل وتصميم نظم المكتبات والمعلومات واسترجاع المعلومات الجيوجرافية ومبادئ المعلومات وشبكاتها وبنوك المعلومات الرقمية ونظم الاتصال المباشرة والنورية .

المقررات التيسيقية :

تظهر بصورة واضحة في هذه الفئة من المقررات مقدار اهتمام البرامج خارج اطار التخصص بالمقررات التي تربطها بالتخصص علاقات موضوعية ، وان كان هذا بالطبع على حساب المقررات الاصلية كما يظهر زيادة متوسط النسبة في هذه البرامج بالمقارنة لبرامج الدراسات العليا في الفئتين الأولى

والثالثة ، وبلغت نسبة مقررات الدراسات العليا الشاملة ٨٢٪ و لمرحلة البكالوريوس والليسانس ٧٣٪ و لبرامج الدراسات العليا للعلميين ١٤٪ و للبكالوريوس ٧٥٪ و لبرامج الفئة الأخيرة ٢٠٪ .

ولو استعرضنا المقررات الدراسية الموجودة في هذه الفئة لوجدنا ان علوم الاتصال تجيء في المرتبة الأولى ، ثم الاجزاء ثم للنشر والمدخل الى الحاسبات الالكترونية وتحليل النظم العامة ، والابستناخ والطباعة و اللغويات ووسائل الاتصال الجماهيري والادارة العامة واعداد المصادر التعليمية وشبكات المعلومات وبنوكها الرقمية ولا شك ان كل هذه المقررات ترتبط بعلاقات قوية بالتخصص الأصلي ، مما يدل مرة اخرى على تحديد العلاقات بين التخصص والتخصصات الأخرى ، والذي قام به الطالب في الفصل الأول من هذه الرسالة ، ثم على وضوح هذه العلاقات والاتساق عليها الى حد بعيد في كل جزئيات التخصص .

المقررات الدراسية من خارج اطار التخصص :

وهي المقررات التي لم تضمها خطة التصنيف الخاصة بتقسيم المقررات الى الفئات السابقة ، ولم ير المؤلف مكانا لها داخل الاطار العام للتخصص او اى علاقات تربطها به ، وهذه المقررات عبارة عن خليط كبير من اهتمامات وتخصصات مختلفة اغلبها جاء في برامج المؤسسات التي تنظم برامج لمرحلة البكالوريوس او الليسانس وهي مقررات اجبارية على مستوى الجامعة او الدولة ، او جاء في برامج المؤسسات من الفئة الأخيرة التي تبتعد عن الاطار الصحيح للتخصص . وقد بلغت في مؤسسات الاعداد الشامل على مستوى الدراسات العليا ٦٪ فقط لتركيز هذه البرامج على المقررات الأساسية للتخصص وارتفعت على مستوى الدرجة الجامعية الأولى (بكالوريوس او ليسانس) الى ٢٢٪ وبلغت ١٣٪ في برامج الدراسات العليا للمعلمين ، و ٤٥٪ على مستوى البكالوريوس ، ثم الى ٤٤٪ في البرامج خارج اطار التخصص .

وهناك ٥٣ مقررات دراسية في هذه الفئة ، ولعل أكثر المدلولات من هذا العدد الكبير أهمية ، هو عدد المقررات الذي يدخل في برامج ما يسمى علم المعلومات بشكله المنفصل عن الاطار الصحيح لتخصص المكتبات .

والمعلومات ، ثم تضارب وتشتت هذه المقررات داخل عدة علوم وتخصصات اخرى ، وهو يعكس استمرار الواقع الذي عاش فيه هذا التيار طوال العشرين عامًا الماضية دون تغيير يذكر ، مهما حاول مؤيدوه أن يدعوا أن هذا العلم قد تكون وحد جوهره وعلاقاته ، وهناك دراسة مسحية لعدد مقررات علم المعلومات في ٦٠ مؤسسة أكاديمية في الولايات المتحدة فقط جرت في عام ١٩٧٣/١٩٧٢ ، وتبين منها ان عدد هذه المقررات قد بلغ ٥٦٠ مقرا(٤٥) ، وانها متداخلة في كل الفروع والتخصصات والعلوم تقريبا ، ولا يعتقد المؤلف أن هذا الوضع قد تغير كثيرا بعد أكثر من عشر سنوات . وهناك عدة مجموعات من مقررات هذه الفئة يمكن تجميعها معا كما يلي :

١ - مجموعة الانسانيات ، وهي مركزة في برامج مرحلة البكالوريوس للسانس وتشمل مقررات اللغات والآداب والفلسفة والدراما والموسيقى والنطق وتاريخ الفن والتاريخ والجغرافيا .

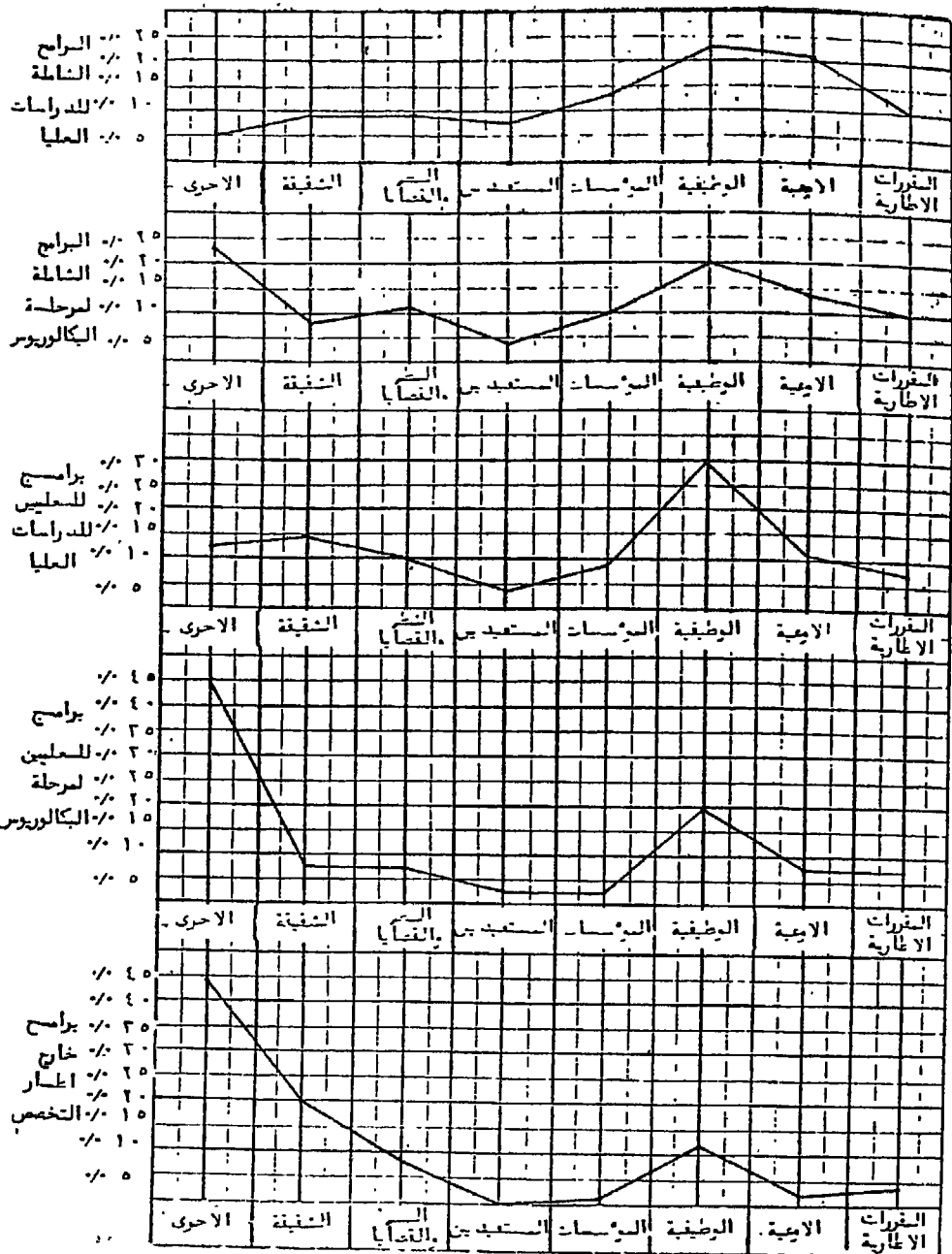
٢ - مجموعة العلوم الاجتماعية وتشمل التربية وعلم النفس والحرية الثقافية والاجتماع والتعليم العالي والصحافة والاقتصاد والسياسة الدولية ومعظمها أيضا في برامج البكالوريوس والليسانس .

٣ - مجموعة علوم الحاسب وهي مركزة في البرامج خارج اطار التخصص وتشمل على المكونات التنظيمية والتجهيزية والاتصال عن بعد البرمة والحاسبات المصغرة وادارة الحاسبات واساليب التشغيل .

٤ - مجموعة الرياضيات : وتشمل التحليل العددي والجبر وبحوث العمليات والبرمجة الخطية .

٥ - مجموعة العلوم والتكنولوجيا : وهي كلها مقررات اجبارية في برامج البكالوريوس والليسانس وتشمل على النبات والحيوان والفيزياء والكيمياء وتاريخ العلوم وتاريخ الطب .

ولعل وضع متوسطات النسب المثوية في الفئات السابقة في صورة رسوم بيانية يمثل كل منها نوع من البرامج الخمسة يكشف لنا عن شكل المنحنيات التي تمثل قوة التمثيل النسبي لمقررات كل فئة ، والتوزيع السليم لهذه الفئات : وابتعاد بناء برامج الفئة الاخيرة عن جوهر التخصص وعلاقاته .



التوزيع النسبي لثلاث المقررات الدرامية في برامج الدول المتقدمة

بالنظر الى سير المنحنيات السابقة يتبين تشابه المنحنيات في برامج الدراسات العليا (١ ، ٣) وبرامج البكالوريوس (٢ ، ٤) في أن قسمة المنحنى تمثل المقررات الوظيفية وقاعدته في مقررات المستفيدين ، وارتفاع المنحنى عند المقررات الخارجية في برامج البكالوريوس أو لليسانس يبين سير المنحنيات الخمس التغيير الكبير في شكل البرنامج الأخير مما يؤكد مرة أخرى عدم إلماه بجوهر التخصص ووظائفه الأساسية .

ولعل التوزيع الدقيق للمقررات هو الذي يخصص أكبر عدد من المقررات لبناء القدرات الأساسية في الدارسين ، وتمكينهم من أداء الوظائف الثلاثة الأساسية في المؤسسات الاختزائية مع عدد كاف من المقررات من الأوعية لتسهيل التعامل معها ومن مقررات المؤسسات لتهيئة الدارس عن أنواعها والفروق بينها ، وقدر معقول من المقررات الاطارية التي تمكنه من استيعاب كل المفاهيم النظرية حول التخصص ، ومن المقررات للشقبة لادراك علاقاته ومن مقررات المستفيدين لتدريبه على التعامل معهم ، ثم تجيء المقررات الأخرى من خارج الفئات السبعة الأساسية خاصة في برامج الدرجة الجامعية الأولى والتي تكون في الغالب تلبية للمتطلبات الجامعية الأساسية ولبناء الخلفيات الثقافية العامة لدى الدارسين ولا شك أن توزيع المقررات في المنحنيات (١ ، ٣) في الرسم السابق بالنسبة لمرحلة الدراسات العليا ومرحلة البكالوريوس على التوالي انما تمثل التوزيع الأمثل لهذه المقررات :

الدول النامية :

المقررات الاطارية :

بلغت نسبة هذه المقررات في المتوسط ١٣٫٩٪ في البرامج الشاملة على مستوى الدراسات العليا ، و ١١٫١٪ لمرحلة البكالوريوس ، و ١١٫٣٪ للبرامج الخاصة بالعلميين على مستوى الدراسات العليا ، ولم تشمل مؤسسات المعينة على أي برنامج لهذه الطائفة على مستوى البكالوريوس ، وانخفضت النسبة الى ٤٫٥٪ في برنامج المؤسسة خارج اطار التخصص وهذه النسبة متمشية مع نسب الطوائف المشابهة لها في الدول المتقدمة .

وهناك ١١ مقرر دراسي في هذه الفئة اكثرها وجودا هي المنحل الى المكتبات والمعلومات ثم مناهج وطرق البحث في المكتبات والمعلومات ثم

مناهج وطرق البحث في المكتبات والمعلومات ثم تاريخ المكتبات وتنفرد مؤسسات الدول النامية بوجود مقررين عن النصوص والترجمة وعن المعايير الموحدة وهو وضع طبيعي لأنها ليست للدول التي يكتب الانتاج الفكرى في التخصص بلغاتها ، كما انها تستورد هذه المعايير .

مقررات الأوعية :

بلغت نسبة مقررات الأوعية ١٥٨٪ في البرامج الشاملة للدراسات العليا ونفس النسبة لبيكالوريوس ، و ١٦٣٪ لبرامج الدراسات العليا للعلميين ، وانخفضت الى ٤٥٪ في البرنامج خارج التخصص . والأرقام أيضا متشعبة مع النسب الموجودة في الدول المتقدمة ولكنها جاءت اقل من النسبة في الفئة الأولى فقط (١٥٨٪ للدول النامية مقابل ٢١٨٪ للدول المتقدمة) لوجود عدد كبير من المقررات عن المصادر في موضوع متخصص في الدول المتقدمة ولا يوجد في برامج الدول النامية مثل مقررات مصادر الزراعة او الحاسبات الالكترونية مثلا ، علاوة على مقررات اخرى عن اوعية محددة من المعلومات كالخرائط مثلا .

وهناك ١٥ مقرا دراسيا في هذه الفئة اكثرها تواجدا هي المصادر الاساسية ثم مصادر الانسانيات والعلوم الاجتماعية والعلوم ، مطابق لما كان الوضع عليه في الدول المتقدمة ويلاحظ ان عدد مقررات المواد السمعية والبصرية اقل من الدول المتقدمة وان كانت جامعة الكويت تنفرد بوجود مقرر عن الاقراص البصرية يمكن أن يضم الى فئة اوعية المعلومات الا ان المؤلف فضل وضعه في فئة النظم والقضايا لأن استخدامه حاليا كوعاء قليل للغاية لا يزال يمثل في اعتقاد الطالب قضية اكثر مما يمثل الاستخدام الكامل خاصة في الدول النامية .

وتوجد أيضا في هذه الفئة للدول النامية مقررات تأثرت بالبيئة المحيطة مثل الكتب الشيوعية في الصين ومصادر التاريخ والأدب القومي في ايران وتركيا والسعودية والكويت والصين .

المقررات الوظيفية :

جاءت نسبة المقررات الوظيفية عالية في برامج الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في البرامج الشاملة للدراسات العليا ولرحلة البكالوريوس

(أ ٣١٪ مقابل ٢٢٪ ، أ ٢٩٪ مقابل ٢٠٪ على التوالي) بينما انخفضت في برامج العلميين الى ٢٨٪ وانخفضت أيضا في البرنامج من الطائفة الأخيرة الى ٩٪ فقط . وترجع ارتفاع النسبة الى وجود عدد كبير من مقررات الاعداد البيليوجرافي في البرامج الشاملة في كل مؤسسة ، والى وجود مقرر أو أكثر للتدريب العملى عليها ، والسبب معروف وسبق الإشارة اليه وهو عدم توفر المصادر الجاهزة لهذا الاعداد مثلها عليه الحال في الدول المتقدمة ، ثم لقلة عدد المتخصصين في هذه الوظائف مما يستدعى اعدادهم بشكل أكثر كثافة :

وأكثر المقررات تواجد هي الإدارة ثم التصنيف ثم تنمية المجموعات ثم النهضة وهو مطابق لأكثر المقررات في برامج الدول المتقدمة أيضا ويخلو برنامج جامعة بكين — وهو خارج اطار التخصص — من أى مقرر عن الفهرسة أو التصنيف أو الإدارة مما يؤكد أيضا ابتعاده عن جوهر ووظائف التخصص الأساسية .

مقننرات المؤسسة :

انخفضت نسبة هذه المقررات الى ١٢٪ في البرامج الشاملة للدراسات العليا مقابل ١٤٪ في الدول المتقدمة ، وانخفضت أيضا في برامج البكالوريوس الى ٩٪ مقابل ١٠٪ في الدول المتقدمة ، بينما ارتفعت في برامج العلميين الى ١٣٪ مقابل ٨٪ في الدول المتقدمة ، ولم يشمل برنامج الطائفة الأخيرة أى مقرر في الفئة كما ان موضوعات هذه المقررات غير موجودة في أى فئة أخرى .

وهناك ١١ مقرر دراسى في هذه الفئة في برامج الدول النامية أكثرها هو المكتبات الأكاديمية ثم المكتبات العامة والمدرسية ثم مراكز المعلومات والنوثيق والمكتبات المتخصصة والارشيف ، وتتفرد هذه البرامج بوجود مقررات عملية للتدريب في احد هذه المؤسسات ولكنها تخلو من مقررات عن المراكز التعليمية والمكتبات النوعية في الموسيقى أو الفنون أو القانون وان كان المقرر الأول تغطى بعض محتوياته في مقرر المكتبات المدرسية .

مقررات المستفيدين :

وتمثل أيضا أقل نسبة مقررات في الدول النامية كما كان عليه الوضع في الدول المتقدمة الا ان الانخفاض هنا وصل الى درجة مخلة ، فلا توجد الا ٣ برامج فقط من ١٧ برنامجا بها مقررات عن المستفيدين . ولهذا جاءت متوسطات النسب منخفضة للغاية وصلت الى ٧٪ في البرامج الشاملة على مستوى الدراسات العليا ، ٥٪ على مستوى البكالوريوس ولا توجد اى مقررات في البرامج الموجهة للعلميين او التي خارج اطار التخصص .

ولا يوجد الا ٦ مقررات فقط في هذه الفئة اكثرها للتعامل مع الأطفال ثم المعوقين وتخلو البرامج من مقررات عن التعامل مع متخصصين من المستفيدين في تخصصات الطب او الصناعة او العلوم الاجتماعية ، ويلاحظ أيضا ان بعض محتويات مقررات المستفيدين موزعة على مقررات للخدمات والمقررات الوظيفية ومقررات المؤسسات ، فمقرر المكتبات العامة يتناول في أحد موضوعاته التعامل مع المستفيدين في العلوم والتكنولوجيا في السنغال مثلا ، ومقرر المكتبات المدرسية في السنغال وجنوب افريقيا يتناول التعامل مع الأطفال والشباب .

مقررات النظم والقضايا :

تنعكس نسبة المتوسطات المثوية في هذه الفئة لتصبح تنازلية في الفئات الأربع بدلا من ان كانت تصاعدت ، فهي في البرامج الشاملة للدراسات العليا ٧٣٪ وترتفع الى ٨٥٪ في مرحلة البكالوريوس ثم الى ١١٣٪ في برامج للعلميين ثم ١٨٢٪ في برنامج خارج التخصص .

واكثر المقررات تدريسا هو الجغرافيا ثم تحسيب المكتبات مثلما هو الحال عليه في الدول المتقدمة بينما تقل مقررات تحليل النظم ومراسد وشبكات وبنوك المعلومات عن الدول المتقدمة ، وتوجد عدة مقررات عن استرجاع المعلومات والشبكات والمراسد الجغرافية العامة في البرازيل والأرجنتين والصين على قدم وساق مع برامج الدول المتقدمة رغم ان هناك فرق كبير بين درجة تقدم التكنولوجيا في هذه الدول ووسائل الاتصال المتاحة وبين التقدم ، ووسائل الاتصال في الدول المتقدمة .

المقررات الشقيقة :

هناك تشابه نسبي بين متوسطات النسب المثوية لمقررات هذه الفئة بين الطوائف الأربعة في الدول المتقدمة والدول النامية ، فقد بلغت ٩٦٪ في برامج الدراسات العليا الشاملة ، وانخفضت إلى ٣٩٪ ليكاليوريوس وهو انخفاض حاد عما كان عليه الانخفاض بين الطائفتين في الدول المتقدمة ، ثم عادت النسبة إلى الارتفاع في برامج الدراسات العليا للعلميين إلى ١٦٣٪ وانخفضت قليلا إلى ١٣٦٪ في برنامج جامعة بكين خارج اطار التخصص.

وهناك ٩ مقررات دراسية في هذه الفئة أكثرها انتشارا هما النشر والاحصاء ، ولا تمثل مقررات الاتصال عددا كبيرا في الدول النامية عكس الدول المتقدمة لحدائنا ادخال هذه المقررات وعدم ثبات محتوياتها حتى الآن في الدول المتقدمة ، كذلك تقل عدد مقررات الاستنساخ والطباعة واللغويات في الدول النامية ، ويوجد مقرر عن علم الأرشيف مع أنه غير موجود في الدول المتقدمة ، ولا توجد على الاطلاق مقررات عن اعداد المصادر التعليمية واعداد برامج الحاسبات للمكتبات ووسائل الاتصال الجماهيري . الا انه وبوجه عام هناك تشابه في الجانب الأكبر من المقررات الشقيقة بين للدول المتقدمة والدول النامية ، وهي كما سبق الذكر المقررات التي تغبر عن العلاقات الموضوعية للتخصص ، ولا شك ان هذا الاستقرار هو احد عناصر الاستقرار في التخصص وأحد الجوانب الهامة التي تؤكد منيرته نحو تحقيق هدفه وذاتيته ومفاهيمه الأساسية .

المقررات الدراسية من خارج التخصص :

تذبذبت نسبة هذه المقررات صعودا وهبوطا في برامج الدول النامية مثلما كان عليه الوضع في الدول المتقدمة ، مع تشابه في الهبوط للبرامج الشاملة على مستوى الدراسات العليا والعلميين ، والارتفاع في برامج مرحلة البكالوريوس والبرامج خارج التخصص وبلغت نسبة هذه المقررات ٢٠٢٪ في البرامج الشاملة لمرحلة الدراسات العليا ، وارتفعت إلى ٢٠٦٪ في البكالوريوس ثم انخفضت إلى ٥٪ فقط في برامج العلميين وارتفعت إلى اقصى نسبة في البرامج خارج التخصص حتى أعلى نسبة ارتقاها في الدول المتقدمة وبلغت ٥٪ .

وهناك عدة مجموعات في هذه الفئة هي :

١ - مجموعة الانسانيات : وتضم اللغات الأجنبية (الإنجليزية على وجه الخصوص) ثم اللغات القومية والتاريخ القومي والمنطق والثقافات التوحيبية وتزيد هذه المقررات في الدول النامية ، وبالذات في برامج مرحلة البكالوريوس كجزء من المقررات الجامعية الاجبارية .

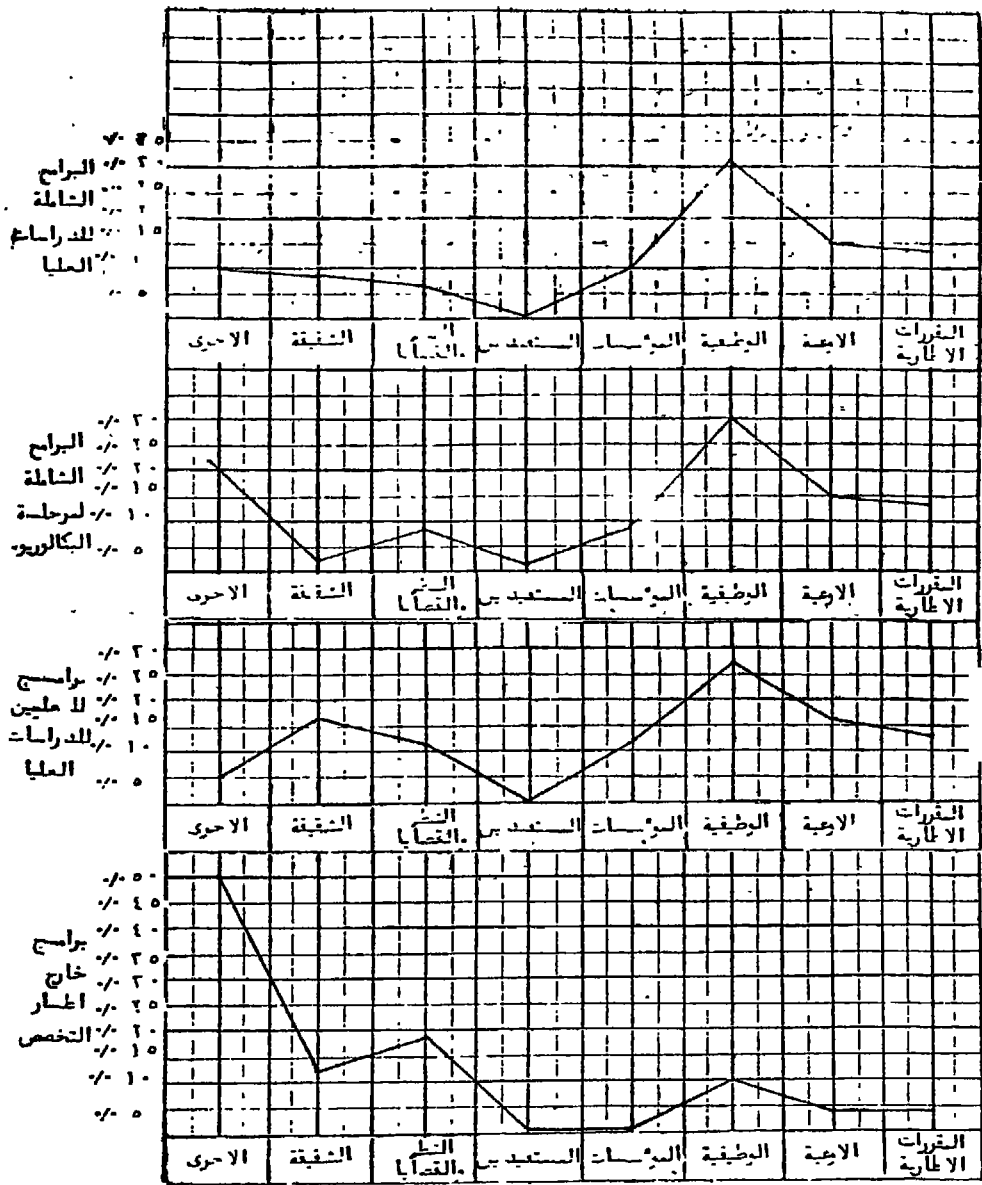
٢ - مجموعة العلوم الاجتماعية : مثل علم النفس والاقتصاد والقانون والاجتماع وهي أيضا مقررات اجبارية على مستوى الجامعة لمرحلة البكالوريوس .

٣ - مجموعة علوم الحاسبات : مثل البرمجة والبرمجة الخطية والمكونات التجهيزية والمادية والتنظيمية والحاسبات المصغرة ، وهي مركزة في البرنامج خارج اطار التخصص .

٤ - مجموعة الرياضيات : الرياضيات العامة وبحوث العمليات والجبر ، وهي أكثر انتشارا في برامج العلميين وبرامج مرحلة البكالوريوس .

٥ - مجموعة العلوم والتكنولوجيا مثل تاريخ العلوم والفيزياء والحيوان . ومن الغريب وجود مقرر عن التربية البدنية والرياضية في جامعة بكين ومن المرجح انه مقرر على مستوى الدولة في كل التخصصات .

والرسم البياني التالي يوضح مسارات النسب المثوية للبرامج الاربعة الموجودة حتى يمكن اكتشاف القوة النسبية للفئات ، واختلاف المنحنيات وسيرها بين الطوائف الاربعة .



التثيل النسبي لفئات المقروءات الدرامية في برامج الدول النامية

من سير المنحنيات السابقة يلاحظ وجود نقاط تشابه بين برامج الدول المتقدمة والدول النامية الشاملة الموجهة للدراسات العليا ولمرحلة البكالوريوس في أن قمة المنحنى عند المقررات الوظيفية ثم مقررات الأوعية وان قاعدته عند مقررات المستفيدين وان سير المنحنى يرتفع مرة أخرى في برامج البكالوريوس عند الأخرى ، ويستمر هذا التشابه في برامج العلميين الموجهة للدراسات العليا وان كان ارتفاع المنحنى عند المقررات الوظيفية وانخفاضه عند مقررات المستفيدين بدرجة أكبر ، بينما اختلف خط سير المنحنيات في البرامج خارج اطار التخصص الى حد ما ، نتيجة اهتمام برامج الدول النامية بالمقررات الخاصة بالنظم والقضايا .

ج - أكثر المقررات تدريسا :

كان من السهل والمفيد بعد التحليل السابق معرفة العدد الاجمالي للمقررات الذى يتم تدريسه داخل جميع أنواع المؤسسات الأكاديمية السابقة وحسب ما يوضحه الجدول الآتى المرتب حسب فئات المقررات :

فئة المقررات	العدد الإجمالي لمقررات الفئة	النسبة المئوية لمقررات الفئة للعدد الإجمالي
المقررات الاطارية	١٢	٪ ٦٣
مقررات الأوعية	٣١	٪ ١٦٣
المقررات الوظيفية	٢٧	٪ ١٤٠٢
مقررات المؤسسات	٢١	٪ ١١٠١
مقررات المستفيدين	١٧	٪ ٨٩
مقررات النظم والقضايا	١٢	٪ ٦٣
المقررات الشقة	١٤	٪ ٧٤
المقررات من خارج التخصص	٥٦	٪ ٢٩٥
مجموع المقررات	١٩٠	٪ ١٠٠

ونستطيع ان نستخرج أكثر المقررات تدريسا في كل الفئات حسب ما يوضحه الجدول التالى :

النسبة المئوية	عدد النواحي التي	المجموع	مخطط البراهين		العدد	عنوان المراجع	مسائل
			ناحية	متكاملة			
%٨٣.٥٠	١	٤٤	١٦	٢٨	١	البرازة	١
%٧٥.٥٠	٤٠	٤٠	١٦	٢٤	٢	التصنيف	٢
%٦٦.٦٠	٢٥	٢٥	١٤	١١	٣	المدخل للمكتبات والمطويات	٣
%٦٤.٢٠	٢٤	٢٤	١٤	١٠	٤	المسائل والأراجع	٤
%٦٠.٤٠	٢٢	٢٢	١١	١١	٥	لصنيف المكتبات	٥
%٥٨.٥٠	٢١	٢١	٨	١٣	٦	العمليات والإجراءات الفنية	٦
%٥٩.٦٠	٣٠	٣٠	١٢	١٨	٧	مصادر المطوم	٧
%٥٩.٦٠	٣٠	٣٠	١٣	١٧	٨	مصادر المطوم	٨
%٥٢.٤٨	٢٨	٢٨	١٠	١٨	٩	مناهج البحث في المكتبات والمطويات	٩
%٤٩.٥١	٢٦	٢٦	١٢	١٤	١٠	تسمية المجموعات والأزوين	١٠
%٤٧.٦٠	٢٥	٢٥	٣	٢١	١١	التصنيف والاستعلامات	١١
%٤٥.٦٠	٢٤	٢٤	٩	١٥	١٢	مصادر الاستعلامات	١٢
%٤٥.٦٠	٢٤	٢٤	٩	١٥	١٣	مصادر العلوم الاجتماعية	١٣
%٤٥.٦٠	٢٤	٢٤	١٣	١١	١٤	التنوع في المطويات	١٤
%٤٥.٦٠	٢٣	٢٣	٤	٢٠	١٥	علوم الاتصال	١٥
%٤٣.٢٠	٢٤	٢٤	٦	١٧	١٦	تاريخ المكتبات	١٦
%٤٣.٢٠	٢٣	٢٣	٩	١٤	١٧	الإحصاء	١٧
%٤١.٥٠	٢٢	٢٢	٧	١٥	١٨	الإحصاء المسألة	١٨

وترتيب المقررات بالشكل السابق يعكس تغييرا كبيرا عما كان عليه الوضع في الفتره من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ ، ذلك لأنه في هذه الفترة كانت أكثر المقررات تدريسياً — في الولايات المتحدة على سبيل المثال — هي العمليات والاجراءات الفنية ومصادر المعلومات الأساسية والادارة وبناء المجموعات، والمدخل الى المكتبات والمعلومات وطرق ومناهج البحث في المكتبات والمعلومات والاجراءات الفنية ومصادر المعلومات الأساسية والادارة وبناء المجموعات ، والمدخل الى المكتبات والمعلومات وطرق ومناهج البحث في المكتبات والمعلومات وتاريخ المكتبات (٤٦) ، ولكن يبدو في الثمانينيات ان العمليات والاجراءات الفنية ومصادر المعلومات وتاريخ المكتبات قد تراجعت على حساب الادارة والتصنيف وتحسين المكتبات وهي مقررات زادت اهميتها بالفعل في السنوات الماضية وتدل زيادتها في المؤسسات الاكاديمية على مساندة التخصص واستجابته للمتغيرات المحيطة به .

المؤشرات الاجمالية لتحليل المقررات الدراسية

بالاضافة الى ما ظهر من مؤشرات من التحليلات السابقة فان هناك عدة مؤشرات اجمالية يمكن اكتشافها وخاصة بعد فحص المحتويات الدقيقة لكل مقرر وهذه المؤشرات هي :

١ — مقرر الادارة زادت اهميته الى اقصى حد ممكن لتضخم مؤسسات التخصص وتعقد علاقاتها الداخلية والخارجية وزيادة عدد العاملين بها مما اصبح معه من المطلوب ان يتم تدريب اخصائى المعلومات على ادارة هذه المؤسسات بل ان هذا المقرر بدأ ينقسم الى فروع الادارة المختلفة من ادارة افراد وادارة مالية في بعض المؤسسات الاكاديمية في الولايات المتحدة .

٢ — مقرر التصنف لم يعد يقتصر في محتوياته على تصنيف ديوى أو مكتبة الكونجرس في معظم الحالات بل أصبحت الفكرة المحورية من هذا المقرر هي استعراض نقاط القوة والضعف في أكبر عدد من التصنيفات الموجودة ، نم تمكين الدارسين من الإلمام بالمبادئ الأساسية لوضع خطط التصنيف .

٣ - هناك تركيز عددي على مقررات التحليل الموضوعي وبناء واستخدام المكانز ، قد يكون على حساب مقرر التصنيف في أحيان كثيرة ، بل إن مقررات التحليل الموضوعي قد تتضمن التصنيف في بعض الأحيان .

٤ - هناك طفرة كبيرة في مقررات التحسيب في المكتبات ، ويلاحظ أن هناك وجهتي نظر في ادخال هذه المقررات ضمن البرامج ، الأولى تخصص مقررات التحسيب مقررًا منفصلاً أو عدة مقررات وتتبع أغلب المؤسسات الأكاديمية هذا النمط ، والثانية تخصص جزء من كل مقرر ليعرض لتطبيقات الحاسبات في هذا النشاط . والملاحظ أن هذه الطفرة قد حدثت أساساً بعد النجاح الكبير في مشروعات التحسيب التي قامت بها مكتبة الكونجرس في النصف الثاني من الستينيات (٥٠) أما قبل ذلك فلم تكن هذه المقررات منتشرة إلا في مؤسسات قليلة وكانت في أول عهدها تتبع وجهة النظر الأولى ، إلا أن وجهة النظر الثانية أخذت في الانتشار أخيراً على اعتبار أن التحسيب هو جزء متداخل في كل الأنشطة الأخرى .

٥ - حرصت المؤسسات الأكاديمية في الدول المتقدمة على إتاحة أفضل الفرص الممكنة للدارسين لاختيار دراسة نوع واحد من الخدمات أو الوظائف أو نوع واحد من المؤسسات الاختزانية ، وذلك إما بزيادة عدد المقررات الاختيارية التي تمكنه من تلبية ميوله أو بالدخول في برامج مشتركة والاتفاق مع مؤسسات من تخصصات أخرى باتاحة بعض مقرراتها للدارسين في تخصص المكتبات والمعلومات وهناك حالياً برامج مشتركة مع مؤسسات أكاديمية في تخصصات الطب والقانون والإدارة والموسيقى والفنون والحاسبات الإلكترونية والتربية وعلم النفس في الولايات المتحدة وكندا (٤٨) ، وقد نجح هذا الاتجاه إلى حد كبير ، لأنه يمكن الدارس من اختيار المقررات التي يرغبها ويعنى المؤسسات الأكاديمية في التخصص من توفير مثل هذه المقررات المتخصصة بأسانذتها وهو أمر بالغ التكاليف .

٦ - أثبتت تحليلات العينة احصائياً وكما هو واضح من الرسوم البيانية انجراف المؤسسات التي تخصص برامج منفصلة لعلم المعلومات - مهما كان اسم البرامج - عن النهر الأساسي للتخصص ، فمقرراتها خليط عشوائي من الحاسبات الإلكترونية والرياضيات والإدارة والمنطق

وعلم النفس والمكتبات والمعلومات ، وهناك اختلاف شديد بين هذه المؤسسات بعضها وبعض على تحديد المقررات الدراسية في كل برنامج ، ومقرراتها الحالية لا تغطي الوظائف والأنشطة الأساسية وأهداف التخصص، بل تركز في أعدادها على تدريب متخصصين في الحاسبات الالكترونية ، وبالتالي فإن هذه المؤسسات كما في معهد جورجيا وجامعة أوهايو بدأت في السنوات الأخيرة تواجه متاعب شديدة كانت متوقعة من قبل ذلك بعدة سنوات ، فهناك نقص في اقبال الدارسين ، وهجوم قوى من المتخصصين وعدم استقرار في البرامج والمقررات وتعديلها سنويا ومحاولة ادخال مقررات تقليدية راسخة في أى برنامج سليم البناء في تخصص المكتبات والمعلومات تدريجيا ضمن مقرراتها (٤٩) مما يدل على أن الافتناع البطيء بخطأ هذه المؤسسات قد أخذ يأخذ طريقه تدريجيا حتى داخلها .

٧ - أثبتت التحليلات السابقة أيضا التناقض بين طبيعة التخصص وجوهره ووظائفه وعلاقاته من الناحية النظرية أو التجريبية ، وبين نشاطات المؤسسات الأكاديمية فنقاط التركيز في البرامج على الوظائف الأساسية ، ونقاط التركيز في المقررات للتحقق على علاقاته بالتخصصات الأخرى .

٨ - هناك عدم اتفاق على مسميات المقررات الدراسية رغم الاتفاق على محتوياتها . أي أن هناك مقررات متشابهة العنوان ومختلفة المحتويات، أو متشابهة المحتويات ومختلفة العنوان ، وهى من الملاحظات الخطيرة التي اكدتها هذه الدراسة لأن أى اقتراب من المقررات البرامج الأكاديمية بدون الاحتراس من اختلاف العناوين والمحتويات يؤدي الى نتائج مضللة . والمقررات الآتية تنطبق عليها هذه الملاحظة :

١- **مقررات اطارية : ١** - مدخل الى المكتبات والمعلومات يمكن أن يسمى أسس المكتبات - علم المعلومات - دور وفلسفة المكتبات - نظريات علم المعلومات - نظرية المعرفة - مهنة المكتبات - خدمات المعلومات - دورة حياة المعلومات - المكتبات المقارنة - تاريخ المكتبات - تسجيلات المعرفة عبر التاريخ .

ب - المكتبة والمجتمع يمكن ان يسمى
الدور الاجتماعى للمكتبة - المعلومات
وتغيير المواطن سياسيا - تاثير المعلومات .
ج - المكتبات والتغيير الثقافى - يمكن ان
يسمى المعلومات والمعرفة - المعلومات
والحضارة - المعلومات والاتصال .

٢- مقررات الأوعية ١: - الببليوجرافيا المادية يمكن ان يسمى
اعداد وتصميم أوعية المعلومات - فن
الكتاب .

ب - المواد السمعية والبصرية يمكن ان
يسمى المصغرات الفيلمية .
ج - مصادر المعلومات يمكن ان يسمى
المراجع - المراجع الأساسية -
الببليوجرافيا .

٢- المقررات الوظيفية ١: - تنمية المجموعات يمكن ان يسمى
التزويد الاختيار - بناء المجموعات .

ب - العمليات الفنية والاجراءات يمكن ان
يسمى الفهرسة والتصنيف - الضبط
الببليوجرافى - تنظيم المعرفة - خزن
واسترجاع المعلومات - التوثيق
معالجة الوثائق .

٤- مقررات المؤسسات ١: - المكتبات العامة يمكن ان يسمى المكتبة
والبيئة .

ب - الارشيف يمكن ان يسمى نظم
المعلومات الادارية .

ج - المكتبات الاكاديمية يمكن ان يسمى
مكتبات البحث - المكتبات الجامعية .

٥- **مقررات النظم والقضايا : ١** - البليوجرافيا يمكن ان يسمى نظم البليوجرافيا .

ب - تحسيب المكتبات يمكن ان يسمى علم المعلومات .

ج - البليوجرافيا يمكن ان تسمى قياس المعلومات .

د - بنوك ومراصد وشبكات المكتبات يمكن ان يسمى نظم المعلومات .

هـ - مقدمة في الحاسبات الالكترونية يمكن ان يسمى نظم استرجاع المعلومات .

٦- **المقررات الثسقية : ١** - اللغويات يمكن ان تسمى علم الدلالة .

ب - تحليل وتقييم نظم المعلومات غير البليوجرافية يمكن ان يسمى بناء الملفات .

٩ - اثبتت التحليلات انه ليست هناك فروق تذكر بين بناء البرامج واعداد المتخصصين في الدول المتقدمة والدول النامية ، فهناك اتفاق على اولويات المقررات وتوزيعها على الاطار ، وان كانت مقررات العمليات الفنية اكثر عددا وشكلا في الدول النامية ، مقابل مقررات التحسيب والتكنولوجيا الاكثر عددا ونوعا في الدول المتقدمة ، كما ان المقررات الاطارية من خارج التخصص تتاثر بشكل شديد بالثقافات المحلية .

ثالثاً - مؤشرات المستقبل في النشاط الأكاديمي لتخصص المكتبات والمعلومات :

استعرض هذا الفصل تطورات الموقف التعليمي واعداد اخصائي المعلومات عبر تاريخه. منذ ان تبلور في شكل مؤسسات أكاديمية متخصصة في اعداد المتخصصين والى الواقع الحالى لهذه المؤسسات من حيث انواعها واسماؤها وانتمائها الادارى والدرجات العلمية التى تمنحها ومدة الدراسة للحصول على كل درجة ثم البرامج والمقررات الدراسية وانواعها وفئاتها التى يدرسها المتخصصون في هذه المؤسسات . وهناك ضلع ثالث من اضلاع التخصص فى كل جوانبه يحرص المؤلف على ضمه لكتابه ، وهو ضلع المستقبل أو التطورات المنتظرة حدوثها فى هذا الجانب ، والحقيقة ان محاولة استقراء تطورات هذا النشاط فى المستقبل من نقاط للبحث المطروحة امام الباحثين فى تخصص المكتبات والمعلومات فى الفترة الماضية ، كما ان نتائج عملهم منشورة فى كثير من وحدات الانتاج الفكرى فى السنوات الأخيرة ، مما سيساعد المؤلف على استخلاص أبرز التطورات التى يمكن تحديدها كما يلى :

١ - ستختفى نغمة الانشغاق الموجودة حالياً بين التعليم فى المكتبات والمعلومات وبين التعليم فيما يطلق عليه الآن علم المعلومات ، للاخفاق الشديد الذى واجهته البرامج الأخيرة لعدم تحديدها لأهدافها أو هوية خريجها أو برامجها أو محتويات هذه البرامج أو علاقاتها بالعلوم الأخرى ، علاوة على أن الخريجين من هذه البرامج ينقصهم مهارات التعامل مع المستفيدين ولأن برامج اعدادهم تؤهلهم للتعامل مع الآلات ، وتنقصهم أى دراية بوسائل تنظيم المعلومات وهى كلها مهارات أساسية يتعلمها أى دارس فى المؤسسات الأكاديمية للمكتبات والمعلومات (٥٠) ، يضاف الى ذلك ان المؤسسات الأخيرة قد وسعت من برامجها فضمت كثير من المقررات الدراسية مما يدرس تحت اسم علم المعلومات مثل مقررات البحث الفورى والمباشر عن المعلومات والشبكات والبنوك والمراسد البيولوجرافية وغير البيولوجرافية والملفويات والاحصاء الادارة ، كما تم تعديل بعض مقررات الاعداد البيولوجرافية لتتلاءم مع التكنولوجيات الحديثة وبالتالي لم تعد هناك أى سمة اضافية فى برامج المعلومات .

٢ - هناك توقعات (٥١) ، بدأت بالفعل فى التحقق بأن برامج المؤسسات الأكاديمية سوف تتغير لتتلاءم مع المتغيرات المحيطة بالتخصص فى المجتمع نفسه وأبرزها ظهور قطاع تجارى عريض يزداد نشاطا وبالتالي فان البرامج الأكاديمية ستحاول فى المستقبل أن تعد اخصائى معلومات

يمكنه العمل في أى مؤسسة من مؤسسات قطاع المعلومات العريض في

المجتمع .

٣ - ستهتم المؤسسات الأكاديمية في الفترة القادمة ببرامج إعادة التعليم والتدريب ، ذلك أن سرعة ايقاع الأحداث في التخصص سوف تجعل اخصائى المعلومات يحتاجون الى الاحاطة المستمرة بهذه التطورات . وان كان المتوقع أن المؤسسات التجارية ستنافس المؤسسات الأكاديمية منافسة شديدة في هذا الشأن ، وسوف تكون إعادة التدريب والتعليم في برامج قصيرة الأجل مركزة على موضوعات محددة لكي تساعد اخصائى المعلومات على التخصص في نشاط معين ، أو وظيفة محددة داخل مؤسسات التخصص ، لعدم كفاية المقررات العامة النطاق في اعدادهم بشكل كاف على وظيفة أو نشاط محدد ، وبرامج التدريب المركزة على نشاط معين هي المثبتة في تدريب الأطباء والمحامين على سبيل المثال في المستشفيات والمعامل ومكاتب كبار المحامين فور تخرجهم ، وقبل ممارستهم أعمالهم الفعلية (٥٢) .

٤ - بتتبع تطور مسارات البرامج والمقررات في السنوات العشرين الماضية والمتغيرات الجارية حول التخصص خاصة التقدم التكنولوجى ، فان هناك توقعات بزيادة مقررات نظريات الاتصال ودور المكتبة الاجتماعى وتحليل اسئلة المستفيدين وخدمات المراجع وزيادة مقررات التحسيب ونظم المعلومات الادارية وطرق ومناهج البحث في المكتبات والمعلومات والقياسات البيولوجرافية ، وفي نفس الوقت ستقل الى حد ما مقررات تاريخ المكتبات والفهرسة والتصنيف على حساب التحليل الموضوعى (٥٣) .

٥ - ستتيح أجهزة تكنولوجيا التعليم آفاقا جديدة في العمليات الخاصة باعداد اخصائين المعلومات ، وخاصة فيما يتعلق بتسجيل محاضرات ومقررات جاهزة واتاحتها بنسخ متعددة لدارسين ، وستسفل المؤسسات الأكاديمية هذا في التقليل من عدد أعضاء هيئة التدريس والاستعانة ببعض المحاضرات المسجلة لاساتذة من خارج المؤسسة لزيادة عدد المقررات في كل برنامج دون زيادة التكاليف ، كما أن المؤسسات التجارية سوف تستغل هذه التكنولوجيا في اعداد حزم برامج جاهزة للمحاضرات وبيعها تجاريا (٥٤) .

٦ - سوف تزيد المؤسسات الأكاديمية من اهتمامها باعداد الأبحاث النظرية في الدول المتقدمة والنامية معا لتتلافى الاتهام بانغماسها في الاعداد المهنى فقط ولحاجة التخصص في مرحلته الراهنة الى مثل هذه الأبحاث لتوطيد اركانه النظرية ، وسوف تكون المؤسسات الأكاديمية بطبيعة الحال هي المكان الأول المؤهل لهذا الدور لأنها تجمع أغلب الباحثين والاساتذة من جهة ، ولانهم يمتلكون مهارات عالية في البحث لحصولهم على أعلى الدرجات العلمية من ناحية أخرى (٥٥) .

مصادر ومراجع الفصل الثالث

- 1 — The council of the American Library Association. Standards for accreditation 1972. Chicago, ALA, 1972. P. 3.
- 2 — Shera, J. Foundation of education for librarianship. N.Y. Paker & Hayes, 1972. PP. 362-363.
- 3 — Koenig, Michael. Librarian the untapped resources. Data Mation, September 1983. PP. 243-244.
- 4 — Nasri, William. Education in library and information Science in : Kent, A. (ed.) Encyclopedia of library and information science. N.Y. Marcell Decker, 1972. Vol. PP. 414-465.
- ٥ — سعد محمد الهجرسى — قضايا المكتبات والمعلومات في الجامعة العصرية ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٧ .
- 6 — Heliprin, Laurence. Education for information science review and orientation in : Proceeding of a symposium on education for information. Warrennton Viriagina, September 7-10, 1965 Washington D.C. Spartan books, 1965, PP. VII-XV.
- 7 — Tde Council of the American Library Association, Committee on Accreditation. Self study, a guide to the preparation of a report for the committee on Accreditation of the American Library Association, Chicago, ALA, 1979. P. 2.
- 8 — The Council of the American library Association. Committee on Accreditation. Op. Cit., P. 4.

- 9 — Artandi, Susan. The relevance of information science to library school curricula in : Belzer, Jack. (ed.) Information science education ; a conference organized by ASIS and University of Pittsburg, 25-28 September 1968. American Documentation, Vol. 20, October 1968. PP. 337-338.
- 10 — The Council of the American Library Association, Committee on Accreditation. Op. Cit., P. 14.
- 11 — Gleans, Edwin. Library education, Issues for the eghties. Journal of education for librarianship, Vol. 22, No. 4, Spring 1981. PP. 260-274.
- ١٢ — ماركو ، جوى ، الاتفاقيات للتعاونية بين مدارس المكتبات في شمال امريكا وفي ماكن اخرى ، ترجمة عايذة نصير ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س١١ ، ع٤٣ ، مايو/ يوليو ١٩٨١ ، ص٦٦ — ٧٤ .
- 13 — White, Herb ert. Education of information professionals in : Spirak. Jean. Careers in information. N.Y., Knowledge industry Publications, 1982. PP. 135-156.
- 14 — Foskett, D.J. Preliminary survey of education and training programs at University level in information and library science. Paris, Unesco, 1976. Varis Pages.
- 15 — Kaula, P.N. Education and training of Library Personnel, the Indian Programme in : Vilentchuk, Ludia (ed.) conference on information science, Tet Aviv, 29 August-3 Sept., 1971. Tel Aviv, the Israel society of Special Libraries and information Centers, 1971. PP. 491-509.
- ١٦ — سراسيفيك ، تفكو ، تدريب وتعليم علماء المكتبات في مجال المعلومات في امريكا اللاتينية ، ترجمة درية على كرار ، مجلة اليونسكو للمكتبات والمعلومات والأرشيف ، س١١ ، ع٤٣ ، مايو/ يوليو ١٩٨١ ، ص٣٦ — ٥٠ .

17. — Chen, Ching Chich. Education and training in information science in the People's republic of China. Bulletin of ASIS, Vol. 6, No. 4. April 1980. PP. 16-18.
- 18 — Kaula, P.N. Ibid.
- 19 — Unesco. Designing of library and information science Curriculum. Paris, Unesco, 1976. PP. 1-5.
- 20 — Seminar on library and information Manpower development on National, Regional and International aspects. Bangalore, 6-10 Dec., 1976. Bangalore. The Documentation research and training Center, 1976. PP. 11-12.
- 21 — Seminar on library and information Manpower development on National, Regional and International aspects. Op. Cit., P. 8.
- 22 — White, Herbert. Ibid.
- 23 — Vilentcuk, Lydia. Training in librarianship and information science in Israel in : Her's Op. Cit., PP. 481-490.
- 24 — Faskett, D.J. Op. Cit., Varis Paginations.
- 25 — Schur, Herbert. Education and training of information specialists for the 1970's. Paris, OECD, 1972. P. 74-76.

٢٦ — مانجلا ، برامود ، دراسة من المكتبات في ايران ، ترجمة فرحان بهجت توما ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س٤ ، ١٥ع ، مايو / يوليو ، ١٩٧٤ ، ص ص ١٢ — ٢١ .

٢٧ — جانكايا ، ليان ، تعليم من المكتبات في تركيا ، ترجمة فرحات بهجت توما . مجلة اليونسكو للمكتبات ، س٥ ، ١٩ع ، مايو / يوليو ، ١٩٧٥ ، ص ص ٤٦ — ٤٩ .

- 28 — Chen, Ching Chich. *Ibid.*
- ٢٩ — سعد محمد الهجرسي ، تقرير أستاذ زائر ، جامعة الكويت ، ١٩٨٤-٤ ، ص ص ٤ — ١٢ .
- ٣٠ — سعد محمد الهجرسي ، تقرير أستاذ زائر . المصدر السابق .
- 31 — Barko, Harold. Trends in Library and information science education. *Journal of ASIS*, Vol. 35, No. 3, 1984. PP. 185-193.
- 32 — Whitbeck, George. Education for library and information science in Great Britain. *Journal of Library and Information science (Taiwan)* Vol. 8, No. 2, October, 1982 ; PP. 131-158.
- 33 — Faskett, D.J. *Op. Cit.* P. 75.
- 34 — Mangala, P. and Vaslishth, C. Library and information Science Education in India. *Journal of Library and information science (Delhi)*, Vol. 1, No. 2, December, 1976. PP. 127-160.
- ٣٥ — عبيدي ، س. . تقويم البرامج التدريبية للمكتبات في شرق أفريقيا ، ترجمة محمد جلال عباس ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س ١١ ، ٤٣ع ، مايو : يوليو ١٩٨١ ، ص ص ١٨ — ٣٥ .
- 36 — White, Herbert. *Ibid.*
- 37 — Dowell, Arlene. The two year Master's perspectives and prospects. *Journal of education for librarianship* ; Vol. 18, No. 4, spring 1978. PP. 324-334.
- 38 — Murray, Kay. The Structure of MLS programs in American Library schools. *Journal of education for Librarianship*, Vol., 18, No., 4 Spring 1978. PP. 278-284.

- 39 — Foskett, D.J. Op. Cit., P. 12.
- 40 — Harter, Stephen. Information in every name. Bulletin of ASIS, Vol. 9, No. 1, October 1982, PP. 40-41.
- 41 — Foskett, D.J. Op. Cit., P. 12.
- 42 — Dean, John. Planning library education programmes. London, Andre Deutsch, 1972, P. 68.
- ٤٣ — ماركو ، جوى ، أفاق جديدة في المقررات للدراسية في معاهد المكتبات بالولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة حشمت محمد على قاسم ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س٩ ، عدد ٣٤ ، فبراير ، أبريل ١٩٧٩ .
ص ٦ - ١٣ .
- ٤٤ — سعد محمد الهجرسي ، تقرير أستاذ زائر ، المصدر السابق .
- 45 — Belzer, Jack, and others. Curricula in information science ; four years programs report. Journal of ASIS, No. 29, Jan. 1975. PP. 17-23.
- 46 — Nassari, William. Ibid.
- 47 — Artandi, Susan. Ibid.
- 48 — Lenke, Antje. Alternative specialists in Library education. Journal of education for Librarianship, Vol. 18, No. 49 Spring 1978. PP. 285-294.
- 49 — Saracevic, Tefko. An essay on the past and the future of information science education. Information processing and management, Vol., 1, No. 1, 1979. PP. 1-15.

- 50 — Koenig, Michael. Ibid.
- 51 — Taylor, Robert Curriculum design for library and information science N.Y. Syracuse University, 1973. P. 2. "Educational & curriculum series, No. 1".
- 52 — White, Herbert. Defining basic complencies. American libraries, September, 1983, PP. 519-525.
- 53 — Vance, Kenneth. future of library education. Journal of education for Librarianship, vol. 22, No 4, 1982, PP. 3-17.
- 54 — Boaz, Martha. The future of library and information science education. Journal of education for librarianship ; Vol. 18, No. 4. Spring 1978. PP. 315-323.
- 55 — Hershfield, Allan. Effecting change in library education N.Y. Syracuse University, 1973. P. 12. "Educational & Curriculum series, No. 1".

الفصل الرابع

سمات الإنتاج الفكرى فى تخصص المكتبات
والمعلومات

تمهيد :

تعرض الكتاب في الفصول السابقة لواقع تخصص المكتبات والمعلومات فيما يختص بأسسه ومقوماته النظرية ، ونشاط الجمعيات المهنية والمؤسسات التجارية ثم للمؤسسات الاختيارية البارزة ، وللمؤسسات الأكاديمية التي تعد المتخصصين في انشطته ، ومن الطبيعي ان التخصص بمحاوره السابقة له انتاجه الفكرى الذى يسجل الخبرات والتجارب لكل المؤسسات والمتخصصين وليكون عوناً لدارسيه ومصدراً خصباً لهم وللمهتمين بالتخصص .

وقد بلغ الحجم والتنوع والخصوبة ثم الزيادة المستمرة في الانتاج الفكرى لتخصص المكتبات والمعلومات في الدول المتقدمة والنامية ، أمراً يجعل ضبط هذا الانتاج ودراسته مطلباً حتمياً ، خاصة وان هناك كثير من الأدوات والمصادر لضبطه ، وهذا الضبط البيبليوجرافى هو العمود الفقرى للتخصص ، فلا يمكن ان يتولى التخصص ضبط الانتاج الفكرى في كل التخصصات الأخرى ، ثم يغفل ضبط انتاجه هو خاصة وانه لم تجر دراسات كثيرة على هذا الانتاج تحليلاً وتقييماً ودراسته بل ان الدراسات الموجودة عن هذا الانتاج والمسجلة في مرصد المعلومات البيبليوجرافية لا تزيد على اصابع اليد الواحدة .

ولا بد هنا من الاعتراف بأن الانتاج الفكرى لتخصص المكتبات والمعلومات لا بد ان يخصص له دراسة او عدة دراسات مستقلة ، الا ان هذه الدراسة وقد تعرضت للتخصص باطاره العام ومكوناته ونشاطه بكل محاور هذا النشاط ، لم يكن لها ان تغفل هذا الجانب ، ولعل المؤشرات التى تظهر من تحليلات المؤلف لهذا الانتاج تكون مصدراً لزيادة من الدراسات المقبلة لهذا الانتاج بأبعاده المختلفة الدولية للدول المتقدمة والنامية والعربية والمصرية .

وسيتناول هذا الفصل تطور الانتاج الفكرى في التخصص ومؤثراته الاحصائية بالنسبة للحجم الكلى والتوزيع الجغرافى واللغوى والنوعى والموضوعى وانتاجية المؤلف ومصادر نشر هذا الانتاج مع التركيز على الدوريات باعتبارها اكثر انواع اوعية المعلومات التى ينشر فيها الانتاج للفكرى وأهمها .

أولا – تطور الانتاج الفكرى فى تخصص المكتبات والمعلومات :

١ – الدول المتقدمة :

ان الانتاج الفكرى لآى تخصص يصاحب لآى نشاط ، وهو مرآة لدرجة التقدم والاستقرار فى المفاهيم الموجودة فى اطاره وللنشاط التطبيقى فى مجاله . وكانت قضية الضبط الببليوجرافى للانتاج الفكرى تخصص المكتبات والمعلومات من اول القضايا التى شغلت بال العاملين فيه ، واول ببليوجرافية فى التخصص يرجع تاريخها لى عام ١٨٧٢ ، وظلت حتى عام ١٨٢٠ تحصر الانتاج الفكرى فى الولايات المتحدة وكندا وانجلترا باسم Bibliography of Library Economy (١) ، ومما هو جدير بالذكر ان هذه الببليوجرافية هى التى طورها الناشر الشهير ويلسون عندما بدأ فى الاهتمام باصدار أدوات الضبط من كشافات ومستخلصات واصبح اسمها « ادب المكتبة Library Literature » منذ عام ١٩٣٤ ، وان كانت تحصر الانتاج من عام ١٩٢١ ، ولا شك ان الاهتمام بالقضية فى هذا الوقت المبكر من عمر التخصص فى الدول المتقدمة يعكس وجود حجم كبير من الانتاج يستحق ضبطه وتسجيله ورغبة المتخصصين فى الدول المتقدمة فى ضبطه كأحد العناصر الهامة لتأكيد ذاتية التخصص ومقوماته ، كما ان وجود أدوات للضبط فى هذا الوقت الذى يسبق وجود أدوات للضبط فى المجالات الامريكية الحديثة فى تخصصات أخرى مثل الطب (١٨٧٩) والاقتصاد (١٨٨٦) وعلم النفس (١٨٩٤) والكيمياء (١٩٠٧) والقانون (١٩٠٨) والمسرح والدراما (١٩١٠) والزراعة (١٩١٩) ، وهى السنوات التى بدأت فيها محاولات للضبط الحديثة لهذ العلوم والتخصصات وكما هو مثبت فى « دليل الكتب المرجعية Guid to Reference Books (٢) قد يكون دليلا على كثرة وتنوع الانتاج من ناحية ، ووعى المتخصصين بقضية ضبطه الاستفادة به من ناحية أخرى .

وهناك جدل قديم حول طبيعة الانتاج الفكرى فى تخصص المكتبات والمعلومات وقيته العلمية ، فهناك اتهامات متعددة بأنه يغلب عليه السطحية والادعاء والتكرار (٣) ، وان هناك نسبة عالية منه (قدرت بحوالى الربع) عبارة عن أخبار اشخاص أو مؤتمرات وخطابات لى المحررين من صفحة واحدة أو اقل (٤) كما ان نحص الانتاج الفكرى فى الأعوام العشرين

الآخيرة ، وخاصة المقالات وأعمال المؤتمرات تدعو إلى للشك والارتياب في أن دوافع جزء آخر لا يستهان به من هذا الانتاج موجه لخدمة أغراض تجارية واستثمارية في صناعة المعلومات . ومن ناحية أخرى ينبغي ألا نغفل أن الانتاج الفكري في التخصص مثله مثل أى انتاج فكري في أى تخصص آخر ، فيه النمط الجيد مثلما فيه النمط الرديء بل أن تحليل هذا الانتاج يبين أنه شديد الشبه بالانتاج الفكري في كل العلوم الاجتماعية في تطوره المستمر وتجدد مفاهيمه وعدم ثبوتها وأسلوب استثماداته المرجعية (٥) .

ولو نظرنا إلى الانتاج الفكري الموجود في التخصص في الدول المتقدمة لوجدنا أنه يمثل ظاهرة في كل الدول ، ليس فقط في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا بل في أصغر الدول المتقدمة وأقلها حظا في التخصص مثل فنلندا وإيسلندا ورومانيا كما أن أدوات الضبط للانتاج الفكري تحتوى على قدر لا يستهان به من الانتاج من دول أوروبا الشرقية كلها واليابان .

ولعل أهم الملامح العامة لهذا الانتاج هو هذه الزيادة السريعة والمنظمة في تسجيلها للمهام الذى تستعرضه من الانتاج الفكري في التخصص تلك الزيادة التى تقربه من حجم الانتاج الفكري في العلوم البحت والتطبيقية والذى يبلغ نحو ٧٪ سنويا (٦) ، لكن الانتاج في تخصص المكتبات والمعلومات قفز من عدة مئات سنويا قبل الحرب العالمية الثانية ، إلى أكثر من ٦ آلاف مقالة في السنوات الأخيرة ، بل أن حويله علم المعلومات والتكنولوجيا *Annual Review of Information Science & Technology* قد قفزت

في تسجيلها للمهام الذى تستعرضه من الانتاج الفكري في التخصص من ٢٥١٧ في عام ١٩٦٦ (٧) ، إلى أكثر من خمسة آلاف في عام ١٩٨٣ وبالتالي فإن نسبة نمو هذا الانتاج أعلى من معدلاتها في العلوم الاجتماعية أو الانسانيات، بل قد تتفوق على العلوم البحت والتطبيقية في بعض أدوات الضبط .

٢ - الدول النامية :

بوجه عام ، لا توجد أى دولة نامية من دول العالم لا يصدر فيها حاليا أى انتاج فكري في التخصص ، ونظرة سريعة على أدوات الضبط الببليوجرافى العالمية في التخصص - سيأتى ذكرها بعد قليل - يمكن معها اكتشاف أصغر الدول النامية ، وأكثرها تخلفا بها انتاج فكري في تخصص المكتبات والمعلومات ، فهناك انتاج فكري في ملاوى وبتسوانا وكينيا وزيمبابوى في

أمريكا ، وفيجي وجوايانا وأرجواي وكوستاريكا في أمريكا الجنوبية
وبنجلاديش وفيتنام في آسيا .

وكما سبق أن نوه المؤلف في أكثر من مكان في هذه الدراسة فإن الاهتمام
بتخصص المكتبات والمعلومات يعد من أهم السمات الواضحة في الدول
النامية في العشرين عاما الماضية . وقد جاء هذا الاهتمام بعد حركات
الاستقلال عن الاستعمار ووضع خطط تنمية طموحة للنهوض بالمجتمعات
المتخلفة ، وإى خطة تنمية لا بد من أن تساندها مصادر معلومات قوية ،
ومن هنا كان اهتمام الدول النامية بالتخصص ومؤسسته حتميا ، ومن
الطبيعى أن هذا الاهتمام يولد نشاط في جنبات هذا التخصص مما يزيد
من الانتاج الفكرى الموجود فيه .

ولا يعنى هذا أن الانتاج الفكرى في الدول النامية لم يكن موجودا قبل
هذا الوقت ، بل الصحيح أن هناك انتاجا فكريا منذ بدايات القرن العشرين
في الهند وباكستان والصين والبرازيل والأرجنتين وإيران وتركيا ، وذلك
لأن التخصص يعنى بقضية حضارية في جوهرها وهى قضية ضبط أوعية
الانتاج التى تشكل الذاكرة الخارجية للإنسان وهذه الذاكرة تزيد وتتسع مع
وجود أى نشاط علمى أو ثقافى أو اجتماعى أو اقتصادى أو فنى في أى
مجتمع ، وبالتالي فإن ازدياد نشاط التخصص منذ بدايات القرن العشرين
في بعض الدول النامية التى لها تاريخ حضارى طويل قد أدى بالطبع لوجود
انتاج فكرى في تخصص المكتبات والمعلومات في هذه الدول .

ورغم التأكد من وجود هذا الانتاج إلا أن الوصول إليه يشكل تحديا
بالغا في إطار التخصص للأسباب الآتية(٨) :

١ - أن معظم الكتاب من الدول النامية يكتبون في دوريات الدول
المتقدمة ويشتركون في مؤتمراتها لضيق مصادر النشر أمامهم في دولهم
ولرغبتهم في الشهرة على المستوى الدولى ، ويشكل هذا صعوبة في تتبع
أعمالهم وضبطها ، لأنه لو تم حصر وضبط الانتاج الفكرى في كل دولة نامية
فإن كثيرا من الأعمال تنشر خارجها رغم أن مؤلفيها من الدول النامية ، ومن
الصعب للغاية تحديد جنسيات المؤلفين وقصم من هم من الدول النامية في أى
من أدوات الضبط الليبوجرافى الدولية .

٢ — ان أدوات الضبط الببليوجرافي الدولية لا تغطي الا بنسبة قليلة للغاية ما يصدر من انتاج فكري في الدول النامية لصعوبة الاتصال من جانب ، ولاعتقاد المتخصصين في الدول المتقدمة بعدم جدوى فائدة معظم ما يصدر من انتاج في الدول النامية .

٣ — صعوبات التعامل مع هذا الانتاج ببليوجرافيا خاصة فيما يختص بتحديد المقطع من الاسم الذى يمكن اعتباره المدخل ، لهذا مثلا لجأت مستخلصات علم المكتبات والمعلومات

Library and Information Science Abstracts

في السنوات الأخيرة الى وضع كل مقطع من أسماء مؤلفي الدول النامية بالذات في ترتيبه الهجائى في كشاف الاسماء السنوى للتغلب على هذه الصعوبة .

وعلاوة على الأسباب السابقة فهناك سبب لا يقل أهمية وهو عدم وجود ببليوجرافيات متخصصة على مستوى الدول النامية ، تعمل بمثابة أداة للضبط في التخصص في كل دولة ، او على مستوى مجموعة من الدول المتجاورة ، وكان من الممكن عن طريق هذه الببليوجرافيات — مثل الببليوجرافيات التى اعدتها الدكتور فتحى عبدالهادى لحصر الانتاج الفكرى العربى في تخصص المكتبات والمعلومات وسيأتى ذكرها بالتفصيل في الفصل القادم — الوصول الى الانتاج الفكرى لكل دولة نامية . الا ان المشكلة الأساسية في التعامل مع الانتاج الفكرى في التخصص في الدول النامية هي استحالة فصله عن انتاج الدول المتقدمة في أدوات الضبط العالمية وهي مشكلة اثرت بالتأكيد على مسار هذا الفصل من الكتاب اذ انها لم تمكن المؤلف من الحصول على مؤشرات دقيقة ومنفصلة لبعض سمات الانتاج الفكرى في الدول النامية عن الانتاج الفكرى كاملا .

ثانياً - السمات الحالية للانتاج الفكرى لتخصص المكتبات والمعلومات :

١ - اختيار العينة :

لا شك أن أفضل الطرق للتعرف على سمات الانتاج الفكرى لتخصص المكتبات والمعلومات فى سنواته الأخيرة هى اختيار عينة ممثلة من هذا الانتاج ، ثم دراستها وتحليلها للخروج بمؤشرات تقود الى الوصول الى هذه السمات ، وكما فعل المؤلف فى الفصل السابق من الرسالة عند تحديد مظاهر النشاط الاكاديمى فى التخصص .

وقد اختار المؤلف ان يدرس كل الانتاج الفكرى للتخصص فى الدول المتقدمة والدول النامية الذى سجلته أدوات الضبط الببليوجرافى لعام ١٩٨٢ ، وكان اختيار هذا العام بسبب وجود المؤلف فى منحة الى كلية ويلز للمكتبات فى بداية عام ١٩٨٣ ، وهى الكلية التى تتمتع بمكتبة ضخمة للغاية تتوفر فيها كل أدوات الضبط الببليوجرافى ، وبالتالي فقد كانت سنة ١٩٨٢ هى أحدث السنوات المتوافرة له لاجراء هذه الدراسة .

وقد تبين للمؤلف ان أبرز أدوات الضبط المتاحة للتخصص سواء من قراءاته أو من فحصه لها بالفعل هى :

Library Literature

١ - أدب المكتبة

٢ - مستخلصات علم المكتبات والمعلومات

Library and Information Science Abstracts

Informatics Abstracts

٣ - مستخلصات المعلوماتيات

٤ - مستخلصات علم المعلومات Information Science Abstracts

الا ان لنحصر الدقيق للأدوات السابقة ، قد بين للمؤلف أن الببليوجرافيتان الثالثة والرابعة بهما بعض السلبيات التى دفعته الى استبعادهما فى اختيار عينة الانتاج الفكرى فى التخصص من خلالهما ، وهذه السلبيات هى :

١ - مجال التغطية : تركيز البليوجرافيتان على العمليات المحسبة في المكتبات ومراكز المعلومات وعلى العلاقات الموضوعية للتخصص أكثر مما تركز على جوهره الأساسى الذى حدده المؤلف فى الفصل الاول .

٢ - حجم وشمول التغطية : كل منهما تغطى حوالى ٤ آلاف وعاء سفويا بينما تغطى « أدب المكتبة » ومستخلصات علم المكتبات والمعلومات أكثر من ٦ آلاف وعاء لكل منهما فى المتوسط فى السنة .

٣ - التغطية للدول النامية : « تركيز مستخلصات المعلومات » على الانتاج الفكرى السوفيتى ثم انتاج أوروبا الشرقية واليابان ، ثم ياقى دول العالم ، وتركز مستخلصات علم المعلومات على الانتاج الفكرى فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، وتمثيل الدول النامية نادر على العكس من « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » التى تعد حسب الدراسات السابقة (٩) أكثر أدوات الضبط فى التخصص تغطية للانتاج الفكرى فى الدول النامية تليها « أدب المكتبة » .

ورغم تحديد المؤلف لعام ١٩٨٢ فى دراسة كل الانتاج الفكرى الذى غطته البليوجرافيتان المختارتان ، الا انه سيعود الى سنوات سابقة فى عامى ١٩٦٢ ، ١٩٧٢ لتتبع مسارات الانتاج فى تلك الفترة . وسيكون هناك تركيز فى هذا الفصل على الدوريات باعتبارها أهم وعاء للانتاج الفكرى فى التخصص ، وجاءت هذه الأهمية بناء على الدراسات السابقة المشار إليها (١ ، ٤ ، ٨) ومن تتبّع المؤلف لهذا الانتاج فحصا وتقييما من خلال زيارتين لأكبر مجموعتين تضمان هذا الانتاج وهما مكتبة كلية المكتبات والمعلومات بجامعة ميريلاند بالولايات المتحدة ومكتبة كلية ويلز للمكتبات ، مع التعرض لباقى أنواع الأوعية لتحديد بعض السمات اذا سمح ترتيب أدوات الضبط بذلك ، هذا الترتيب أيضا لن يسمح للمؤلف بفصل الانتاج الفكرى لمؤلفى الدول النامية عن انتاج مؤلفى الدول المتقدمة .

ولابد ما دمنا فى سياق الحديث عن أدوات الضبط فى المجال أن نذكر أن انضمية « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » و « أدب المكتبة » هى انضمية نسبية لأن هناك عددا من السلبيات التى لا تصل بهما الى حد الكمال ، فكل منهما تهتم بتغطية الانتاج الفكرى فى الولايات المتحدة وإنجلترا على حساب باقى الدول ، وهناك بعض الاحصائيات التى أكدت أنها

لا تغطيان إلا ما يصدر بالفعل ، وتهتمان أساسا بالدوريات ومحتوياتها ، وهناك بعض الأوعية مثل المصنفات الفيلمية والسمعيات تكاد تكون غير مغطاة ، يضاف الى ذلك ان « ادب المكتبة » بالذات غير انتقائية للهام من الانتاج ، وتتأخر في التغطية للحديث منه ، وهناك تحيز شديد للانتاج باللغة الانجليزية على حساب الانتاج بباقي اللغات (١٠) ، ومع ذلك فإن الببليوجرافيتين افضل أدوات الضبط المتاحة والصالحة للخروج بمؤشرات وسمايات الانتاج الفكرى فى التخصص فى سنواته الأخيرة .

٢ - فئات اوعية نشر الانتاج :

للتعرف على فئات اوعية نشر الانتاج اخذ المؤلف عينة عشوائية منتظمة من « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » - بلغت ٥% ووصلت الى ٣٠٠ بطاقة من مجموع ٦٠٠٤ بطاقة هى مجموع ما نشر عام ١٩٨٢ - وكان ذلك سهلا للترتيب المصنف وترقيم المداخل . اما بالنسبة « لادب المكتبة » فإن اخذ أى عينة منها ينبغي أن يكون فى منتهى الحذر بسبب الترقيب التاموسى مما يجعل من امر معرفة العدد الحقيقى للمداخل امرا مستحيلا خاصة مع عدم وجود كشف اسماء . لهذا اخذ المؤلف عينة من ١٠٠ صفحة عشوائيا ووصل الى ان العدد التقريبى للمداخل فى الصفحة الواحدة هو ٤٢ مدخلا للتعرف على شكل الاوعية ، وقد جاءت النتائج كما يلى :

شكل الوعاء	المستخلصات		ادب المكتبة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المقالات	٢٢٩	٣٧٦٣%	٣٣٠	٧٨٦%
الكتب	٤٥	١٥٠%	٠٤٣	١٠٢%
اعمال المؤتمرات	٦	٢٠%	١٤	٣٣%
التقارير	١٣	٤٣%	٢٠	٤٨%
الرسائل الجامعية	٥	١٧%	٥	١٢%
اوعية اخرى (نشرات)				
استعراضات كتب مصنفات (الخ)	٢	٧%	٨	١٩%

يتضح أن محتويات الدوريات هي أكثر أوعية النشر ومن هنا جاءت أهمية التركيز عليها للتعرف على سمات الانتاج الفكرى ، كما يكشف لنا الجدول السابق عدم شمول التغطية الذى تحدثنا عنه ، فعدد الرسائل الجامعية للدكتوراه الموجودة فى البيليوجرافيتين لا يزيد عن ٤٠ رسالة فى عام ١٩٨٢ من الولايات المتحدة ، والمؤسسات الاكاديمية فى الولايات المتحدة تمنح سنويا ما بين ٥٠ لى ٦٠ رسالة (١١) مع سهولة تتبع هذه الرسائل نسبيا عن باقى الأوعية .

٣ - عدد الدوريات التى تصدر فى تخصص المكتبات والمعلومات :

اختار المؤلف لمعرفة عدد الدوريات التى تصدر فى المجال ثلاثة قوائم هى :

(١) قائمة الدوريات فى « دليل أورلخ الدولى للدوريات ١٩٨٢
Ulrich's International Periodicals Directory 1932. — N.Y. :
Bowker, 1982.

وقد سجلت ٥١ عنوانا لسلاسل جارية ، الا ان الدليل يأخذ بمفهوم واسع غير مفهوم مستخلصات علم المكتبات والمعلومات « و « ادب المكتبة » لأنه يضم أدلة مكتبات وقوائم الاضافات والتقارير السنوية وكل المطبوعات التى تصدر بشكل مسلسل ، ولذلك جاءت أعداد الدوريات أكبر بكثير من القائمتين الثانية والثالثة كما ان اختلاف مجال التغطية والقائمتين التاليتين يجعل من الصعب مقارنتهما معا .

(٢) قائمة الدوريات المرفقة بمستخلصات علم المكتبات والمعلومات لعام ١٩٨٢ وبها ٤٤١ دورية .

(٣) قائمة الدوريات المرفقة فى « ادب المكتبة » وبها ٢٠٥ دورية لنفس العسام .

وبمقارنة القائمتين الثانية والثالثة وجد الطالب ان هناك ١٣٢ دورية موجودة فيهما معا ، و ٧٣ دورية موجودة فى « ادب المكتبة » وغير موجودة فى « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » و ٣٠٩ دورية موجودة فى

« مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » وغير موجودة في « ادب المكتبة » وعلى ذلك يكون عدد الدوريات الاجمالي الذي يتم تغطيته في أهم وائسجل أدوات الضبط في التخصص هو ٥١٤ دورية .

وهذا العدد يقدم دليلا آخر على عدم شمول ودقة الضبط الببليوجرافي للانتاج الفكري للتخصص ، ذلك ان مكتبة كلية ويلز للمكتبات كان بها أكثر من ٩٦٠ دورية جارية في نهاية عام ١٩٨١ (١٢) ، كما ان جمعية المكتبات في بريطانيا تتسلم كهدايا في نفس الفترة نحو ٨٠٠ دورية جارية سنويا (١٣) ، وبناء على الأرقام السابقة ، فإن هناك ما بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ دورية جارية في التخصص حاليا ، يتم تغطية نحو نصفهم فقط في أدوات الضبط الببليوجرافي .

٤ - لغات الانتاج في دوريات التخصص :

الجدول التالي يوضح اللغات التي ينشر بها دوريات التخصص واعتمادا على القائمتين السابق تحديدهما :

المتوسط	ادب المكتبة		المستخلصات		اللغة
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
٧٧٣٪	٨٠٫٥٪	١٦٥	٧٤٫١٪	٣٢٧	الانجليزية
٤٫١٪	٢٫٩٪	٦	٥٫٤٪	٢٤	الروسية واللغات السلافية
٥٫٨٪	٦٫٣٪	١٣	٥٫٢٪	٢٣	الالمانية
٣٫٢٪	٢٫٩٪	٦	٣٫٤٪	١٥	الفرنسية
١٫٤٪	٢٫٨٪	١٢	الاسبانية
١٫٢٪	١٪	٢	١٫٤٪	٦	الاطالية
٧٪	٦٫٣٪	١٣	٧٫٧٪	٣٤	لغات أخرى

ومن الإحصائيات السابقة نستطيع أن نستنتج ما يلي :

١ — اللغة الإنجليزية هي اللغة السائدة — هي بلا منازع لغة للتخصص الأولى من حيث الانتاج الفكرى — وتصدر بها دوريات في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلاندا وفلسطين المحتلة ، والفلبين وبتسوانا وسنغافورة وغانا وجنوب افريقيا وزيمبابوى وسويسرا وايسلاندا وكينيا وجامايكا ونيجيريا ومالطا وبربادوس وتايوان وترينداد وماليزيا وزامبيا وأوغندا وملابوى ومريشوس وروديسيا والجزر العذراء والهند وهونج كونج وباكستان وأندونيسيا واليابان ، علاوة على معظم الدوريات الدولية .

٢ — اللغة الألمانية في المرتبة الثانية وهي اللغة التى يكتب بها في دوريات المانيا الشرقية والغربية والنمسا وبعض دوريات سويسرا أيضا .

٣ — اللغة الروسية واللغات السلافية هي اللغة الثالثة من حيث الانتاج وتظهر بها دوريات في الاتحاد السوفيتى وكل دول أوروبا الشرقية عدا المانيا الشرقية .

٤ — تاتى بعد ذلك اللغة الفرنسية وتظهر بها دوريات في فرنسا وكندا وبلجيكا والسنغال .

٥ — اللغة الأسبانية تظهر بها دوريات في اسبانيا والأرجنتين وكوستاريكا ونيكاراجوا وفنزويلا وبيرو وكولومبيا .

٦ — هناك عدد آخر من اللغات تاتى في مقدمتها الإيطالية والبرتغالية والبرازيلية والهندية ، ثم بعدها العبرية والفنلندية واليابانية والكورية والفارسية والصينية والفيتنامية والعربية (دورية واحدة من الأردن) والهولندية والسويدية .

بهذا فهناك ٥ لغات أساسية تظهر بها دوريات التخصص هي الإنجليزية والألمانية والفرنسية والروسية (ومعها اللغات السلافية) والأسبانية ، ثم هناك أكثر من ٢٠ لغة أخرى تظهر بها دوريات ، إلا أن متوسط النسب في الجدول السابق قد تغير عن متوسط النسب في العشرين عاما الماضية بعد أن قام المؤلف بتحليل لغات الدوريات التى وردت في

البيولوجرافيتين في عامي ١٩٦٢ ، ١٩٧٢ فقد هبط متوسط الدوريات تلتى باللغة الانجليزية من ٨١.٦٪ عام ١٩٦٢ الى ٧٩.٩٪ عام ١٩٧٢ ، وارتفعت نسبة الدوريات التى باللغة الفرنسية من ٤.٣٪ عام ١٩٦٢ الى ٤.٨٪ عام ١٩٧٢ ، وايضا نسبة الدوريات التى باللغة الفرنسية زادت من ٢.٣٪ عام ١٩٦٢ الى ٢.٩٪ عام ١٩٧٢ بينما حافظت اللغات الأخرى على نفس المعدلات تقريبا .

٧ - أراد المؤلف ان يتأكد من تقارب الأرقام التى حصل عليها مع الواقع اللغوى الفعلى للانتاج الفكرى للتخصص فاستخدم العينة التى سبق ان حصل منها على تحليلات اشكال وفئات الأوعية من « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » وهى ٥٪ من مجموع المداخل التى وردت فى اصداره عام ١٩٨٢ وبمجموع ٣٠٠ بطاقة ، فجاءت نتيجة التحليل كما يلى :

اللغة	عدد المداخل	النسبة المئوية	اللغة	عدد المداخل	النسبة
الانجليزية	١٨٥	٦١.٦٪	السويدية	٢	١٪
الفرنسية	٢٨	٩.٣٪	البulgارية	٣	١٪
الالمانية	٢٥	٨.٣٪	الاسبانية	٢	٧٪
الهولندية	٢١	٧٪	الايطالية	٢	٧٪
لروسية	١٤	٤.٧٪			
الفنلندية	٩	٣٪			
للتشيكية	٨	٢.٧٪			

وواضح ارتفاع نسبة مشاركة الفرنسية والهولندية والالمانية ، ودخول لغات اخرى حيز المشاركة مثل الفنلندية والسويدية ، وذلك على حساب

اللغة الانجليزية ، الا ان نسبة مشاركة اللغة الانجليزية لا تزال في موقع الصدارة وبمسافة كبيرة عن أى لغة أخرى .

هـ — جغرافية الانتاج ومشاركة الدول النامية :

الجدول الآتى يبين جغرافية انتاج الدوريات في التخصص ، اعتمادا على قائمتى الدوريات في « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » و « أدبيات المكتبة » لعام ١٩٨٢ .

مستقل	الدولة	المستخلصات		ادب المكتبة
		العدد	النسبة	
١	الولايات المتحدة	١٢٠	٪٢٩٥	١٢٣
٢	انجلترا	٧٧	٪١٧٤	٢٠
٣	استراليا ، نيوزيلاندا	٢٤	٪٥٤	٥
٤	كندا	٢٢	٪٥	٧
٥	النرويج الدولية	٢٢	٪٥	٤
٦	المانيا الغربية	١٧	٪٣٨	٩
٧	الهند	١٣	٪٢٩	٢
٨	فرنسا	٨	٪١٨	٤
٩	جنوب افريقيا	٧	٪١٦	١
١٠	نيجيريا	٧	٪١٦	٠٠٠
١١	البرازيل	٦	٪١٤	٢
١٢	الاتحاد السوفيتي	٥	٪١	٥
١٣	هولندا	٥	٪١	١
١٤	الدانمرك	٥	٪١	٤
١٥	المجر	٥	٪١	٠٠٠
١٦	ايطاليا	٤	٪٩	٢
١٧	المانيا الشرقية	٤	٪٩	٢
١٨	السويد	٤	٪٩	٣
١٩	بولندا	٤	٪٩	١
٢٠	تشيكوسلوفاكيا	٤	٪٩	٠٠٠
٢١	يوغسلافيا	٤	٪٩	٠٠٠
٢٢	الأرجنتين	٣	٪٧	٠٠٠
٢٣	اليابان	٣	٪٧	١
٢٤	كولمبيا	٣	٪٧	٠٠٠
٢٥	بلغاريا	٣	٪٧	١
٢٦	جوايانا	٣	٪٧	٠٠٠
٢٧	النرويج	٣	٪٧	٠٠٠
٢٨	فلسطين المحتلة	٢	٪٥	٠٠٠
٢٩	اسبانيا	٢	٪٥	١

أطب المكتبة		المستخلصات		الدولة	مسلسل
العدد	النسبة	العدد	النسبة		
١	٥٠ %	٢	٥٠ %	بلجيكا	٣٠
١	٥٠ %	٢	٥٠ %	سويسرا	٣١
١	٥٠ %	٢	٥٠ %	سنغافورة	٣٢
١	٥٠ %	٢	٥٠ %	فنلندا	٣٣
١	٥٠ %	٢	٥٠ %	النمسا	٣٤
...	...	٢	٥٠ %	ماليزيا	٣٥
١	٥٠ %	٢	٥٠ %	البرتغال	٣٦
...	...	٢	٥٠ %	زامبيا	٣٧
...	...	٢	٥٠ %	ملاوي	٣٨
...	...	٢	٥٠ %	الفلبين	٣٩
...	...	٢	٥٠ %	تايلوان	٤٠
...	...	٢	٥٠ %	رومانيا	٤١
...	...	١	٥٠ %	كينيا	٤٢
...	...	١	٥٠ %	بوتسوانا	٤٣
...	...	١	٥٠ %	فيجي	٤٤
...	...	١	٥٠ %	اوغندا	٤٥
...	...	١	٥٠ %	ايران	٤٦
...	...	١	٥٠ %	اندونيسيا	٤٧
...	...	١	٥٠ %	كوستاريكا	٤٨
...	...	١	٥٠ %	سيراليون	٤٩
...	...	١	٥٠ %	فنزويلا	٥٠
...	...	١	٥٠ %	هونغ كونج	٥١
١	٥٠ %	١	٥٠ %	باكستان	٥٢
...	...	١	٥٠ %	الأردن	٥٣
...	...	١	٥٠ %	ليسوتو	٥٤
...	...	١	٥٠ %	الصين الشعبية	٥٥
...	...	١	٥٠ %	كوبا	٥٦
...	...	١	٥٠ %	زيمبابوي	٥٧
...	...	١	٥٠ %	سيرلانكا	٥٨
...	...	١	٥٠ %	أورجواي	٥٩

ويتحليل الأرقام التي وردت في الجدول السابق نخرج بما يلي :

١ - لا تزال الولايات المتحدة هي أكبر منتج للدوريات في التخصص ، وبغارق كبير. الضعف تقريبا - عن الدولة التي تليها وهي إنجلترا ، يليها استراليا ونيوزيلاندا وكندا والمانيا الغربية ثم الهند وفرنسا وجنوب افريقيا بدرجات متفاوتة .

٢ - هناك فروق كبيرة بين إنتاج الدول المتقدمة من الدوريات وبين إنتاج الدول النامية ، وكما يوضحه الجدول الآتي :

مستخلصات علم المكتبات والمعلومات				
الدول المتقدمة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٣٤٧	٧٨٫٧٪	١٩٤	٩٤٫٧٪	الدول المتقدمة
٧٢	١٦٫٣٪	٧	٣٫٤٪	الدول النامية
٢٢	٥٪	٤	١٫٩٪	دوريات دولية

ويؤكد الجدول السابق استمرار عدم مشاركة الدول النامية بالقدر الكافي أو المطلوب ، واغفال « ادب المكتبة » للجزء الأكبر من دوريات الدول النامية بدليل تغطيتها لـ ٧ دوريات فقط من ٧٢ دورية تغطيها الببليوجرافية الأخرى وحتى « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » غطت ٧٢ دورية من حوالي ٩٠ دورية موجودة بالفعل في الدول النامية (١٤) ، ودليل آخر على عدم تغطية الببليوجرافيتين معا ، لم تغطيا سوى دورية واحدة من كل الدول العربية ، مع أن الذي كان يصدر من دوريات متخصصة في المكتبات والمعلومات في العالم العربي عام ١٩٨٢ ، كان نحو ١٥ دورية (١٥) .

٣ - إذا استعرضنا مشاركة الدول النامية في الانتاج الفكري بالنسبة لاصدار الدوريات سوف نجد أن أهم الدول المنتجة هي :

مستخلصات علم المكتبات والمعلومات ادب المكتبة				الدولة
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
٢٪	٢	٢٩٪	١٣	الهند
٥٠٪	١	١٦٪	٧	جنوب أفريقيا
—	—	١٦٪	٧	نيجيريا
١٠٪	٢	١٤٪	٦	البرازيل
—	—	٧٪	٣	الأرجنتين
—	—	٧٪	٣	كولمبيا
٥٠٪	١	١٥٪	٢	سنگافورة
—	—	٥٠٪	٢	ماليزيا

والارقام السابقة تؤكد أن الأدب والانتاج الفكرى هو مرآة لمقدار تقدم التخصص في كل دولة نامية فلا شك أن الهند وجنوب أفريقيا ونيجيريا والبرازيل والأرجنتين أكثر الدول النامية تقدماً ، كما يلاحظ للزيادة العددية للدول النامية المنتجة (٣١ دولة) عن الدول المتقدمة المنتجة (٢٨ دولة) ومع هذا فإن مشاركة الدول النامية لا تزيد عن ١/٧ عدد الدوريات التى تفتجها الدول المتقدمة ، فعلى الرغم من كثرة عدد الدول النامية إلا أن ما يصدر فى كل دولة لا يتعدى دورية واحدة فى معظم الأحيان بينما يزيد عدد الدوريات فى الدول المتقدمة لتصل الى العشرات فى أحيان غير قليلة .

٤ - بتوزيع عدد الدوريات الموجودة فى الببليوجرافيتين على القارات والمناطق الجغرافية ، يتضح الآتى :

المناطق الجغرافية	مستخلصات علم المكتبات والمعلومات		أدب المكتبة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أمريكا الشمالية	١٥٢	٪٣٤.٥	١٣٠	٪٦٣.٤
أوروبا الغربية	١٣٥	٪٣٠.٦	٥٠	٪٢٤.٤
آسيا	٣٣	٪٧.٥	٥	٪٢.٤
أوروبا الشرقية	٣١	٪٧	٨	٪٣.٩
أستراليا ونيوزيلندا	٢٤	٪٥.٤	٥	٪٢.٤
أفريقيا	٢٤	٪٥.٤	١	٪٠.٥
دوريات دولية	٢٢	٪٥	٤	٪٢
أمريكا الجنوبية	٢٠	٪٤.٦	٢	٪١

وواضح التباين الكبير في التوزيع الجغرافي على مستوى المناطق الجغرافية وسيطرة أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية على ثلثي الانتاج وتركيز « أدب المكتبة » على دوريات الولايات المتحدة وكندا وإنجلترا بصفة أساسية تصل إلى ٪٨٥ ، وضآلة مشاركة الدول الإفريقية بالذات رغم كثرتها العددية مقارنة بدول أمريكا الجنوبية والدول الآسيوية .

٥ — رغم أن عدد الدوريات التي تصدر في الدول النامية قليل إلى حد لا يدعو إلى الرضا ، ولكنه يدعو إلى التناؤل لو وضعنا في الاعتبار زيادة عدد الدوريات المغطاة في الببليوجرافيتين في الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٨٢ وكما يوضحه الجدول الآتي :

القارة	مستخلصات علم المكتبات والمعلومات		أدب المكتبة	
	١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٧٢	١٩٨٢
الدول النامية في آسيا	٪٥	٪٧.٥	٪١٨.٠	٪٢.٤
الدول النامية في أفريقيا	٪٣	٪٥.٤	٪٢.٤	٪٠.٥
الدول النامية في أمريكا الجنوبية	٪٥	٪٤.٦	٠.٠٠٠	٪١
المجموع	٪٨.٥	٪١٧.٥	٪٤.٢	٪٣.٩

تضاعفت نسبة التغطية في الببليوجرافية الأولى ، وانخفضت بنسبة طفيفة في الثانية ليس بسبب هبوط عدد الدوريات في الدول النامية ، ولكن لعدم تغطيتها الكاملة لما يصدر وكما سبق الذكر .

٦ — وفيات الدوريات وتغيير العناوين :

بمقارنة قوائم الدوريات في الببليوجرافيتين لأعوام ١٩٧٢ ، ١٩٨٢ لدراسة ظاهرة وفيات الدوريات في التخصص ، أم أخرجها من الضبط الذي تقوم به الأداة ، وجد المؤلف ما يلي :

الحالة	مستخلصات علم المكتبات والمعلومات	ادب المكتبة
دوريات لم تسجل عام ١٩٨٢	٢٨	١٤
تغيير عناوين	١١	٢
دوريات جديدة	٨٦	٤١

والدوريات التي لم تسجل في عام ١٩٨٢ هي :

- 1 — Dokumentasyon Kenkya. اليابان
- 2 — Igaku Toshakam اليابان
- 3 — National Diet Library Monthly Bulletin اليابان
- 4 — Library and Information Science اليابان
- 5 — Toshakan Zasshi اليابان
- 6 — Biblos اليابان
- 7 — Science and Technology Information Science اليابان
- 8 — ASLP للفلبين
- 9 — Eastern Librarians بنجالايش

10 — Documentation Biblioleogica	الأرجنتين
11 — Ghana Library Journal	غانا
12 — National Central Library	تايبوان
13 — Pakistan Library Review	باكستان
14 — Perpustakaan	ماليزيا
15 — Revista Bibliotecilar	رومانيا
16 — Rhodesian Librarian	روديسيا (زيمبابوي)
17 — South Africa Libraries	جنوب افريقيا
18 — West African Journal of Education	نيجيريا
19 — Jamaican Library Association Bulletin	جامايكا
20 — Singapore libraries	سنغافورة
21 — Shelfmark	روديسيا (زيمبابوي)
22 — Chemistry in Britain	انجلترا
23 — Book Collector	انجلترا
24 — Book Trolley	انجلترا
25 — Bookbird	دولية
26 — Bookmark	الولايات المتحدة — ايداهو
27 — Bookmark	الولايات المتحدة — نيويورك
28 — Zeitschrift fur chemie	المانيا الشرقية

وقد فحص المؤلف « دليل أورليخ الدولي للدوريات » فوجد أن 11 دورية فقط هي التي توقفت عن الصدور ، وهي الدوريات التي تحمل أرقام ٢ ، ٤ ، ٦ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٨ في القائمة السابقة ، مما يدل على أن حركة الوفيات في دوريات التخصص ضعيفة للغاية (٢٪) في العشر سنوات من ١٩٧٢ إلى ١٩٨٢ إذا اعتبرنا أن عدد الدوريات التي

تصدر في التخصص لا يقل عن ٥١٤ دورية) . ومن الواضح أن الدوريات التي تتوقف أغلبها من الدول النامية ، والمؤشر الهام الذي يمكن الخروج به هو أن عدم تغطية دوريه في أحد بيبليوجرافيسات الضبط للتخصص لا يعني توقفها بقدرها تعنى خروجها من نطاق أو اهتمام تغطية أداة الضبط التي تمصر في التغطية على ما تعتقد أنه للدوريات لهامه ، أو التي تصلها بانتظام من الدول النامية ، أما للدوريات التي نغير عنوانها في حلال نفس المسره فهي :

1 — California School Libraries

وأصبح اسمها

Californian Media and Library Educators Association Journal

2 — Library World

وأصبح اسمها

New Library World

3 — Journal of Library Automation

وأصبح اسمها

Information Technology and Libraries

4 — Art Library Society of North America

وأصبح اسمها

Art Documentation

5 — Interlending Review

وأصبح اسمها

Interlending & Documentation Supply

6 — International Journal of law libraries.

وأصبح اسمها

International Journal of Legal Information

7 — Microcodoc and Micropublishing of Current Periodicals

وأصبح اسمها

International Journal of Micrographics and Video Technology

8 — Library Computer Equipment Review

وأصبح اسمها

Computer Equipment Review

وأصبح اسمها

9 — Bulletin de la Bibliotheque Nationale

وأصبح اسمها

Revue de la Bibliotheque Nationale.

10 — Library College Journal

وأصبح اسمها

Learning Today

11 — Nothern Ireland Libraries

An Leabharlann

يتضح من هذا أن ظاهرة تغيير العناوين قليلة للغاية مثلها مثل ظاهرة توقفها عن الصدور ، وأن معظم التغيير يتم إما بإضافة مصطلحات حديثة نتجت عن مفاهيم حديثة في التخصص ، أو لتغيير أسماء الهيئات المصدرة .

٧ — هيئات نشر الدوريات :

الجدول الآتي يبين هيئات نشر الدوريات في قائمتي للدوريات بالبيبلوجرافيين المذكورين لعام ١٩٨٢ :

اسم المكتبة		مستخلصات علم المكتبات والاطومات		هيئة النشر
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%٤٢٫٩	٨٨	%٣٢٫٤	١٤٣	الجمعيات المهنية
%١٨	٣٧	%٢٠٫٢	٨٩	المؤسسات الاختزانية
%٢٢٫٤	٤٦	%١٨٫٨	٨٣	النشر التجاري
% ٢٫٩	٦	%١٠٫٩	٤٨	مؤسسات حكومية
% ٥٫٩	١٢	%١٠٫٢	٤٥	مؤسسات أكاديمية
% ٢	٤	% ٥	٢٢	مؤسسات دولية
% ٥٫٩	١٢	% ٢٫٥	١١	أخرى (متاحف - أجهزة احصاء ... الخ)

ومن هذا الجدول نخرج بالمؤشرات الآتية :

١ — أكدت هذه الاحصائيات ما ذهب المؤلف اليه في الفصل الثانى من الكتاب من أن الجمعيات المهنية هى اكبر مصدر للنشر في التخصص ، خاصة في الدول النامية حيث يحجم قطاع النشر التجارى عن المساهمة في نشر انتاج التخصص لضعف التوزيع المنتظر ، ولا تزال الجمعية الأمريكية للمكتبات تتمتع بمرکز الصدارة المطلقة كأكبر ناشر في التخصص .

٢ — انخفضت نسبة ما تنشره الجمعيات المهنية من الدوريات من ٥٦٧٪ عام ١٩٧٢ الى ٤٢٩٪ في قائمة دوريات « ادب المكتبة » كما انخفضت النسبة في البيبلوجرافية الأخرى من ٣٨١٪ الى ٣٢٤٪ ويرجع ذلك بصفة أساسية الى ارتفاع مساهمة قطاع النشر التجارى من ٩٨٪ عام ١٩٦٢ الى ١٢٢٪ عام ١٩٧٢ الى ٢٠٦٪ عام ١٩٨٢ كمتوسط في القائمتين البيبلوجرافيتين وارتفاع هذه النسبة يرجع الى زيادة الطلب على دوريات التخصص وبالتالي زيادة المبيعات مما يشجع هذا القطاع على زيادة اسهامه .

٣ — هناك جهات متعددة دخلت مجال نشر الدوريات في السنوات الأخيرة ولم يكن لها أى دور في هذا الصدد من قبل ، أهمها بلا منازع قطاع المؤسسات التجارية وصناعة المعلومات وأن كان جزء غير يسير من مقالات هذه الدوريات يوجهه الى الدعاية المباشرة أو غير المباشرة لمنتجات هذه المؤسسات .

٤ — احتفظت المؤسسات الدولية بوجودها في مجال النشر وبنفس النسبة تقريبا في العقود الثلاثة الماضية لثبات عدد المؤسسات الدولية التي تصدر دوريات في التخصص .

٥ — من الملاحظ وجود عدد كبير من الهيئات والمؤسسات التي لا تنتمى للتخصص ومع هذا دخلت كمصدر لدوريات فيه ، ومنها على سبيل المثال جمعية تقدم العلوم في كندا والمعهد الهندي للبتروكيميا ، ومعهد أبحاث الصحة العامة في المجر ، وجمعية الخرائط في استراليا والمعهد الفيدرالى الأمريكى للجيبولوجيا ، ومعهد تكساس للأبحاث الطبية ، وهيئة الاذاعة البريطانية ،

ومركز رعاية الاطفال الموقوفين في استراليا ، ومعهد ابحاث الزراعة في البرازيل ، وهيئة الفضاء الأوربية ولا شك أن لهذا دلالاته على تشعب التخصص وتعدد علاقاته بالتخصصات الأخرى .

٦ - هناك مشاركة عربية متزايدة في الانتاج الفكري المسجل في أدوات الضبط عام ١٩٨٢ ، فهناك مداخل للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وجامعة بغداد وجمعية المكتبات الأردنية ومكتبة جامعة الأردن ومكتبة جامعة الملك فيصل ، مع أن هذه الهيئات لم تكن ممثلة لا في عام ١٩٦٢ أو ١٩٧٢ .

٨ - التوزيع الموضوعى للانتاج الفكرى على اطار التخصص ومعامل ارتباطه بالنشاط الأكانيمى :

ان التعرف على التوزيع الموضوعى للانتاج الفكرى على جزئيات تخصص المكتبات والمعلومات ، ونقاط تركيز هذا الانتاج على موضوعاته المختلفة يعد من أهم المؤشرات التى يمكن الحصول عليها من الدراسات الببليومترية كما انه يفيد فى معرفة لب التخصص وعلاقاته وحدوده .
ونظراً لطبيعة اعداد « أدب المكتبة » فقد كان من الصعب الوصول الى التوزيع الموضوعى لمفردات واوعية الانتاج به لأنه مرتب ترتيباً قاموسياً بالمؤلف والموضوعات معاً ، ولعم وجود كشاف عنوان أو كشاف مؤلفين كان من الممكن عن طريقهما تتبع الوثيقة الواحدة ثم تشعبها الموضوعى ، ولهذا فقد اختار المؤلف « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » لقياس التشتت الموضوعى خاصة وانه يتبع ترتيباً مصنفاً حسب خطة خاصة تتميز بقدرتها على الربط بين الموضوعات وابرار العلاقات بينها ، علاوة على أن جميع المداخل مرقمة بأرقام مسلسلية مما يجعل من السهل جداً الوصول الى الرقم الدقيق لما يكتب من انتاج فكرى عن كل موضوع . والجدول التالى يمثل توزيع الانتاج الفكرى على موضوعات التخصص فى عام ١٩٨٢ ، وكما ورد فى خطة التصنيف الخاصة فى « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » :

الموضوع	المدخل	النسبة المئوية	الموضوع	المدخل	النسبة المئوية
الخدمات	١١١٣	١٨.٥%	المكتبات المدرسية		
التكثيف	٥٧٩	٩.٦%	والتخصص	٢٥٨	٤.٣%
الأوعية	٥٧٣	٩.٥%	المكتبات العامة	٢١٢	٣.٥%
أخرى (اتصال - علم			المكتبات العامة		
نفس - لغويات -			والقوية	٢١٢	٣.٤%
تعليم)	٥١٠	٨.٥%	الاسس النظرية	٢٠٧	٣.٤%
التزويد والاعداد	٤٩٤	٨.٢%	تحسيب المكتبات	١٩١	٣.٢%
المهنة ، التعليم			الموظفون	١٣٨	٢.٣%
والجمعيات ،					
والتراجم	٤٠٨	٦.٨%	التحليل الموضوعى	١٣٠	٢.٢%
التنظيم والإدارة	٣٦٣	٦.١%	المكتبات الأكاديمية	٩٩	١.٧%
الفهرسة	٢٩٠	٤.٩%	البيانى	٩٤	١.٦%
التصنيف	٢٥٩	٤.٣%	المستفيدون	٨٦	١.٤%

ومن الجدول السابق يمكننا أن نخرج بالوثرات الآتية :

١ - أهم الوثرات أن الانتاج الفكري في التخصص موجه أساسا الى اخصائى المكتبات والمعلومات لى يساعده على أداء وظيفية محددة ، بديل ان اكثر من نصف هذا الانتاج يمكن ان يحتل داخل دائرة الموضوعات الوظيفية اذا استخدمنا نفس مستويات توزيع العررات الدراسية على اطار التخصص والتي استخدمت في الفصل السابق ، بل اننا لو امددنا توزيع الانتاج الفكرى حسب خطة تقسيم العررات لتبين لنا هذا المؤثر بطريقة اكثر وضوحاً من الجدول الآتى :

توة تعديل هذه العررات	عدد مناطق الانتاج	النسبة المئوية من العررات	عدد مناطق الانتاج	عناوين الموضوعات	موضوعات اطارية
%٢٩٣	٦١٥	%١٠٢	٥٧٣	المهنة ، التعليم ، الجمعيات ، التراجم ، الاسس النظرية ، الابعاد الواسعة	موضوعات اوعية
%١٩٣	٥٧٣	%٩٥		الخدمات ، التكيف ، التزويد ، التصنيف ، التبريس ، الادارة ، المباني ، التخابيل الواسوعى	موضوعات وظيفية
%١٤٢	٢٤١٠	%٥٧٦		المكبات الرئيسية ، المتخصصه ، العامة ، اللغوية ، الاكاديمية	موضوعات مؤسسات
%١١١	٥٢٩	%٩٥		المستقبون	موضوعات مستقبين
%٨٩	٨٦	%١٤		الاحصائى	موضوعات نظم وقضايا
%٩٣	١٩١	%٢٢		اتصال ، علم نفس	موضوعات شقيه
%٨٥	٩١٠	%٨٥		التقنيات	

ومن هذا نستنتج ان معامل الارتباط بين المقررات الدراسية وبين الانتاج الفكرى على المستوى الدولى يساوى ٠٨٤ر وهو احصائياً يسمى ارتباط طردى متوسط على ان هناك اختلالا فى التوزيع وعدم تناسب بين جناح النشاط الاكاديمى وجناح الانتاج الفكرى ، وتم حساب معامل الارتباط على اساس هذه المعادلة :

$$\text{(المقررات - متوسط المقررات) (الانتاج - متوسط الانتاج)}$$
$$\text{عدد الفئات} \times \text{الانحراف المعياري للمقررات} \times \text{الانحراف المعياري للانتاج}$$

كما اننا نستنتج ان هناك اختلالا فى توزيع هذا الانتاج على موضوعات التخصص وجزئياته .

٢ - مقارنة توزيع الانتاج الفكرى لعام ١٩٨٢ على الموضوعات من الجدول السابق ، ثم توزيع هذا الانتاج فى عام ١٩٧٢ على نفس الموضوعات وكما هو فى الجدول التالى :

نسبة المقارعة		نسبة المقارعة		الوقوف	نسبة المقارعة		نسبة المقارعة		الوقوف
١٩٨٢	١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٧٢		١٩٨٢	١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٧٢	
% ١٦١	% ٥٣	الانتظيم والادارة	% ١٨٥	% ١٧	الخدمات				
% ٨٥	% ٣٧	موضوعات اخرى	% ٤٣	% ٤١	الاصناف				
% ٢٣	% ٧	الوظائفون	% ٨٦	% ٨٦	البيوت				
% ١٦١	% ٢٣	البيانات	% ٩٥	% ٧٥	الوقوع				
% ٣٢	% ٢٢	تصنيف الكليات	% ١١٦	% ٧	التصنيف والاحتياق				
% ١٧	% ٢٢	الاعمال الاقتصادية	% ٤٩	% ٦٢	التنظيم				
% ٣٥	% ٥٥	الاعمال الفنية والعمارة	% ٤٣	% ٦٢	الاعمال الفنية والعمارة				
% ١٤	..	المتقنين	% ٣٤	% ٥٩	الوقوع				
			% ٨٢	% ٨٦	التنظيم والاصناف				

ويُضع انخفاض الانتاج الفكرى فى موضوعات التصنيف والفهرسة والمكتبات المدرسية والمتخصصة والاسس النظرية والمكتبات الاكاديمية وعلى العكس زيادة الانتاج فى موضوعات التكثيف والتحليل الموضوعى والموضوعات الشقيقة والتزويد والاعداد الجيوجرافى والادارة وتحسيب المكتبات والانخفاض والزيادة جاءت صادقة تماما مع المتغيرات المحيطة بالتخصص ، وتغيير التركيز فى داخله .

٣- هناك عدد لا يستهان به من مقررات الانتاج ظهرت فى دوريات غير متخصصة فى المكتبات والمعلومات ، فهناك ٢٩٩ مدخلا فى عام ١٩٨٢ (٥% من عدد المداخل الاجمالي) منقولة من أدوات ضبط بيبليوجرافى لعلوم وتخصصات الكيمياء والاة تصاد وتكنولوجيا الاغذية والتاريخ والاسلام والطب والعلوم الحيوية والنسيج وعلم النفس ، وقوائم الدوريات فى البيبليوجرافيتين تضم دوريات من تخصصات الادارة ، والحاسبات الالكترونية والتربية والزراعة علم النفس ودوريات عامة ، وهذه الظاهرة قد درست بعناية طوال العقدين الماضيين (١٦) ، ووجد ان :

- (١) دوريات التربية تنشر بها مقالات عن المكتبات المدرسية وتأثير المكتبة ومراكز الوسائل التعليمية على العمليات التربوية .
- (ب) دوريات الاجتماع ينشر بها مقالات عن المكتبات العامة .
- (ج) دوريات الطب ينشر بها مقالات عن المكتبات ونظم المعلومات الطبية .
- (د) دوريات الصناعة ينشر بها مقالات عن علاقة المعلومات بالانتاج .
- (هـ) دوريات الادارة وينشر بها مقالات عن ادارة نظم المعلومات وعن دور المعلومات فى اتخاذ القرارات .
- (و) دوريات الحاسبات الالكترونية ينشر بها مقالات تحسيب المكتبات والمعلومات .

٤ - اذا كان هذا الفصل قد انطلق من مسلمة بان الانتاج الفكرى فى اى تخصص هو مرآة لنشاطاته ومفاهيمه ، فان الانتاج الفكرى فى تخصص المكتبات والمعلومات حسب ما بينته تحليلات التوزيع الموضوعى يدل على

عدم استقرار جوانبه الاكاديمية مع انتاجه الفكرى ، وتعدد علاقاته الموضوعية وتداخلاته وزيادة الاهتمام بالجوانب الوظيفية التقنيية على حساب الجوانب النظرية والتجريدية والفكرية وهى كلها جوانب صحيحة سبق مناقشتها بالتفصيل فى الفصل الاول من هذا الكتاب .

٩ - انتاجية المؤلف السنوية :

سيقتصر تحليل انتاجية المؤلف على « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » ايضا بسبب وجود كتشاف مؤلفين شامل ، وعدم وجود كتشاف مماثل فى البيبليوجرافية الاخرى وقد قام المؤلف بحصر عدد مداخل الاسماء الموجودة فى كتشاف المؤلفين فى « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » لعام ١٩٨٢ ، وبلغ عددهم ١٩١٧ مدخلا لأشخاص من مجموع عدد المداخل البالغ ٦٠٠٤ ، أى أن نسبة ٣٢٪ فقط من المداخل هى لأسماء اشخاص ، وجاء تحليل انتاجية المؤلف كما يمثله الجدول التالى :

عدد المؤلفين	عدد المؤلفات	العدد التركيبى للمؤلفين	عدد المؤلفات	العدد التركيبى للمؤلفين	عدد المؤلفات	العدد التركيبى للمؤلفين	عدد المؤلفات
٢	١٦	٢	٣٢	٤	٦	١٦	١٤١
١	١٢	٣	٤٤	١٩	٥	٣٥	٢٣٦
١	١١	٤	٥٥	٤٤	٤	٧٩	٤١٢
٢	٩	٦	٧٣	١٤٦	٣	٢٢٥	٥٦١
٢	٨	٨	٨٩	٦٠٣	٢	٨٢٨	١٧٦٧
٤	٧	١٢	١١٧	١٨٠٩	١	١٩١٧	٣٥٧٦

ومن هذا الجدول نستطيع أن نستنتج ما يلي :

١. — من الواضح أن طبقة ما يمكن أن نطلق عليهم « كبار الكتاب » في التخصص محدودة ، فهناك ٣٥ مؤلف فقط لهم أكثر من ٥ أعمال في السنة ، إلا أن منهم شخصيات لامعة جدا في التخصص مثل فيلابيجان وكاولا (الهند) فيكرى وبروكس وموريس لاين (بريطانيا) اليزابيث ستون وسراسفيك وهنريت افرام ولانكستر وهربرت وايت ودي جينرو (الولايات المتحدة) . وهذه الطبقة من الكتاب تنتج ٦٦٪ من مجموع الانتاج الفكري ، بينما القاعدة العريضة من هذا الانتاج (٦٨٦٪) ينتجها أشخاص كل منهم له عمل واحد في السنة . ونستنتج من هذا أن انتاجية المؤلف الواحد في تخصص المكتبات والمعلومات هي في المتوسط ١٣٦ عملا في السنة ، بينما هي في علم النفس مثلا ٨٧. عملا في السنة ، وفي العلوم والتكنولوجيا قد تصل الى ٣٩ عملا في السنة (١٧) ، وبالتالي فإن انتاجية المؤلف في التخصص تعد انتاجية متوسطة .

٢ — أهم الظواهر في تحليلات الانتاجية أن ٦٣٪ من الانتاج الفكري أعدته هيئات (يمكن أن نستبعد ٥٪ هي التي نقلت من أدوات ضسيط أخرى) ويدل هذا على قوة مؤسسات التخصص بكافة أنواعها وتتميز بعض الهيئات بفزارة الانتاج بشكل -ت للنظر وهي الجمعية الأمريكية للمكتبات ومدرسة المكتبات بجامعة الينوى وجمعية المكتبات في بريطانيا والجمعية الكندية للمكتبات ، وجمعية المكتبات الطبية وجمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات في بريطانيا والمكتبة القومية الاسترالية ، ومنظمة اليونسكو الدولية والجمعية الهولندية للمكتبات .

٣ — حدث تغيير واضح في نمط انتاجية المؤلف ما بين عام ١٩٧٢ أو عام ١٩٨٢ ، ويمثل الجدول الآتي انتاجية المؤلف لعام ١٩٧٢ :

عدد المؤلفين	عدد المؤلفات	العدد التركيبي للمؤلفين	العدد التركيبي للمؤلفات	عدد المؤلفين	عدد المؤلفات	العدد التركيبي للمؤلفين	العدد التركيبي للمؤلفات
١	١١١	٦	١١	١٥	٥	٣٠	١٨٢
١	١٠	٢	٢٢	٣٧	٤	٦٧	٢٣٠
١	٩	٣	٣٠	٧٦	٣	١٤٣	٥٥٨
١	٨	٤	٢٨	٢٨٠	٢	٤٢٣	١١١٨
٣	٧	٧	٥٩	٢٦٦٥	١	٣٠٨٨	٢٧٨٢
٨	٦	١٥	١٠٧				

يلاحظ زادت طبعة « كبار الكتاب » من ٣٠ عام ١٩٧٢ الى ٣٥ عام ١٩٨٢ واحتفظ كل من فيكرى وموريس لاين من بريطانيا ونيلاميجان من الهند بمكان داخلها ، وخرج منها رانجانا ثان وكاليجور وهارولد بوركو وميكل باكلاوند .

٤ — زادت انتجية المؤلف من ١٢٢ عملا سنويا عام ١٩٧٢ الى ٣٦١ عام ١٩٨٢ بينما ارتفعت المداخل التي اعدتها هيئات من ٧٦٪ فقط عام ١٨٧٢ الى اكثر من الضعف في خلال عشرة سنوات .

٥ — حقق الانتاج الفكرى في التخصص نسبة نمو ثابتة بلغت نحو ٦٧٪ سنويا من ١٩٧٢ الى ١٩٨٢ وهى نسبة طيبة وتقترب من نسبة نمو الانتاج الفكرى في العلوم والتكنولوجيا التى سبق تقديرها بـ ٧٪ في بداية هذا الفصل .

مصادر ومراجع الفصل الرابع

- 1 — Prytherch, Ray. Sources of information in librarianship and information sciences. Wiltshire, Gower, 1983. P. 45.
- 2 — Guide to reference books ; compiled by Eugene sheehy 9th. ed. Chicago, ALA, 1976. 741 P.
- 3 — Prytherch, Ray. Op. Cit., P. 7.
- 4 — Saracevic, T. and Laurence, P. Ascertaining activities in subject area through bibliometric analysis. Journal of ASIS, March-April, 1973, PP. 120-134.
- 5 — صوييل ، هنرى ، علاقة علم المعلومات بالعلوم الاجتماعية ، تحليل للمصاحبة الوراثية . ترجمة حشمت محمد على قاسم فى : دراسات فى علم المعلومات . القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٨٤ ، ص ص ٥٣ — ٨١ .
- 6 — ميدوز ، جال . آفاق الاتصال فى العلوم والتكنولوجيا . ترجمت حشمت محمد على قاسم . القاهرة ، المركز العربى للصحافة ، ١٩٧٩ . ص ١٧٩ .
- 7 — Cudra, Carlos. Introduction to ADI. Annual Review of Information science and Technology, Vol. 1, 1966, PP. 1-14.
- 8 — Bukley, Barbara. The Coverge of library-information science periodicals from developing countries by major abstracting and indexing servies. IFLA Journal, Vol. 8, No. 4, 1982, PP. 379-387.
- 9 — Bukley, Barbara. Ibid.
- 10 — Prytherch, Ray. Op. Cit., P. 12+15.

- 11 — White, Herbert. Education of information professionals in :
Spirack, Jane Careers in information, N.Y., Knowledge industry
publication, 1982. PP. 135-156.
- 12 — College of Librarianship Wales. Serials in CLW Library. Re-
vised edition of 1981. 51 P.
- 13 — Prytherch, Ray Op. Cit., P. 10.
- 14 — Bukley, Barbara. Ibid.
- ١٥ — المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الدليل الببليوغرافي ،
للانتاج الفكرى العربى فى مجال المعلومات ١٩٧٦ — ١٩٨٠ اعداد
محمد فتحى عبدالهادى ، تونس ، ١٩٨٣ ، ص ٢٢٧ — ٢٢٩ .
- 16 — Prytherch, Ray. Op. Cit. P. 18.
- ١٧ — ميدوز ، جاك ، المصدر السابق . ص ٢٦٧ — ٢٧٠ .

الفصل الخامس

تخصّص المكتبات والمعلومات في مصر

تمهيد .

تعرض المؤلف في الفصول الأربعة الماضية لكل مكونات الاطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات في الدول المتقدمة والدول النامية ، من الركائز النظرية التي تحدد وظائفه وعلاقاته ، ومن العوامل المؤثرة على مساراته التي تعطي المؤشرات لمستقبله القريب سواء في الدول المتقدمة التي استقرت فيها هذه المكونات والركائز الى حد بعيد أو في الدول النامية التي لا تزال كثير من قضايا التخصص فيها مبهمة وغير محددة وعرضة لكثير من التساؤلات والشك والجذب أحيانا ، أما لعوامل بيئية تتعلق بالدول النامية عامة أو بإحدى هذه الدول بوجه خاص أو لحدثة التخصص في هذه الدول لعدم مروره بالتطورات المنطقية التي مر بها في الدول المتقدمة ، ثم تعرض المؤلف للمؤسسات الاختزانية والمهنية والتجارية والأكاديمية في مجال التخصص وللكتابات وهي الحصيلة الفكرية التي تتوج العمل في هذا المجال ، وبهذا تم رسم الاطار العام للتخصص بمكوناته وأنشطته ومؤسساته بصفة عامة .

ولم تكن مصر غائبة عن ذهن المؤلف في الفصول السابقة ، فهي دائما صاحبة الحق الأول على باحثيها وعلى مؤسساتها الأكاديمية ، بل كانت دائما حاضرة في كل قضية أثارها هذه الدراسة في فصولها حتى الآن ، بل ان كل قضية من هذه القضايا كان المؤلف يحولها الى مجموعة تساؤلات عن ملائمتها هذه القضية في مصر ، تقوده بعد ذلك الى فرض يريد للتحقق من ثباته أو عدم صحته .

وهذا الفصل — وهو الأخير في الكتاب — سيحاول رسم صورة الاطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات في مصر بجوانبه النظرية ومؤسساته الاختزانية والمهنية والتجارية والأكاديمية ثم سمات الانتاج الفكري المصري في تخصص المكتبات والمعلومات ، وسيسترشد المؤلف بكثير من القضايا التي أثارها الدراسة في فصولها السابقة وايضا بالنتائج التي وصلت اليها وسوف ينتهي هذا الفصل بمجموعة من الأسس التي تكفل قيام بنية أساسية قوية لهذا التخصص في مصر .

اولا : البنية الأساسية لتخصص المكتبات والمعلومات في مصر :

١ - المفهوم النظرى :

مفهوم البنية الأساسية ليس من المفاهيم التى يكثر حولها الجدل حاليا فهى تعنى على وجه الدقة مجموعة المكونات أو الركائز المكونة لكيان ما . واول تلك الركائز هى مجموعة الأفكار النظرية والمعتقدات التى تحكم الأنشطة والممارسات داخل كيان أى تخصص ، ويوجه عام فإن كل الدول النامية ومنها مصر بطبيعة الحال تعد دول مستوردة للأفكار والمعتقدات فى تخصص المكتبات والمعلومات ، فيما عدا بعض الاجتهادات النظرية الأصلية كالتى من أبرزها رانجانا شان فى الهند ، وقد قامت أساسا لطبيعة شخصيته وجهوده ومهارته العقلية .

ومجال التأصيل النظرى فى مصر من المجالات التى لم يوجه إليها الاهتمام الكافى حتى الآن ، باستثناء اجتهادات الدكتور سعد للهجرسى ، فى بلورة الأفكار النظرية وظاهرة الذاكرة الخارجية ووضع مناهج للضبط البليوجرافى العربى ، واجتهادات الدكتور عبدالوهاب ابوالنور وفتحى عبدالهادى وحشمت قاسم فى وضع فلسفة مصرية وعربية للتصنيف والتحليل الموضوعى والدراسات البليومترية ، ولم يكن قبل هذه الاجتهادات التى حدثت كلها فى خلال الفترة القصيرة السابقة الا محاولات للدكتور محمود الشنيطى والأستاذ محمد المهدي فى ضبط ممارسات للفهرسة الوصفية فى المؤسسات الاختراعية فى مصر . والتخصص فى مصر متأثر فى جوهره ومعتقداته بالأسس الانجلى أمريكية لتأثير هذه المعتقدات على التخصص فى العالم كله ، ولأن رواد وأساتذة هذا التخصص فى مصر إما أنهم تلقوا تعليمهم فى الولايات المتحدة أو انجلترا أو تلقوه على يدي متخصصين من الولايات المتحدة وانجلترا وفدوا الى مصر لأغراض شتى خلال سنوات القرن العشرين .

وليس هناك فروق حقيقية فى وظائف التخصص وأهدافه ومكوناته وعلاقاته بين الدول المتقدمة والدول النامية ومصر ، الا ان التيارات التى تحمل الأفكار النظرية تحمل معها أيضا للتضارب وعدم الاتفاق حول هذه المفاهيم خاصة وأن البنية الأساسية بمكوناتها ليست بصلابة البنية نفسها فى الدول المتقدمة ، بل ان تأثير هذه التيارات قد يكون عاتيا لأنها لم تجد الا اقل للقليل من المتخصصين ليتصدوا لها محاولين بلورتها فى ظل الظروف

المحيطة ولصالح التخصص في تلك الدولة وليس أدل على ذلك من الانقسامات والتضارب في الآراء وفي زاوية الرؤية للتخصص التي حدثت في مصر مع وفود كل من التوثيق في نهاية العقد الخامس وعلم المعلومات حاليا من تفتت في مسميات مؤسسات التخصص وخصائيه ودعوات الانفصال بين اطرافه التي تتميز بالسذاجة في بعض الأحيان وعدم الفهم في احيان اخرى .

وعلى ذلك فإن ما سبق وقيل عن موضوع التخصص ووظائفه وهدفه ومكوناته الداخلية وعلاقاته الخارجية في الفصل الأول ينطبق على مصر كما انطبق على الدول المتقدمة والدول النامية .

٢ - الواقع الحالي لتخصص المكتبات والمعلومات في مصر :

لا يمكن اعتبار موضوع تخصص المكتبات والمعلومات في مصر ، والنشاط في اطاره ظاهرة حديثة ، فالمكتبة ودور المحفوظات بالذات من المؤسسات القديمة قدم المجتمع المصرى نفسه وليس أدل على ذلك من مكاتب المعابد الفرعونية او مكتبة الاسكندرية القديمة ومرورا بمكاتب المساجد والكنائس وقصور الامراء والوجهاء في العصور الوسطى .

الا ان تخصص المكتبات بشكله الحديث لم يتبلور في شكل تخصص الا منذ فترة قصيرة للغاية في مصر ، ولعل افتتاح قسم المكتبات بجامعة القاهرة في بداية الخمسينيات كان هو العنصر الجوهرى في بلورة الموضوع والنشاط الى تخصص . والحقيقة انه يوجد في مصر الآن كل انواع المؤسسات الاختزانية الاقتنائية من مكاتب عامة وقومية ومدريسة ومتخصصة واكاديمية وانتاج فكرى ، بشكل يسمح بوجود اطار متكامل لهذا التخصص ، الا ان التعرف الدقيق على هذه الأنشطة والمؤسسات لم يبدأ الا مع وجود رسائل الماجستير والدكتوراه في قسم المكتبات اهتمت بشكل كبير بالتعرف على واقع التخصص في مصر ، ثم جاءت هذه الدراسة لتلقى الضوء على الاطار المتكامل لهذا التخصص في سنواته الأخيرة .

وكان التركيز الأكبر في الدراسات السابقة على اعداد دراسات مسحية عن واقع بعض المؤسسات الاختزانية الاقتنائية في مصر ، وعلى سبيل المثال الدراسة التي اعدت عن المكتبات العامة في القاهرة (١) ، والتي

كشفت عن الخدمات المكتبية العامة القاصرة على فروع الكتب والوثائق القومية — اضيف اليها بعد هذه الدراسة مراكز الثقافة الجماهيرية — وان هذه الفروع غير موزعة جغرافيا توزيعا سليماً يتماشى مع عدد السكان في كل عى ، وأن للخدمات تقدم أساسا للطلبة وانها تعاني من سوء اختيار الموقع والأثاث والمجموعات والعمالة المدربة ، والادارة . وان ادوات الاسترجاع بالنسبة لهذه المجموعات تعاني من سلبيات متعددة تجعل وجودها شكلي في احيان كثيرة . والدراسة التي اعدت على المكتبات المدرسية (٢) والتي خرجت بان هناك عدم تناسب بين المكتبات والامناء والمجموعات من جانب وبين عدد التلاميذ من جانب آخر ، وضالة دور المدرسين والموجهين في تنمية المكتبات المدرسية وخدماتها وخلل المجموعات وبالذات مجموعات المراجع والدوريات الناتج أساسا من عدم توفر الحد الأدنى من الميزانيات وعدم تدريب الامناء على عمليات الاعداد للبليوجرافى مما ادى الى عدم انتظام تردد التلاميذ على هذه المكتبات . ولم تكن المكتبات العامة والمدرسية فقط هى التى حظيت بالدراسات الأكاديمية المسحية ، بل ان هذه الدراسات قد امتدت لى كافة انواع المؤسسات الاختزانية الأخرى من مراكز توثيق — سيتناول المؤلف هذه الدراسة فى الجزء التالى من هذا الفصل بشىء من التفصيل — والمكتبة القومية — أيضا سيتم تناولها فى الجزء التالى من هذا الفصل — والمكتبات المتخصصة والأرشيفات والمكتبات الجامعية . الا ان المؤشرات الحديثة لواقع التخصص الحالى امكن الحصول عليها عن طريق سلسلة الدراسات المسحية فى مشروع شبكة المعلومات القومية (٣) وهذه المؤشرات وان اعطت صورة لم تكن حالكة الظلام ، الا انها ليست براقية ، ويمكن ايجازها فيما يلى :

١ — المواطن المصرى بمختلف مستوياته لم يتدرب على استخدام المعلومات او التعامل مع مصادرها بسبب النظام التعليمى وعدم وجود برامج لتدريب المستفيدين .

٢ — هناك ضعف فى المجموعات القوية والحديثة رغم امتلاء المؤسسات الاختزانية فى مصر بأعداد كبيرة من المجلدات ، الا ان معظمها غير مفيد للقطاع الأكبر من المستفيدين . وتمت عدة تحليلات على أكثر من ٤٠٠ مكتبة ومركز توثيق ومعلومات فى مصر لمعرفة مجموعاتها ومقارنتها ببعض القوائم الأساسية المتينة فى العلوم والتكنولوجيا والطب والزراعة تبين منها أن أفضل مجموعة من الطب كانت بمكتبة كلية الطب بجامعة

المنصورة وبلغت ٥٢٩٪ من الدوريات والمراجع الأساسية وفي الزراعة كانت بكلية الزراعة جامعة طنطا وكان بها ٣٠٪ من الدوريات والمراجع الأساسية ، أما في العلوم والهندسة فكانت مكتبة كلية العلوم بجامعة القاهرة وكان بها ٦٧٨٪ من الدوريات والمراجع الأساسية .

وتعطى الأرقام السابقة مؤشرات واضحة عن خلل سياسات التزويد وعدم كفاية المخصصات المالية ، رغم تواجد مجموعات قوية في عدد قليل من المؤسسات مثل الكلية الفنية العسكرية ومكتبة الجامعة الأمريكية .

٣ — الأجهزة المساعدة لتقديم خدمات مثل التليفونات والحاسبات المصغرة والمنافذ وآلات الاستنساخ وقراءة المصغرات الفيلمية وحتى الآلات النمطى غير متوفرة .

٤ — الخدمات المقدمة معظمها تقليدى للغاية وتمثل في اعارة الوثائق داخليا وخارجيا والارشاد داخل المؤسسة والتصوير ، وان كان هذا لا يمنع من وجود خدمات حديثة في المراجع والاحاطة الجارية والبحث عن المعلومات في مصادر داخلية وخارجية في المركز القومي للاعلام والتوثيق ومركز المعلومات بشركة كيميا وخدمات للترجمة والاستخلاص بالمعهد القومى للتخطيط .

٥ — مفهوم الشبكات من المفاهيم غير المطبقة بشكل سليم ، رغم وجود عدة شبكات داخل الجامعات أو المكتبات المدرسية أو الثقافية الجماهيرية أو فروع دار الكتب ، الا أن اطراف هذه للشبكات غير متعاونة في تبادل المصادر والمجموعات ومختلفه في تطبيق المعايير والممارسات .

٦ — هناك عجز واضح في عدد اخصائى المكتبات والمعلومات المؤهلين في كافة انواع المؤسسات الاختزانية لقلة عدد ما يتخرج من المؤسسات الاكاديمية المختصة ، ولهجرة عدد لا يستهان به منهم الى الدول العربية في العقد الماضى .

٣ — مسارات التخصص في المستقبل في مصر :

ذهب المؤلف في الفصل الاول من الكتاب الى ان هناك اثنين من العوامل التى تؤثر اشد التأثير على تخصص المكتبات والمعلومات في العالم

حاليا ، الأول هو شدة وتنوع الطلب على المعلومات في أى مجتمع حديث والذى نتج من ارتباط المعلومات بالتنمية واعتبارها ثروة موازية للثروات الطبيعية أو البشرية الموجودة في أى دولة ، وبالتالي أصبحت كل المؤسسات والأفراد في أى دولة أو مجتمع هم مستهلكين للمعلومات فزادت أهمية المؤسسات الاختزانية . أما العامل الثانى فهو التكنولوجيا المتاحة من حيث سعة التخزين ودقة الاسترجاع وتنقص التكاليف في وقت واحد ، وهذا العامل مكن المؤسسات الاختزانية من جمع واختزان ونقل المعلومات بأى كمية وبأى شكل وعبر أى مسافات جغرافية .

ومن الأمور الجلية ان التخصص في مصر قد تأثر اعتبارا من العقد الماضى بالعاملين معا ، وساعدت سياسة الانفتاح على العالم في بروز أهميته ودوره الى حد كبير ، والانفتاح الذى يقصده المؤلف هنا ليس الانفتاح بمعناه الاستيرادى ، بل الانفتاح الفكرى الذى نتج عنه سهولة الاتصال بالمختصين والمؤسسات في الدول الأخرى وسهولة الحصول على الانتاج الفكرى الحديث ، والانفتاح أيضا ساعد على زيادة الاستثمارات في مختلف القطاعات مما تطلب معه ضرورة توفير مصادر معلومات دقيقة ومنظمة ومتاحة لمساندة خطط التنمية والنشاط الاقتصادى والعلمى المتزايد . يضاف لذلك الزيادة النسبية في عدد المختصين والدعاية التى صاحبت مشروع الشبكة القومية للمعلومات وزيادة المساعدات الأجنبية في مجالات التدريب ووفرة أجهزة تكنولوجيا المعلومات الرخيصة التى مكنت من اقامة أنظمة معلومات حديثة وقوية ، وانصل هذه الأنظمة بمصادر المعلومات في الخارج .

ورغم التطور السريع في التخصص في مصر خلال السنوات الماضية الا أن هناك بعض العوامل السلبية التى تحد من انطلاقه ، أهمها أن قاعدة مستخدمى مصادر المعلومات الموجودة لا تزال ضعيفة لعدم تعود المواطن المصرى على استخدام المعلومات في حياته ، فعلى سبيل المثال يقدر عدد المستخدمين لمصادر المعلومات في المؤسسات الاختزانية في الولايات المتحدة بحوالى ٦٠٪ الى ٨٠٪ من عدد السكان (٤) ، بينما يقدر عدد طلاب جامعة القاهرة الذين استخدموا مكاتب الجامعة ولو مرة واحدة طوال سنوات دراستهم الجامعية بطالب واحد من كل ٦٦ طالب (٥) ولا يزال عدم توفر العدد الكافى من أخصائى المعلومات المؤهلين من أهم العقبات التى تقف في سبيل تطور التخصص رغم زيادة الاقبال على المؤسسات الأكاديمية وتمتعها

في السنوات الأخيرة ، إلا أن النسبة الإجمالية لعدد الإحصائيين في مصر بالنسبة للمعد الإجمالي للسكان بعيدة كل البعد عن نسبتها في الدول المتقدمة (كان عدد إحصائي المعلومات في مصر في عام ١٩٨٠ حوالي ٣ آلاف إحصائي مكنتات ومعلومات (٦) ، أى أن هناك إحصائي واحد لكل ١٦٦٦٦ من السكان بينما قدر عدد إحصائي المكنتات والمعلومات في الولايات المتحدة بحوالي ١٦٦ مليون إحصائي (٧) أى أن هناك إحصائي واحد لكل ١٣٥ من السكان تقريبا) .

إلا أن نسبة النمو في مؤسسات التخصص وعدد المتخصصين واهتمام الدولة والمسئولين فيها ، ووضوح أهمية قضية المعلومات ذاتها في المجتمع المصرى وظهور أنظمة معلومات حديثة في السنوات القليلة الماضية تعتمد اعتمادا كبيرا على التكنولوجيا المتطورة — مثل مركز معلومات الأكاديمية الطبية العسكرية — ثم زيادة اتقبال الأجيال الجديدة على الدراسة والتدريب لوظائف التخصص وخدماته ، والخطوات الهامة التي اتخذت في سبيل لفت الانتباه الى أهمية وخطورة العمل على ضوء معايير موحدة ، لا شك أنها كلها عوامل ايجابية ومشجعة وتدعو للتفاؤل بشأن تطور هذا التخصص في مصر ، خاصة اذا وضعنا في الاعتبار أنه من المسلم به ان نسبة نمو تخصص المكنتات والمعلومات في الدول النامية بشكل عام تفوق من معدلاتها في الدول المتقدمة في السنوات الأخيرة ، بعد تغلبها على كثير من المعوقات البيئية وانطلاقها في خطط التنمية .

ثانيا : المؤسسات الاختزانية والمهينة والتجارية في تخصص المكتبات والمعلومات في مصر :

١ - المؤسسات الاختزانية :

كما سبق القول فإن التخصص في مصر توجد به مؤسسات اختزانية من كافة الأنواع وحتى الأنواع الحديثة غير الاقتنائية منها ، الا أن هناك مؤسستان من هذه المؤسسات تتمتعان بوضعا خاصا داخل اطار التخصص من حيث التاريخ والحجم والتأثير وهما دار الكتب والوثائق القومية ، والمركز القومي للاعلام والتوثيق . ويحسن أن نتناولهما بالتفصيل كما فعل المؤلف عند تعرضه لهذا النوع من المؤسسات في الدول المتقدمة والدول النامية .

١ - دار الكتب والوثائق القومية :

هي أكبر المكتبات الموجودة في المنطقة من حيث الحجم وعدد العاملين والخدمات المقدمة ، ومن أعرقها من حيث التاريخ والتطورات ، يمكن تتبع هذا التاريخ الى أكثر من قرن من الزمان منذ افتتاحها في عام ١٨٧٠ بجهود على مبارك . ويتدعيم مالى وأدبى من الخديوى اسماعيل ، وظلت تنمو في الحجم وفي عدد العاملين وفي المباني وتطورات في التبعية الادارية ما بين وزارة المعارف ووزارة الثقافة وتوالى على ادارتها اجانب وشخصيات مصرية من كبار المثقفين ، ثم من الفنيين في أعمال المكتبات والمعلومات ، وتنقلت بين مبنى باب الخلق الى المبنى الجديد ببولاق وبحيث يمكن أن تعد دراسة منفصلة عن هذه التطورات سوف تقسم بالثراء لعراقة للدار وكثرة ما حدث فيها (٨) ، الا أن هذا لا يمثل نقطة التركيز بالنسبة لهذا الجزء من الرسالة بل ما يوده المؤلف ان يتعرض للدار من المنظور الذى تعرض له مكتبة الكونجرس في الفصل الثانى .

ان قوة مكتبة الكونجرس تنبع من عدة عناصر اساسية وكما رأينا ، اولها انتمائها الى أكبر هيئة تشريعية في الولايات المتحدة ثم مجموعاتها ، ثم ادوات تحليل هذه المجموعات من فهارس وادوات ضبط ، واستغلالها لهذه المجموعات وفهارسها في تقديم الخدمات على المستوى الأمريكى والدولى ، ولو تناولنا هذه العناصر على دار الكتب والوثائق القومية فسوف

نجد اختلافات ليست بالقليلة . فالدار حاليا ومنذ عام ١٩٧١ تتبع وزارة الثقافة عن طريق الهيئة المصرية العامة للكتاب وهي الهيئة الأم التي تتبعها الدار مباشرة ، ولا شك أن اختلاف الأهداف والوظائف بين الهيئة الأم والمؤسسة التابعة قد أضر بالدار خاصة مع تغليب أهداف ونشاط الهيئة في كثير من الفترات . وبالتالي فإن دار الكتب والوثائق القومية افتقدت الانتماء الذي يميز مكتبة الكونجرس وبالتالي أصبحت قوتها ونفوذها على المستوى القومي وعلى مستوى المهنة في مصر أقل بكثير من مثيلاتها في الدول المتقدمة .

وبالنظر الى مجموعات دار الكتب سوف نجد أن مجموعاتها لا تقل ، بل تزيد في بعض أنماط الأوعية عن مكتبات متعددة في الدول النامية والدول المتقدمة ، فمجموعة الدار من الكتب والمخطوطات والبرديات العربية من أفضل المجموعات على المستوى العالمي (نحو مليون كتاب عربي وأجنبي في كل فروع المعرفة وعلى الأخص في الانسانيات التي تتميز عن غيرها وأكثر من ١٠٠ الف مخطوط بعضها نسخ فريدة على مستوى العالم ونحو ١٠ آلاف دورية جارية ومتوقفة غير مجموعات البرديات (٩) ، ولكن تنظيم وتحليل هذه المجموعات يشكل أحد أهم العقبات في سبيل انطلاق الدار نحو الاستفادة المثالية من هذه المجموعات ، فليست كل المجموعات لها أدواتها الاسترجاعية ، والأدوات الاسترجاعية الموجودة ليست على المستوى الأمثل في مكتبة قومية وتختلف فيها الممارسات والتطبيقات ولا تسلم من سلبيات متعددة حتى في تطبيق نفس التقنيات علاوة على أن التقنيات ظلت لفترة طويلة متخلفة وغير مسايرة للتقنيات الدولية (١٠) .

ان مهام المكتبة هي المفتاح لكل المكتبات الموجودة ، كما انه نقطة الارتكاز في الخدمات التي تقدم فاذا اختلفت هذه النقطة لابد وأن يضعف معها مستوى الخدمات المقدمة ، وخدمات دار الكتب في مصر لا تزال حتى الآن مقتصرة على الاعارة الداخلية للمتريدين ، وارشادهم ، واعداد الببليوجرافية القومية ونشرها ، واعداد بعض القوائم الببليوجرافية في بعض المناسبات الوطنية والدينية ، والمشاركة في اقامة معارض لمجموعاتها والاشراف على مكاتب الفروع في محافظة القاهرة وبعض المكتبات الأخرى التي تتبع مؤسسات خاصة كالاندية والجمعيات ، وكما رأينا ، فان تأثير مكتبة الكونجرس قد نبع من شمول خدماتها ، ولهذا فان تأثير الدار قد تأثر جدا بنوعية الخدمات التي تقدمها ، والتي لا شك تأثرت أيضا من الإمكانيات المتاحة لها ومن عدد ومستوى تدريب العاملين فيها .

ومن المعروف أن أحد المهام الأساسية لأي مكتبة قومية هي المشاركة في وضع وتطوير المعايير والتقنيات، أو دراسة التقنيات الدولية ومحاولة تعديلها لتتلاءم مع ممارسات العمل في الدول النامية . ولا شك أن دور الدار في هذا المجال كان ولا يزال أقل من المطلوب ، تماما مثل محاولتها في مجال التحسيب الذي تعثرت فيه الدار منذ بدايته في محاولات مشروع الفهرس المئوى المخصب ، أو الاستفادة من امكانيات الحاسبات في ربط أقسام وإدارات ومراقبات الدار وتسهيل وزيادة الخدمات المقدمة خاصة مع زيادة جمهور الرواد المستمرة .

ان تاريخ دار الكتب ، ومجموعاتها وما يتوفر لها من كوادر بشرية يجعلها ولا شك من افضل مؤسسات التخصص في مصر ، الا ان تبعيتها الإدارية. وأدواتها الاسترجاعية وامكانياتها قد قللت من حجم التأثير المنتظر منها كمكتبة قومية في مصر ومكتبة رائدة في الدول العربية والدول النامية .

ب - المركز القومي للاعلام والتوثيق :

إذا كانت دار الكتب والوثائق القومية هي المكتبة الشاملة في مصر ، فإن المركز القومي للاعلام والتوثيق يعد المكتبة القومية في تخصصات العلوم والتكنولوجيا ، وترجع ارهاصات هذا المركز الى الأريمنيات يظهر ما سمي «قسم الوثائق والمخبرات العلمية يبنى فؤاد الأول الأهل للبحث العلمى» وسرعان ما تغير اسم المجلس وبالتالي بعد ثورة ١٩٥٢ ليصبح اسمه « المركز القومي للاعلام والتوثيق » وهناك اتجاه لتغييره مرة أخرى ليصبح « المركز القومي للمعلومات العلمية والتكنولوجية » .

والمركز يتبع اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ويخدم بصفة أساسية الباحثين في مراكز البحوث بالاكاديمية ، ثم الباحثين في مجالات العلوم والتكنولوجيا في مختلف المؤسسات المصرية الأخرى . ولعل أفضل للمتعرف على نشاط المركز هي عرض ملخص لدراسة تقييمية جرت مؤخرا(١١) :

١ - يحتل المركز مساحة ممتازة في وسط مجتمع البحث في الهيئة الأم ، كما ان المساحات المكتاتية المخصصة له ملائمة وكافية ويتمتع

بتجهيزات في الأثاث وأجهزة الاستنساخ والمصغرات القبلية ، وسهولة استحداثه للحاسبات الإلكترونية الموجودة في معمل أبحاث الالكترونيات بالمركز القومي للبحوث .

٢ - عد دالعمالين من المؤهلات العليا في أنشطته وخدماته يزيد عن ١٣٠ بعضهم حاصل على درجات علمية على مستوى الماجستير والدكتوراه ومع هذا فإن عدد المدربين على العمل في مراكز المعلومات بالفعل لا يزيد عن ٥٪ من هذا العدد ومنهم من يحمل دبلوم للدراسات العليا في المكتبات والتوثيق من جامعة القاهرة ، ومنهم من حضر دورات تدريبية قصيرة ومتوسطة (من ٨ - ١٢ شهر) باتجلترا والمانيا الغربية والشرقية والولايات المتحدة .

٣ - يتمتع المركز باكبر ميزانية لتكوين المجموعات في المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات المصرية تبلغ ٢٠ الف جنيه مصرى للمكتب و ٢٠١٠ الف للدوريات ، ومع هذا فإن تكوين المجموعات ضعيف للغاية بعدما تم قياسها على بعض القوائم الأساسية الدولية ، وبلغت في الطب ٩٨٪ للمكتب المراجع و ١١٩٪ في الدوريات وفي الزراعة ١٠٩٪ للمكتب والمراجع ، ٢٠٪ من الدوريات ، وفي العلوم والهندسة والتكنولوجيا ٢٤٩٪ للمكتب ، ١٥٥٪ للدوريات (١٢) ، وخلال المجموعات هذا نتج أساساً من عدم وجود سياسة تزويد قوية وفعالة للشراء والاشتراكات والتبادل وقبول الهدايا ، فرغم أن المجموعات تبلغ حالياً أكثر من ٣٠ الف كتاب ، وحوالى ٢٤٠٠ دورية إلا أن ما يتمشى مع النمط العالمى في تكوين المجموعات العلمية من هذه المجموعات بالمركز لا يمثل في أحسن الحالات الا اقل من الربع ومظهر آخر من مظاهر اختلال سياسة التزويد وتكوين المجموعات هو تناقص عدد الدوريات عاماً بعد عام ، فقد كان في عام ١٩٧٠ (٣٠١٢) دورية (١٣) ، هبط في عام ١٩٧٨ الى ١٩٣٩ دورية (١٤) ، أما في عام ١٩٨٢ فقد كان المنتظم من الدوريات هو ١٠٨١ فقط ، ويرجع هذا الى التأرجح بين الحصول على الدوريات مباشرة أو عن طريق متعهد داخلى أو متعهد خارجى ، وعدم متابعة الدوريات وتغيير الهيئات المتبادل معها باستمرار .

٤ - تنظيم وتحليل هذه المجموعات هو أبرز سلبيات العمل في المركز ، فلا يوجد الا إحصائى واحد مؤهل للعمل في التصنيف واكتسب باقى العاملين مهارات العمل من الخبرة والممارسة دون تعليم أو تدريب

ودون الاعتماد على قوائم معيارية في التحليل الموضوعى لرؤوس الموضوعات ، أو في الوصف البليوجرافى ولا توجد فهرس الا للمكتب ، ولا توجد أدوات استرجاعية للرسائل الجامعية أو المصنفات الفيلمية ، وفهرس الكتب هو خليط من البطاقات المختلفة والأشكال والممارسات ، وبالتالي فإن الاستفادة من مجموعات المركز يجد صعوبة كبيرة في الوصول الى أحد الأوعية عن طريق الفهرس ، بل يعتمد أساساً على البحث في الرفوف .

٥ — هناك عدد من الخدمات القيمة المتاحة في المركز ، أبرزها خدمة الاحاطة الجارية في مجالات العلوم الطبية التى تقوم بها وحدة خاصة وتخدم نحو ٢٠٠ من المتخصصين داخل الأكاديمية وخارجها بامدادهم بقوائم دورية بما صدر في مجال اهتمامهم ومعتمدة على أدوات الضبط الدولية في المجال ، وخدمات التصوير والاستنساخ والاستخلاص — على نطاق محدود — تمثل أيضاً عنصراً ايجابياً في محور الخدمات . أما اذا اقتربنا من خدمات المراجع مثلاً فهى تتم بشكل ضعيف للغاية لعدم حداثة أو تكامل مجموعة المراجع من جهة ، وعدم تدريب الأخصائيين على استخدامها من جهة أخرى ، والمركز عن طريق وحدة البث الانتقائى للمعلومات — التى انتقلت تبعيتها الى مشروع الشبكة القومية للمعلومات — استطاع تقديم خدمات بث على مستوى الباحثين والمؤسسات البحثية في مصر كلها كما أن تطوير هذه الخدمة يتم بصورة مرضية خاصة بعد اتاحة الاتصال بمراسد المعلومات في الولايات المتحدة عن طريق الشبكة .

٦ — التنظيم الإدارى في المركز يعكس بوضوح خلط المفاهيم وعدم وضوحها لدى أذهان المسؤولين عنه ، فهناك فصل تام بين إدارة المكتبة ، وبين إدارة أخرى تسمى إدارة الخدمات البليوجرافية ، فإدارة المكتبة تتولى وظائف التزويد والتحليل والإرشاد والمراجع ، وإدارة للخدمات البليوجرافية تقوم بخدمات الاحاطة الجارية والاستخلاص والتكثيف والبث الانتقائى ، ويعتمد كل هذا على جهد التحليل الذى تقوم به إدارة المكتبة ومع هذا فهناك فصل إدارى تعسفى نتج عن الاعتقاد بأن المكتبات منفصلة عن التوثيق وخدمات المعلومات .

٧ — أن مجتمع المستفيدين الذى يقوم المركز بخدته مجتمع هريض ويشكل قوة البحث الأساسية في مصر ، ولهذا يتردد على المركز في المتوسط يومياً ١١٥ مستفيد على المكتبة ويتم اعارة من ٢٠٠ الى ٣٥٠ كتاباً في اليوم

كما ان عدد المستفيدين من خدمات ادارة الضخعات البليوجرافية يتراوح بين ٢٠ - ٢٥ في اليوم ، ومع هذا فإن هناك طلب على بعض الخدمات الأساسية التي لا يستطيع المركز توفيرها حاليا أبرزها خدمة الترجمة ، واعداد قوائم بما هو متاح لديه من أوعية في موضوع معين ، وتقف سبليات الفهارس المتعددة عقبة في سبيل الخدمة الأخيرة .

ان المركز القومي للاعلام والتوثيق في حاجة الى إعادة تنظيم اداري وتطبيق سياسة توريد تضمن استغلال الموارد المتاحة ، وإعادة النظر في اساليب التحليل الفني لهذه المجموعات لكي يستطيع الوفاء بالتزاماته الكاملة نحو مجتمع البحث العلمي في مصر .

٢ - المؤسسات المهنية :

عرفت مصر الجمعيات المهنية المتخصصة في المكتبات والمعلومات في فترة مبكرة نسبيا عن باقي الدول النامية ، وتكونت اول جمعية مهنية في مصر عام ١٩٤٤ ، تحت اسم « الجمعية المصرية للمكتبات » وكان انشائها في ذلك الوقت مواكبا لمشعور العاملين خاصة في دار كتب ومكتبات جامعة القاهرة بضرورة وجود كيان يجمع العاملين في المكتبات في مصر ، ولم يقدر لهذه الجمعية ان تعيش طويلا كما لم يعرف عنها انها كانت ذات نشاط واسع ، ولكن من المعروف انها كانت احدى القوى الدافعة لانشاء دراسات للمكتبات بجامعة القاهرة في جامعة الثقافة الحرة « الجامعة الشعبية » التي كانت موجودة في ذلك الوقت ، وانها نظمت عدد من المحاضرات المسائية لمستويين من العاملين في المكتبات الأول بعد الاعدادية ولمدة عام ، وكان يطلق عليه فتيان المكتبة ، أو مساعدى أمناء المكتبات ، والثانى لأمناء المكتبات لمدة عام بعد الثانوية العامة (١٥) ، وبعد اختفاء هذه الجمعية ظهرت جمعية أخرى باسم « جمعية مكتبات القاهرة » لم يعرف عنها الكثير سوى نشرها لبعض المطبوعات في الفترة من ١٩٤٩ - ١٩٥٣ (١٦) .

تعد للجمعية المصرية للوثائق والمكتبات التي انشئت عام ١٩٥٧ هي اقوى الجمعيات المهنية في مصر حتى الآن ، وكان العامل الأول في انشائها هو ظهور جيل جديد من الكتبيين الذين تخرجوا من قسم المكتبات ، ومشعور قيادات المهنة في مصر بضرورة وجود جمعية مهنية قوية تجمع شمل العاملين في المكتبات ، ورغم ضآلة عدد اعضائها ثم قلة امكانياتها المالية ، الا ان

الجمعية كان لها نشاطا بارزا في عقد اللقاءات بين أعضائها والتي كانت تطرح فيها بعض القضايا التي ساهمت في بلورة أفكار الأعضاء ، وكان لها جهودا لا بأس بها في مجال النشر ، ولا ينبغي اغفال اهتمامها بموضوع المعايير الموحدة في الأعداد الجيولوجيا ونشرها ، واستمرت هذه الجمعية في النشاط فترة طويلة نسبيا مقارنة بغيرها من الجمعيات في مصر ، وتجمد نشاطها في نهاية الستينيات .

ويبدو ان التخصص في مصر قد شهد ظهور جمعية مهنية جديدة كل عقد ، فقد ظهرت الجمعية الرابعة في عام ١٩٦٧ باسم « جمعية المكتبات المدرسية » ويقتصر نشاطها بالطبع على هذا النوع من المؤسسات الاختزانية ، ولهذه الجمعية اغراض محددة تتركز في رفع المستوى المهني والفنى لأعضائها والنهوض بالخدمة المكتبية في مكتبات وزارة التربية والتعليم والعمل على نشر الوعي القرائى واعداد معارض للمكتب واصدار دورية ، علاوة على تعميق وتنمية الصلات الاجتماعية بين أعضائها وتدعيم تعاون الجمعية مع جمعيات المكتبات الأخرى (١٧) ، والجمعية تضم عددا كبيرا من الأعضاء ، ومقر ثابت ، ووفرة نسبية في الامكانيات المالية ومجموعة قيادات لديهم الجاس الشخصى والمهني للعمل من أجل ممارسة نشاطها ، وهى بذلك تجمعت لديها كثير من العناصر التي امتازتها الجمعيات الأخرى ولعل أبرز جهودها الجمعية هو نشرها لدورية ظلت لفترة طويلة هى الدورية الوحيدة المنتظمة في مصر في التخصص ، علاوة على نشرها بعض الكتب الأساسية في الجوانب المختلفة لتخصص المكتبات والمعلومات .

وتأسست جمعية أخرى رسميا في عام ١٩٧٨ باسم « الجمعية المصرية لعلوم المكتبات والمعلومات والأرشيف » وكان وراء ذلك حماس مجموعة من شباب المتخصصين في ذلك الوقت وللأسف انتهى نشاطها فور تسجيلها ولم تقم لها أى قائمة .

وقد أعقب ذلك مباشرة تأسيس جمعية باسم « الجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات » في عام ١٩٧٩ وكان هدفها المعلن هو التعرف على الاتجاهات العالمية في تكنولوجيا المعلومات وتشجيع القيام بالبحوث وتقديم الاستشارات واصدار دورية وتطوير قدرات أعضائها العلمية والمهنية وتسهيل اتصالهم بالجمعيات والمؤسسات الدولية في مجال تكنولوجيا المعلومات (١٨) ، ويقتصر نشاط الجمعية فعليا على أنشطة استخدام

الحاسبات الالكترونية في كافة المجالات ولا تضم الا عشرات قليلة من الاعضاء ولا توجد لها فلسفة صحيحة او واضحة للاطر العام لتخصص المكتبات والمعلومات ، كما انها تستغل لأغراض تسويقية لأحد المؤسسات التجارية التي تستضيفها وتمولها . وان كان يذكر للجمعية النجاح في تنظيم اول مؤتمر دولي في تخصص المكتبات والمعلومات في مصر والذي عقد في ديسمبر عام ١٩٨٢ .

وعلاوة على ذلك فقد شهد عام ١٩٨٥ ، محاولات تأسيس جمعية جديدة « الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والارشيف » الا انها تحت التأسيس ولم تمارس اى نشاط بعد .

من العرض السابق نرى ان هناك وجود للجمعيات المهنية في مصر من حيث الشكل في اغلب الأحيان خلال العقود الأربعة الماضية ، الا ان استمرارها ونجاحها لم يكتب له توفيق يذكر ، ولم يكن لها اى اثر ملموس على التخصص ليس قياسا على الجمعيات المهنية الموجودة في الولايات المتحدة او انجلترا مثلا ، بل ببعض الجمعيات المهنية النشيطة في الدول النامية كالهند وماليزيا ونيجيريا مثلا وهناك اسباب جوهرية أدت الى هذا هي :

١ - ان كل الجمعيات التي ظهرت واخفتت او التي لا تزال موجودة باستثناء جمعية المكتبات المدرسية لم تفلح في الحفاظ على استمرارية حماس مؤسسيها وهم قلة . فكل الجمعيات المهنية في مصر ظهرت نتيجة لجهود شخصية محددة ، فإذا ما اختفى هؤلاء الأشخاص او زادت اعبائهم في أنشطة أخرى او فقد حماس البداية ، انعكس هذا على الفور على نشاط واستمرار الجمعية ، وسرعان ما تختفى او يتجدد نشاطها .

٢ - قلة الامكانيات المالية ، وقلة عدد الاعضاء ، وعدم وجود مقر ثابت ومنفصل للجمعية وعدم الحصول على اى تدعيم يذكر من المؤسسات المختلفة .

٣ - استغلال الجمعية في اغراض بعيدة كل البعد عن اهدافها الموضوعية في تسويق مطبوعات معينة او للحصول على تعاقبات تجارية ، والجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات هي خير مثال على ذلك حاليا .

٤ - ارتجال التخطيط لنشاط الجمعيات ، وعدم تنفيذ البرامج التي تبدأ الجمعية نشاطها على أساسها ، وبالتالي انقراض الأعضاء لاحتسابهم بعدم جدوى الانضمام .

٥ - عدم وضوح الرؤية في أحيان كثيرة خاصة في وضع أهداف ونشاطات الجمعية وتحديد علاقاتها بمكونات التخصص ومؤسساته ، وجمعية تكنولوجيا المعلومات خير دليل على ذلك أيضا بخلطها بين مؤسسات ومتخصصين من تخصصين مختلفين وهما المكتبات والمعلومات ثم الحاسبات الالكترونية .

٦ - لا ينبغي اغفال الحساسيات الشخصية بين قيادات الجمعيات التي كانت موجودة واختفت والتي كانت السبب الرئيسي في اختفاء بعضها في أحيان كثيرة .

ان استعراض تاريخ ونشاط الجمعيات المهنية في تخصص المكتبات والمعلومات في مصر ، يظهر بوضوح أن هذه المنطقة تعد من نقاط الضعف الأساسية في بنية التخصص ، وان من المتطلبات الضرورية لمصالح هذا التخصص ، أن توجد جمعية مهنية قوية تجمع شمل المتخصصين خاصة مع زيادة عددهم ، وتعمل على إبراز دور ومكانة وجهود هذا التخصص ومؤسساته ومتخصصيه ليحصل على الاعتراف الاجتماعي الكامل له في المجتمع المصري ، ولا بد أيضا من أن تتولى تمثيل التخصص أمام السلطات المختلفة وأن تعمل على وضع واختبار ونشر المعايير الموحدة الكافية لدفع الممارسات المختلفة والمتعددة الموجودة حاليا ، وان تكون مركزا لتدريب مساعدي الأخصائيين ، ولاعداد المتخصصين القدامى بالمعلومات الحديثة والمتطورة باستمرار .

٣ - المؤسسات التجارية :

لم يعرف تخصص المكتبات والمعلومات في مصر نشاطا تجاريا بالمعنى المعروف عالميا باسم صناعة المعلومات الا مع بداية السبعينيات ، هذا اذا استثنينا بالطبع قطاع الطباعة والنشر وتجارة الكتب ، وربما كانت المحاولات الأولى لاستغلال المعلومات تجاريا بعد تنظيمها وتحليلها وتسويتها

هي « الكشاف التحليلي للصحف والمجلات العربية » الذي ظهر في عام ١٩٦٢ ، ورغم ان هذا الكشاف بدأ وربما لم يكن في ذهن مبتكرى فكرته استغلالها تجاريا ، ورغم انه توقف بعد سنوات قليلة لعجزه عن تغطية نفقاته ، الا ان الفكرة ذاتها كان يمكن استغلالها تجاريا لتحقيق الربح .

اما البداية الحقيقية لاستغلال المعلومات في تحقيق الأرباح تعود الى عام ١٩٦٩ لسيين : الأول رغبة دار الكتب والوثائق القومية في استخدام الحاسبات الالكترونية في اعداد فهرسها المثوى ، الأمر الذي جذب انتباه شركات الحاسبات الالكترونية الى هذا التخصص وتطبيقاته بعد ان ظلت تركز في عملها على مجالات اخرى كاعداد حسابات المخازن والمرتبات واحصائيات السكان وما الى ذلك ، والثاني ظهور مركز التنظيم والميكروفيلم في مؤسسة الأهرام ليعمل على أسس تجارية تامة في اقامة نظم معلومات للمؤسسات والشركات ، وبعد هذه البداية تلتى قطاع المؤسسات التجارية في مصر دفعة قوية مع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى بعد حرب ١٩٧٣ ، وشدة الطلب على المعلومات ، ووفرة أجهزة تكنولوجيا المعلومات ، وظهور رؤوس الأموال المستعدة للدخل الى هذا المجال فوجدت سوقا رائجا لكثرة وتنوع المشروعات الموجودة (١٩) .

ويوجد في مصر حاليا الأنماط التالية من المؤسسات التجارية في التخصص :

١ - مؤسسات تجارية في مجال تكنولوجيا المعلومات ، وعددها حاليا لا يقل عن المائة ، تعمل أساسا في توريد أجهزة الحاسبات الالكترونية والمصغرات الفيديوية بمختلف أنواعها وأحجامها ، ويمكننا ان نميز بين عدة أنواع من المؤسسات في هذا النمط فهناك فروع للشركات الأجنبية ووكلائها في مصر ، والشركات الوطنية المستوردة والمسوقة لها في السوق المحلى ، وأبرز المؤسسات من هذا النمط هي شركة « كمبيولاند » التى يملكها المصرف الاسلامى للتنمية .

٢ - المكاتب الاستشارية في النظم الحسبة ، وقد انتشرت مع رخص أجهزة تكنولوجيا المعلومات ووفرتها وكثرة عملاء هذه النظم ، وعادة ماتكون هذه المكاتب صغيرة الحجم والاستثمارات وقليلة في عدد العاملين ، وتعتمد على محلى نظم ومخططى برامج مهرة ، وتعتمد في اجتذاب العملاء اعتماداً

كليا على العلاقات الشخصية بصفة أساسية . وهناك شركات خاصة في هذا النقط مثل « شركة خدمات نظم المعلومات والكمبيوتر » وتقوم بعمليات التحليل والتقييم والتنشيط والتدريب للنظم الحسبية وبعضها بيليوجرافى التطبيقى (٢٠) ، وشركة المهندس للمعلومات ، التى تقوم بنفس الأعمال ، وهناك مؤسسات أكاديمية انشأت مراكز استشارية تعمل على أسس تجارية لاستغلال أروصتها من الاساتذة والخبراء والأجهزة ، وأبرزها معهد الدراسات والبحوث الإحصائية ، ومراكز الحسابات العلمية فى جامعات القاهرة والاسكندرية وعين شمس والزقازيق ، وهناك أيضا مكاتب استشارية فى مؤسسات حكومية مثل شركة المقاولون العرب ومؤسسة الأهرام والجهاز المركزى للتمبئة العامة والإحصاء ، وأبرز ما تقوم به هذه المؤسسات هو اعداد البرامج واعداد دورات تدريبية فى الحاسبات الإلكترونية .

٢ - مؤسسات استشارية شاملة ، وهى مؤسسات تتولى تقديم استشارات أو تنفيذ بعض المشروعات لتنظيم واسترجاع المعلومات البيليوجرافية وغير البيليوجرافية ولاى نوع من الأوعية باستخدام النظم اليدوية أو الحسبية أو الميكروفيلمية . وأغلب المؤسسات العاملة فى هذا النمط مؤسسات قطاع خاص صغيرة الحجم ورأس المال لكنها سريعة الحركة واسعة الاتصالات ، وبعضها لا يتوفر له الحد الأدنى من الدراية والمعرفة والخبرة والمهارة بأسس التخصص ووظائفه وعلاقاته ، وأبرز شركاته هى « المستشارون العرب » التى تنفذ بعض نظم المعلومات فى المؤسسات القضائية فى مصر ، وامتد نشاطها الى قطر والعراق ، وشركة « بنك المعلومات العربى » بالاسكندرية التى تركز نشاطها على الدورات التدريبية السريعة لأبناء المكاتب وأخصائى الميكروفيلم ، أما أكبرها فهو « مركز التنظيم والميكروفيلم بمؤسسة الأهرام » الذى ينفذ حاليا أكثر من ٣٠ مشروعا فى مصر والكويت ويعد أكبر الشركات التجارية فى مصر والعالم العربى إذ يبلغ مجموع تعاقداته حاليا أكثر من ٤ ملايين جنيه ويحقق ربح سنوى نحو مليون جنيه (٢١) ، وقد مر المركز بمرحلتين ، الأولى كانت منذ بداية نشاطه وحتى ١٩٨٠ حينما كان يركز أنشطته على تنظيم المعلومات يدويا وحفظها على وسائط ميكروفيلمية ، والثانية منذ ١٩٨٠ وحتى الآن حيثما ركز نشاطه على تنظيم المعلومات واختزانها واسترجاعها بواسطة الحاسبات الإلكترونية المصغرة ، ثم الدورات التدريبية المتعددة التى يعقدتها لمتختلف مستويات وأنواع أخصائى المعلومات .

٤ - موردو أوعية المعلومات ، وهو يُمط من المؤسسات المرتبط بالنشر ويزاد نشاطه في الفترة الأخيرة بعد تخفيف قيود استيراد الأوعية وتدبير العملات الصعبة ووجد سوق محلي متعاشن لهذه الأوعية خاصة من المكتبات الأكاديمية والمتخصصة . وهناك مؤسسات حكومية متعددة تعمل في هذا المجال مثل مؤسسة « دار المعارف » و « مؤسسة الأهرام » و « الهيئة المصرية العامة للكتاب » ومؤسسات خاصة مثل « المكتبة الأكاديمية » .

ان حجم نشاط المؤسسات السابقة والدعاية الواسعة التي تصاحب بعضها والنجاح المحدود الذي حالف بعض العمليات والتعاقدات التي ظفرت بها ومقدار الأرباح التي جنتها قد دفعت كثير من المتطفلين لاستغلال واستثمار أموالهم في افتتاح شركات ومؤسسات تجارية جديدة في هذا التخصص ، ولا ينبغي أن نغفل النشيطات المتعددة التي جعلت المؤسسات التجارية في مصر في تخصص المكتبات والمعلومات لا تؤدي الوظائف التي أدتها - ولا تزال - المؤسسات المماثلة في الدول المتقدمة لعدة أسباب هي :

١ - ان كل المؤسسات التجارية في مصر تدار على أسس غير سليمة وبسياسة قصيرة النظر للمستقبل ، فهي تتبع أسلوبا واحداً يتمثل في الحصول على أكبر كمية تعاقدات ممكنة ثم تنفيذها بأسهل السبل وأقل التكاليف وأدنى مستوى من الجودة لتحقيق أقصى أرباح ممكنة في أقل وقت ممكن ، وهي سياسة لا يتبعها الا تاجر مبتدئ لأنها ستؤدي حتما الى متاعب شديدة في المستقبل البعيد عندما يكتشف العملاء مقدار رداثة السلعة التي حصلوا عليها .

٢ - ان كل المؤسسات التجارية - باستثناء التنظيم والميكروفيلم بمؤسسة الأهرام - فقيرة في الامكانيات المادية والبشرية والتجهيزية وفي المقر ، الأمر الذي يؤدي الى عدم توفير الحد الأدنى المطلوب لتنفيذ أي عمليات بشكل طيب او يعرقل تنفيذ بعض العمليات الأخرى اذا تطلبت امكانيات أكثر من المتاحة لهذه المؤسسات .

٣ - ان النسبة الغالبة من اصحاب هذه المؤسسات او المسؤولين عنها ليس لديهم أي خبرة أو دراسة أو فهم سابق للتخصص بل ان جانباً كبيراً منهم قد دخل هذا المجال اعتماداً على أجهزة تكنولوجيا المعلومات ومعها ، وهم يستغلون هذه الأجهزة بما تحدثه من تأثير وقتي لدى العملاء

ويقتضين الجهد الأكبر الذى يسبق التشغيل المحسوب فى جمع وتحليل وتنظيم المعلومات ، وبالتالي فإن المفاهيم الأساسية للممارسات المطبقة تكون بعيدة كل البعد عن التنفيذ الصحيح .

٤ - اعتماد المؤسسات التجارية على بعض المتعاونين القلائل من المتخصصين وعدم تكوينها أى كوادى بشرية مؤهلة لاقامة أنظمة معلومات قوية ، وللمرغبة السريعة فى الربح التى تسيطر على الجميع فإن المؤسسات التجارية تحضر أقلهم تكلفة وبالتالي لا يتعامل أو يتعاون معها إلا للوعيات قليلة الخبرة من المتخصصين ، لأن الخبراء من المتخصصين تكلفتهم فى الأجر عالية للغاية تعجز المؤسسات التجارية - أو تبتذل أحيانا - عن تدبيرها . ويمكننا أن نلاحظ ذلك بجلاء فى الدورات التدريبية التى تعد أكثر أنشطة المؤسسات التجارية فى مصر ، فمن المسلم به أن الحاضرين فى مقررات التخصص وموضوعاته وأساليبه هم أكثر المتخصصين علما وخبرة ، وبالتالي ندرة وتكلفة فى الأجر .

٥ - ابتعاد المؤسسات التجارية فى مصر عن أى نشاط بحث أو أعداد إنتاج فكرى ، مع أن هذا المجال من المجالات الأساسية التى تعمل بها وتنتج فيها المؤسسات التجارية فى الدول المتقدمة وكان هذا الابتعاد لعدم خبرة ودراسة الجانب الأعظم من المهتمين على هذه المؤسسات مما جعلها تطبق أساليب بدائية وممارسات عتيقة لا تتناسب بتاتا مع التقدم الذى حدث فى هذه المجالات بالخارج بسبب انقطاعها عن البحث والتأليف وتتبعية الخبرات الخارجية .

٦ - انعدام التعاون أو التنسيق بين المؤسسات التجارية وبين المؤسسات الأكاديمية ، هذا التعاون الذى أتى بثماره على الجميع فى دول مثل الولايات المتحدة وفرنسا ، فمن المعروف أن بعض المؤسسات التجارية تعهد لبعض الجامعات بإجراء بحوث حول نقاط تطبيقية معينة ، إلا أن المؤسسات التجارية فى مصر تنظر إلى المؤسسات الأكاديمية على أنها أعتى منافسيها خاصة مع تصدى المؤسسات الأخيرة لبعض الممارسات الرديئة والخاطئة التى تقوم بها المؤسسات التجارية .

ان انتشار المؤسسات التجارية فى العقدين الماضى والحالى وزيادة أرباحها ونفوذها فى مصر لا ينبغى أن يغفل على الإطلاق أنه لم يؤد دوره المنتظر أو الصحيح فى إطار التخصص فهو لم يشارك فى تطوير أى ممارسات

أو اعداد اى خبرات بشرية أو تطوير الخيزرات الموجودة ، وُعلى هذه المؤسسات اعادة النظر فى سياستها واساليبها واهدافها ونوعيات العاملين فيها وبشكل كامل ، خاصة وان مؤشرات كثيرة تشير الى ان عدد هذه المؤسسات سوف يتزايد نفع شدة الطلب على المعلومات فى عصر « كما ان التخصص فى حاجة الى مؤسسات تجارية جديدة تدار بواسطة متخصصين فى المكتبات والمعلومات ، لتكون لهم رؤيتهم الواضحة والسليمة والدقيقة لاطار التخصص ووظائفه ودوره ، ويستطيعون صياغة أهداف المؤسسات التجارية ورغبتها فى الربح مع اهدافهم كمتخصصين فى رقعة شأن التخصص وممارساته .

ثالثاً - المؤسسات الأكاديمية وإعداد المتخصصين في تخصص المكتبات والمعلومات في مصر :

أ - تطور المؤسسات الأكاديمية وإعداد المتخصصين :

يرتبط الإعداد الرسمي لأخصائي المكتبات والمعلومات في مصر بإنشاء قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب جامعة القاهرة ، إلا أن المحاولات الأولى للإعداد المهني سبقت القسم بقليل بتنظيم بعض الدورات التدريبية التي قامت بها « الجمعية المصرية للمكتبات » منذ عام ١٩٤٦ وكما ذكر من قبل في هذا الفصل . ورغم أن الإعداد الرسمي لم يبدأ إلا منذ عام ١٩٥١ فقط وهو تاريخ حديث نسبياً إذا ما تمت مقارنته بدول متقدمة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية ، أو بدول نامية كالهند ، إلا أنه أيضاً لا يعد متأخراً ، فهناك دول متقدمة مثل كندا لم تبدأ فيها الدراسة الرسمية إلا في عام ١٩٣٧ (٢٢) ، كما أن كل الدول الأفريقية ومعظم دول أمريكا اللاتينية وآسيا بدأت فيها الدراسة الرسمية بعد مصر .

ولعل من أهم الوثائق التي صدرت عن قسم المكتبات والوثائق ، تلك الوثيقة التي (٢٣) تتبعت تاريخه وتطوره ، وهي وثيقة كافية بشمولها ودقتها واعتمادها على المصادر المباشرة ومعاصرة الأحداث ويمكن الاعتماد عليها لتتبع مسارات الإعداد الرسمي لأخصائي المكتبات والمعلومات في مصر وحتى ظهور هذه الوثيقة ، خاصة وأن القسم كان هو الجهة الوحيدة التي تقوم بهذه المهمة وظل كذلك حتى بداية الثمانينات . وكما فعل المؤلف من قبل فإنه ليس من المهم استعراض التاريخ وإنما استخلاص النتائج والدلالات من الأحداث ، ولعل أهم ما يمكن استخلاصه هو :

١ - أن الحاجة إلى القسم ظهرت في الفترة التي توسع منها التعليم والتعليم العالي ، وكان ذلك يعنى وجود حركة بحث وتطوير تتطلب مجموعات منظمة في المكتبات بدلا من مجموعات محفوظة بشكل متحفى لا يساعد على الاستخدام وبالتالي ظهرت الحاجة إلى العنصر البشرى المدرب .

٢ - أن المشرفين على القسم في فترته الأولى قد صبغوا دراسته بالناحية التاريخية التي لم يستطع أن يتخلص منها لسنوات طويلة ، وذلك بسبب تكوينهم العلمي ودرجاتهم العلمية في التاريخ واللغويات ، علاوة على

تأثرهم بالنظرة الفرنسية التي كانت سائدة في ذلك الوقت من أن دراسة الوثائق والكتابة هي الدراسة الأكاديمية الحقيقية ، بينما أساليب ومهارات العمل في المكتبات هي عمل مهني يمكن اكتسابه بمجموعة محاضرات أو تدريبات عملية خارج إطار المؤسسات الأكاديمية ، وقد انعكس هذا على بناء المقررات الدراسية في الفترة من ١٩٥١ إلى ١٩٥٦ حيث كانت مقررات الوثائق والكتابة تنال التركيز الكامل يليها المقررات الثقافية العامة ثم مقررات المكتبات .

٣ - أن وضع دراسة الوثائق داخل القسم ظل غير مستقر منذ بداية افتتاحه فقد كانت الوثائق إحدى شعب معهد الوثائق والمكتبات في عام ١٩٥١ ، وكانت تنقسم إلى ثلاثة فروع للتاريخ القديم والاسلامي والحديث من الناحية الرسمية ثم لم يكن لها وجود رسمي داخل قسم المكتبات لمدى افتتاحه في عام ١٩٥٤ وبقية دراسة الوثائق كدبلوم في معهد الوثائق العالي . وبعد اعادة النظر في قوانين تنظيم الجامعات عام ١٩٥٦ أدخلت بعض مواد الوثائق داخل المقررات الدراسية لقسم المكتبات بكلية الآداب ، وأضيفت دراسة عالية للوثائق مدتها سنة واحدة بعد للدرجة الجامعية الأولى بعد عام ١٩٥٩ ، وأصبح القسم يسمى قسم « الوثائق والمكتبات » وأصبح الطلبة الحاصلين علي درجاتهم الجامعية الأولى من القسم يستطيعون التسجيل لدرجة الماجستير إما في تخصص المكتبات أو تخصص الوثائق ، وقد ظل هذا الوضع حتى تغيير اللوائح في عام ١٩٦٨ فالغيت مقررات الوثائق تماما من القسم ما عدا مقرر الكتابة العربية وأصبحت كل المقررات في المكتبات ، واستمر هذا حتى عام ١٩٧٣ مع تغيير جديد في اللائحة فأصبح القسم ينقسم إلى شعبتين للمكتبات والوثائق ، وأصبحت هناك دراسات عليا على مستوى الدبلوم والماجستير والدكتوراه للوثائق والمكتبات .

ومن هذا يتضح أن دراسة الوثائق قد فصلت وضمت إلى دراسة المكتبات عدة مرات ، وقد ظلت في أحيان ليست قليلة تعانى من قلة اقبال الدارسين خاصة في مرحلة الدراسات العليا بسبب طبيعتها التي تتطلب خلفية تاريخية ولغوية كبيرة .

٤ - أن مقررات المكتبات التي كانت موجودة في المرحلة الأولى كانت هي بالفعل المقررات الأساسية الموجودة في المؤسسات الأكاديمية في الدول الغربية وكانت مدخل إلى دراسة المكتبات وتاريخ المكتبات والفهرسة الوصفية والموضوعية والتصنيف والمراجع والادارة .

٥ - ان القسم وحتى عام ١٩٦٤ ظلت مقرراته خليطاً من المقررات الثقافية العامة ومقررات الوثائق والتاريخ مع مقررات المكتبات وكانت الأجيبة لا تمثل أكثر من ٤٠٪ وهي نسبة قليلة ، وان كانت قد ادخلت مقررات جديدة باستمرار على المقررات السبعة الأولى كالببليوجرافيا والخدمات ومناهج البحث والتدريب العملي .

٦ - من أبرز ايجابيات القسم انه سعى لاعداد دراسات عالية في الماجستير والدكتوراه في مرحلة مبكرة من حياته ، وكانت أول ماجستير في عام ١٩٦١ وأول دكتوراه في علم ١٩٦٠ ، وهي بدايات هامة اذا وضعنا في الاعتبار ان بريطانيا بتاريخها الطويل في التخصص لم تمنح درجات دكتوراه في التخصص الا منذ ما يقرب من ١٥ عاما (٢٤) ، وان برامج للماجستير في التخصص في الجامعات الكندية كانت في عام ١٩٥١ (٢٥) ، ومصر من أول الدول النامية بعد الهند التي تنظم برامج دراسية للماجستير والدكتوراه .

٧ - جاء تعديل المقررات الذي تم عام ١٩٦٤ افضل جدا من سابقه ، فقد ارتفعت نسبة مقررات التخصص الى حوالي ٥٠٪ وادخلت مقررات جديدة مثل المراجع المتخصصة والمكتبات النوعية ثم جاءت تعديلات عام ١٩٦٨ لتضع المقررات في شكل اكثر ملاءمة للتطورات في الخارج في هذا المجال ، بإدخال مقررات التوثيق والتصويب وتخلصه من مقررات الوثائق والتاريخ وافتتاح دبلومات المكتبات والتوثيق وقد سمحت هذه الدبلومات لأول مرة بإعداد اخصائي معلمات من خلفيات علمية متعددة كانت المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات المصرية في اشد الحاجة اليهم . ثم تعدلت المقررات مرة أخرى في العام الدراسي ١٩٧٤/٧٣ وسمحت بإدخال مجموعة من المقررات للشقيقة كالاحصاء وعلم النفس وزادت من نسبة المقررات في التخصص الى ٦٠٪ من جملة مقررات درجة الليسانس .

٨ - من أبرز ايجابيات السنوات الأخيرة بالقسم افتتاح الدبلوم التأهيلي الذي سمح للدارسين من خلفيات علمية متباينة بالحصول على درجة الماجستير والدكتوراه بعد حصولهم على الدبلوم التأهيلي ، وبالتالي اجتياز سلبية تكوين متخصصين على مستوى عال من الدراسة الأكاديمية يخلفيات علمية واجدة كما كان يحدث من قبل ، وسوف ينعكس هذا على توفير اعداد من المتخصصين للعمل والتدريس بالقسم وفي خلال سنوات

قليلة وكانت بداية للدراسة في هذا الدبلوم تتويج مجهود القسم في تطوير دبلوم المكتبات والتوثيق الذي أمتتح عام ١٩٦٨ والتي اشارت تجارب متعددة بمستوى من حصولا عليها (٢٦) .

٩ - عانى القسم طوال حياته من قلة أعداد المؤهلين للتدريس وعدد الأساتذة العاملين فيه ، كما عانى اشد المعاناة في السنوات العشرة الأخيرة من نزوح الكوادر البشرية التي أعدها ثم تسربت بعد ذلك الى الدول العربية التي ظهرت فيها أقسام للمكتبات والمعلومات اعتمدت بصفة اساسية على الأساتذة من أبناء القسم .

١٠ - بلغ عدد خريجي القسم منذ افتتاحه ما لا يقل عن الفين من الخريجين ، منهم ١٠٦٩ حتى عام ١٩٧٦ (٢٧) ، ونحو ١٠٠ في المتوسط بعد ذلك ، علاوة على نحو ٣٠٠ خريج من الدبلومات فإذا وضعنا في الاعتبار أن نحو نصف هذا العدد على الأتمل يعملون في الدول العربية ، لأدركنا العجز الكبر في عدد المتخصصين في مصر .

١١ - ظل قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة هو المؤسسة الوحيدة التي تعد المتخصصين في المكتبات والمعلومات على المستوى الأكاديمي في مصر حتى سنوات خمس مضت عندما افتتح قسم بجامعة الاسكندرية ، تبعه قسم آخر بكلية التربية بجامعة حلوان ، وقسم آخر بكلية الآداب ببني سويف في بداية العام الدراسي عام ١٩٨٥/١٩٨٦ ، والأخير مقرراته مطابقة للمقررات الموجودة في قسم جامعة القاهرة ، أما قسم الاسكندرية ورغم ان مقرراته مغايرة الا انها متأثرة أيضا بالمقررات التي طبقت في قسم جامعة القاهرة في مراحل تطوره المختلفة ، وتجمع مقررات القسم بجامعة حلوان بين مقررات المكتبات والتربية والمقررات الثقافية لأنه يعد متخصصين في المكتبات ومراكز الوسائل المدرسية .

١٢ - كان افتتاح معهد الدراسات والبحوث الإحصائية بجامعة القاهرة لدراسة رسمية تحت عنوان المعلومات تجسيدا للاضطراب الذي يسود التخصص في بعض جوانبه في مصر ، ومحاولات جذب التخصص لضمه الى مؤسسات أخرى غير مؤسساته الأكاديمية الأصلية . ومن الغريب أن هذه المحاولات جاءت من داخل جامعة القاهرة ذاتها من كلية الاعلام ومعهد الدراسات والبحوث الإحصائية ، وهي كلها محاولات بنيت على فشل الرؤية

الصحيحة للمهوم وجواهر ووظائف وهدف التخصص ، كما ان هناك اصوات اخرى من اكاڤيمية السادات للعلوم الادارية ، فهناك بالفعل دبلوم دراسات عالية في الحاسبات والمعلومات بها الا ان قلة اقبال الدارسين وقلة عدد الحاصلين على هذه الدبلومات قد حدا من نجاحها خاصة مع اكتشاف الدارسين فيها ان مقرراتها هي خليط من الادارة والحاسبات الالكترونية والرياضيات .

١٣ - رغم ان اعداد اخصائى المعلومات في مصر يتم اساساً في الجامعات الا ان هناك عدد من شركات القطاع التجارى تتولى تنظيم دورات تدريبية للاخصائيين ومساعدتهم مثل مركز التنظيم واليكروفيلم ، وشركة خدمات نظم المعلومات والكمبيوتر وشركة بنك المعلومات ، والجهاز المركزى للتنظيم والادارة ومعهد الدراسات والبحوث الاحصائية .

٢ - الوضع الحالى للمؤسسات الاكاديمية واعداد المتخصصين :

كان من الطبيعى ان يعرض المؤلف للوضع الحالى للمؤسسات الاكاديمية وبرامجها للحالية في مصر وان يتعرف على نفس العناصر التى سبق التعرف عليها في الدول المتقدمة والدول النامية في الفصل الثالث من الكتاب وهى الدرجات العلمية ومدة الدراسة لكل منها واسماء المؤسسات ومدلولاتها والمقررات الدراسية الاجبارية وتوزيعها على الاطار للعام للتخصص .

ولما كان هناك عدد محدود للغاية من المؤسسات الاكاديمية للتخصص في مصر فإن الامر لا يستدعى اختيار عينة كما تم بالنسبة للمؤسسات والبرامج في الخارج ولهذا فسوف يقوم المؤلف بالتعرف على برامج شعبة المكتبات بقسم الوثائق والمكتبات بجامعة القاهرة ، وقسم المكتبات بجامعة الاسكندرية ، وشعبة المكتبات والوسائل التعليمية بكلية التربية في جامعة حلوان ، ودبلوم نظم المعلومات الادارية والحاسب شعبة للتوثيق ، باكاڤيمية السادات ، ودبلوم المعلومات والحاسبات الالكترونية بمعهد الدراسات والبحوث الاحصائية بجامعة القاهرة . ولم تكن هناك حاجة للتعرض لبرنامجى قسم المكتبات والوثائق بجامعة بنى سويف ، والقسم المقترح بجامعة طنطا لان المقررات المقترحة بها هي الموجودة بقسم كلية الآداب جامعة القاهرة وسيكون الاعتماد في التعرف على نشاط المؤسسات السابقة مرتكراً على اللوائح الرسمية المنظمة لنشاطها .

١ - الدرجات العلمية :

تتمتع المؤسسات الأكاديمية في مصر بنظم راسخة فيما يختص بالدرجات الأكاديمية ولكها محددة بقرارات تركز على سياسة علمية يقرها المجلس الأعلى للجامعات وتنطبق هذه القرارات على تخصص المكتبات والمعلومات كما تنطبق على غيره من التخصصات .

وتنظم المؤسسات الأكاديمية في التخصص برامج للحصول على الدرجة الجامعية الأولى (ليسانس الآداب تخصص مكتبات أو وثائق من جامعة القاهرة ، ولسانيس الآداب تخصص مكتبات من جامعة الاسكندرية ، ودرجة البكالوريوس في العلوم والتربية في شعبة المكتبات والوسائل التعليمية بجامعة حلوان) وتعد هذه الدرجة في مصر هي الدرجة الأولى في التخصص خلافا لما كان عليه الوضع في الدول المتقدمة وقريبا من نمط معظم الدول النامية . وهناك برامج لدرجة دبلوم الدراسات العليا (الدبلوم التأهيلي في المكتبات والمعلومات من جامعة القاهرة ، ودبلوم المعلومات والحاسبات الالكترونية من جامعة القاهرة أيضا ودبلوم الدراسات العليا في نظم المعلومات الادارية والحاسب من اكااديمية السادات) .

ويمكن لل حاصلين على هذه الدبلومات الثلاثة متابعة الدراسة للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه ، وان كان لم يصل اى دارس على هذا المستوى من الدرجات العلمية بعد ، ويفرد قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة بتنظيم برنامج للماجستير لل حاصلين على الدرجة الجامعية الاولى في التخصص بعد اجتياز السنة التمهيدية للماجستير ، وبدا قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الاسكندرية هذه السنة في العام الدراسي ١٩٨٦/٨٥ ، وقد منح قسم جامعة القاهرة ٣١ درجة ماجستير ، ١٨ درجة دكتوراه حتى شهر اكتوبر من عام ١٩٨٥ ، ومنح معهد الدراسات والبحوث الاحصائية درجة ماجستير في الاحصاء مع التطبيق على الدوريات ، وكانت هذه الماجستير الأخيرة قد جاءت مع محاولات المعهد المستمرة في انتزاع التخصص أو جوانب منه حتى لو أدى هذا الى تشتت دراسة التخصص بين أكثر من وحدة اكااديمية داخل جامعة القاهرة ، كما منحت الجامعة الأمريكية بالقاهرة درجة ماجستير في الاعلام مع التطبيق على قطاع النشر ، الا أن معهد الاحصاء والجامعة الأمريكية لم يسقرا في منح درجات في التخصص لافتقادهما الى الأساتذة المؤهلين في النشاط البليوجرافي .

ب - مدة الدراسة :

تخضع مدة الدراسة للحصول على أي درجة أكاديمية في مصر لقواعد ثابتة وموحدة ، والنظام الأكاديمي في مصر يتبع نظام للسنوات الدراسية ، عدا أكاديمية السادات - ولا يتبع نظام المقررات الدراسية المتبع في الولايات المتحدة وكندا ويشترط للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس قضاء مدة دراسة لمدة ٤ سنوات أكاديمية ، ولدرجة الدبلوم عامين أكاديميين ، ولدرجة الدكتوراه ٢٤ شهرا على الأقل من تاريخ تسجيل الرسالة .

ويستطيع أكثر من نصف عدد الطلاب الحصول على درجة الليسانس في أربعة سنوات ، بينما تقل النسبة في طلبة الدبلوم لعدم تفرغهم ، أما بالنسبة لدرجتي الماجستير والدكتوراه ، فإن سجلات التقيد في كلية الآداب (٢٨) بجامعة القاهرة وهي التي منحت هذه الدرجات تفيد أن متوسط المدة الزمنية للحصول على درجة الماجستير هي ٧١ شهرا كاملة - يضاف إليها السنة التمهيدية للماجستير - وكانت أقصر مدة ١٥ شهرا وأطول مدة ١٥٣ شهرا ، ومتوسط المدة الزمنية للحصول على درجة الدكتوراه كانت ٦٢ شهرا وكانت أقصر مدة ٢٦ شهرا وأطول مدة ١٣٢ شهرا .

ومن الواضح أن الفترة الزمنية التي يستغرقها الحصول على الدرجتين طويل للغاية ، ويتجاوز كل متوسطات المدد الزمنية في الدول المتقدمة والنامية ويرجع ذلك إلى :

١ - عدم تفرغ طلاب الدراسات العليا وانشغالهم بالعمل الوظيفي ، أو بالسفر إلى الدول العربية يقلل من الوقت الذي يخصصه كل طالب للبحث في موضوع رسالته ، وأكبر دليل على ذلك أن الطلبة غير المصريين الذين حصلوا على درجات علمية حصلوا عليها في مدة أقل من الطلبة المصريين ، ومن المتوسط العام للحصول على الدرجة ، لأن هؤلاء الطلبة متفرغون للدراسة في مصر .

٢ - قلة عدد المشرفين وزيادة أعبائهم للتدريسية ، وزيادة عدد الرسائل التي يشرف عليها كل منهم عن ٢٠ رسالة في بعض الأحيان في وقت واحد .

٣ - ضعف التكوين العلمى لعدد غير قليل من الطلاب ، وقلة مهاراتهم البحثية مثل اللغات والعمل الميدانى وفهم أساسيات المنهج العلمى ومناهج البحث .

ج - أسماء المؤسسات ووضعها الأكاديمى :

تخضع كل الوحدات الأكاديمية التى تقوى أعداد المتخصصين فى المكتبات والمعلومات فى مصر الى الاشراف المباشر للجامعات - عدا دبلوم أكاديمية السادات التى ينظم العمل فيها لوائح خاصة بها - التى تخضع بدورها للمجلس الأعلى للجامعات ، وبالتالى فإن الوحدات الأكاديمية فى مصر تتمتع بالوضع الأكاديمى الكامل نتيجة لقبولها للمؤسسات الأم .

ويعكس اسم القسم بجامعة القاهرة « قسم المكتبات والوثائق » تاريخه للطول فى الجمع بين الدراستين وتأثير الخلفية العلمية لعدد كبير من أساتذته ورؤسائه السابقين ، وهذا الاسم مستخدم فى الخارج على نطاق ضيق وبالذات فى إنجلترا ، أما الاسم الخاص بالدبلوم « الدبلوم التأهيلية للمكتبات والمعلومات » فإنه جاء بسبب الاشتراطات الجامعية التى جعلته حلقة تأهيلية لا بد أن يجتازها الدارس للوصول الى مرحلة الماجستير والدكتوراه .

أما برامج الدبلوم فى معهد الاحصاء وأكاديمية السادات فهى تعكس نظرة المؤسسة الأم للتخصص فهناك تغليب شديد لمقررات الاحصاء والرياضيات والحاسبات فى برنامج معهد الاحصاء ، وهذا البرنامج منقول من برنامج مدرسة المعلومات والحاسبات الالكترونية بمعهد جورجيا للتكنولوجيا فى الولايات المتحدة سواء فى الاسم أو المحتويات كما سيظهر من العنصر القادم ، وهناك تغليب لمقررات الادارة والحاسبات الالكترونية فى برنامج أكاديمية السادات للصبغة الادارية التى تصبغ نشاط الأكاديمية كله .

أما برنامج جامعة حلوان فقد جاءت تسميته أيضا متأثرة بانتمائه الى كلية التربية وهدفه الأساسى إعداد متخصصين للمكتبات التربوية ومراكز الوسائل التعليمية ، ويلاحظ أن الأسماء الستة كلها إبتعدت عن استخدام كلمة « علم » واستخدمت أسماء مباشرة للموضوع « مكتبات - وثائق - معلومات - نظم - حاسبات » .

د - المقررات الدراسية :

المقررات الإجبارية :

يخلو للنظام الأكاديمي المصري على مستوى درجة البكالوريوس والليسانس من فرض الاختيار للدارسين وكان لهذا أكبر الأثر على افتقار التنوع في التخصصات الفرعية للمتخصصين تلبية لبيولهم في دراسة موضوعات ومقررات معينة داخل كل تخصص . وينطبق هذا على برامج الليسانس والبكالوريوس في جامعة القاهرة والاسكندرية وحلوان ، باستثناء إمكانية اختيار الطالب دراسة المكتبات العامة والمدرسية أو المكتبات المتخصصة في السنة الرابعة بجامعة القاهرة ، ويسمح للدبلوم التأهيلي باختيار الطالب لمراجع ومصادر العلوم الاجتماعية أو العلوم البحتة والتطبيق، وهناك قدر في فرص الاختيار في دبلوم معهد الاحصاء (٢٥) وليس هناك أى قدر من الاختيار في أكاديمية السادات ، فيدرس للطلب ١٢ مقرا اجباريا للحصول على الدبلوم منهم ٦ مقررات متخصصة في الدبلوم و ٦ مقررات أخرى اجبارية على مستوى الأكاديمية .

المقررات الدراسية وتوزيعها على الاطار العام للتخصص :

المقررات الاطارية :

تمثل هذه المقررات نسبة معقولة في برنامج جامعة القاهرة لمرحلة الليسانس (١٤٦٪) وجامعة الاسكندرية (١١١٪) ولا توجد مقررات اطارية في برنامجى معهد الاحصاء والدبلوم التأهيلي ومقرر واحد في دبلوم أكاديمية السادات بنسبة (٨٣٪) وتبلغ النسبة في برنامج جامعة حلوان ١٩٪ فقط. وهناك ٦ مقررات دراسية في هذه الفئة هى المدخل للتاريخى ، والأسس الحديثة - ويسمى مدخل للمكتبات والمعلومات في الاسكندرية وحلوان - وهو أكثر مقررات الفئة تدريسيا ، والنصوص العربية والنصوص الأجنبية والمعايير الموحدة لطلبة الامتياز بقسم جامعة القاهرة والمكتبة والمجتمع .

مقررات الأوعية :

تمثل النسب المثوية لمقررات هذه الفئة قدراً معقولا يماثل للفئة السابقة في برامج المرحلة الجامعية الأولى في القاهرة والاسكندرية (١٢٢٪)

و ١٣٩٪ على التوالي) ويرتفع في الدبلوم التأهيلي إلى ١٦٧٪ وينخفض في جامعة حلوان إلى ٧٧٪ ويبلغ اثنى معدل له في أكاديمية السادات ٨٣٪ ولا توجد مقررات لهذه الفئة في دبلوم معهد الاحصاء مثل الفئة السابقة ، مما يعزز القرض القائل بخروج هذا البرنامج عن الاطار الصحيح للتخصص . وهناك ٩ مقررات في هذه الفئة أكثرها المصادر والمراجع العامة والمتخصصة ثم المواد السمعية والبصرية ومواد الأطفال والمخطوطات والدوريات والمطبوعات الحكومية وتاريخ اوعية المعرفة ومراجع التراث العربى ، ويلاحظ اهتمام برنامج جامعة الاسكندرية بمقررات هذه الفئة على حساب المقررات الشقيقة كما سنرى .

المقررات الوظيفية :

ترتفع نسبة المقررات في هذه الفئة الى اقصى درجة لها ضمن الفئات الأساسية للمقررات في كل البرامج الأربعة الأولى ، فتبلغ في قسم المكتبات بجامعة القاهرة ٢٢٪ والاسكندرية ٢٥٪ وفي الدبلوم التأهيلي ٤١٦٪ وجامعة حلوان ١٩٢٪ وتهبط في أكاديمية السادات إلى ٨٣٪ ولا توجد أى مقررات وظيفية في دبلوم معهد الاحصاء مما يؤكد ما ذهب اليه المؤلف من انحراف ، وكذلك برنامج أكاديمية السادات بدرجة اقل عن التوزيع السليم للمقررات على اطار التخصص ، وتبلغ مقررات هذه الفئة اعلى عدد من المقررات (١١ مقرر) وهى الوصف البليوجرافى والتصنيف والتليل الموضوعى والادارة يليها تكوين المجموعات والخدمات والتصنيف المتقدم ثم التليل الموضوعى المتقدم والوصف البليوجرافى المتقدم والاجراءات الفنية مكتملة وفهرسة المواد السمعية والبصرية ، ويلاحظ ان متوسط النسبة المئوية لمقررات هذه الفئة في برامج جامعات القاهرة والاسكندرية وحلوان جاء اعلى من متوسط النسبة في الدول المتقدمة ، ولكنه اقل منها في الدول النامية ، وجاء ذلك لعدم وجود مقررات عملية منفصلة في المقررات الوظيفية ، ودمجها في المقرر الأساسى خاصة في الفهرسة والوصف البليوجرافى والتليل الموضوعى والتصنيف .

مقررات المؤسسات :

انخفضت نسبة مقررات المؤسسات في جامعة القاهرة في الليسانس إلى ٤٩٪ وارتفعت الى اقصى حد لها في جامعة الاسكندرية (١٩٤٪) وجاء

ذلك على حساب المقررات الشقيقة والمقررات من خارج التخصص ، ولا توجد مقررات في هذه الفئة في برامج جامعة حلوان ومعهد الاحصاء واكاديمية السادات والدبلوم التاهيلي وان كان الأخير وجامعة حلوان لم يخصصا مقررات منفردة للمؤسسات ولكن موضوعات هذه المقررات تغطى في المقررات الوظيفية خاصة مقرر الخدمات . ويركز برنامج جامعة حلوان على نوع واحد من انواع المؤسسات ، وهناك ٥ مقررات في هذه الفئة هي الارشيف والمكتبات النوعية وتدريب عليها والمكتبات العامة وتدريب عليها ومراكز التوثيق .

مقررات المستفيدين :

من الغريب عدم وجود مقرر واحد مخصص لفئة المستفيدين في كل البرامج ولكن هناك بعض المقررات الخاصة بالأوعية تتناول في جزء قليل منها فئة أو أكثر من فئات المستفيدين ، مثل مقرر ادب الاطفال في جامعة القاهرة . وهناك أيضا مقررات مؤسسات تتناول بعض الفئات الأخرى مثل مقرر مراكز التوثيق الذى يتناول للباحثين ، ولكن تغطية جانب المستفيدين من المقررات السابقة لا يمثل النقل الرئيسى لها .

مقررات النظم والقضايا :

تمثل مقررات هذه الفئة نسبة منخفضة في برامج الليسانس في جامعات القاهرة (٤٩٪) والاسكندرية (٨٤٪) وحلوان (٣٨٪) وتزيد في الدبلوم التاهيلي الى ١٦٧٪ وبلغت في اكاديمية السادات ٨٣٪ وكانت اول فئة مقررات تمثل في برنامج معهد الاحصاء وبلغت ١٢٥٪ . وهناك ٦ مقررات في هذه الفئة أكثرها هو البليوجرافيا ثم علم المعلومات وتطبيقاته والتكنولوجيا الحديثة واستخدام الحاسب وقواعد البيانات وشبكات المعلومات ، وباستثناء البليوجرافيا أو نظم المعلومات البليوجرافية ، فإن مقررات هذه الفئة قد دخلت حديثا ومع التمديلات الجديدة في لوائح المؤسسات .

المقررات الشقيقة :

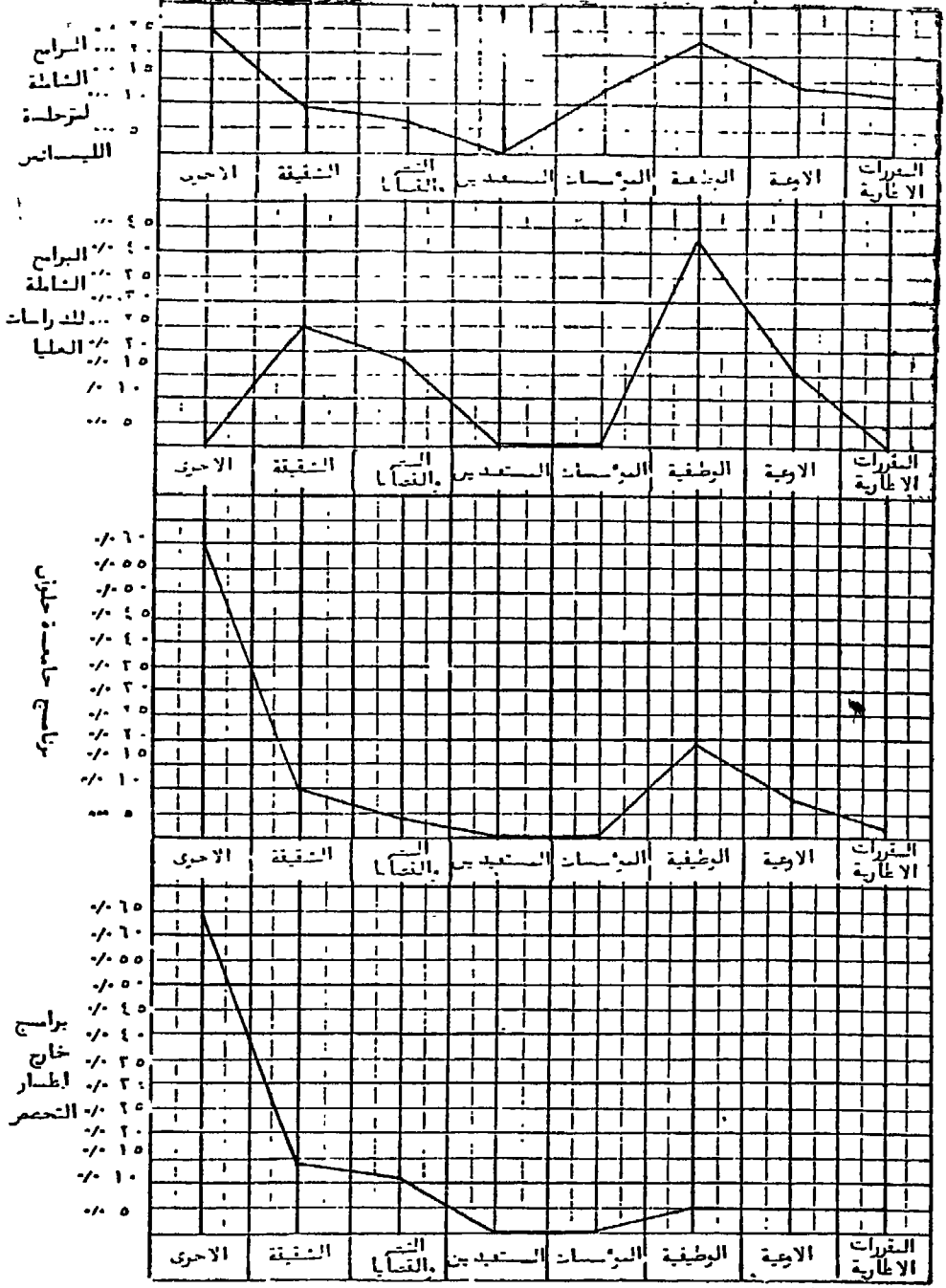
بلغت نسبة هذه المقررات في قسم المكتبات بجامعة القاهرة ١٢٪ وبالديبلوم التاهيلي ٢٥٪ وفي جامعة الاسكندرية ٢٨٪ فقط وهو أدنى حد

في البرامج المصرية ، وفي جامعة حلوان ٥٨٪ وفي أكاديمية السادات ١٦٧٪ وفي معهد الاحصاء ٨٣٪ . ومقررى الاحصاء ، مدخل الحاسبات الالكترونية ، هما اكثر المقررات تدريسا ، يليها النشر واللغويات تم الاحصاء متقدم والطباعة وهى كلها مقررات تمثل علاقات موجودة بالتخصص وتتفق مع مقررات هذه الفئة في الدول المتقدمة والنامية كما رأينا في الفصل الثالث ، وان كانت النسب المئوية لمقررات هذه الفئة في مرحلة اليسانس بجامعة القاهرة وفي الدبلوم التأهيلي واكاديمية السادات اعلى من المعدلات الموجودة في الدول المتقدمة وفي الدول النامية .

المقررات الدراسية من خارج التخصص :

كان من الطبيعى ان ترتفع نسبة مقررات هذه الفئة في برامج المرحلة الجامعية الاولى وكما جاءت مرتفعة في هذه البرامج بالخارج ، فبلغت ٢٩٤٪ في جامعة القاهرة ، ١٩٤٪ فقط في جامعة الاسكندرية وهى افضل نسبة ، ولا توجد اى مقررات خارجية في الدبلوم التأهيلي لتركيزه على مقررات التخصص وعدم وجود قيود المقررات الاجبارية على مستوى الجامعة على الدبلوم بوجه عام ، بينما بلغت النسبة في جامعة حلوان (٦١٦٪) ودبلوم معهد الاحصاء (٧٩٢٪) اعلى معدل لها في اى برنامج في مصر او الدول النامية او الدول المتقدمة ، وان كان هذا منطقيا مع جامعة حلوان لان الشعبه تضم تخصصين الا انه في معهد الاحصاء وايضا في أكاديمية السادات (٥٠٪) يدل على انحرافهما الشديد عن اطار التخصص ووظائفه وعلاقاته الأساسية ، وهناك ٥٦ مقرر دراسى في هذه الفئة منها مقررات ثقافية عامة وفي اللغات والتاريخ ومنها مقررات في الحاسبات الالكترونية والرياضيات (في معهد الاحصاء واكاديمية السادات) . ومقررات في التربية والوسائل التعليمية (جامعة حلوان) علاوة على مقررات علم النفس العلوم .

والرسم البياني التالى يوضح مسارات البرامج من الفئات الأربعة السابقة . مرحلة للدرجة الجامعية الاولى ، والدراسات العليا ، وبرنامج جامعة حلوان والبرامج خارج اطار التخصص في مصر :



التثيل التسي لفتات العفريات الدرامية في البرامح في مصر

ومن مسارات المنحنيات الأربعة السابقة نستطيع ان نلاحظ التشابه بين برامج المرحلة الجامعية الأولى في مصر ، ونفس البرامج في الدول المتقدمة والنامية وتشابه برنامج جامعة حلوان مع البرامج الموجهة للعلميين في الدول المتقدمة ، الا ان منحنيات سير الخط البياني لجامعة حلوان تقترب من البرامج في خارج التخصص ، ويلاحظ أيضا تشابه الرسم البياني للدبلوم التأهيلي مع سير الخط البياني للبرامج العلمية للدراسات العليا في الدول النامية ، وتشابه الرسم البياني للبرامج من خارج التخصص مع نفس البرامج بالدول المتقدمة والنامية. ولكن درجة الانحراف في مصر أكثر وضوحا .

أكثر المقررات تدريسا :

بلغ عدد المقررات الدراسية الموجودة في البرامج المصرية ٩٩ مقررا دراسيا موزعة على الفئات السابقة وكما يلي :

نسبة المئوية	عدد المقررات	نوع المقرر
٦ر١ %	٦	المقررات الاطارية
٩ر١ %	٩	مقررات الأوعية
١١ر١ %	١١	المقررات للوظيفية
٥ %	٥	مقررات المؤسسات
—	—	مقررات المستفيدين
١٦ر١ %	٦	مقررات النظم والقضايا
٦ر١ %	٦	المقررات الشقية
٥٦ر٥ %	٥٦	المقررات الأخرى
١٠٠ %	٩٩	المجموع

ومن الواضح قلة النسب المئوية لمقررات فئات الأوعية والوظيفية والمؤسسات والمستفيدين على حساب المقررات من خارج التخصص عن النمط العالمي .

واعتمادا على توزيع المقررات وعسدد تكرارها في البرامج المصرية ، نستطيع تحديد أكثر المقررات الدراسية تدريسا بشكل تنازلي كما يلي :

وهناك تشابه كبير بين المقررات السابقة وبين أكثر المقررات تدريساً في الدول المتقدمة والنامية وأن تأخر ترتيب الإدارة عن الخارج ، ولم تظهر مقررات علوم الاتصال ومناهج وطرق البحث في المكتبات والمعلومات في مصر بالنسبة التي ظهرت فيها في الخارج وإن كان المقرر الأخير اجباري في الدراسات العليا للماجستير بجامعة القاهرة والاسكندرية .

المؤثرات الإجمالية لتحليل المقررات الدراسية :

علاوة على المؤثرات التي ظهرت من التحليلات السابقة فإن هناك عدداً من المؤثرات الإجمالية التي يمكن الخروج بها من هذا الجزء من الرسالة وهي :

١ - هناك اختلاف في توزيع المقررات الدراسية لفئات الأوعية والوظيفية والمؤسسات والمستفيدين التي جاءت أقل من الخروج وفئة المقررات من خارج التخصص التي جاءت أعلى ، والحقيقة أن زيادة عدد المقررات الثانية جاءت من الانحراف الشديد لبرنامجي معهد الإحصاء ، وأكاديمية السادات وزيادة عدد مقررات التربية وعلم النفس والبرامج الثقافية الثقافية في جامعة حلوان .

أما أكبر انخفاض فهو الخاص بالمستفيدين ولا بد من علاج هذه الفئة في المقررات بإدخال مقررات مماثلة بالخارج وبالذات دراسة احتياجات وسلوك المستفيدين ، وثاني أكبر انخفاض جاء في مقررات الأوعية بسبب تفتيت مقررات هذه الفئة إلى مراجع ومصادر الموضوعات المختلفة بالخارج (إنسانيات - علوم اجتماعية - حاسبات الكترونية وهكذا) بينما اقتصر المتخصصة في تخصص المكتبات والمعلومات فقط في مرحلة الليسانس بجامعة القاهرة وهو برنامج فريد لا يوجد في أي برنامج آخر .

٢ - هناك ملحوظة هامة في المقررات المصرية وهي عدم تحديد مجال وموضوعات كل مقرر بشكل يمنع من تداخله في المقررات الأخرى ، والدليل على ذلك مقرر التوثيق الذي يتعرض للخدمات والعلاقات الاطارية ، ومقرر الاجراءات الذي يتعرض للتزويد والخدمات ، وموضوع التكتشف الذي يتعرض له مقررات التحليل الموضوعي والتوثيق والخدمات .

٣ - بدأت بعض المسميات الحديثة تدخل الى أسماء المقررات وبالذات في برامج قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة ، ومن الممكن أن يؤدي هذا الى بعض الاضطراب الذي حدث في الخارج نتيجة لتغيير المصطلحات ، ومن امثلة ذلك مقرر الفهرسة الذي يطلق عليه الآن الوصف البليوجرافي والبليوجرافيا ويطلق عليها نظم المعلومات البليوجرافية ، واستخدام الحاسب في أعمال المكتبات ويطلق عليه تحسيب المعلومات ، ومن الممكن أن يستمر الاضطراب فترة قصيرة حتى تستقر هذه الأسماء التي تحاول ان تتماشى مع تغيير أسماء المقررات المستقر في الخارج .

٣- مؤشرات المستقبل في النشاط الأكاديمي لتخصص المكتبات والمعلومات في مصر :

هناك عدد من المؤشرات الواضحة التي تؤكد ان النشاط الأكاديمي في مصر سوف يستمر في الزيادة خلال المستقبل القريب وأول وأهم هذه المؤشرات هي أن قضية المعلومات ومؤسساتها بدأت تحتل المكانة التي غابت طويلا عن خريطة اهتمامات المجتمع المصري ، فزاد الاهتمام بالمعلومات كمصدر للبحث والتعليم واتخاذ القرارات وبالتالي زادت المؤسسات الاختزانية عدداً ونشاطاً وظهر الطلب بوضوح على أخصائيين للمكتبات والمعلومات للعمل في هذه المؤسسات ، فظهر معه العجز الكبير في عدد ونوعية هؤلاء الأخصائيين ، وقد أدى هذا الى تلاحق افتتاح برامج أكاديمية بالجامعات وزيادة عدد الدورات التدريبية بالقطاعات الحكومية والتجارية . الا أن التوسع الشديد الذي ظهر في السنوات الخمس الأخيرة افتقد معه التخطيط السليم بشكل كامل فأنشأ الاسكندرية وحلوان وبنى سويف تفتقد الى الامكانيات التجهيزية والمادية والمعامل وقاعات المحاضرات والمكتبات والأهم من ذلك الى المحاضرين من أعضاء هيئة التدريس المعينين، أما الدورات التدريبية فإن عدم التخطيط لها أو مشاركة المحاضرين الأكفاء يشكك من مقدار الفائدة الحقيقية التي تعود على الدارسين في هذه الدورات.

ان الأصوات الواعية (٢٩) قد نهبت الى ضرورة وجود سياسة قومية لاعداد المهارات البشرية تراعى أنواع المتدربين ومسئولياتهم وخبراتهم وما ينتظرهم من عمل في المؤسسات الاختزانية المختلفة ، كما تحدد دور القطاع التجارى والمؤسسات الأكاديمية في هذا الاعداد ولا يمكن لهذه الخطة أن تنعزل عن سياسة قومية عامة لكل تخصص المكتبات والمعلومات في مصر (٣٠) وهذه النظرية قد استمدت وعيها من تجارب الدول النامية الأخرى على وجه الخصوص ، والتي أكدت التجارب بها أن عدم وجود هذه السياسة في فترة نمو وتطور التخصص تجعل من أمر مساراته المستقبلية عرضة للنمو غير المتجانس والعشوائي ، مما يعرضه في النهاية الى انتقاد قوة الدفع التي اكتسبها في النمو والتطور ، ثم الخلود الى السكينة والاستسلام ثم الى التخلف الأبدى والسياسة القومية لاعداد المهارات البشرية في الدول النامية لابد أن تحدد المؤسسات المختلفة التي تقسم بالتأهيل ودور كل مؤسسة والبرامج والقرارات والمناهج الموجودة بها والفترة الزمنية المطلوبة لاعداد كل نوع من أنواع الأخصائيين على ضوء

الإمكانات المتاحة وحجم الاستثمارات المتوقع علاوة على مستقبل ومسارات التخصص ككل في أي دولة ، وبالذات واقع ومؤشرات مستقبل المؤسسات الاختزانية المختلفة (٣١) .

ومن أبرز إيجابيات الفترة الماضية التطوير المستمر في برامج قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة الذي يمثل المؤسسة الأم في النشاط الأكاديمي وهناك تطوير في نظام الدراسة بافتتاح الدبلوم التأهيلي ، وفي تعديل المقررات اعتباراً من العام الجامعي ١٩٨٥/٨٤ وسيؤدي هذا إلى تحسين وتنوع مستويات الخريجين . ومن الواضح أن محاولات تنقيت التخصص داخل جامعة القاهرة ذاتها بين عدد من الوحدات الأكاديمية (٣٢) قد خفقت إلى حد كبير في السنوات الأخيرة مع زهاب من نادوا بها من جهة ، وفشل برنامج معهد الإحصاء في تحقيق أي قدر من النجاح ، وتوسيع رؤية وبرامج ونظم قسم المكتبات والوثائق ، والحقيقة أن تجربة معهد الإحصاء بأعداد دراسات منفصلة تعد فاشلة بمقاييس عدم إقبال الدارسين ، وتعثر الدارسين أثناء الدراسة وخليط المقررات الذي يضمه البرنامج والتي تؤدي إلى أعداد أخصائي حاسبات الكترونية مهاراته التطبيقية محدودة للغاية خاصة بالأعمال البيولوجرافية ، أو كما قال نسا من خطط له : « لتجاهل مقرراته أي أهداف أو وظائف تتم في بنوك ومرصد المعلومات والمكتبات وتركيز المقررات على نظريات الحاسب وبرمجته (٣٣) » لهذا فإنه من المؤشرات الواضحة في المستقبل أن دعوات الانفصال ستخف حدتها وسوف تختفي مع مرور الوقت خاصة إذا وضعنا في الاعتبار زيادة الوعي لدى المسؤولين والدارسين بقضية المعلومات وعلاقتها المتشابكة ووظائف مؤسساتها .

ومن الواضح أن العجز في أعداد الأخصائيين سيختفي تدريجياً بفعل زيادة الخريجين وعودة عدد كبير من الأخصائيين من الدول العربية للظروف الاقتصادية التي بدأت تسود هناك بعد انخفاض العوائد البترولية واستمرار المساعدات الأجنبية الأمريكية والبريطانية في أعداد الكوادر البشرية المصرية في التخصص إلا أن الزيادة لن تؤدي إلى الوفرة المطلوبة في غضون سنوات قليلة ، بل سيظل عدد الأخصائيين أقل من الطلب عليهم .

رابعاً - سمات الانتاج الفكرى المصرى فى تخصص المكتبات والمعلومات :

كان لايد لاستكمال صورة الأطار العام ليتخصص المكتبات والمعلومات فى مصر أن يتناول المؤلف السمات النوعية والمعدنية للانتاج الفكرى المصرى فى التخصص. وكما سبق أن تم بالنسبة للانتاج فى الدول المتقدمة والدول النامية ومن المفيد فى هذا السياق ان ينبه المؤلف الى ما سبق ان ذكره فى الفصل السابق من ان الدراسة البيبليومترية الكاملة والمفصلة للانتاج الفكرى تستدعى دراسة تتناول هذا الانتاج بوضبط وتحليل بالرغم من ان المؤلف قد درس الانتاج الفكرى المصرى بشكل أكثر تفصيلا من الانتاج الفكرى الخارجى ، لأنه لم تتم عليه اى دراسة مفصلة ولقلة عدده ، والسهولة النسبية فى حصره .

١ - طرق ومنهج التحليل :

اعتمد المؤلف على على(٣٤ ، ٣٥) الدكتور محمد فتحى عبدالهادى فى حصر وضبط الانتاج الفكرى العربى فى تخصص المكتبات والمعلومات وقد اعتبر أنهما تغطيان الانتاج الفكرى بشكل يسمح بدراسته ، على الرغم من أن مقدمتى البيبليوجرافيتان احتويتا على ما يفيد عدم احكامهما الحصر التام ، ولم يكن قرار المؤلف بالاعتماد عليهما الا لثقته فى شمولهما بالقدر الذى يمكن نعه استخلاص السمات الهامة والمميزة لهذا الانتاج ، ولعدم وجود اى حصر بديل يعتمد عليه الطالب ، وللصعوبة البالغة فى حصر هذا الانتاج وضبطه وتحليله معا لأن الامر يتطلب دراسة اخرى مفصلة تخصص لذلك ، ثم لثقته فى الجهود ودرجة كفاءة المعدلها وتقبمه لما يكتب ، وبجيث جعل البيبليوجرافيتين من نقاط التسوة فى تخصص المكتبات والمعلومات فى مصر والعالم العربى .

وكان من الواضح ان مجموع الانتاج الفكرى الذى قام المصريون بكتابته وتم تسجيله يقل على مائة عام من الانتاج الفكرى الدولى المسجل فى اى من أدوات الضبط العالمية فى سنة واحدة ، وبالتالي فتسد اخذ المؤلف كل ما كتب من انتاج ولم يعتمد على عينة ، وقام المؤلف بفصل الانتاج الذى كتبه مصريون عن الانتاج الذى كتبه العرب من جنسيات اخرى ، واستقل معرفته المسبقة بمعظم من قام بالكتابة ، ويحث وقراً بعض هذا الانتاج ليتأكد من جنسيات من كتبه والموضوعات الدقيقة التى

تناولوها ، حتى نستطلع عزل الانتاج المصرى عن الانتاج العربى ، ثم قام بعد ذلك بتفريغ هذا الانتاج على بطاقات ليتسنى له اجراء الفحليلات البيوجرافية واستخراج المؤشرات الخاصة بلغات وهيئات النشر وشكل الأوعية ومكان النشر والتشتت الموضوعى للانتاج وتوزيعه على جزئيات التخصص ، على قياس انتاجية المؤلف وعدد الترجمات وظاهرة التأليف المشترك والهيئات المنتجة .

ونظراً لأن مجال البيوجرافية اوسع من مجال التخصص الذى حدده المؤلف في بداية هذا الكتاب ، فقد حذف الانتاج الفكرى الذى ورد تحت رؤوس الموضوعات الآتية :

- ١ - الكتب الجامعية لأن ما سجل في البيوجرافية يتناول قضايا التعليم الجامعى بوجه عام .
- ٢ - الكتب المدرسية لأن ما سجل يتناول في معظمه تخصص التربية .
- ٣ - حق التأليف لاغراق هذا الانتاج في الجوانب القانونية .
- ٤ - التأليف لأتجاهات ، لأن جانباً كبيراً مما كتب استعراضات لكتب في تخصصات متعددة ، وقد ضم المؤلف هذه الاستعراضات الى موضوعات الكتب الأصلية .
- ٥ - التراث العربى لاستغراق هذا الانتاج في تناول موضوعات الحضارة العربية والتاريخ والأدب والدين الاسلامى .
- ٦ - البحث العلمى لانتفاء ما كتب في الموضوع لمناهج وطرق البحث .

كما أن المؤلف أعاد توزيع الانتاج الفكرى الذى جاء تحت موضوع علم المعلومات لأن ما كتب فيه وسجل في البيوجرافيتين يفتى اما الى موضوع الإطار العام للتخصص - دراسة النظرية ، او الى موضوع التحسيب في المكتبات ومراكز المعلومات . وقد تنبه المؤلف الى أن يفض بطاقات الانتاج الفكرى تتكرر تحت رؤوس موضوعات مختلفة لاستقبال العمل على أكثر من موضوع ، ولم يدخل هذا الانتاج الا تحت رأس موضوع واحد فقط حتى يتم ضبط الاحصائيات وساعده على ذلك ضبط هذه المكررات في كشافات البيوجرافية .

ويبلغ مجموع الانتاج الفكري الذي خضع للتحليل ٢١٨١ وعاء في الفترة من ١٨٨٢ - تاريخ اول مقالة ظهرت في التخصص في جريدة المقتطف والمتسلسلة برقم ٣٩٣ في البيولوجيا الجرافية الاولى - وحتى عام ١٩٨٠ وهذا المجموع هو ما كتبه مصريون بمصر او الخارج باى شكل وبأى لغة أو الانتاج الذى شاركوا فيه ترجمة أو اشرافاً أو عرضاً أو تقديمياً أو مراجعة . ويتقسم الطالب كل تحليلاته وجداوله الى قسمين الاول للفترة من ١٨٨٢ الى ١٩٧٥ والثانى من ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ليستطيع استخراج مؤشرات تطور الانتاج ومشاركاته في السنوات الأخيرة .

٢ - فئات وأوعية نشر الانتاج :

يوضح الجدول الآتى شكل الأوعية التى نشر بها الانتاج الفكري في التخصص :

شكل الوعاء	١٨٨٢ - ١٩٧٥		١٩٧٦ - ١٩٨٠		الاجمعى
	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	
المقالات	١١٣١	٥٠٤ ر ٥	٥١٦	٥٦ ر ٤	١٦٤٧
الاقارير	٢٥٥	٢ ر ١٢	٦١	٦ ر ٣	٣١٦
الكتب	١٩٤	٦ ر ٩	١٠٧	١١ ر ١	٣٠١
محاضرات الدورات	١٣٨	٧ ر ٦	١	١ ر	١٣٩
نصوص الكتب	٨٩	٣ ر ٤	١٢	٣ ر ١	١٠١
ابحاث المؤتمرات	٨٨	٢ ر ٤	١٤٥	١٥ ر ١	٢٣٣
المشترات	٦٩	٣ ر ٣	١٣	٤ ر ١	٨٢
الرسائل الجامعية	٣٦	٧ ر ١	٢٧	٣ ر	٦٣
ابحاث الاخرى	٢٩	٤ ر ١	٠٠	٠٠	٢٩
القيود	١٧	٨ ر	٣	٣ ر	٢٠
عروض الكتب	١٤	١٥ ر	٥٤	٢٦ ر	٢٨
احصائيات	١٣	٦ ر	٦	٧ ر	١٩
جلسات مجلس الشعب	٦	٥ ر	-	-	١

- ومن الواضح ان المقالات تشكل النسبة العظمى من الانتاج مثلما كان عليه الحال في الانتاج العالمى ، كما ان نسبة المقالات ثابتة في الفترتين وان كانت نسبة ما ينشر في مصر في شكل مقالات (٥٥٪) اقل من النمط العالمى (٨٧٪). لقلة عدد الدوريات في مصر ، ولزيادة نسبة الاوعية الأخرى مثل محاضرات الدوريات والتقارير وبفصول عن مثل هذه الاوعية في الخارج ، والتقارير بالذات جاءت نسبتها عالية عن الانتاج العالمى رغم اعتراف معد البيولوجرافيتين بعدم حصره للتقارير الى الدرجة الكاملة لصعوبة حصرها وقلة توزيعها (٣٦) .

وهناك عدد من اوعية النشر الموجود بها انتاج فكري مصرى ، وهى نادرة التمثيل في ادوات الضبط العالمية مثل المحاضرات التقديرية والنشرات وابحاث التخرج وجلسات مجلس الشعب ، ويرجع ذلك الى عدم اهتمام الادوات العالمية بحصر مثل هذه الاوعية لضآلة قيمتها العلمية في الغالب .

الا ان ابرز ما يمكن استخلاصه من الجدول السابق هو تضاعف نسبة الرسائل الجامعية واعمال المؤتمرات في السنوات الأخيرة ، ويرجع ذلك لجملة اسباب اجهها زيادة المؤتمرات التى عقدت في قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة حتى ان القسم كما يظهر في تواريخ نشر هذه الرسائل ذر منح درجة دكتوراه واحدة ، ٤ درجات ماجستير في العشر سنوات الأولى من حياتته ، ٥ درجات دكتوراه ، ٩ درجات ماجستير في العشر سنوات الثانية ثم ١٢ درجة دكتوراه ، ١٨ درجة ماجستير في العشر سنوات الثالثة والأخيرة ، يضاف الى ذلك زيادة عدد الدارسين في التخصص في الجامعات البريطانية والأمريكية وهى الزيادة المستمرة بسبب تدفق المنح الأجنبية للدراسة في الخارج .

٢ - لغات الانتاج :

يوضع الجدول الآتى اللغات التى يكتب بها الانتاج الفكرى المصرى في تخصص المكتبات والمعلومات :

اللغة	١٨٨٢ - ١٩٧٥	النسبة	المجموع	١٩٧٥ - ١٩٨٠	النسبة	المجموع	الإجمالي
العربية	١٩٥٨	٩٤٪	٨٢٨	٩٠.٥٪	٢٧٨٦	٢	٩٣٪
الانجليزية	١.٦	٥٪	٨٢	٩٪	١٨٨	٣	٦٪
الالمانية	٨	٤٪	٤	٤٪	١٢	٤	٪
الفرنسية	٤٧	٥.٥٪	١	١٪	٢	٧.٥٪	
التشيكية	٤٥	٥.٥٪	١	٣.٥٪	

ومن الواضح ان اللغة العربية هي التي كتب بها الجزء الأعظم من الانتاج وان اللغة الانجليزية قد زادت من نسبة مشاركتها في الفترة الثانية لكثرة الدارسين في الخارج وزيادة مشاركة المصريين في المؤتمرات الدولية ونشر كتاباتهم في الدوريات التي تنشر خارج مصر ، ومن الواضح أيضا أن الانتاج التشيكي والالمانى سوف يظل ثابتا لأنه يعتمد على حالات فردية ، فاللغة التشيكية كتب بها باحث مصرى رسالته عندما كان متعوثا هناك ؛ والالمانية يكتب بها مصرى يقيم بالمانيا الغربية .

الا ان الملحوظة الهامة هنا هي ان الانتاج الفكرى المصرى باللغسة العربية والذي يقرب من ثلاثة آلاف وعاء لم يمثل في ادوات الضبط للبيبلوجرافى العالية مما يؤكد النتائج التي خرجت بها الدراسات التي تعرضت سابقا الى تحليل الانتاج الفكرى العربى في الطب(٣٧) والزراعة(٢٨) من ان الانتاج الفكرى المصرى والعربى في كل التخصصات غير ممثل في ادوات الضبط على المستوى العالمى وهذا يلقي الاعباء في حصره وضبطه واتاحته ما خرج به المؤلف في الفصل الرابع من ان الانتاج الفكرى لتخصص المكتبات والمعلومات في الدول النامية ، رغم وجوده ووفرته في أماكن متعددة من العالم ، غير ممثل في ادوات الضبط العالمية ، ومصر هنا تعد خير دليل وتحليله على البيبلوجرافيين المصريين والعرب بصفة اساسية ، كما يؤكد على ذلك .

٤ - جغرافية الانتاج :

لجدول التالى يوضح أماكن نشر الانتاج الفكرى المصرى في تخصص المكتبات والمعلومات :

م	الدولة	١٩٧٥ - ١٩٨٢		١٩٨٠ - ١٩٧٥		النسبة
		مجموع	نسبة	مجموع	نسبة	
١	مصر	١٨٤٦	٪٨٩	٥٨٦	٪٦٤	٪٨٩٤
٢	الكويت	٤٠	٪١٩٢	١٩	٪٢١	٪٢
٣	الولايات المتحدة	٣٦	٪١٧	٢٧	٪٤	٪٢٤
٤	العراق	٣٣	٪١٦	٢٢	٪٢٤١	٪١٨
٥	ليبيا	٣٣	٪١٦	٦	٪٧	٪١٣
٦	المملكة العربية السعودية	٣١	٪١٥	١٨٥	٪٢٠٢	٪٧٢٢
٧	سوريا	١٠	٪٥	-	-	٪٢٣
٨	البحرين	٩	٪٤٣	٣	٪٣٣	٪٤
٩	فرنسا	٨	٪٤	٦	٪٧	٪٥
١٠	السودان	٧	٪٣	٧	٪٨	٪٤٣
١١	قطر	٦	٪٣	٣	٪٣٣	٪٣
١٢	لبنان	٥	٪٢	٩	٪١	٪٥
١٣	الأردن	٤	٪١	٦	٪٧	٪٣
١٤	بريطانيا	٢	٪١	٦	٪٧	٪٣
١٥	كوريا الجنوبية	١	٪٠٥	-	-	٪٠٣
١٦	الدانمرك	١	٪٠٥	-	-	٪٠٣
١٧	بلجيكا	١	٪٠٥	١	٪١	٪٠٦
١٨	ألمانيا	١	٪٠٥	-	-	٪٠٣
١٩	تشيكوسلوفاكيا	١	٪٠٥	-	-	٪٠٣
٢٠	كندا	١	٪٠٥	-	-	٪٠٣
٢١	تونس	١	٪٠٥	٣	٪٣٣	٪١
٢٢	النمرب	-	-	٥	٪٥	٪٢
٢٣	هولندا	-	-	٤	٪٤	٪١
٢٤	الإمارات	-	-	١	٪١	٪٠٣
٢٥	غانا	-	-	١	٪١	٪٠٣
٢٦	الباكستان	-	-	١	٪١	٪٠٣
٢٧	أستراليا	-	-	١	٪١	٪٠٣
٢٨	الجزائر	-	-	١	٪١	٪٠٣
٢٩	إيطاليا	-	-	١	٪١	٪٠٣
٣٠	ألمانيا الشرقية	-	-	١	٪١	٪٠٣

ولعل انتشار الانتاج التكرى المصرى فى ٣١ دولة من دول العالم من الظواهر الإيجابية فى نشاط التخصص فى مصر ، كما أن التثقت بهذا الشكل لابد وان يقابله تقدير لمعد البيولوجرافيتين على جهد تتبع هذا الانتاج فى كل هذه الدول .

وكان من الطبيعى أن تكون مصر هى المكان الأول للنشر ، وان كانت النسبة قد تناقصت فى السنوات الأخيرة بفعل الهجرة العربية والعالمية للمصريين المتخصصين فى المجال ، ولزيادة سبل النشر امامهم فى الكويت والمملكة العربية السعودية فى السنوات العشرة الأخيرة ، حتى ان الدولة الثانية قد تضاعف انتاج المصرين فيها ١٤ ضعفا فى غضون هذه السنوات العشرة . كما أنه من الواضح ان الظروف السياسية تحدد الى حد كبير نشر المصرين لأعمالهم فى الدول العربية ، ففى سنوات ما بعد حرب أكتوبر قس انتاج المصرين المنشور فى سوريا وليبيا لضعف العلاقات معهم ، وزاد فى نفس الوقت فى الكويت والمملكة العربية السعودية والأردن لقوة العلاقات السياسية .

ولو رتبنا أماكن النشر حسب التجمعات الجغرافية فإنها تكون حسب الجدول الآتى :

المنطقة	النسبة المئوية للمنطقة	النسبة المئوية
مصر	٤٨١%	١%
الدول العربية	٥١٤%	٠٦%
الولايات المتحدة وكندا	٢٤٧%	٠٣%
أوروبا الغربية	١٤٤%	
		الدول النامية
		أوروبا الشرقية
		أستراليا

٥ - مبيعات النشر :

الجدول الآتي يوضح مبيعات الإنتاج الكوي المرى في الخمس :

نسبة	مجموع	١٩٧٩ - ١٩٨٠		نسبة	مجموع	١٩٧٥ - ١٩٨٢		مبيعات النشر
		نسبة	مجموع			نسبة	مجموع	
%٣٩.٥	١١٨٠	%٤١.١	٣٢٤	%٣.٣	٨٥٦		١٧٧	ناشرىون اجارىون
%٢١.٦	٤٧٩	%٢٠.٢	١٨٥	%١٤.٢	٣٩٤		٢٠٥	منشورات الابنية
%١١.٧١	٣٥٠	%١٥.٨	١٤٥	%٩.١	٢٠٥		٢٠٤	مبات نوية
%٩.٧	٣٩٠	%٩.٤	٨٦	%٨.٨	٢٠٤		١٧٧	جامعات ومعامد
%٩.٤٣	٣٨٢	%١١.٥	١٠٥.	%٨.٥	١٧٧		١٦٩	جميعات مهنية
%٩.١٣	١٩٨	%٢.٢	٢٩	%٨.١٥	١٦٩		١٢٩	مؤسسات اكلزانية
%٥.٤	١٦١	%٣.٥	٣٢	%٢.٣	١٢٩		١٤	مبات حكومية
%٦	١٨	%٤٤	٤	%٦٨	١٤		٩	مكاتب استلاشارية
%٢	٩	%٣	٩		١	مجمع اللغة العربية
%٢	٩	%٥	١			مجلس الشعب
%٣	١	%٥	١			مجلس الوزراء
%٨	٣٤	%٥٥	٥	%٦٢	١٩			مكون الناشر

وتبين من الجدول السابق اختلاف ترتيب مصادر النشر عن الانتاج الفكري للعالمى ، فالنشر التجارى يحظى بالمرتبة الاولى ثم المنظمات الاقليمية ثم الهيئات الدولية ، بينما تترجع هذه المصادر فى الانتاج العالمى الذى تهرزت فيه الجمعيات المهنية ثم المؤسسات الاكاديمية ثم المؤسسات الاختزانية على التوالى ، وقد اثر دور الجمعيات المهنية فى مصر على نشاطها فى النشر وقلة امكانيات المؤسسات الاكاديمية والاختزانية ايضا على نشاطها فى هذا المجال .

ومن المؤشرات الهامة ايضا قلة مساهمة المكاتب الاستشارية والقطاع التجارى فى النشر وهذا ما يؤكد ايضا ضعف هذا القطاع من قطاعات التخصص فى مصر ، ويلاحظ لزيادة الكبيرة فى عدد الاعوية التى تنشرها المنظمات الدولية والاقليمية للمتخصصين المصريين فى العقد الاخير وعما كانت عليه من قبل لكثرة هذه المنظمات فى مصر ، واهتمامها بتنظيم مؤتمرات ونشر دوريات فى التخصص ، ثم اهتمام المصريين فى المشاركة فى أنشطة هذه المنظمات .

٦ - التوزيع الموضوعى للانتاج على اطار التخصص ومعامل ارتباطه مع النشاط الاكاديمى :

تام المؤلف بحصر كل المدخل التى جاءت تحت كل رؤوس الموضوعات التى اعتبرها داخل اطار تخصص المكتبات والمعلومات ، واستبعد ٦٣ مدخلا تحتمل ان تكون تحت اكثر من راس موضوع وفشل فى ان يراها بنفسه ليتأكد من موضوعها الدقيق ، وعلى هذا فقد خضع لقياس التوزيع الموضوعى ٢٩١٦ فقط ، والجدول الآتى يوضح نتائج التوزيع الموضوعى للانتاج الفكري المصرى :

وهناك عدد من المؤشرات التي يكشف عنها التحليل المعروض في الجدول السابق وهي :

١ - إن هناك فروقا واضحة بين تقاطع القوة والتركيز في الموضوعات التي يكتب فيها الإنتاج المصري عن الانتاج العالمي ، وكما سبق عرضها في الفصل الرابع من الكتاب ، فالانتاج المصري ، ضعيف للغاية فيها يختصر بالخدمات (١٢٪ مقابل ١٨٪) وللتنشيف (٥٠٪ مقابل ٦١٪) والادارة (٧١٪ مقابل ٦١٪) والاختيار والتزويد (٢٥٪ مقابل ٨٢٪) وضعيف في الفهرسية والتصنيف (٦١٪ مقابل ٩٢٪) ، ومن ناحية أخرى فالانتاج المصري يتفوق على الانتاج العالمي في موضوعات المكتبات المدرسية (٩٣٪ مقابل ٤٣٪) والمكتبات العامة والقومية (٦٥٪ مقابل ٣٥٪) وتاريخ المكتبات والمخطوطات (٢٥٪ مقابل ٥٪) ، ويتساوى تقريبا الانتاج في بقية الموضوعات ، وهو مؤشر له دلالة للمكتبات المصرية في ضرورة سد اللجوات الموجودة في الانتاج الفكري للتخصص خاصة وان الموضوعات التي يقل فيها الانتاج من اهم موضوعات التخصص ومجالاته .

٢ - هناك موضوعات زاد فيها الانتاج جدا مما كان عليه قبل العقد السابع من هذا القرن ، وهي على سبيل التحديد المكتبات العامة والمدخل والاطار العام والبيبلوجرافيا والمكتبات القومية ومكتبات وكتب الاطفال والمكتبات المتخصصة والتحسيب والمصغرات الفيلمية والنهرسة الموضوعية والدوريات والشبكات والنظم القومية والترجمة والمعايير الموحدة . وكل الموضوعات السابقة اما حديثة او حدثت بها تغييرات جوهرية تستدعي البحث والكتابة ، بديل ان نفس الموضوعات تقريبا زاد فيها الانتاج على مستوى العالم ، وكما ظهر في الفصل الرابع ، وفي هذا دليل على عد انعزال الانتاج الفكري المصري عن التيارات والقضايا الحديثة في التخصص .

٣ - على الطرف الآخر هناك موضوعات قل فيها الانتاج المصري في نفس الفترة الزمنية وهي المكتبات المدرسية والنشر والتصنيف والمكتبات الاكاديمية وتاريخ المكتبات والمكتبات المقارنة وتراجم الكتبيين والحفظ والصيانة ومناهج البحث .

٤ - هناك موضوعات لم يكن بها انتاج فكري قبل عشر سنوات وهي اللبقيات في التخصص وتدريب المستفيدين وبنوك ومرامد المعلومات وعلوم الاتصال وكلها موضوعات لم تدخل حيز الانتاج الفكري الدولي الا في فترة التي دخلت فيها الى الانتاج المصري او سبقتها بقليل .

٥ - بتوزيع الموضوعات السابقة باستخدام خطة توزيع المقررات الدراسية وكما سبق ان تم بالنسبة للانتاج الفكري العالمي ، سيكون للتوزيع حسب الجدول التالي :

الاسم	المصدر	الموضوعات التي تتضمنها	نوع التردد
٢١٤٥٤	٤٢٤	الحقل العام - التعليم في المكتبات الجماعية - المكتبات المسارحة - الابتعاث الفكري للتخصص - برامج المكتبات - المايكرو أفكس - المؤسسات الوطنية - قاعات البحث في المكتبات والمعلومات .	الموضوعات الاطارية
٢١١١١	٢٢٤	الكتاب - المراجع - الحفظ وصيانة الاوعية - المبررات - التوثيق - الاطروحات - برامج الاقتراح - الحفظ وصيانة الاوعية - المبررات - التوثيق - الاطروحات -	موضوعات اوعية
٢١٥	٤٢٨	التربية والتدريب والاختيار والتوريد والبرامج والتربية الوطنية والخدمات والادارة والتدريب والترجمة والاستقلال والمبنى .	الموضوعات الوظيفية
٢١٣٣	٩١٤	المكتبات الرئيسية والصحة والقومية والاكتاجية والتخصصية والريفية والمسجون والابرار ومراكز التوثيق والمعلومات والارشيف كمنظمة .	موضوعات المؤسسات
٢١٥٤	٢٢٠	مكتبات وعقب الاطفال - خدمات القراءة - دراسات استخدام المكتبة - تدريب المستفيدين - المتقنون .	موضوعات المستفيدين
٢١٤٩	٢١٦	البنية والبرامج - تصنيف المكتبات - المكتبات والنظم القومية - مرادف وبنوك المعلومات اذاعة كابين مكتبة . .	موضوعات النظم والقطاعات
٢١٢٧	٢١٩	النشر والارشيف كوظيفة - الاتصال - التوثيق .	الموضوعات التخصصية
٢١٤	١١	الخطا والكفاءة وبحوث المعلومات وفق اذن الرعاية .	موضوعات اخرى

ويتضح من هذا الجدول ما يأتي :

١ - هناك زيادة في الانتاج الفكري المصرى عن الانتاج الاجنبى العالمى فيما يتعلق بالموضوعات الاطارية (١٤ر٤٪ مقابل ١٠ر٢٪) وموضوعات المؤسسات (٣١ر٣٪ مقابل ٩ر٥٪) والنظم والقضايا (٧ر٤١٪ مقابل ٢ر٢٪) والمقررات الشتيقة (١٢ر٧٪ مقابل ٨ر٥٪) والأوعية (١١ر١١٪ مقابل ٩ر٥٪) والمستفيدين (٧ر٥٤٪ مقابل ١ر٤٪) .

٢ - في المقابل هناك نقص في الانتاج الفكري المصرى فيما يتعلق بالموضوعات الوظيفية (١٥٪ مقابل ٥٧ر٦٪) وهذه النتيجة مفاجأة الى حد كبير لأن هناك انتهاما تقليديا للتخصص في مصر بانغماسه في الاساليب الوظيفية وبالذات الهندسة والتصنيف على حساب للخدمات المباشرة والمستفيدين ، بينما هذه التحليلات تثبت عكس ذلك ، ولكن ينبغي مراعاة ان الخدمات هي احد الوظائف ، كما انها كثيرا في الانتاج المصرى بالذات ما تتداخل في الوعاء الواحد مع عناصر يمكن ان تدخل في موضوعات المؤسسات ، وموضوعات المستفيدين .

٣ - الملاحظ ان نسبة النمو في الموضوعات الوظيفية وموضوعات المستفيدين عالية في السنوات العشر الأخيرة وايضا في موضوعات النظم والقضايا ، بينما هناك انخفاض في الموضوعات الشتيقة وموضوعات المؤسسات .

٤ - اذا ما تم مقارنة توزيع الموضوعات التى يكتب فيها الانتاج الفكري المصرى ، وفي نفس الوقت توزيع المقررات الدراسية في البرامج الأكاديمية في ضوء خطة التقسيم ، ستكون النتيجة كما يلى :

الموضوع	نسبة الانتاج الفكري	نسبة المقررات
موضوعات اطارية	٪١٤ر٥٤	٪١٠ر٦
موضوعات الأوعية	٪١١ر١١	٪٩ر١
موضوعات وظيفية	٪١٥	٪١١ر١
موضوعات المؤسسات	٪٣١ر٣	٪٥
موضوعات المستفيدين	٪٧ر٥٤	..
موضوعات النظم والقضايا	٪٧ر٤١	٪٦ر١
الموضوعات الشتيقة	٪١٢ر٧	٪٦ر١

وتدل الأرقام الإحصائية لتوزيع المقررات الدراسية ، وتوزيع الانتاج الفكري على الفئات السابقة على ان معامل الارتباط بينها هو 11 و يسمى هذا احصائياً « ارتباط طردى ضعيف » ، وبمقارنته بمعامل الارتباط بين توزيع المقررات الدراسية ، وتوزيع الانتاج الفكري في الخارج يتبين ان تمانسك جزئية، النشاط الاكاديمي ، وجزئية الانتاج الفكري في مصر اقل منها عن تمانسكها على المستوى الدولي .

٧ - انتاجية المؤلفين :

تم حصر عدد المؤلفين ومؤلفات كل منهم اعتماداً على كشف المؤلفين الموجود في كل من الببليوجرافيتين ، وقد جاء نتيجة للحصر كما يوضحه الجدول الآتي :

عدد المؤلفين	عدد المؤلفات	العدد التركيبي للمؤلفين	العدد التركيبي للمؤلفات	عدد المؤلفين	عدد المؤلفات	عدد المؤلفين	عدد المؤلفات
١	١٢٨	١	١٢٨	٢	٢٠	٢٣	١١٠١
١	٨٨	٢	٢١٦	٣	١٩	٢٦	١١٢٩
١	٧٦	٣	٢٩٢	١	١٨	٢٧	١١٥٧
١	٧١	٤	٣٦٣	٣	١٧	٣٠	١٢٠٨
١	٧٠	٥	٤٣٣	٣	١٥	٣٣	١٢٥٢
١	٥٩	٦	٤٩٢	٢	١٣	٣٦	١٢٩٢
١	٥٨	٧	٥٥٠	٤	١٢	٤٠	١٣٤٠
١	٥٢	٨	٦٠٢	١	١١	٤١	١٣٥١
١	٤٥	٩	٦٤٧	٤	١٠	٤٥	١٣٩١
٢	٤٣	١١	٧٣٣	٨	٩	٥٣	١٤٦٣
١	٤٢	١٢	٧٧٥	١٠	٨	٦٣	١٥٤٢
١	٣٨	١٣	٨١٣	٩	٧	٧٢	١٦٠٦
٢	٣٥	١٥	٨٨٣	٨	٦	٨٠	١٦٥٤
١	٣٠	١٦	٩١٣	١٦	٥	٩٦	١٧٣٤
١	٢٩	١٧	٩٤٢	٣١	٤	١٢٧	١٨٥٨
١	٢٧	١٨	٩٦٩	٤٢	٣	١٦٩	١٩٨٤
١	٢٦	١٩	٩٩٥	٨٧	٢	٢٥٦	٢١٥٨
١	٢٢	٢٠	١٠١٨	٤٤٢	١	٦٩٩	٢٦٠١
١	٢٢	٢١	١٠٤٠				
١	٢١	٢٢	١٠٦١				

وإذا جعلنا المؤلفين ننتجوا أن يخرجوا يلى :

استهنا للمصنفين فى الإنتاجية المؤلفين فى السنة الواحدة لمقارنتها
بإنتاجية المؤلفين على مستوى العالم ، لأن أداتى الضبط للمصنفين يفتقران
الإنتاج على مدار ما يقرب من ١٠ سنوات ، وبالتالى فإنه يصعب أيضا
تحديد طبقة كبار الكتاب لسنة واحدة فقط ، وإنما يمكن أن نحدد طبقة
كبار الكتاب على مدار حياة تخصص المكتبات والمعلومات فى مصر وهم كثر
من ساهم بعشرة كتابات أو أكثر وهم :

رقم	اسم	رقم	اسم	رقم	اسم	رقم	اسم
٢٠	سيد حسب الله	٢٣	سيد حسب الله	١٢٨	٤٤	٢٤	شبان خليفة
٢٠	عبدالمطيق ابراهيم	٢٤	عبدالمطيق ابراهيم	٨٨	٢٨	٦٠	سيد الهجري
١٩	عبدالقلم عمر	٢٥	عبدالقلم عمر	٧١	١١	٦٥	النور عمر
١٩	مباري عزي (مترجم)	٢٦	مباري عزي (مترجم)	٧١	٢٩	٢٢	محمد محمد الزاوي
١٨	احمد حلي هلال	٢٧	احمد حلي هلال	٧٠	٢٦	٢٤	محمد زكي عبدالهادي
١٧	ابو اللقح ح عورة	٢٨	ابو اللقح ح عورة	٥٩	٢٢	٢٧	محمد زكي
١٧	السعيد قسطنطين	٢٩	السعيد قسطنطين	٥٨	٢٨	٢٠	عوفى توفيق عوفى (مترجم)
١٧	جورج امين (مترجم)	٣٠	جورج امين (مترجم)	٥٢	٤٠	١٢	محمد امين البهاوي
١٥	احمد لجنج	٣١	احمد لجنج	٤٥	١٧	٧٨	مدحت كاتلم
١٥	حسن عبدالقادر	٣٢	حسن عبدالقادر	٤٣	٠٠	٤٢	جنين سلاله
١٣	محمد فخرى جوي	٣٣	محمد فخرى جوي	٤٢	٢٥	١٨	حطمت قاسم
١٣	السيد محمد السيد	٣٤	السيد محمد السيد	٤٢	١٦	٢٩	عبدالعظيم ابو النور
١٣	جمال القولي	٣٥	جمال القولي	٧٨	٤	٢٤	احمد كاظم
١٢	عبدالقلم موسى	٣٦	عبدالقلم موسى	٢٥	١٧	١٨	عبدالمستار الحارثي
١٢	شوقي سالم	٣٧	شوقي سالم	٢٥	٢	٢٣	محمود اللطيفي
١٢	محمد توفيق خطاجي	٣٨	محمد توفيق خطاجي	٢٩	٧	٢٣	عبدالقلم الصاوي
١٢	محمد احمد حسين	٣٩	محمد احمد حسين	٢٩	٩	٢٠	محمد محمد امان
١٢	ابو السعود ابراهيم	٤٠	ابو السعود ابراهيم	١٧	١٠	١٧	فرحات زوما (مترجم)
١١	مصطفى سمراه (مترجم)	٤١	مصطفى سمراه (مترجم)	٣٦	٤	٢٢	حسن رشاد
١٠	صلاح الدين اللحد	٤٢	صلاح الدين اللحد	٢٢	٠٠	٢٢	محمد الهادي حنفي
١٠	محمد عبدالغالب منكور	٤٣	محمد عبدالغالب منكور	٢٢	٨	١٤	محمود عباس حمودة
١٠	محمد كلسان	٤٤	محمد كلسان	٢٢	١	٢٠	احمد عيسى
١٠	فاطمة جويهر	٤٥	فاطمة جويهر	٢١	١	٢٠	

ويلاحظ وجود ثلاثة أجيال من المؤلفين ، جيل الرواد وجيل الأساتذة وجيل زملاء المؤلف ، وتعد الطبقة الأولى هي أغزر المنتجين في المجموع ، وبدأت تنافسها بشدة منذ مطلع الثمانينات ، طبقة الأساتذة ، ودخل جيل الزملاء على استحياء حتى الآن .

٢. ب - من الواضح ان الإنتاج الفكري المصري ، والإنتاج العالمي على طرفي النقيض فيما يتعلق بمقدار مساهمة المؤلفين ومساهمة الهيئات ، وذلك ان ٦٣٪ من الانتاج العالمي أعدته هيئات ومؤسسات ، بينما هذه النسبة لم تزيد عن ١٧٪ في مصر فقط ، والجدول التالي يوضح الهيئات المنتجة في مصر :

حتى ١٩٧٦ .. . اجمالي

١٩٨٠	١٩٧٥	الهيئة	مسلسل
٥٣	٥٣	وزارة التربية والتعليم	١
٤٨	٤٦	المركز القومي للبحوث التربوية	٢
٢٦	٢٤	دار الكتب	٣
٢٣	٢١	جامعة القاهرة	٤
١٩	١٨	وزارة الثقافة	٥
١٤	١٢	الامرام للتعليم والميكرو فيلم	٦
		الجهاز المركزي للتعبئة	٧
١٢	٧	والاحصاء	
١٠	١٠	جمعية المكتبات المصرية	٨
٩	٩	جامعة الأزهر	٩
٦	٦	معهد التخطيط القومي	١٠
٦	٤	جامعة عين شمس	١١
		الجمعية المصرية للوثائق	١٢
٥	٥	والمكتبات	
		المركز القومي للاستشارات	١٣
١	٠٠	الإدارية	
		الجهاز المركزي للتتظيم	١٤
١	٠٠	والادارة	
		الهيئة العامة للتأمين	١٥
١	٠٠	والمعاشات	
١	٠٠	الهيئة العامة للكتاب	١٦
١	١	اتحاد الصناعات	١٧
١	٠٠	الاتحاد القومي	١٨
١	٠٠	جمعية المهندسين	١٩
١	٠٠	لجنة التأليف والترجمة	٢٠
١	٠٠	مجلس الأمة	٢١
١	٠٠	المجلس الأعلى للجامعات	٢٢
١	٠٠	المجلس الأعلى للعلوم	٢٣
٦	٦	جمعية مكتبات القاهرة	٢٤
٦	٦	جمعية المكتبات المدرسية	٢٥
١	٠٠	جمعية ثقافة الطفل	٢٦
		الجمعية المصرية للدراسات	٢٧
١	٠٠	التاريخية	

سلسلة	البيئية	حتى ١٩٧٥	١٩٧٦ اجمالي	١٩٨٠
٢٨	الجمعية المصرية لتكنولوجيا	٠٠	٤	٤
	المعلومات			
٢٩	وزارة البحث العلمي	٣	٠٠	٣
٣٠	جامعة الاسكندرية	٢	١	٣
٣١	الجامعة الأمريكية	٢	٠٠	٢
٣٢	وزارة الأوقاف	٢	٠٠	٢
٣٣	الهيئة المصرية للتأليف والنشر	٢	٠٠	٢
٣٤	المركز القومي للبحوث			
	والإدارة	٢	٠٠	٢
٣٥	وزارة الزراعة	١	١	٢
٣٦	جامعة اسيوط	٠٠	١	١
٣٧	الجمعية المصرية للمكبات			
	والأرشيف	٠٠	١	١
٣٨	شركة خدمات نظم المعلومات	٠٠	١	١
٣٩	مركز الأهرام للترجمة			
	العلمية	٠٠	١	١
٤٠	مجمع اللغة العربية	١	٠٠	١
٤١	المركز القومي للبحوث	١	٠٠	١
٤٢	مجلس الوزراء	١	٠٠	١
٤٣	وزارة الاقتصاد	١	٠٠	١
٤٤	وزارة الداخلية	١	٠٠	١
٤٥	وزارة الحربية	١	٠٠	١
٤٦	وزارة العدل	١	٠٠	١
٤٧	مصلحة الكفاية الأناجية	١	٠٠	١
٤٨	المعهد القومي للادوية	١	٠٠	١
٤٩	معهد الإدارة العامة	١	٠٠	١
٥٠	الهيئة العامة لاستصلاح			
	الأراضي	١	٠٠	١

وعدد الهيئات قليل للغاية لم يتجاوز ٥٠ هيئة ، ولعل هذا هو ما أغرى عدد كبير من المؤلفين على الكتابة ، فمن الواضح ان انتاجية المؤلفين المصريين بالمقارنة الى سنوات ازدهار حياتهم التأليفية تعد عالية جدا بالمقارنة بانتاجية المؤلفين في الدول الأخرى ، الا أننا لابد ان نضع في الاعتبار ان عدداً غير قليل من مقررات الانتاج المصري قليل الأهمية ومغاد ومكرر بأشكال مختلفة ومقالات في صفحة واحدة أو أقل في الدوريات الأخرية ، وموجهة أساسا الى قارئ هذه الدوريات وليس الى القارئ أو الباحث المتخصص .

٨ - الانتاج المترجم :

من الطبيعي ان الانتاج المترجم هو ظاهرة خاصة بمصر وبعض الدول النامية إذ يندر ان يترجم أي إنتاج فكري مؤلف من لغته الأصلية الى أحد لغات النشر الرئيسية في التخصص ، وحركة الترجمة من الانتاج الفكري للتخصص قليلة لعزوف الدول المتقدمة عن ترجمة انتاج الدول النامية لما تعتده من قلة قيمته العلمية ولأن جزءاً لا يستهان به من انتاج الدول النامية يكتب باللغة الانجليزية التي تعد لغة الانتاج الأولى بحيث ان من يتقنها - ويتقنها عدداً لا يستهان به من المتخصصين في الدول النامية - قد يستغني عن أي حركة ترجمة . وقد أراد المؤلف ان يتعرف على حجم الانتاج الذي تترجم من لغات أخرى الى اللغة العربية فتبين له ما يأتي :

من ١٨٨٢ - ١٩٧٥		من ١٩٧٦ - ١٩٨٠		الاجمالي	
عدد	النسبة للانتاج	عدد	النسبة للانتاج	عدد	النسبة للانتاج
٢٠٣	٩٨	١٤٤	٢١٥	٢٤٧	٢١٦

وحجم الانتاج المترجم لا بأس به ، كما انه يزداد ، ومن الطبيعي ان اللغة الانجليزية هي اللغة الأولى التي يترجم منها .

٩ - الإنتاج المشترك :

بذوافع اشترك أكثر من متخصص في إنتاج فكرى واحد معروفة ومتعددة ، وتزيد أهميتها في الدول النامية التي يقل فيها عدد المتخصصين والكتاب ولا يتميز جيزاتهم بالموسومية في التأليف في كل جزئيات التخصص ، ومع هذا جاءت نسبة الإنتاج المشترك للتاليفي في مصر قليلة كما يتبين من الجدول الآتي :

الإجمالي		١٩٧٦ - ١٩٨٠		١٩٧٥ - ١٨٨٢	
النسبة من الإنتاج الكلي	عدد	النسبة من الإنتاج الكلي	عدد	النسبة من الإنتاج الكلي	عدد
٢٢,٤%	٧١	٢٣,٨%	٣٥	٢١,٧%	٣٦

وزعم قلة الإنتاج الا انه تضاعف في الفترة الثانية ولعل هذا يكون مؤشرا نحو مزيد من التعاون بين كتاب التخصص في مصر للاشتراك في فرق بحث وتاليف مشتركة اتت ثمارها في كثير من مفردات الإنتاج للفكرى في التخصص في الخارج .

١٠ - معامل ارتباط جزئيات التخصص في مصر بجزئياته في الدول المتقدمة والنامية

تبين من استخدام أسلوب معامل الارتباط ، ان للعلاقة بين النشاط الأكاديمي والإنتاج الفكرى في مصر والخارج ضعيفة احصائيا ، وان كانت في مصر اشد ضعفاً ، وقد أراد الطالب أن يكشف بين ارتباط كل من الإنتاج الفكرى في مصر والخارج ، والنشاط الأكاديمي في مصر والخارج أيضا ليكشف مقدار اقتراب أو ابتعاد التخصص في مصر عن مسارات التخصص في الخارج ، فجاءت النتيجة كما يلي :

١ - معامل ارتباط توزيع المقررات الدراسية على الاطار العام للتخصص في مصر والخارج .

(فئات المقررات بالخارج — للوسط الحسابى لفئات المقررات بالخارج)
(فئات المقررات بمصر — للوسط الحسابى)

عدد فئات المقررات \times الانحراف المعيارى فى الخارج \times الانحراف المعيارى
فى مصر

معامل الارتباط = r ارتباط طردى متوسط .

وبالتالى فإن مسارات توزيع المقررات على الاطار العام للتخصص فى
مصر غير مرتبطة ارتباطاً قوياً بتوزيع فئات المقررات فى الخارج .

ب — معامل ارتباط توزيع الانتاج الفكرى على الاطار العام للتخصص فى
مصر والخارج

(فئات الموضوعات بالخارج — للوسط الحسابى لفئات الموضوعات بالخارج)
(فئات الموضوعات بمصر — للوسط الحسابى)

عدد فئات الانتاج \times الانحراف المعيارى فى الخارج \times الانحراف المعيارى فى
مصر

معامل الارتباط = r ارتباط طردى ضعيف

وبالتالى فإن الانتاج الفكرى فى مصر ايضا غير متماشى فى توزيعه
على الاطار العام للتخصص مع الانتاج العالمى وبدرجة اكبر من ابتعاد
وتوزيع المقررات الدراسية بين مصر والخارج .

خامسا - نحو مستقبل افضل لتخصص المكتبات والمعلومات في مصر :

كان هدف المؤلف من هذا الفصل ، أن يتم التعرف الدقيق على خمسة من المكونات الأساسية التي تشكل الاطار العام للتخصص في مصر ، وهي اطاره النظرى ومؤسساته الاخترازية والمهنية والتجارية والاكاديمية ثم الانتاج الفكرى ، وقد كشفت عمليات التعرف السابقة عن جوانب ايجابية ، وجوانب اخرى سلبية في كل من المكونات المتناظرة . ونظرا لحيوية القضية التي يوليها التخصص عناية ، وهي اوعية المعلومات التي تشكل الدائر الخارجية للانسان ضيقا وحصرا واختيارا ، واقتناء وتنظيما فنيا وتحليلا وخدمة واسترجاعا للجمهور من المستخدمين له اهتماماته واحتياجاته المحددة ، خاصة بالنسبة للمجتمع المصرى في مرحلة تطوره الراهنة ، فإن تخصص المكتبات والمعلومات لن يقيع ساكنا بحال من الاحوال بل سيقطور بفعل عوامل التغيير المحيطة به ، الا ان هذا للتطور قد يكون عشوائيا اذا لم تكن هناك نظرة موضوعية وواعية بمسارات التخصص في الخارج .

ان بعض القضايا في التخصص من الناحية النظرية وخاصة فيما يتعلق بعلاقاته مع تخصصات الحاسبات الالكترونية والادارة وعلم النفس تحتاج في مصر حاليا الى تحديد دقيق لخطوط الاتصال والتلاقى ومناطق التداخل بين هذه التخصصات وبين تخصص المكتبات والمعلومات ، كما ان كثيرا مما يقال ويكتب في التخصصات السابقة يحتاج الى دراسة لكشف دوافعه واجدانه وحقيقته ، وتجاهل تطور التخصص في الدول المتقدمة والمعرفة المتعمقة لاحتياجاته وظروف تطوره لن تؤدي الا لمسارات وقفزات عشوائية للتخصص في مصر ، ولابد هنا من اطلاق صيحة تحذير شديدة الى هؤلاء الذين يفضلون استيراد بعض القضايا من الخارج ، واستيراد المشاكل التي اثارها هذه القضايا معها ، بدون النظر الى اوضاع التخصص في مصر ، والاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والعلمية المحيطة بها ، ثم لمشاكل هذا التخصص ومعوقاته التي تكفيه دون تحمل اعباء المشاكل التي اثيرت بالخارج في الفترة الأخيرة نتيجة لهذه القضايا خاصة فيما يتعلق بتفتيت التخصص بين مكتبات وتوثيق وعلم معلومات وبالتالي تفتيت مؤسساته ومخصصيه ، واذا كانت هذه المرحلة قد عاشت فترتها الذهبية في الفترة الماضية في السبعينيات ، الا انها بدأت تقلشى في السنوات القليلة الماضية ، فكثير من الكتابات التي ظهرت على المستوى الدولى حاربت للتفتيت والانقسامات ، بحيث اصبحت في السنوات الثلاثة الماضية

هى الأصوات الأعلى عدداً والإعـمق اقناعاً ، فإذا كانت الدول المتقدمة قد بدأت رحلة العودة إلى الأوضاع الطبيعية فإن التخصص فى مصر أجدر . إذن أن يتخطى مرحلة للمقدين اللذين شهدا هذه الانقسامات فى الداخل والخارج ، إلى مرحلة توحيد جهوده ومؤسساته ومتخصصين من أجل زيادة تأثير خدماته فى المجتمع المصرى .

تبين أن أحد سلبيات وضعف البنية الأساسية للتخصص فى مصر هو عدم وجود جمعية أو عدة جمعيات مهنية قوية تجمع شمل المتخصصين، وتقوم بإبراز دور التخصص ومؤسساته ، وتعمل على تطويره وقيادته واعداد معايير عمله ومؤسساته ، ان وجود جمعية مهنية قوية لابد وأن ينبع من رغبة واهتمام المتخصصين فى المكتبات والمعلومات فى مصر انفسهم ، كما ان المحافظة على وجودها لابد أن يكون هدفاً فى حد ذاته حتى لا تتعثر كما حدث فى الجمعيات السابطة .

ان غياب الدور السليم للقطاع التجارى فى تخصص المكتبات والمعلومات فى مصر علامة سلبية ثانية فى بنيته الأساسية ، وغياب دوره السليم هو نتيجة طبيعية لافتقاده للرؤية الصحيحة للتخصص وهدفه وعلاقاته ووظائفه ، وضعف كوادره البشرية ، وهذا القطاع فى أمس الحاجة الى نوع من الميثاق الأخلاقى الذى يجعل نشاطه لا يتجاهل تطبيق الممارسات الصحيحة ، مع اهتمامه بالربح المادى السريع والكبير .

ولا شك أن الأوضاع الادارية فى رباط أحد المؤسسات الاختزانية بأحد الهيئات البعيدة عن نشاطها ، أو بناء هيكلها الادارى بشكل يخالف طبيعة نشاط التخصص ووظائفه يؤثر على هذه المؤسسات ، كما ان غياب المعايير والتقنيات قد سبب لهذه المؤسسات مشاكل كانت فى غنى عنها ولم يمكنها من الانطلاق فى تبادل المعلومات على المستوى الدولى ، أو الاستفادة من مصادر المعلومات الدولية بالخارج ، ولا ينبغى اغفال تأثير غياب الكوادر البشرية المدربة على الأخص فى عمليات التنظيم الفنى والتحليل للعجز الموجود فيها أصلاً ، وتسرب جزء آخر منها الى الدول العربية ، فى عدم تحقيق الاستفادة المثلى من المجموعات والمقتنيات الموجودة .

ان العبء الأكبر فى اعداد اخصائى المكتبات والمعلومات لا يزال يقع على عاتق جامعة القاهرة باعتبارها المؤسسة الأم التى يتوفر بها

الخبرة في ممارسة النشاط الأكاديمي ، ثم الأساتذة والمحاضرين لكل المؤسسات التي انفتحت حديثا في الاسكندرية وحلوان وبنى سويف ، ثم طنطا في العام المقبل وجامعة القاهرة بجناحيها في كلية الآداب ، ومعهد الدراسات والبحوث الاحصائية في حاجة الى سياسة واضحة لدور كل منهما في إعداد المهارات البشرية حتى لا تختلط الأهداف والممارسات تحت لافتات تحمل مسميات جديدة ، كما أن تفتيت التخصص داخل الجامعة لن يؤدي الا الى تخبط أجنحته وتصارعها في وقت يتطلب تخصص المكتبات والمعلومات في مصر تضافر كل الجهود من أجل دفعه الى الأمام ، ولا شك أن البرامج التي تحمل اسم المعلومات في معهد الاحصاء واكاديمية السادات في حاجة شديدة الى مراجعة برامجها لانحراف المقررات عن هدف التخصص ووظائفه وعلاقاته الأساسية كما بينت هذه الرسالة احصائيا ، وبالرسوم البيانية ، الى أن تبني سياسات معهد الاحصاء واكاديمية السادات وهدفهما ليكون اعداد احصائيين الحاسبات الالكترونية بدلا من خلط المسميات والمفاهيم .

ان قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة ادى ولا يزال يؤدي الدور المطلوب منه في اعداد المتخصصين ، كما ان القسم قد اثبت قدرته المستمرة على التطوير في السنوات الخمس عشرة الأخيرة الا ان القسم في حاجة الى تدعيم بشري ومعنوي ، وتحديد العلاقة بين شعبتيه اما بفصلهما لتباعد برامجهما حاليا او إعادة بناء مقررات شعبة للوثائق لتناول أوعية المعلومات بدلا من المفهوم التاريخي في تناولها كما يحدث الآن ، كما ان القسم عليه ان يراقب بيئة المعلومات الجديدة في المجتمع المصري والتغيرات السريعة التي تحدث فيه ، من دخول مؤسسات تجارية وتكنولوجية حديثة تقدم المعلومات للمستفيدين ، مثل المكاتب الاستشارية وشبكة المعلومات القومية والاكاديمية الطبية العسكرية مما يستدعي معه مواصلة تطوير مقرراته ومحتوياتها باستمرار لتطوير مهارات الدارسين لتتلاءم مع هذه الأحداث الجديدة ، وهو أمر تم حتى الآن في القسم بشكل ايجابي الى حد كبير ، والقسم في حاجة الى تناول موضوعات المستفيدين بشكل أكثر استقلالية عما هو عليه الآن ، وبحيث يفرغ لهذه الموضوعات مقرر مستقل أو أكثر ، كما ان القسم في حاجة الى تحديد دقيق لمحتويات كل مقرر وعلاقته بالمقررات الأخرى ، حتى لا تختلط الموضوعات معا كما حدث في سنوات سابقة واللائحة الحديثة التي اخذت مكانها في التطبيق منذ العام الدراسي ١٩٨٤/١٩٨٥ راعت ببناء مقرراتها هذه النقطة الى حد

كبير ، ولا شك أيضا ان سياسة التوسع في الدراسات العليا بنظامها الحالي المتمثل في الدبلوم التأهيلي الذي يقبل دارسيه بخلفيات علمية متباينة ، والسماح لهم بمتابعة الدراسة للحصول على الماجستير والدكتوراه ، هي سياسة ستؤتى ثمارها في اعداد اخصائيي معلومات متفاوتى المهارات والخلفيات ، وفي توفير مهارات بشرية قادرة على التدريس .

ولابد هنا من الاشارة ايضا الى ان افتتاح اقسام جديدة للمكتبات والمعلومات في جامعات الاسكندرية وحلوان وبنى سويف وطنطا هو امر ينشر من الناحية العددية ومن ناحية مساهمتها في اعداد المتخصصين ولكنه يتبقى ان تقابل بحذر في ضوء امكانات هذه الاقسام بالنسبة لهيئات التدريس بها ، ولابد أيضا من التحذير في ان التوسع العشوائى في انشاء مؤسسات اكاديمية في تخصص معين قد يضر هذا التخصص اكثر مما ينفعه ، وتخصص الطب في مصر ، دليل حى على التوسع العشوائى الذى ادى الى وفرة عددية في الأطباء لا يقابلها زيادة في اعداد هيئة التدريس او استيعاب للأطباء للجدد في المؤسسات الطبية والصحية ، والى انخفاض شديد في مستواهم العلمى .

وبعد التحليلات الاحصائية على بناء البرامج في مصر والخارج ، وتوزيع مقررات هذه البرامج على اطار العام للتخصص ، وجدت فروق ليست بالقليلة كشف عنها معامل الارتباط الاحصائى وقدرها بنسبة متوسطة ، ولهذا فإن متابعة البرامج الدراسية بالخارج والتحليلات و برامجها لابد وان يكون أحد الأهداف الأساسية للتخصص في مصر ، ولكن ينبغي الجذر من اختلاف الثقافات ومستويات الممارسة في مؤسسات التخصص ، واختلاف النظم الأكاديمية التى تؤدى الى بناء المقررات بشكل مختلف بين الدول في كثير من الأحيان .

ولو انتقلنا الى الانتاج الفكرى في تخصص المكتبات والمعلومات في مصر فنسجد نقاط ايجابية متعددة ، أهمها وجود وعى وجهد بأهمية ضبطه وتنظيمه والزيادة المستمرة في السنوات الأخيرة في هذا الانتاج ، وبعدد موضوعاته وشموله لكل جوانب التخصص ، الا ان بعض هذه الموضوعات لم يكتب فيها بالقدر الكافى او حسب النمط العالمى في توزيع الموضوعات في السنوات الأخيرة ، في الخدمات والتكثيف والادارة والاعداد البيبليوجرافى

والتزويد ، وبحيث كان معامل الارتباط بين توزيع الانتاج المصرى ، وتوزيع الانتاج الاجنبى ضعيف ايضا . كما أن هذا الضعف ظل ملازما لتوزيع الانتاج عند مقارنته بتوزيع المقررات الدراسية فى مصر من أن تزيد الهيئات والمؤسسات بمختلف انواعها فى التخصص من مقدار مساهمتها فى الانتاج الفكرى تاليفا ونشراً وتوزيعاً ، ذلك لأن انتاج الهيئات حتى الآن اقل من الحد المقبول عددياً ونوعياً .

أن أهم ما يمكن أن يؤدي الى تحسين الوضع القائم للتخصص فى مصر هو وجود هيئة قومية لرعايته كتخصص بمؤسساته ومتخصصيه ، ولقد كان من المأمول أن تقوم شبكة المعلومات القومية فى أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بهذا الدور ، خاصة بعد انتمائها الى هذه المؤسسة ، والامكانيات والدعاية التى توفرت لها ، الا ان تعثر اقامة الشبكة بشكل كامل حتى الآن ، وقصر الدور الذى تؤديه بالفعل على أن يكون وسيط بين مصادر المعلومات الخارجية والمستفيد المصرى ، وعدم سهولها لنشاط القومى بمختلف مؤسساته وتخصصاته ، يجعل من أمر الشبكة فى مركز اقل بكثير من الهيئة المقترحة ، التى لا بد أن تكون على مستوى قومى شامل لكل قطاعات المؤسسات ولكل فروع التخصصات ، وأن تتمتع بصلاحيات تنفيذية تجعلها فى موقف يمكنها من متابعة الاستراتيجيات التى تضعها .

أن المجتمع المصرى يعيش فترة تحول ضخمة حالياً فى كافة جوانبها ولا بد من أن يلاحق تخصص المكتبات والمعلومات هذا التطور ، كما أن النهضة التى يشهدها والاهتمام بقضية المعلومات تنظيماً واثابة لا بد من استثمارها لصالح التخصص حتى لا يفقد موقعه العلمى والاجتماعى والادبى .

مصادر ومراجع الفصل الخامس

١ — محمد أبو الفتح سيد نصار . تقييم الخدمات المكتبية العامة في محافظة القاهرة . اشراف أحمد أنور عمر ، ١٩٧٢ . ص ص ٢٨١ — ٣٩٢ .
« أطروحة ماجستير — قسم المكتبات والوثائق — كلية الآداب — جامعة القاهرة » .

٢ — حسنى عبدالرحمن الشيبى . المكتبة في المدرسة المصرية ، اشراف أحمد أنور عمر ، ١٩٧٦ . ص ص ٣٦٢ — ٣٦٧ . « أطروحة ماجستير — قسم المكتبات والوثائق — كلية الآداب — جامعة القاهرة » .

3 — A. The Egyptian National System for scientific and technical information ; Alternative for library collections development. Georgia Inst. of Technology, 1981. 44 P.

B. Information service in Egypt. prepared by Usama E. Mahmoud Aly. Cairo, The Academy of Scientific Research and Technology, STI project, 1981. 11 P.

C. Slamecka, Vladimir. Manpower development for Egyptian STI Services. Georgia Inst. of Technology, 1982. 51 P.

4 — Debons, Anthony. An educational programme for the information counsellor in : New trends in Documentation and information, Proccedings of the 39th FID congress, University of Edinburgh, 25-28 september 1978. PP. 485-492.

5 — Information services in Egypt. Op. Cit. P. 8.

6 — Slamecka, Vladimir. p. Cit. P. 10+11.

7 — Debons, Anthony. An occupational survey of information professionals. Paper presented to the Annual Conference of Association of library Schools. Washington D.C., Jan. 30 Feb. 1 1981, P. 19.

٨ - تبعت مقالة ظهرت أخيرا هذا التاريخ هي :

شعبان عبدالعزيز خليفة ، أول لائحة لمدار الكتب المصرية ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، س ٢ ، ع ٤ أكتوبر ١٩٨٣ ، ص ٦ - ٨١ .

٩ - دار الكتب والوثائق التومية - مراقبة التزويد - قسم التسجيل . سجلات الرصيد بالمدار . متعدد المجلدات ، ١٩٨٥ .

١٠ - سدة ماجد محمد ربيع . فهرس دار الكتب من الفاحتين الوصفية والموضوعية ، اشراف احمد انور عمر ، ١٩٧٩ ، صفحات متعددة ، « أطروحة ماجستير ، جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم المكتبات والوثائق » .

١١ - المركز العربى للاستشارات الادارية . دراسة للتطوير الادارى للمركز القومى للاعلام والتوثيق ، القاهرة اكااديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، الشبكة القومية للمعلومات ، ١٩٨٢ ، ملحق الدراسة ١٨ ص .

12 - Analysis of alternative configuration for national information resources in Egypt. Georgia Institue of Technology, 1981. Varis Pagination.

١٢ - حشمت محمد على قاسم . التوثيق العلمى ودوره فى خدمة البحث فى الجمهورية العربية المتحدة . اشراف احمد انور عمر ، ١٩٧١ ، ص ٢٢٣ « أطروحة ماجستير ، جامعة القاهرة - كلية الآداب قسم المكتبات والوثائق » .

١٤ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - ادارة التوثيق والمعلومات دليل مراكز التوثيق فى الوطن العربى . اعداد محمد المصرى ، ١٩٧٨ ، ص ١٠٧ .

- ١٥— محمد مجاهد يوسف . الأعداد المهني لأمناء المكتبات للعانة في الجمهورية العربية المتحدة . افراف أحمد أنور عمر . القاهرة ١٩٧٨ . ص ٣٨٠ . أطروحة ماجستير ، جامعة القاهرة — كلية الآداب — قسم المكتبات والوثائق .
- ١٦— المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — ادارة التوثيق والاعلام . الدليل الببليوجرافي للانتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والتوثيق ، اعداد محمد فتحى عبدالهادى . القاهرة : المنظمة ١٩٧٦ . ص ٩٨ .
- ١٧— جمعية المكتبات المدرسية . تعريف بجمعية المكتبات المدرسية . القاهرة ، الجمعية ، ١٩٦٨ . ص ٥٠٤ .
- ١٨— الجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات . النظام الاساسى . القاهرة ، الجمعية ، ١٩٧٩ . ص ٣+٢ .
- ١٩— سعد محمد الهجرسى . مذكرة بشأن انشاء مركز الدراسات والمعلومات الببليوجرافية . جامعة القاهرة ، مارس ١٩٨١ . ص ٢ .
- ٢٠— خدمات مركز معلومات دى بى اس . القاهرة ، شركة خدمات المعلومات والكمبيوتر ، ١٩٨٢ ، ص ٤+١ .
- ٢١— مؤسسة الأهرام — مركز التنظيم والميكروفيلم ، التقرير السنوى عن أنشطة وتعدادات المركز — القاهرة ١٩٨٤ . ص ١٢ — ١٦ .
- 22 — Bassam, Bertha : Education of Library is put in historical pre-spective. Candian library Journal, Vol. 36, No., 3, June, 1979. PP. 77. 86.
- ٢٢— جامعة القاهرة — كلية الآداب — قسم الوثائق والمكتبات . عرض تاريخى لدراسة علوم الوثائق والمكتبات فى الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥١ — ١٩٦٤ . اعداد محمد المهدي ومراجعة محمد حمدي البكرى . القاهرة ، ١٩٦٤ . ص ٥٢ .

24 — Whitebeck, George. Education for library and information science in Great Britan. Journal of library and information science (Tawian) Vol. 8, No. 2, October, 1982. PP. 131-158.

25 — Bassam, Bertha. Ibid.

26 — Slamacka, Vladimir. Op. Cit., P. 14.

٢٧— محمد مجاهد يوسف . المصدر السابق . ص ٣٠٠ .

٢٨— جامعة القاهرة ، كلية الآداب — مراقبة الدراسات العليا والبحوث . سجلات قيد رسائل الماجستير والدكتوراه بقسم المكتبات والوثائق ، كلية الآداب ، جامعة للقاهرة ، ١٩٨٥ . متعدد الترقيم .

١٩— سعد محمد الهجرسى . الخطة القومية لاعداد المهارات البشرية في تخصص المكتبات والمعلومات والوثائق والمحفوظات . جامعة القاهرة، كلية الآداب ، ١٩٨١ ، ٥١ ص .
« مذكرة مقدمة الى رئيس مشروع بنك المعلومات بوزارة الخارجية » .

30 — Slamecka, Vladimir. Op. Cit., P. 30.

31 — National Information Manpower development Policy in : Seminar on library and information Manpower development; Regional and international aspects. Bangalore, 6-10 Dec. 1976. Bangalore, The documentation research and training Center, 1976. PP. 13-17.

٣٢— سعد محمد الهجرسى . قضايا المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٧ .

33 — Slameska, Vladimir. Op. Cit., P. 13.

٣٤— المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — ادارة التوثيق والمعلومات للدليل الليبليوجرافى للانتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والتوثيق المصدر السابق .

٣٥- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - ادارة للتوثيق والمعلومات
للدليل البليوغرافي للانتاج الفكرى العربى فى مجال للمعلومات ، اعداد
محمد فتحى عبدالهادى . تونس ١٩٨٣ . ٢٣١ ص .

٣٦- محمد فتحى عبدالهادى . الاسهام الخليجى فى مجال المكتبات
والمعلومات ، دراسة تحليلية وقائمة ببليوجرافية ، عالم المكتبات ،
مج ٣ ، ٤ع ، يناير - فبراير ١٩٨٣ . ص ص ٥٤٥ - ٥٦٥ .

٣٧- محمد المصرى عثمان . الانتاج الفكرى للأطباء العرب فى الدوريات
الطبية ، دراسة للضبط البليوجرافى والاستخدام ، اشراف سعد محمد
الهجرسى . ١٩٨٢ . « اطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية
الآداب - قسم المكتبات والوثائق » .

٣٨- فتحى عثمان ابوالنجا ، وضع نظام عربى لاقتزان واسترجاع
المعلومات فى قطاع العلوم الزراعية ، اشراف سعد محمد الهجرسى .
١٩٨٤ « اطروحة دكتوراه - جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم
المكتبات والوثائق .

المصادر والمراجع :

١ - المصادر والمراجع العربية :

- ١ - الاتصال أساس للنشاط الانساني - عرض وتحليل حثمت محمد على قاسم ، المجلة العربية لمعلومات ، مج ٣ ، ع ٥٤ ، ديسمبر، عام ١٩٨٠ ص: ١٨٧ - ١٨٩ .
- ٢ - أحمد بدر . دراسات في المكتبة والثقافتين . للقاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٦ . ٤١١ ص .
- ٣ - الأصول الحديثة في عالم الكتاب . عالم الكتاب ، ع ٤ ، أكتوبر/نوفمبر/ديسمبر ١٩٨٤ . ص من ١٨ - ١٢ .
- ٤ - جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم الوثائق والمكتبات ، عرض تاريخي لدراسة علوم الوثائق والمكتبات في الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥١ - ١٩٦٤ . اعداد محمد المهدي ، مراجعة محمد حمدي البكري . جامعة القاهرة . ١٩٦٤ . ٥٢ ص .
- ٥ - جامعة القاهرة - كلية الآداب - مراقبة الدراسات العليا والبحوث . سجلات قيد رسائل الماجستير والدكتوراه بقسم المكتبات والوثائق . جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ ، متعدد الترقيم .
- ٦ - جانكايا ، ليمان ، تعليم فن المكتبات في تركيا ، ترجمة فرحات بهجت قوما ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، ص ٥ ، ١٩٤ ، مايو - يوليو
- ٧ - الجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات . النظام الاساسي . للقاهرة ، الجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات ، ١٩٧٩ ، ٩ ص .
- ٨ - جمعية المكتبات المدرسية . تعريف بجمعية المكتبات المدرسية . القاهرة ، جمعية المكتبات المدرسية ، ١٩٦٨ . ٣١ ص .
- ٩ - حسني عبدالرحمن الشيمي . المكتبة في المدرسة المصرية . اشراف أحمد أنور عمر ، ١٩٧٦ . ٣٧٨ ص + ملاحق . « اطروحة ماجستير ، قسم المكتبات والوثائق - كلية الآداب - جامعة القاهرة .

- ١- حشمت محمد على قاسم . الاتحــاد الدولي للتوثيق والدور العربي في نشاطه . مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، س٤ ، ١ع ، يناير عام ١٩٨٤ ، ص ٥ - ٣٤ .
- ١١- حشمت محمد على قاسم . للتوثيق العلمى دوره فى اخذمة البحث فى الجمهورية العربية المتحدة ، اشراف احمد انور عمر ، ١٩٧١ . ٥٠٧ + ٣٤ ص . (اطروحة ماجستير - قسم المكتبات والوثائق - كلية الآداب - جامعة القاهرة) .
- ١٢- حشمت محمد على قاسم . علم المعلومات فى رحلة للبحث عن هوية . المجلة العربية للمكتبات والمعلومات ، س١ ، ١ع ، يناير عام ١٩٨١ ص ٥ - ٣٦ .
- ١٣- خدمات مركز معلومات دى بى اس . للقاهرة ؛ شركة خدمات المعلومات والكمبيوتر ، ١٩٨٢ ، ٥ ص .
- ١٤- دار الكتب والوثائق القومية - مراقبة التزويد - قسم التسجيل - قسم التسجيل - منجلات الرصيد بالدار ، دار الكتب والوثائق القومية ، ١٩٨٥ . متعدد المجلدات .
- ١٥- زكى نجيب محمود . الدين والتدين وعلم الدين . الاهرام ، ٢٦ يونيو ١٩٨٣ ، ص ١٣ .
- ١٦- سراسفيك ، تفكر ، تدريب وتعليم علماء المكتبات فى مجال المعلومات بامريكا اللاتينية . ترجمة درية على كرار ، مجلة ليونسكو للمكتبات ، س ١١ ، ٤٣٤ ، مايو - يوليو ١٩٧٨ . ص ٣٦ - ٥٠ .
- ١٧- سبهد محمد الهجرسى . الاطار العام للمكتبات والمعلومات او نظرية الذاكرة الخارجية ، القاهرة . مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى ، ١٩٨٠ ، ٥٧ ص .
- ١٨- سبهد محمد الهجرسى . تقرير استاذ زائر ، للكويت جامعة الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ٤ - ١٢ .

١٩- سعد محمد الهجرسي . الجمعية الخافية والاربعون للاتحاد الدولي
للجمعيات المكتبات ، اوسلو من ٢١ - ١٦ اغسطس ١٩٧٥ ، الثقافة
العربية ، ٤٤ ، ١٩٧٦ ، ص ٢٩٧ - ٣٠٢ .

٢٠- سعد محمد الهجرسي . الخطة القومية لاعداد المهارات البشرية في
تخصيص المكتبات والمعلومات والوثائق والمخطوطات . جامعة
القاهرة كلية الآداب ، ١٩٨١ . ١٥ ص . « مذكرة مقدمة الى رئيس
مشروع بنك المعلومات بوزارة الخارجية » .

٢١- سعد محمد الهجرسي ، دراسات بيلوجرافية لوعية للفكر العربي ،
الاطروحات والدوريات ، القاهرة ، جمعية المكتبات المدرسية ، ١٩٧٥ .
١٤٨١ ص .

٢٢- سعد محمد الهجرسي ، قضايا المكتبات والمعلومات في الجامعة المصرية .
القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، ٣٠ ص .

٢٣- سعد محمد الهجرسي . مذكرة بشأن انشاء مركز للدراسات
والمعلومات البيلوجرافية . جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم
المكتبات والوثائق ، ١٩٨١ . ٣ ص .

٢٤- سعد محمد الهجرسي . المؤتمر السنوي للجمعية الامريكية للمكتبات ،
سان فرانسيسكو ٢٩ يونيو - ٤ يوليو ١٩٧٥ ، الثقافة العربية ،
٤٤ ، ١٩٧٦ . ص ٢٨٤ - ٢٩٦ .

٢٥- سيدة ماجد محمد ربيع . فهارس دار الكتب من الناحيتين الوصفية
والموضوعية . اشرف احمد انور عمر ، ١٩٧٩ ، ٥٩٥ ص . « اطروحة
ماجستير - جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم المكتبات
والوثائق » .

٢٦- شابان ، ١ . التنظيمات الخاصة بمهنة المكتبات ، ترجمة فرحات بهجت
توما . مجلة اليونسكو للمكتبات ، ٣ ، ع ١٠ ، فبراير عام ١٩٧٣ ،
ص ٦ - ١٥ .

٢٧- شيبان عبدالعزيز خليفة ، اول لائحة لدار الكتب المصرية ، مجلة
المكتبات والمعلومات العربية ، س ٢ ، ٤٤ ، أكتوبر عام ١٩٨٣ ،
ص ٦ - ٨١ .

٢٨- شو ، نروج ني . الاعلام العلمى والتكنولوجى الصينى ، الحالة
الحاضرة وتوقعات المستقبل . ترجمة عبدالمنعم محمد موسى . مجلة
اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف ، س ١١ ، ٤٢٤ ، فبراير/
أبريل ١٩٨١ ، ص ٤ - ٨ .

٢٩- صنورل ه هنرى . علاقة علم المعلومات بالعلوم الاجتماعية ، تحليل
لوراقية ، ترجمة حشمت محمد على قاسم فى : دراسات فى علم
المعلومات ، القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٨٤ ، ص ٥٣ - ٨١ .

٣٠- عبدالواثق الإدالى . مدارس علم المكتبات والمعلومات فى العالم العربى ،
تونس ، ١٩٨١ . « بحث مقدم الى ندوة تدريس علم المكتبات
والمعلومات فى الوطن العربى ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ،
نوفمبر ١٩٨١ ، ٢٨ ص ، » .

٣١- عبيدى ، س . تقويم البرامج التدريبية للمكتبات فى شرق أفريقيا ،
ترجمة محمد جلال عباس ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س ١١ ، ٤٣٤ ،
مايو ، يوليو ١٩٨١ . ص ١٨ - ٣٥ .

٣٢- عوض مختار ملودة . قضية مراكز البحوث والتطوير . القاهرة ،
الجهاز المركزى للتعبة العامة والاحصاء ، ١٩٨٣ . ١٨٠ ص + أشكال
وجداول .

٣٣- فتحى عثمان ابوالنجنا ، وضع نظام عربى لاختزان واسترجاع
المعلومات فى قطاع العلوم الزراعية ، اشرف سعد محمد الهجرسى ،
١٩٨٤ . « اطروحة دكتوراه - جامعة القاهرة - كلية الآداب ، قسم
المكتبات والوثائق » .

٣٤- ماركين ، هـ وىلى ، د . جمعيات المكتبات ومسئولياتها تجاه المكتبيين ،
ترجمة محمد الهدى . مجلة اليونسكو للمكتبات ، س ١ ، ٤٤ ،
اغسطس ١٩٧١ ، ص ٥٤ - ٦٥ .

٣٥- ماركو ، جوى . آفاق جديدة في المقررات الدراسية في معاهد المكتبات بالولايات المتحدة الأمريكية . ترجمة حشمت محمد على قاسم . مجلة اليونسكو للمكتبات ، س٩ ، ٣٤٤ ، فبراير - أبريل ١٩٧٩ ، ص ٦ - ١٣ .

٣٦- ماركو ، جوى . الاتفاقيات التعاونية بين مدارس المكتبات في شمال أمريكا وأمكن أخرى . ترجمة عائدة نصير ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س١١ ، ٤٣٤ ، مايو - يوليو ١٩٨١ ، ص ٦٦ - ٧٤ .

٣٧- مانجلا ، برامود . دراسة من المكتبات في ايران . ترجمة فرحات بهجت توما . مجلة اليونسكو للمكتبات ، س٤ ، ١٥٤ ، مايو - يوليو ١٩٧٤ ، ص ١٢ - ٢١ .

٣٨- محمد أبو الفتوح سيد نصار . تقييم للخدمات المكتبية العامة في محافظة القاهرة ، إشراف أحمد أنور عمر ، ١٩٧٢ ، ٤٠٢ ص + ملاحق . « أطروحة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب - قسم المكتبات والوثائق -

٣٩- محمد فتحي عبدالهادي . الاسهام الخليجي في مجال المكتبات والمعلومات دراسة تحليلية وقائمة بيبليوجرافية . عالم المكتبات ، مج ٣ ، ٤٤ . يناير - فبراير ١٩٨٣ ، ص ٥٤٥ - ٥٦٥ .

٤٠- محمد فتحي عبدالهادي . مقدمة في علم المعلومات . القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٨٣ ، ٣١٨ ص .

٤١- محمد مجاهد يوسف . الإعداد المهني لأبناء المكتبات العامة للجمهورية العربية المتحدة . إشراف أحمد أنور عمر . القاهرة . ١٩٧٨ . ٢٠٠ ص . « أطروحة ماجستير - جامعة القاهرة ، كلية الآداب . قسم الوثائق والمكتبات » .

٤٢- المركز العربي للاستشارات الإدارية . دراسة للتطوير الإداري للمركز القومى للإعلام والتوثيق . القاهرة ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، الشبكة القومية للمعلومات ، ١٩٨٢ ، ٨٦ ص + ملاحق .

٤٢- محمد المصري عثمان . الإنتاج الفكري للأطباء العرب في الدورات
الطبية ، دراسة للسيط البيولوجرافي والاستخدام . اشراف مسعد
محمد الهجرسي ١٩٨٢ . « أطروحة دكتوراه — جامعة القاهرة ، كلية
الآداب — قسم المكتبات والوثائق » .

٤٣- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — إدارة للتوثيق والمعلومات .
الدليل البيولوجرافي للإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والتوثيق ،
اعداد محمد فتحي عبدالهادي . القاهرة ، ١٩٧٦ ، ٣٩٤ ص .

٤٤- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — إدارة المعلومات . الدليل
البيولوجرافي للإنتاج الفكري في مجال المعلومات ١٩٧٦ — ١٩٨٠ ، اعداد
محمد فتحي عبدالهادي ، تونس ، ١٩٨٣ ، ٢٣١ ص .

٤٥- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — إدارة للتوثيق والمعلومات
تحليل مراكز التوثيق في الوطن العربي ، اعداد محمد المصري عثمان ،
القاهرة ، ١٩٧٨ ، ١٢٤ ص .

٤٦- مؤسسة الأهرام — مركز التنظيم والميكروفيلم — التقرير السنوي عن
النشطة وتعاقدات المركز . القاهرة ، ١٩٨٤ ، ٦٧ ص .

٤٨- نجى ، سالى ، التطورات المكتبية في غابانيا ، ترجمة ماري عزمي .
مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف . ص ١١ ، ع ٤١ ،
نوفمبر ١٩٨٠ — يناير عام ١٩٨١ . ص ص ٦٨ — ٧٣ .

٤٩- ويليمز ، هارفارد . تاريخ الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات
المكتبات . ترجمة ماري عزمي . مجلة اليونسكو للمكتبات ، ص ٨ ،
ع ٣١ ، مايو — يوليو ١٩٧٨ ، ص ص ٢٨ — ٣٧ .

٢ — المصادر والمراجع الأجنبية :

- 1 — The American Library Association Start a new decade with a new direction. Chicago: ALA, 1981. 6 P.
- 2 — The American Society of information Science, about ASIS. Washington D.C., ASIS, 1981. 11 P.
- 3 — Analysis of alternative configuration for national information resources in Egypt. Georgia, Geogrgia Inst. of Tech., 1981. 73 P.
- 4 — Artandi, Susan. The relevance of information science to Library school curricula in : Belzer, Jack (ed.), Information science education ; a conference organized by ASIS and University of Pittsburg, 25-28 September 1968. American Documentation, Vol. 20, October 1968. PP. 337-338.
- 5 — ASIS adopts mission and goals. ASIS news, Vol. 1 No. 1, 1981. P. 1.
- 6 — ASIS membership profiles. ASIS bulletin, Vol. 6, No. 6, August 1980.
- 7 — Atherton, Pauline. Education and training for the world of information work. Cairo, 1975. 15 P. "Paper presented at the U.S., Egyptian workshop on planning a national. STI system. Cairo, 9, november, 1975".
- 8 — Bassam, Bertha. Education of librarians is put in historical perspective. Candian Library Journal, Vol. 36, No. 3, June 1979. PP. 77-86.

- 9 — Belzer, Jack and others. Curricula in Information science ; four years program report. Journal of ASIS, No. 29, Jan. 1975. PP. 17-23.
- 10 — Boaz, Martha. The future of library and information science education. Journal of education for librarianship, Vol. 18, No. 4, spring 1978 ; PP. 315-323.
- 11 — Borko, H. Information science, what it is. American Documentation, Jan. 1968. PP. 3-5.
- 12 — Borko, H. Trends in library and information science education. Journal of ASIS, Vol. 35, No. 3, 1984. PP. 185-193.
- 13 — Brooks, B.C. The foundation of information science ; Part 1 : philosophical aspects. Journal of information science, Vol. 2, 1980. PP. 125-133.
- 14 — Brooks, B.C. The fundamental equation of information science in : information science, its scope, objects of research and problems ; collection of papers. Mosco, 1974. PP. 115-130 (FID study committee in research on the theoretical basis of information, Mosco 24-26 April 1974.
- 15 — Brooks, B.C. Theory of Bradford law. Journal of Documentation, Vol. 33, No. 3, 1977, PP. 138-167.
- 16 — Buckley, Barbara. The coverage of library-information science periodicals in abstracting and indexing services IFLA Journal, Vol. 8, No. 1982. PP. 379-387.
- 17 — Chartrand, Rober Lee. Our China adventure. Bulletin of ASIS, Vol. 6, No. 4 April 1980. PP. 12-14.

- 18 — Chen, Ching chich. Education and training in information science in the People's Republic of China. *Bulletin of ASIS*, Vol. 6, No. 4, April 1980. PP. 16-18.
- 19 — Chen, Ching Chich. Recent developments in Library and information, science in China. *Bulletin of ASIS*, Vol. 6, No. 4 April 1980. PP. 10-11.
- 20 — Close the card Catalog. *College & Research libraries*, Vol. 41, No. 4, Feb. 1980. PP. 25-27.
- 21 — Cole, John. for congress and Nation ; a chronological history of the library of congress. Washington D.C. Library of Congress, 1979. 196 P.
- 22 — The Council of the American Library Association, Committee on Accreditations. Self study ; a guide to the preparation of a report for committee o naccreditation. Chicago, ALA, 1979. 35 P.
- 23 — The Council of the American Library Association. Standards for accreditation ; 1972. Chicago, ALA, 1972. 12 P.
- 24 — Cudra, Carlos. Introduction to the ADI. *Annual Review of Information Science and Technology*, Vol. 1, 1966. PP. 1-14.
- 25 — Debons, Anthony. An educational programme for the information counsellar in : New trends in Documentation and Information ; Proceddings of the 39th FID Congress, University of Edinburgh, 25-28 September 1978. PP. 485-492.
- 26 — Debons, Anthony. An occupational survery of information professionals. Paper presented to the Annual Conference of the American Association of Library Schools. Washington D.C., Jan. 30-Feb. 1, 1981. 21 P.

- 27 — Dean, John. Planning library education Programmes. London, André Deutsch, 1972. 137 P.
- 28 — Dowell, Ariene. The two year Master's: perspectives and prospects. Journal of education for librarianship, Vol. 18, No. 4, Spring 1978. PP. 324-334.
- 29 — Dowlin, Kenneth. The electronic elective Library. Library Journal, November 1, 1980. PP. 2265-2270.
- 30 — Dunko, Donald. Library Association in West and South West Africa. Wales, College of Librarianship Wales, 1981. 49 P. "Paper presented in fulfilment of the Diploma requirements".
- 31 — Edbund, Paul. A monster and a miracle. quarterly Journal of library of Congress, Vol. 33, No. 4, October 1976, PP. 383-421.
- 32 — The Egyptian National System for Scientific and Technical Information; alternatives for Library Collections developmenis. Georgia, Georgia Inst. of Technology, 1981. 44 P.
- 33 — Foskett, D.J. Preliminary survey of educational training programs at University level in information and library science. Paris, Unesco, 1976. 149 P.
- 34 — Galvin, Thomas. libraries to serve the information society. Library Journal, September 15, 1979. PP. 1847-1857.
- 35 — Guide to reference books; compiled by Eugene Sheehy. 9th ed. Chicago, ALA, 1976. 741 P.
- 36 — Gleans, Edwin. Library education; Issues for eighties. Journal of education for librarianship, Vol. 4, Spring 1982. PP. 260-273.

- 37 — Goffman, William. On the dynamics of Communication in : Weis, Edward (ed.) The many faces of information science Colorado, Westview press, 1977. PP. 7-17.
- 38 — Greer, Roger. Information transfer : a conceptual model for librarianship information science and information management with implications for library education. California, University of Southern California, 1979. 12 P. + 3 Appendixes.
- 39 — Griffith, Belver. What kind of science information science should be. Paper presented to the international research forum in information science, London 29-31 July 1975. 12 P.
- 40 — Grosch, Audrey and Hendrich, Constance. The development of a profession ; information science. S.T. Paul, University of Minnesota Library system, 1981. 47 P.
- 41 — Harter, Stephen. Information in every name. Bulletin of ASIS, Vol. 9, No. 1 October 1982. PP. 40-41.
- 42 — Hayes, Robert. Information science education in : World encyclopedia of library and information services, Chicago, ALA, 1980, PP. 248-251.
- 43 — Heilprin, Laurence. Education for information Science ; review and Orientation in : Proceedings of the Symposium on education for information science. Virginia, September 7-10, 1965. Washington D.C. Spartan books, 1965. PP. VII-XV.
- 44 — Hershfield, Allan. Effecting change in library education. N.Y. Syracuse University, 1973. 57 P. Educational & Curriculum series, No. 1.
- 45 — Houser, L. and Schrader Alin The search for a scientific profession. Metuchen, (N.Y.) Scarecrow, 1978. 180 P.

- 46 — Important and necessary notes Library Association Record, Vol. 82, No. 3, March, 1980. P. 98.
- 47 — Information services in Egypt. Prepared by Usama E. Mahaoud Aly.airo, The Academy of Scientific Research and Technology, STI project, 1981. 11 P.
- 48 — Introduction to information science. Compiled by Tefko Serecevic. N.Y. Bowker, 1970. 751. P.
- 47 — Issac, K.A. need for new trends in library education. Journal of library and information science (Delhi) Vol. 1, No. 1, June 1976. PP. 21-32.
- 50 — Kaula, P.N. Education and training of library personal; the Indian programmes. in : Vilentchuk, Ludia (ed.) conference on information science, Tel Aviv, 29, August-3 September 1971. Tel Aviv, the Israel society of special libraries and information centres, 1971. PP. 491-509.
- 51 — Kent, A. The information industry in the year 2000. Information services & use Vol, No. 1, March 1981. PP. 11-15.
- 52 — Koenig, Michael. Librarians the untapped resources. Data Mation, September, 1983. PP. 243-244.
- 53 — Lenke, Antje. Alternative specialists in Library education. Journal of education for librarianship, Vol. 18, No. 4 Spring 1978. PP. 285-294.
- 54 — Lewis, Dennis. Big changes at ASLIB, London, July 1982, 5 P.

- The Library of Congress 1984 : a brief summary of the major activities for the fiscal year ending September 30, 1984. Washington D.C., L.C. 1985. 34 P.
- 57 — Mangala, P. and Vashishth, C. Library and information science education in India. Journal of Library and information science (Delhi) Vol. 1, No. 2, December, 1976. PP. 127-160.
- 58 — Meadow, Charles. The information world ; an overview in : Spirack, Jane. Careers in information N.J. knowledge industry publications, 1982. PP. 7-23.
- 59 — Mikhailov, A. and others structure and main properties of scientific information ; approach to the scope of informatics in : Information science its scope, objects of research and problems ; collection of papers. Mosco, 1974. PP. 93-73 (FID, study committee in research on theoretical basis of information, Mosco 24-26 April, 1974).
- 60 — Murray, Kay. The structure of MLS programs in American library schools. Journal of education for librarianship, Vol. 18, No. 4 Spring 1978. PP. 278-284.
- 61 — Nasri, William. Education in library and information science in : Kent, A. (ed.) Encyclopedia of library and information science, N.Y. Marcell Deckear, 1972. Vol. 7, PP. 414-465.
- 62 — National information manpower development policy in : Seminar on library and information manpower development ; regional and international aspects. Bangalor, 6-10 Dec. 1976. Bangalore. The Documentation research and training Center, 1976. PP. 13-17.

- 63 — Neadom, Mado. The National library of Gambia ; its collection and servives. Wales College of Librarianship Wales 1982, 31 P. Paper presented in the fulfilment of the Diploma requirements.
- 64 — Network advisory committee meets to discuss the information economy ; a summary report. Library of congress information bulletin, Vol. 44, No 5. Feb. 4, 1985. PP. 21-24.
- 65 — O'Neil Ed., 1981 student paper content and Doctoral Forum. Waswington D.C. ASIS, 1981. 6 P.
- 66 — OCLC Issues 1982-1983 annual report. OCLC newsletter, No. 150, Feb. 1984. P. 12.
- 67 — Oppenheim, Charles. The institute's new criteria for information science. Journal of information science, No. 4, 1982, PP. 229-234.
- 68 — Palmer, Richard. Introduction to information science ; course 487. Boston, Simmons College, School of Library Science, 1983. 63 P.
- 69 — Pryhterch, Ray. Sources of information in librarianship and information science. Willshire, Gower, 1983. 189 P.
- 70 — Ranganthan, S.R. (ed.) Documentation and its Facets. Bombay Asia Publishing House, 1963. 631 P.
- 71 — Ranganthan, S.R. Library Manual. Bombay, Asia Publishing House, 1966. 415 P.
- 72 — Rodriquez, G. Forecasting the curricula for education and training for information and documentation in developing countries

- in : New trends in documentation and information; Proceedings of the 39th FID congress Edinburgh, Edinburgh University, 25-28 September, 1978, PP. 438-474.
- 73 — Rohboch, Peter. Find automation at the library of congress. Washington D.C., L.C., 1985. 26 P.
- 74 — The Role of the library of congress in the evolving national network. Washington D.C., L.C., 1978. 141 P.
- 75 — Saracevic, T. and Laurence, A. Ascertaining activities in subject area through bibliometric analysis. Journal of ASIS, March-April, 1973. PP. 120-134.
- 76 — Saracevic, Tefko. An essay on the past and the future of information science education. Information processing and management: Vol. 15, No. 1; 1979: PP. 1-15.
- 77 — Schur, Herbert ; Education and training of information specialists for the 1970's Paris, OECD, 1972. 114 P.
- 78 — Seminar on library and information manpower development on national Regional and international aspects. Bangalore, 6-10 Dec., 1976. Bangalore, the Documentation research and training center, 1976. 153 P.
- 79 — Sharif, Abdulla. Education for librarianship in the Arab Countries. Tripoli, University of Al-Fatah, 1980, 152 P.
- 80 — Shera, J. Documentation into information science. American Libraries, Vol. 3, July 1972. PP. 785-790.
- 81 — Shera, J. Education for librarianship ; an assessment and perspective ; a review article. Library quarterly, Vol. 49, No. 3, 1979, PP. 310-316.

82. — Shera, J. The foundation of education for librarianship N.Y., Becker and Hayes, 1972, 421 P.
- 83 — Shera, J. and Cleveland, D. History and Foundation of information science in : Williams, M. (ed.) Annual Review of information science and Technology, Vol. 12, 1977. PP. 249-275.
- 84 — Slamecka, Vlademir. The Egyptian National system for scientific and technical information; design study Georgia, Georgia Inst. of Technology, 1981-131 P.
- 85 — Slamecka, Vlademir. Manpower development for Egyptian STI services. Georgia, Georgia Inst. of Technology, 1982. 51 P.
86. — Slamecka, Vlademir and Persons, Charles; The partent of signs and symbols in : Weiss Edward (ed.) The many faces of information science. Colorado, Westview press, 1977. PP. 105-128.
- 87 — Smith, Mona. Professional association in the information profession; oppening address in a Joint seminar on professional asosciations, ASIS, Egyptian Association for information Technology. Washington D.C., the Catholic University of American, 21 Feb. 1981.
- 88 — Starch, Helena. Entrepreneurship in the information industry in : Spirack, Jane. Careers in information N.Y. Knowledge industry Publication, 1982. PP. 73-10.
- 89 — Taylor, Robert Curriculum design for library and information science, N.Y. syracuse University, 1973. 28 P. Educational and Curriculum series, No., 1.

- 90 — Taylor, Robert. Reminiscing about the future. *Library Journal*, September 15, 1979. PP. 1871-1875.
- 91 — Vance, Kenneth. Future of library education. *Journal of education for librarianship* Vol. 22, No. 4, 1982. PP. 3-17.
- 92 — Vilentchuk, Ludia. Training in librarianship and information science in Israel in : Her's. : conference on information science. Tel. Aviv, 29 August-3 September, 1971. Tel Aviv, the Israel society of special libraries and information centers, 1971 ; PP. 481-490.
- 93 — Unesco. Designing of library and information science curriculum. Paris, Unesco, 1976. 12 P.
- 94 — Wasserman, Paul. The new Librarianship, a challenge for change N.Y. Bowker, 1972. 287 P.
- 95 — White, Herbert Definning basic compencies. *American libraries*, September 1983. PP. 519-525.
- 96 — White, Herbert. Education of information professional in : Spiraik, Jean. *Careers in information*, N.Y. Knowledge industry Publications., 1982. PP. 135-156.
- 97 — Whitebeck, George, Education of library and information science in Great Britain. *Journal of Library and information science (Taiwan)* Vol. 8, No. 2, October, 1982. PP. 131-158.
- 98 — Williams, James and Kin, Chain, opinion paper on the theory development in information science. *Journal of ASIS*, Vol. 26. Jan. 1975. PP. 3-8.

- 99 — Yovits, M.C. A theoretical framework for the development of information science : in "Information science its scope, objects of research and Problems ; a collection of papers... Mosco, 1974. PP. 90-114. (FID study committee in research on theoretical basis of information, Mosco, 24-26 April 1974).
- 100 — Yovits, M.C. Information science, toward the development of a true scientific discipline. American Documentation Vol. 24, No. 4, October, 1969. PP. 369-376.
- 101 — Zunde, Prans and Gehl, John. The Empirical foundation of information science in : Williams, Martha (ed.) Annual Review of information science and Tecwnology, Vol. 14, 1979. PP. 67-92

رقم الايداع بدار الكتب القومية

٨٦ / ٧٢١٩

الترقيم الدولى

٩ - ٨ - ٠٠ - ٤٦٠ - ١٧٧

طبع هذا الكتاب
بمطابع دار الاشعاع

١٤ شارع عبد الحميد — جنينة قايميش
السيدة زينب — القاهرة

ت : ٣٦٣.٤٦٩

The fourth chapter is assigned to the literature in librarianship and information, where 4 indexing and abstracting services were examined, then a complete analysis to the 1982's literature (as a sample) covered by LISA and LL was done to identify the total production per year, types of materials, languages, subject, and geographical distribution, sources of publishing and the correlation between both the academic activities and the literature features.

The fifth chapter is assigned to the different components of the discipline of Librarianship and information in Egypt, where the infrastructure is identified. The developments, recent trends, professional, commercial and academic institutes where the programs of Cairo, Alexandria, Hellwan Universities were examined, and also the post graduate programs at Sadat Academy of Administration and the Institute of Statistical Research at Cairo University, and also the future and prospects of that field are studied, then a complete profile of the Egyptian literature with all its characteristics is done, via a bibliometric study to the Bibliographic guide to the Arabic Literature in Librarianship and Information Science and the correlation between the Egyptian and the international parts of the discipline. Some critical elements and recommendations to enhance the field in Egypt are given.

The basic conclusion are that the scientific foundations of the discipline of Librarianship and information is not yet enough to build up a solid science, but a notable progress is achieved in the last decade. The professional association and the information industry institutes have a remarkable role in the field nowadays specially in the developed countries. A rapid change is happening in the area of manpower education, in programmes, courses and, curricula, where the Egyptian academia maintains the changes carefully in the last fifteen years. A rapid growth is notable also in the literature in both Egypt and abroad, but the correlation between the Egyptian components of the discipline of Librarianship and Information is more feeble than the developed countries, but in the same level with the developing countries, and more stronger in some components specially the academic and literature.

The second chapter is assigned to the Institutes in the discipline, specially the major libraries and information centers, societies, and some of the institutes in the growing information industry. The chapter tackles the Library of Congress as a mile stone in the development of information resources, services, standards, automation activities; and also in the process of cooperation between the different institutes in the field, then a comparative study was done between the Library of Congress in one side, and the Center of Scientific and Technical Information of China, and the National Library of Gambia as a sample from the developing countries to study the difference between libraries and information centers in the developed and in the developing countries, and the effect of environment on the discipline. The chapter then moves to the area of societies in the international and national levels to define their contribution, via the analysis of the activities of FID, IFLA, ALA, ASIS, LA, Chainées Library Association and the Association of the Nigerian librarians. At last the chapter dissects the information industry sector and its role in the field with some parameters of its steps in the future.

The third chapter is assigned to the preparation of librarians and information specialists. A historical survey to the development of the library education in the developed and developing countries was done, then a detailed analysis was done to the current state of the academic curricula of 53 programs from 50 different institutes in United States, Canada, Great Britain, France, Holland, Israel, Poland, Japan, Soviet Union, Czechoslovakia, Hungary and Yugoslavia from the developed countries, and Argentina, Brazil, Mexico, Iran, Turkey, Saudi Arabia, China, Kuwait, India, South Africa, Uganda, Senegal and Morocco from the developing countries. In all the programs, the analysis covered names of the programs and its objects, certificates, courses and its distribution in the all activities of the information work. The core courses were defined as, library and information administration, classification, Introduction to information work, reference sources, Information technology. All the programs were selected from the last 10 years.

English Summary

That ²⁰book was originally a Ph.D. dissertation presented to Cairo University in December 1985. Some modification has been done in the thesis to be suitable as a book.

The prime aim of that book is to define the existed framework of the discipline of librarianship and information in the last fifteen years in the developed, developing countries and Egypt. Two factors affected that discipline strongly during the past period, the demand for information by almost every one in the modern society, and the computer technology, both causes a serious change in the theoretical framework, curricula for the preparation of the information professionals, literature, and the relation between librarianship, documentation and information science in one hand, and the discipline as a whole with the other disciplines. So the book is a speculation to the current state of the discipline of librarianship and information in the eighties, with a comparative analysis to its infrastructure in the developed, developing countries, and in Egypt.

The book contains an introduction, and five chapters, the first chapter is assign to the theoretical foundation of the discipline such as, the function and the main objects, which define as «collecting, organizing, storing, retrieving and disseminating of information in order to facilitate the information flow in the society». Then a careful analyses was done to the relation between librarianship, documentation, information science, and the relation between all of them as one discipline and other fields specially computer science, administration and psychology. The chapter also deals with the scientific foundations of librarianship and information to evaluate the last trends to set up a real and solid science. Also a projection to the near future of librarianship and information was done depending on some of the recent literature.

LIBRARY AND INFORMATION
IN THE DEVELOPED AND
DEVELOPING COUNTRIES
TRENDS, RELATION, INSTITUTES



الهيئة العامة لكتبة الإسكندرية
BY

Dr. Usama El-Said Mahmoud Aly (P.H.D.)

Dept. of Librarianship and Archives

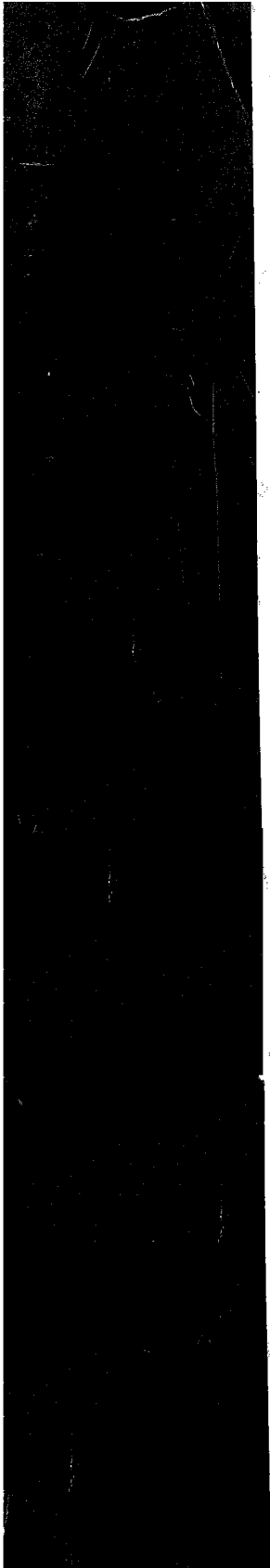
Faculty of Arts

Cairo University

1987

al-ārabī
PUBLISHING & DISTRIBUTION

60 EL-kasr EL-Ainy St. Opposite
Rose EL - Youset CAIRO
Tel.: 3547566 — 3554529



٦٠ شارع النصر العتيق - أمام روز اليوسف - القاهرة
هاتفون : ٢٥١٧٥٦٦ - ٢٥٥١٥٢٩

